

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣
الأمن أولا

تحرير: د. عماد جاد

د. جمال عبد الجواد
د. إبراهيم سيف
د. محمد خالد الأزعر
طارق حسن
سعيد عكاشة
أكرم ألفى
صبحى عسيلة

الانتخابات الإسرائيلية

٢٠٠٣

الأمن أولا

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

غلاف
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٣



الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣

الأمـن أولا

تحرير: د. عمـاد جـاد

د. جمال عبد الجواد — د. إبراهيم سيف
د. محمد خالد الأزعر — طارق حسن
سعيد عكاشة — أكرم ألفى

صبحى عسيلة



المحتويات



مقدمة

انسحب حزب العمل من حكومة شارون في الثلاثين من أكتوبر ٢٠٠٢، وراهن عدد من قادة الحزب على العودة بالحزب إلى السلطة من جديد جريا على قاعدة أن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية منذ تجمد عملية التسوية السياسية عمليا بمقتل رابين في نوفمبر ١٩٩٥، يؤدي إلى خسارة رئيس الوزراء لمنصبه باستمرار بفعل الانتخابات الجديدة، فقد حدث ذلك مع بيريز عام ١٩٩٦، ونتانياهو ١٩٩٩، وباراك ٢٠٠١، ومن ثم توقع بعض قادة حزب العمل أن تنتهي الانتخابات بفوز الحزب بأكبر عدد من المقاعد يعود بموجبها إلى الحكم، ويتولى زعيمه تشكيل الحكومة الجديدة. وقد لعب حزب العمل سواء تحت قيادة بن أليعازر الذي اتخذ قرار الانسحاب، أو متسنع الذي خاض الانتخابات على رأس قائمة الحرب، لعبته التقليدية بأنه حزب " التسوية السياسية " أو حزب "الحل الوسط الإقليمي".

وبمرور الوقت بدا واضحا أن تحولات كبرى جرت في إسرائيل عملت على تعطيل ظاهرة أن تأتي الانتخابات الجديدة، برئيس جديد للحكومة، ووقف مقولة أن الناخب الإسرائيلي يذهب إلى إسقاط رئيس الوزراء من خلال انتخاب خصمه. وبدا واضحا أن الرأي العام الإسرائيلي قد قدم الأمن في الانتخابات الأخيرة على ما عداه من اعتبارات، ومن ثم فقد نظر إلى شارون باعتباره الجنرال الذي يعتمد عليه لوأد الانتفاضة وتفكيك " المنظمات الإرهابية" ، وجلب الأمن للمواطن والدولة معا.

وتشير فصول الكتاب المختلفة إلى أن انتخابات الكنيست السادس عشر التي جرت في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٣ ، قد كشفت عن تحولات كبرى في المجتمع الإسرائيلي، فاليمين بقيادة تكتل الليكود الذي صعد إلى السلطة لأول مرة عام ١٩٧٧، بات منفردا بها وبفارق كبير عن حزب العمل الذي كان الحزب مهيمنا على السلطة من ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٧. وأن الأوضاع الاقتصادية التي تدهورت بشدة لم تحتل حيزا كبيرا في تكوين رأي الناخب والتأثير في نمط تصويته، فالأولوية كانت للأمن على ما عداه من اعتبارات. وكان واضحا أيضا أن الناخب الإسرائيلي أرجع مجمل عوامل التردي إلى تدهور الأوضاع الأمنية بفعل الانتفاضة، ومن ثم راهن على أن يؤدي وأد الانتفاضة، وتفكيك " البنية التحتية للمنظمات الفلسطينية"، إلى تحسن الأوضاع الأمنية ومن ثم تحسن عام في مجمل جوانب الحياة في إسرائيل.

وبدا واضحا أيضا أن الانتخابات شهدت تحولات كبرى في ترتيب الأحزاب السياسية الإسرائيلية وفق ثقلها البرلماني، فقد تقدم شينوي- العلماني- وتراجع شاس

الديني، وتلاشت ظاهرة أحزاب اليهود الروس، وبدت واضحة حيرة أصحاب البلاد الأصليين، أي عرب ١٩٤٨.

حول الأبعاد المختلفة لانتخابات الكنيست السادس عشر تدور فصول هذا الكتاب، الذي يحرص مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام على تقديمه للقارئ العربي عقب كل انتخابات في محاولة لشرح ما جرى، واستشراف ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج سواء على صعيد المجتمع الإسرائيلي وقواه السياسية أو على صعيد عملية التسوية السياسية والعلاقات الإقليمية.

ويعالج الفصل الأول قضية الانتخابات في ظل تحولات البيئات المحلية والإقليمية والدولية ويرصد ويحلل نتائج الانتخابات وصولا إلى مكونات حكومة شارون الثانية ويجيب على سؤال مركزي مؤداه هل يمكن أن تسير حكومة مكونة من غلاة اليمين المتشدد على طريق التسوية السياسية وتتبنى رؤية الحل الوسط الإقليمي ؟ أما الفصل الثاني فيعالج حقيقة أزمة اليسار الإسرائيلي في سياق تطورها التاريخي، ويتناول الفصل الثالث الصوت العربي في الانتخابات ويشرح بالتفصيل حقيقة ما جرى في معسكر الأحزاب العربية هناك وعلاقتهم بالدولة وإدراكهم لنظرة الدولة لهم. أما الفصل الرابع فيتناول قضية المهاجرون الروس ومآل الأحزاب السياسية التي شكلها اليهود الروس. ويركز الفصل الخامس على قضية اليهود العرب أو اليهود الذين كانوا يعيشون في البلدان العربية ويقدم معالجة دقيقة لحالتهم وكيفية التعامل معهم. أما الفصل السادس فيدور حول تحولات الرأي العام الإسرائيلي، كما تكشفها استطلاعات الرأي، تجاه عملية التسوية السياسية والأحزاب ومرشحيها. هذا بينما يعالج الفصل السابع وعلى نحو شامل قضايا الاقتصاد في الانتخابات ولماذا لم يكن الاقتصاد مؤثرا في تشكيل مواقف الناخب الإسرائيلي وتحديد اتجاهاته التصويتية. وأخيرا يعالج الفصل الثامن قضية السياسات العربية تجاه الانتخابات ويقدم رؤية واضحة في تحديد السؤال الجوهري الذي ينبغي أن تنشغل به السياسات العربية ، وهو ليس نتدخل أو لا نتدخل، وإنما السؤال هو أي شكل لهذا التدخل أو أي نوع من التدخل.

عموما يقدم الكتاب رؤى متنوعة بشأن ما جرى تحليله وتفسيره، وبشأن السياسات العربية المطلوبة تجاه الانتخابات الإسرائيلية، كجزء من إعادة صياغة السياسيات العربية تجاه قضية الصراع مع إسرائيل. وأخيرا لا يسعني سوى تقديم جزيل الشكر والتقدير للزملاء الأفاضل الذين شاركوا في هذا العمل وحرصوا على بذل جهود مكثفة من أجل الإحاطة بمختلف أبعاد العملية الانتخابية في إسرائيل بأبعادها المجتمعية وتداعياتها المستقبلية، فلهم خالص التقدير.

د. عماد جاد

الفصل الأول

فـــــــوز شـــــــارون
وصعـــــــود اليمـــــــين

د . عمـاد جـاد

مقدمة

عندما انسحب حزب العمل من حكومة شارون في الثلاثين من أكتوبر ٢٠٠٢، أعلن عدد من رموز اليسار الإسرائيلي أن هذه الخطوة سوف تكشف الوجه الحقيقي لحكومة شارون، ومن ثم فسوف تواجه هذه الحكومة صعوبات عديدة لاسيما بعد أن يرضخ شارون لشروط اليمين المتطرف، فيقدم على سياسات تؤدي إلى فقدانه التأييد الذي يحظى به لدى الرأي العام. وأن هذه العملية ستقود بعد ذلك إلى انتخابات مبكرة تكون فيها فرص اليسار الإسرائيلي أفضل وفقا لمعادلة تحكم تصويت الرأي العام الإسرائيلي في الانتخابات منذ منتصف التسعينيات وهي معادلة تقول بأن الناخب يذهب إلى صناديق الانتخاب من أجل إسقاط رئيس الوزراء الموجود في السلطة، الأمر الذي يعني نجاح المنافس. وهو الأمر الذي تحقق عام ١٩٩٦ بإسقاط بيريز، فنجح نتانياهو، وعام ١٩٩٩ بإسقاط نتانياهو فنجح باراك، وعام ٢٠٠١ بإسقاط باراك فنجح شارون.

واعتمدت حسابات حزب العمل بقيادة بنيامين بن أليعازر على مجموعة من المعطيات، حسب قراءته لها، تبدأ باستمرار بن أليعازر في قيادة الحزب لضعف منافسه على الزعامة عمرام متسنع، وأن عمله كوزير دفاع مع شارون قد أكسبه قدرا كبيرا من الشعبية عبر حصوله على الشق الأكبر من نقاط مواجهة الانتفاضة عسكريا. وأيضا عبر وجود شيمون بيريز خلفه، بكل قدراته المعروفة في الترويج للشخصيات المتطرفة واليمينية وإيجاد ما يمكنه من القول بأنها شخصيات معتدلة يمكن أن تواصل العمل على صعيد عملية التسوية السياسية، وأن بيريز الذي نجح في ذلك مع شارون، سوف ينجح تماما مع بن أليعازر الذي يقود حزب العمل.

ويمكن القول أيضا أن حسابات حزب العمل بقيادة بن أليعازر ومعه شيمون بيريز قد استندت إلى معطيات مستقرة منذ نحو عقد تقول بأن المحيط الإقليمي عادة ما ينتظر حزب العمل ويقدم على كل ما هو ضروري من أجل إنجاح مرشحه عندما كانت تجري الانتخابات المباشرة لاختيار رئيس الوزراء، وأن المحيط الدولي وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية تدعم باستمرار مرشح حزب العمل، وتدعم الحزب كذلك على أساس أنه مع حكومة لحزب العمل تتواصل عملية التسوية السياسية وفق مبدأ "الحل الوسط الإقليمي" وأن الرغبة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تجعل

المحيطين الإقليمي والدولي وبصرف النظر عن الاختلافات في الرؤى والمواقف، إلى تفضيل مرشح حزب العمل ومن ثم القيام بكل ما هو ضروري من أجل مساعدته على النجاح، وفي نفس الوقت العمل من أجل تقليص فرص المنافس الليكودي في الفوز.

ولكن ما أن بدأت عملية الإعداد للانتخابات البرلمانية في إسرائيل لاختيار أعضاء الكنيست السادس عشر، بعد أن تم إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، حتى توالت التطورات المعاكسة لحسابات زعيم حزب العمل بنيامين بن أليعازر والتي بدأت بفشله في الاستمرار في زعامة الحزب حيث أطاح به رئيس بلدية حيفا الجنرال عمرام متسنع، وبدأت التطورات في التراكم على النحو الذي أسفر عن هزيمة تاريخية لحزب العمل وفوز ساحق لحزب الليكود ومعسكر اليمين، وعودة آرييل شارون لتشكيل حكومة جديدة وهو ما لم يحدث في إسرائيل منذ فترة طويلة. وكشفت التطورات داخل الليكود وعند تشكيل الحكومة اليمينية عن ظاهرة يجدر تأملها وهي أن شارون بدا في صورة "رجل سلام معتدل" في مواجهة صقور اليمين، وبات مؤيدا لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة في مواجهة رفض ساحق للفكرة من شركائه في الحزب والحكومة.. وفرض نفسه دوليا وإقليميا على النحو الذي بدا في تغيير العديد من الأطراف العربية لمواقفها المعروفة منه، بل وتلقيه دعوة من الرئيس مبارك لزيارة مصر بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة في خطوة جديدة تكشف عن نجاح الرجل في فرض معادل جديدة في الصراع وجهود التسوية في المنطقة.

وتطرح التحولات السابقة مجموعة من الأسئلة أبرزها ..لماذا فاز شارون، وما هي احتمالات التسوية السياسية في ظل حكومته الجديدة، وهل يمكن أن توقع حكومة شارون اتفاق سلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية، أم أن سياسات هذه الحكومة ستقود إما إلى فرض الرؤية الإسرائيلية كاملة، أو الحفاظ على الوضع القائم لأطول فترة زمنية تجري خلالها عملية تغيير الأوضاع على الأرض ؟ ويترتب على ذلك سؤال جوهري مؤداه وماذا بإمكان العالم العربي أن يفعل، وهل هناك درجة من الارتباط بين الأزمة العراقية والصيغة التي سوف تنتهي بها هذه الأزمة سلما أم حربا، وبين الحركة القادمة على المسار الفلسطيني؟

حتى تتضح لنا الأبعاد المختلفة ونصل إلى إجابات محددة على الأسئلة المطروحة ونستشرف آفاق ما يمكن أن يجري في المنطقة وعلى صعيد القضية الفلسطينية، سوف نتناول القضايا التالية:

أولا: بيئة الانتخابات.

ثانيا نتائج الانتخابات.

ثالثا حكومة شارون وآفاق المستقبل.

أولا : بيئـــة الانتخـابـات

١ - البيئة المحلية للانتخابات

عندما قرر حزب العمل الإسرائيلي بقيادة بنيامين بن أليعازر الخروج من حكومة شارون والعودة إلى مقاعد المعارضة في الثلاثين من أكتوبر عام ٢٠٠٢، لم يكن ذلك على خلفية الموقف مما يجري في الأراضي الفلسطينية من عمليات قتل واغتيال وتدمير، كما لم يكن على خلفية الموقف من استعادة المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنما جاء على إثر الخلاف على مخصصات ميزانية العام ٢٠٠٣، حيث رفض شارون مطلب بن أليعازر بتخصيص مبلغ يصل إلى قرابة المائة وخمسين مليون دولار لمدن التطوير على غرار ما خصصه لدعم الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأدى إعلان حزب العمل الخروج من حكومة شارون إلى شيوع حالة من الاضطراب في الساحة السياسية الإسرائيلية، وبدت تحركات مجمل أطراف الساحة السياسية محكومة باعتبارات وحسابات شخصية أكثر من كونها خلافات حول رؤى محددة بشأن الأوضاع الاقتصادية أو سبل التعامل مع القضية الفلسطينية والتطورات الجارية على مسرح الشرق الأوسط.

وقد أدى خروج حزب العمل من حكومة شارون إلى تقليص المقاعد البرلمانية للحكومة إلى ٥٥ مقعدا من بين ١٢٠ هي إجمالي عدد مقاعد الكنيست. وكان أمام شارون خيارين ، الأول أن يواصل العمل بعد ترميم حكومته بأعضاء من أحزاب اليمين الإسرائيلي من خارج الائتلاف، والثاني المبادرة بالاستقالة وتقديم موعد الانتخابات القادمة لتجري في غضون ٩٠ يوما بدلا من موعدها المحدد مسبقا وهو شهر أكتوبر ٢٠٠٣. وكان شارون يفضل الخيار الأول، الذي يجعله يستمر في موقعه كرئيس للوزراء لمدة عام قادم حيث أدرك أن تقديم موعد الانتخابات إضافة إلى أنه سيحرمه من رئاسة الحكومة لمدة عام، فإنه يهدده أيضا بفقدان زعامة الليكود بعد أن قرر زعيم الحزب السابق بنيامين نتانياهو العودة إلى الساحة السياسية مجددا ومنافسته على زعامة الحزب ومن ثم الموقع الأول في قائمة الحزب الانتخابية للانتخابيات القادمة التي ستكون برلمانية فقط بعد إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء .

ومما فاقم من مخاوف شارون أن استطلاعات الرأي داخل الليكود كانت تشير بوضوح إلى تقدم نتانياهو عليه وهو الأمر الذي تبلور بوضوح في نجاح نتانياهو في استصدار قرار من اللجنة المركزية للحزب برفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة رغم حث شارون للجنة على عدم إصدار قرار من هذا النوع لاعتبارات تتعلق بإدارة الصراع وإدارة التفاوض مع الإدارة الأمريكية تحديدا. وقد كان تصويت اللجنة المركزية لليكود على النحو الذي طلبه نتانياهو مؤشرا على تزايد أسهمه في العودة إلى زعامة الحزب. وبالتالي فقد فضّل شارون تشكيل حكومة يمينية ضيقة تكمل المدة الباقية على الانتخابات، ريثما يتمكن من تحسين أوضاعه داخل الحزب ومن ثم الاستمرار في موقعه كزعيم لليكود.

وقد عمل شارون جاهدا على ترميم حكومته عبر ضم حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان، وهو أحد حزبي اليهود الروس وكان له في الكنيست سبعة مقاعد وانضمامه إلى حكومة شارون يرفع حصتها إلى اثنين وستين مقعدا، ولأن شارون يدرك العلاقة بين ليبرمان ونتانياهو، ورغبة في وضع الأخير تحت رئاسته، فقد عرض منصب وزير الخارجية عليه، إضافة إلى إسناد منصب وزير الدفاع إلى رئيس الأركان السابق شاؤول موفاز الذي تقاعد من منصبة العسكري في الأول من يوليو ٢٠٠٢، ومن ثم فقد أمضى فترة الشهور الثلاثة التي ينص عليها القانون قبل دخول الحياة السياسية.

وفي الوقت الذي قبل فيه موفاز على الفور منصب وزير الدفاع، فقد طلب نتانياهو مهلة للتفكير، عاد بعدها ليعلن موافقته على تولي المنصب بشرط تعهد شارون علنا بإجراء انتخابات مبكرة والالتزام بطرد الرئيس عرفات خارج الأراضي الفلسطينية ورفض "خريطة الطريق الأمريكية". في نفس الوقت لم يكن متوقعا أن يوافق ليبرمان على دخول الحكومة دون اتفاق مع نتانياهو، فالأول كان مدير مكتب الثاني عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، كما أنه المسئول عن تشكيل هذا الحزب، فقد أوعز لليبرمان بالانشقاق على حزب اليهود الروس الأول – إسرائيل بعاليا- وتشكيل حزب جديد، وبالتالي فلم يكن متصورا أن يشارك ليبرمان في حكومة شارون وعلى عكس رغبة نتانياهو.

من هنا فقد رفض ليبرمان تحديد موقفه من للانضمام إلى الحكومة إلى أن أعلن نتانياهو رفضه قبول منصب وزير الخارجية، وعندها رفض ليبرمان الانضمام إلى حكومة شارون. وبدا واضحا أن نتانياهو فضّل إفشال جهود شارون حتى يستغل تفوقه عليه وفق تحليله لما جرى في اجتماع اللجنة المركزية للحزب والتي صوتت وفق ما أراد وعلى العكس من رغبة شارون بشأن فكرة الدولية الفلسطينية المستقلة، ومن ثم ينتزع منه زعامة الحزب في الانتخابات الداخلية التي تقرر أن تجرى على المنصب،

ومن ثم العودة إلى رئاسة الحكومة من جديد على أساس أن اليمين يحظى بصفة عامة بنصيب أوفر من تأييد الرأي العام الإسرائيلي حسب استطلاعات الرأي.

وهنا قرر شارون تقديم استقالته وخوض انتخابات جديدة أولا على رئاسة حزب الليكود، وثانيا الانتخابات البرلمانية. وقد بدأت استطلاعات الرأي العام بين أنصار الليكود تفيد تقدم شارون بفارق كبير على نتانياهو ، بعد أن بدا الأول في صورة رجل الدولة الذي خاض معركة مواجهة الانتفاضة، والثاني في صورة الساعي إلى مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة. وقد أسفرت الانتخابات الداخلية في الحزب والتي جرت في التاسع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٢ عن فوز شارون بالمنصب وتوحد الحزب خلفه.

ومن المفارقات هنا أنه في الوقت الذي فاز فيه شارون بزعامة الحزب، فإن قائمة الحزب للانتخابات والتي اختارها أعضاء اللجنة المركزية للحزب قد عكست تقدم أنصار نتانياهو الذين احتلوا المواقع العشرة الأولى في القائمة على حساب أنصار شارون. فقد شغل نتانياهو وأنصاره المواقع من الثاني إلى العاشر حيث احتل نتانياهو الموقع الثاني، بعده تساحي هنجبي ثم سيلفان شالوم في الموقع الرابع، ومن بعده داني نافيه ثم ليمور لفنات في الموقع السادس، ومن بعدها إسرائيل كاتس ثم جدعون عيزرا ونعومي بلومنتال، وفي الموقع العاشر جاء عوزي لانداو.[١]

وقدم شارون وزير دفاعه الجديد، رئيس الأركان السابق شاؤول موفاز للرأي العام باعتباره الرجل الذي سيعمل معه من أجل كسر الانتفاضة وجلب الأمن للدولة والمواطن، وقد انضم موفاز إلى الليكود في الثالث عشر من نوفمبر ٢٠٠٢. كما عاد حزب جيشر الذي شكله دافيد ليفي عضو الليكود السابق الذي خرج من الحزب في يونيو ١٩٩٥، وانضم إلى العمل في مارس ١٩٩٩ ثم انشق عليه مرة أخرى على خلفية مشاركة باراك في قمة كامب ديفيد، عاد إلى الليكود من جديد في يوليو ٢٠٠٢بمنصب وزير بلا وزارة.

في المقابل بدا حزب العمل الإسرائيلي فاقدا للتماسك الداخلي، وبدا أنه يعيش أزمة حادة ممتدة تعود بالأساس إلى غياب القيادات التاريخية للحزب وتلاشي شقا رئيسيا من هوية الحزب باعتباره يمثل "تيار يسار الوسط". والمعروف أن أزمة حزب العمل قد تفاقمت منذ مقتل رابين على يد متطرف يهودي في الرابع من نوفمبر ١٩٩٥، ومنذ ذلك الوقت لم يشهد حزب العمل قيادة سياسية حقيقية لديها رؤية واضحة ومحددة المعالم تجاه قضايا التسوية والحل الوسط الإقليمي ومبدأ الأرض مقابل السلام. فبعد مقتل رابين تولى شيمون بيريز زعامة الحزب مؤقتا، وسرعان ما ارتكب أخطاء قاتلة على رأسها مذبحة قانا ففقد أصوات العرب وسقط أمام نتانياهو في الانتخابات التي جري في مايو ١٩٩٦. ومن بعده جاء ايهود باراك، ورغم أنه انتخب من الرأي العام

الإسرائيلي لمواصلة طريق رابين، فقد اقترب بالحزب كثيرا من رؤى الليكود واليمين الصهيوني بصفة عامة وهو ما تجسد بوضوح في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي لم تكن مفاوضات بالمعنى المعروف بقدر ما كانت أقرب " إلى فخ نصب للرئيس عرفات".[٢]

وقد ازدادت حدة أزمة حزب العمل مع تولي الجنرال بنيامين بن أليعازر القيادة خلفا للجنرال باراك، فمن حيث الانتماء الفكري يعد بن أليعازر أقرب إلى الليكود منه إلى حزب العمل، وبالتالي فقد قبل المشاركة في حكومة شارون وتقلد منصب وزير الدفاع، وشاركه شيمون بيريز الذي تقلد منصب وزير الخارجية، الأمر الذي أثار استياء تيار واسع في الحزب رفض الاشتراك في حكومة ائتلاف مع الليكود وفضّل أن يبقى خارجها وهو الجناح الذي عبر عنه شلومو بن عامي ويوسي بيلين وحاييم رامون ورأى هذا الجناح أن شارون يقوم بتوظيف حزب العمل لمصلحة تسويق حكومته على الصعيد الدولي. وقد أشار أحد الكتاب الإسرائيليين إلى هذه الفكرة عندما كتب يقول "إن شارون يحتاج بن أليعازر وبيريز مثلما يحتاج العمال التايلنديين الذين يقومون بتنظيف منزله في مزرعته الخاصة".[٣]

وقد أدى هذا التمزق إلى سقوط بن أليعازر في الانتخابات أمام الجنرال عمرام متسنع رئيس بلدية حيفا الذي فاز بزعامة الحزب في الانتخابات التي جرت في التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٢ . وبسبب وضعه في مرتبة متأخرة في قائمة الحزب الانتخابية فقد أعلن يوسي بيلين خروجه من حزب العمل وأنضم مع ياعيل ديان التي لم تدخل قائمة الحزب الانتخابية إلى كتلة ميرتس واحتلا معا الموقعين الحادي عشر والثاني عشر في قائمة الكتلة الانتخابية.[٤]

وقبل الانتخابات جرت محاولة لشطب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده عزمي بشارة، وحظر نشاط زعيمه ، حيث طلب المستشار القضائي للحكومة من لجنة الانتخابات المركزية ذلك بدعوى أن بشارة يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، وجرت أيضا محاولة حظر نشاط أحمد الطيبي، وهو ما رفضته اللجنة بعد ذلك.[٥]

ومن جانبها قررت ثلاثة أحزاب يمينية الائتلاف معا وخوض الانتخابات بقائمة واحدة وهي أحزاب إسرائيل بيتنا والاتحاد الوطني الذي يضم حركتي موليديت وتكوما.

استمرار صعود الليكود

على الرغم مما أثير قبل الانتخابات من قضايا فساد مالي داخل الليكود سواء عند إعداد قائمة الحزب الانتخابية أو بشأن تمويل شارون حملته للانتخابات الداخلية التي جرت على زعامة الحزب عام ١٩٩٩، فإن تكتل الليكود قد حافظ على المكانة الأولى في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي حتى في ذروة تراجعه. فبعد تفجر فضائح

الفساد أفادت استطلاعات الرأي العام بتراجع حصة الليكود من نحو أربعين مقعدا إلى ما دون الثلاثين، ولكنها لم تشر في الوقت نفسه إلى زيادة حصة حزب العمل المنافس التقليدي أو البديل المقابل، وأكثر النتائج تقدما التي حققها حزب العمل كانت عشرين مقعدا بزيادة مقعد واحد عن حصته قبل تفجر فضائح الليكود المالية، وذلك بحصوله على عشرين مقعدا مقبل تسعة عشر مقعدا في الاستطلاعات السابقة على تفجر فضائح الفساد داخل تكتل الليكود. وبمرور الوقت وتحديدا بعد نحو أسبوع على تفجر فضائح الفساد، بدأ تكتل الليكود يستعيد تقدمه الكبير على حزب العمل ، حيث أشارت استطلاعات للرأي إلى اقتراب الحزب مرة أخرى من حصة الأربعين مقعدا.

والحقيقة أن هذه الظاهرة تفرض مجموعة من الملاحظات :

١- أن الرأي العام الإسرائيلي في ذلك الوقت وحتى الآن، يميني المزاج ويقدر خطاب اليمين الإسرائيلي المتشدد الذي يعده بجلب الأمن عبر السلاح. ومن ثم فقضية الأمن تحتل أولوية كبرى لدى المواطن الإسرائيلي وتتفوق على ما عداها من اعتبارات، وهو ما يفسر "غفران" الرأي العام الإسرائيلي خطايا الليكود ونسيان فضائحه المالية بعد فترة وجيزة، فالأولوية للأمن ، والوقت ليس وقت الحديث عن الأخلاق والمبادئ.

٢- أن أحزاب اليمين نجحت في تقديم برامج انتخابية تلبي احتياجات الرأي العام الإسرائيلي، وبما أن احتياجاته الأساسية تمثلت في الأمن، فقد قدمت أحزاب اليمين الإسرائيلي بصفة عمة برامج انتخابية جذابة للرأي العام المتطلع إلى مساندة كل من يعده بجلب الأمن عبر السلاح ، لا التفاوض مع الفلسطينيين بعد أن نجح اليمين في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن فقدان الأمن جاء وليد سلك طريق التفاوض مع شعب لا يفهم سوى لغة القوة. وقد ساهمت رؤى وسياسة أخر حكومة لحزب العمل، حكومة باراك – ١٩٩٩/ فبراير ٢٠٠١- في ترسيخ هذا التصور ، حيث روج باراك أكذوبة أنه أول رئيس وزراء إسرائيلي يقدم "تنازلات غير مسبوقة" للفلسطينيين، ورغم ذلك فقد رفضوا تنازلاته وسلكوا طريق " الإرهاب" – في إشارة إلى انتفاضة الأقصى- من أجل انتزاع المزيد من التنازلات، وهو ما انعكس في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي بدأت تعطي نسبة كبيرة لإدراك أن انتفاضة الأقصى تشكل خطرا على وجود ومستقبل إسرائيل كدولة يهودية.

٣- أن التقدم في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي لم يكن قاصرا على الليكود فقط، بل كان من نصيب معسكر اليمين بصفة عامة، صحيح أن هناك أحزاب يمينية تراجعت – وتحديدا اليمين الديني مثل شاس- إلا أن الصحيح أيضا أن التراجع لم يكن لمصلحة أحزاب من معسكر اليسار، بقدر ما كان عبارة عن إعادة توزيع للحصص داخل معسكر اليمين. وبالتالي كانت المحصلة تقدم اليمين بصفة عامة بعد أن نجح في

استقطاب حصة من معسكر اليسار، وما حدث عمليا بعد ذلك كان عبارة عن إعادة توزيع الحصص داخل معسكر اليمين، بحيث تقدمت أحزاب على أخرى، في ضوء حالة عامة من التقدم على حساب اليسار.

٤- أن الحزب الرئيسي الذي استفاد من تراجع أسهم الليكود كان حزب "شينوي" العلماني الليبرالي، وهو حزب كان ضمن كتلة "ميريتس" العلمانية ذات التوجهات اليسارية، وكان يلتقي مع عنصري ميرتس وهما" مابام" و"راتس" على مبادئ كراهية الأحزاب الدينية ورفض ظاهرة "تديين الدولة والمجتمع"، ولكن الملاحظ أن حزب "شينوي" ذو توجه ليبرالي ولا يشارك ميرتس يساريتها، كما أنه أكثر اتساقا مع مبادئه، حيث رفض فكرة دخول حكومة تشارك فيها أحزاب دينية- وتحديدا شاس- عكس ميرتس التي شاركت في حكومة حزب العمل مع الأحزاب الدينية. وكان الشعار الرئيسي لحملة شينوي الانتخابية "طهارة اليد" وبالتالي تقدمت في استطلاعات الرأي العام ووصلت حصتها إلى سبعة عشر مقعدا. صحيح أنها تراجعت بعد ذلك، ولكن التراجع لم يكن كبيرا فقد بلغ نحو أربعة مقاعد، ورغم ذلك تظل شينوي تمثل أحد مكونات بديل الليكود.

٥- قبل الانتخابات بنحو أسبوع جرى ترويج مقولة مفادها أن تنازل عمرام متسناع عن زعامة الحزب لشيمون بيريز ، يمكن أن ينقذ الحزب ويحسن من فرصه في الانتخابات القادمة، وهو أمر لم يكن صحيحا بالمرة فالأزمة تطول الحزب ككل وتتعلق بافتقاد الرؤية وغياب البرنامج أكثر من كونها أزمة أشخاص، وإذا كان للبعد الشخص من دور، فإن شيمون بيريز أحد أبرز المسئولين عن أزمة حزب العمل، كما أن الرجل لم يفز مطلقا في أي انتخابات خاضها، وسبق أن خسر الانتخابات أمام نتانياهو عام ١٩٩٦، وخسر السابق على منصب رئيس الدولة الذي كان حكرا على حزب العمل، ولأنه تنافس عليه، فقد ذهب إلى مرشح الليكود لأول مرة منذ إنشاء إسرائيل.

وعلى الرغم من أن الانتخابات قد جرت في ظل حالة من التدهور الأمني، بتواصل العمليات الانتحارية داخل إسرائيل، ووضع اقتصادي متردي نتيجة عدم الاستقرار الأمني وما ترتب عليه من تبعات اقتصادية، على الرغم من كل ذلك، فقد كانت استطلاعات الرأي العام تشير إلى تقديم الليكود على حزب العمل، وتقدم معسكر اليمين بصفة عامة على معسكر اليسار. وبدا واضحا أن ما أطلقه رئيس حزب العمل الأسبق باراك من اتهام للفلسطينيين بالسعي إلى تدمير إسرائيل، وتصوير الانتفاضة التي اندلعت في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، باعتبارها حرب تستهدف الدولة العبرية، قد أطلق مخاوف الرأي العام الإسرائيلي وهو ما عكسته استطلاعات الرأي العام هناك، من أن "الدولة باتت في خطر حقيقي" وأن هدف الانتفاضة تدمير "دولة اليهود"، وبالتالي فالأولوية أعطيت لجلب الأمن للدولة والمواطنين. ومن هنا لم يحمل

الرأي العام الإسرائيلي شارون مسئولية التردي الأمني والاقتصادي، فقد كانت هناك فجوة بين الواقع المتردي وشعبية شارون المرتفعة.[٦]

٢- البيئة الإقليمية للانتخابات

جرت انتخابات الكنيست السادس عشر في إسرائيل في ظل بيئة إقليمية اتسمت بدرجة عالية من التوتر، فمن ناحية أدى استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني إلى توتر شديد في العلاقات المصرية الإسرائيلية في نوفمبر ٢٠٠٠، أي في ظل حكومة باراك. كما أدى رفض إسرائيل – عمليا- المبادرة التي أطلقتها القمة العربية في بيروت في مارس ٢٠٠٢ إلى زيادة حدة التوتر بين إسرائيل والدول العربية عامة. ومع ازدياد كثافة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وعلى إثر تصاعد الضغوط الشعبية على الحكومة المصرية، اتخذت مصر قرارها بتجميد جميع العلاقات مع إسرائيل عدا الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية وقد طال ذلك جميع أوجه التعاون بين مصر وإسرائيل بما فيها مجال الزراعة.

وكان واضحا أن تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني قد أوجد حالة من الضغط من قبل الرأي العام العربي طالبت بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وعاد الحديث عن إسرائيل باعتبارها العدو الأول للعالم العربي.

وعلى الرغم من زيادة حدة التوتر بين مصر وإسرائيل، فإن جهودا دبلوماسية لم تبذل لضبط التوتر المتصاعد، ويعود ذلك إلى عدم إتاحة حكومة شارون، التي ضمت إلى جانب زعيم حزب العمل بنيامين بن أليعازر وشيمون بيريز، الفرصة لأي طرف كي يقوم بجهود دبلوماسية، ما أن تجربة مصر المتراكمة في التعامل مع الحكومات الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام، تقول بأن القنوات الدبلوماسية بين البلدين عادة ما تنشط في ظل حكومات حزب العمل، وأن مجيء حكومات الليكود في إسرائيل عادة ما يصاحبها توتر عام في العلاقات وتراجع للاتصالات الدبلوماسية.

وبدا واضحا أن حكومة شارون التي تشكلت في أعقاب انتخابات فبراير ٢٠٠١، قد عملت على توظيف أجواء ما بعد الحادي عشر من سبتمبر من أجل فرض الأمر الواقع على الأطراف العربية، وفي نفس الوقت استغلال توجه الإدارة الأمريكية الجمهورية نحو شن الحرب على العراق من أجل الحصول على المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من الولايات المتحدة، والعمل على بناء علاقات أكثر تطورا مع واشنطن على حساب العلاقات العربية الأمريكية.

من هنا فقد جرت الانتخابات في ظل بيئة إقليمية اتسمت بدرجة عالية من التوتر بين إسرائيل والدول العربية وفي مقدمتها مصر، كما جرت هذه الانتخابات في ظل حالة من الاستعداد لشن الحرب على العراق، وهي حالة وظفها شارون جيدا لمصلحة إعادة انتخابه.وعلى الرغم من حالة التوتر التي اتسمت بها علاقات إسرائيل وتفاعلاتها

مع المحيط الإقليمي، فإن شارون تمكن من تقديم ما شهدته المنطقة للرأي العام الإسرائيلي باعتباره يمثل نجاحا لسياساته:

١- وظف شارون عملية المراجعة الذاتية الفلسطينية والجدل الذي دار حول جدوى العمليات الانتحارية، وتبلور عروض فلسطينية بوقف الأعمال المسلحة لمدة زمنية محددة على أنه مؤشر على انتصار إسرائيل في المعركة مع الفلسطينيين.

٢- صوَّر شارون الدعوة المصرية لحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة من أجل إعداد أجندة للعمل الوطني الفلسطيني على أنه يمثل فرضا لوجهة النظر الإسرائيلية وتصديرا للأزمة إلى الجانب الفلسطيني والعربي.

٣- صورت وسائل الإعلام الإسرائيلية اليمينية الجدل الذي دار في مصر حول "مسلسل فارس بلا جواد" وتحديدا المقالات الثلاث التي كتبها د. أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك، باعتبارها محاولة مصرية للتودد إلى إسرائيل من أجل كسب ود واشنطن، ولم تنظر إليها باعتبارها نوعا من الجدل حول قضية أثيرت وأدلى عشرات الكتاب والمثقفين فيها بالرأي. ومصدر هذه النظرة ما كانت حكومة شارون تشعر به، وتشاركها فيه وسائل الإعلام اليمينية، من أن إسرائيل باتت في موقع قوة أمام العرب وأنها فرصة نموذجية من أجل مزيد من الضغط وبهدف انتزاع المزيد من المكاسب.[٧]

٤- رأى شارون أن عدم مساس الأردن بالعلاقة مع إسرائيل على أنه نجاحا لرؤيته، ومواصلة مصر اتصالاتها الدبلوماسية على أنه فرض لوجهة النظر الإسرائيلية.

٥- أن الإعداد الأمريكي لضرب العراق، قد ساعد شارون على أن يصوِّر الموقف للرأي العام الإسرائيلي بأنه حالة من حالات المواجهة التي تشهد تلاقي الرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي فالأولوية لمواصلة العمل من أجل "الحفاظ على أمن إسرائيل".

وكان واضحا أن المحيط الإقليمي وعلى عكس الانتخابات السابقة لم يهتم بتوجيه رسائل إلى الناخب الإسرائيلي، فاستطلاعات الرأي العام في إسرائيل كانت تشير إلى تقدم كبير لتكتل الليكود وللأحزاب الدينية، ومن ثم فقد بدت فكرة مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي ودعوته للتصويت لمصلحة قوى السلام، فكرة عديمة الجدوى. وكانت هناك قناعة لدى المحيط الإقليمي بأن شارون سوف يعاد انتخابه كرئيس للحكومة، باعتباره يترأس قائمة الليكود الانتخابية والتي أعطتها استطلاعات الرأي العام تقدما كبيرا على حزب العمل.

٣- البيئة الدولية للانتخابات

عندما نتحدث عن البيئة الدولية للانتخابات الإسرائيلية، فإننا نعني بذلك بالأساس العامل الأمريكي أو دور الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها يأتي الموقف الدولي بصفة عامة سواء تمثل في علاقات إسرائيل الدولية أو العلاقة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

ويمكن القول بصفة عامة أن الإدارات الأمريكية المختلفة منذ أوائل التسعينيات كانت تدعم حزب العمل ومرشحه على منصب رئيس الوزراء، وكان العامل الأمريكي حاسما في إسقاط رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في انتخابات يونيو ١٩٩٢، حيث رفض الرئيس الأمريكي آنذاك ، جورج بوش الأب تقديم ضمانات القروض التي طلبتها حكومة شامير بقيمة عشرة مليارات دولار، وذلك من أجل إضعاف فرص الليكود في هذه الانتخابات بعد المقاومة التي أبداها شامير لعملية التسوية السياسية التي كانت قد بدأت بعقد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، وترتب على ذلك تقدم حزب العمل بزعامة إسحاق رابين في هذه الانتخابات، ومن ثم تشكيل الحكومة التي توصلت إلى اتفاق أوسلو.

وقد تكرر ذلك فإذا كان بوش الأب قد دعم حزب العمل بقيادة رابين عام ١٩٩٢، فإن الرئيس التالي بيل كلينتون قد دعم بيريز عام ١٩٩٦، ثم باراك عام ١٩٩١ وشمل الدعم هنا تأييدا صريحا وإرسال أطقم خبراء لإدارة المعركة الانتخابية لمرشح حزب العمل.[٨]

ويبدو واضحا أن الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش الأب قد عدلت من الموقف التقليدي الأمريكي تجاه الانتخابات الإسرائيلية، وهو موقف بدا واضحا من الانتخابات السابقة التي جرت على منصب رئيس الوزراء بين ايهود باراك وآرييل شارون، فقد رفضت هذه الإدارة ممارسة أي دور في الانتخابات الإسرائيلية بعد أن استوعبت تجربة إدارة كلينتون التي أعطت الوقت والجهد للمسار الفلسطيني الإسرائيلي ورغم ذلك لم تنجح في تحقيق أي تقدم يذكر. وكان تقدير إدارة جورج بوش الابن هو ترك الطرفين المتصارعين يناز لان بعضهما إلى أن يشعرا بالإرهاق، وهنا يمكن أن تتدخل واشنطن ويكون تدخلها ناجحا.[٩]

وجاءت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، ثم قضية سفينة السلاح "كارين A"، لتدفع بالموقف الأمريكي نحو تبني الرؤية الإسرائيلية بالكامل. فحكومة شارون نجحت في إقناع إدارة بوش أن حربها ضد الفلسطينيين هي امتداد للحرب الأمريكية " على الإرهاب"، وأن عرفات هو "بن لادن إسرائيل"، ومن ثم يقع في معسكر الأشرار، بينما يقف شارون نفسه في معسكر بوش أو معسكر الأخيار حسب التوصيف الأمريكي. وسرعان ما تبنت الإدارة الأمريكية بعد ذلك الرؤية الإسرائيلية التي قالت

أن عرفات عقبة في طريق "التسوية السياسية"، ومن ثم بدت فكرة " تغيير عرفات" فكرة أمريكية إسرائيلية مشتركة.

وبعد ذلك جاءت الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب على العراق والحديث عن ضرورة التنسيق مع إسرائيل في هذه الحرب، وبدأت أطقم الخبراء الأمريكيين في تشغيل بطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ في التدفق على إسرائيل من أجل إدارة وتشغيل صواريخ باتريوت الأمريكية التي تم نشرها هناك، وتدريب أطقم إسرائيلية على القيام بذلك.

وعندما ازدادت حدة الأزمة الاقتصادية في إسرائيل تحت وطأة الانتفاضة وبفعل تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وضمانات قروض. وقد وافقت الإدارة الأمريكية على كل هذه المطالب على النحو الذي دفع وزير المالية في حكومة شارون الأولى سيلفان شالوم إلى القول بأنه " لم تبد أية إدارة أمريكية تفهما لاحتياجاتنا بسبب الإرهاب بالقدر الذي تبديه الإدارة الحالية".[١٠]

واختارت الإدارة الأمريكية أن تعلن أنها ستنظر بصورة إيجابية إلى طلب الحكومة الإسرائيلية الحصول على مساعدات وضمانات قروض، بعد بدء الحملة الانتخابية الأمر الذي نظر إليه على أنه دعما صريحا لرئيس الوزراء الإسرائيلي زعيم الليكود أرييل شارون.[١١] وذهبت تحليلات إسرائيلية إلى القول بأن تصريحا كهذا من إدارة الرئيس جورج بوش الأب كان كفيلا بدعم الليكود بقيادة شامير في انتخابات ١٩٩٢، ولأنه لم يصدر فقد خسر شامير الانتخابات أمام رابين على يد جورج بوش الأب[١٢].

وأشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أن شارون نجح في إقامة علاقة صداقة وتفاهم مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، فلم يقصد الخارجية ولم يوسط السفير الأمريكي في تل أبيب، بل صاغ علاقة مباشرة، فهو رئيس الوزراء الوحيد الذار زار البيت الأبيض سبع مرات في أقل من عامين.[١٣] في المقابل لم ينجح زعيم حزب العمل الجدي في كسب ود الإدارة الأمريكية، بل أن هناك من يرى أن متسنع لم يسعى إلى ذلك أصلا، "..فلم تكن له أرضية في الولايات المتحدة، ولم يزر البيت الأبيض كما أنه ليس له أصدقاء في واشنطن، ولم يتوجه إلى الجالية اليهودية في الولايات المتحدة".. وهكذا " تنازل متسنع عن أمريكا قبل أن تتنازل هي عنه".[١٤]

وكان واضحا أن شارون ركز في علاقاته الدولية على كسب ود وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية فقط، ولذلك اتسم تعامله مع باقي القوى الدولية بقدر كبير من التعالي، فشارون تعامل مع ممثلي الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة من التعالي، وتجاهل المنظمة الدولية وتعامل معها باستخفاف شديد، ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول ما جرى في جنين، ورغم الاستجابة لمعظم الشروط التي وضعها، فقد عاد ورفض استقبال اللجنة.

كما كان شارون حادا في الهجوم على اللجنة الرباعية التي تضم إلى جانب واشنطن كل من روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ووصفها بأنها لا شيء.

ثانيا : نتائج الانتخابات

جرت انتخابات الكنيست السادس عشر في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٣، وقد كانت الانتخابات برلمانية فقط وذلك بعد إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- بلغ عدد الأحزاب والقوائم التي خاضت الانتخابات سبع وعشرين قائمة، تمكنت ثلاث عشرة قائمة من تجاوز نسبة الحسم، وهي واحد ونصف في المائة من مجموع الأصوات الصحيحة من أجل دخول البرلمان.

٢- بلغ عدد سكان إسرائيل ٦,٠٢٩,٥٢٩ نسمة (إحصاء يوليو ٢٠٠٢)، وبلغ عدد من لهم حق التصويت في هذه الانتخابات ٤,٧ مليون ناخب شارك منهم ٣,٢٠٠,٧٧٢، بنسبة ٦٨%.

٣- بلغت نسبة الحسم اللازمة لدخول الحزب إلى الكنيست (١،٥ % من الأصوات الصحيحة) ٤٧,٢٢٥ صوتا، وبلغ العدد المطلوب للحصول على مقعد واحد ٢٥,١٣٧ صوتا.

٤- بلغ عدد العرب الذين شاركوا في الانتخابات ٢٣٠,٦٦٩، وتوزعت أصواتهم على حداش -٩٣ ألف صوت-التجمع الوطني- ٧١ ألف صوت- والقائمة العربية الموحدة -٦٥ ألف صوت-.[١٥]

٥- يعد الليكود الكاسب الأول في هذه الانتخابات، فقد تمكن من مضاعفة عدد مقاعده التي وصلت إلى ٣٨ مقعدا مقابل ١٨ مقعدا في الانتخابات السابقة، وتمكن بعد اندماج حزب إسرائيل بعاليا معه من رفع عدد مقاعده إلى ٤٠ مقعدا. ويعد حزب شينوي ثاني الأحزاب الكاسبة حيث رفع حصته من ستة مقاعد إلى خمسة عشر مقعدا، أي أن حصل على تسعة مقاعد إضافية، واحتل الحزب المكانة الرابعة على حساب ألد أعدائه حزب شاس الذي يمثل المتدينين من يهود الشرق والمغاربة منهم تحديدا.

٦- يعد حزب العمل الخاسر الأول في هذه الانتخابات، فقد تراجعن مقاعده من ٢٦ مقعدا في الانتخابات السابقة إلى ١٩ مقعدا، وكانت المرة الأولى في تاريخ الحزب الذي تتراجع فيه مقاعده إلى ما دون العشرين مقعدا، ويرفض معظم المحللين ربط هزيمة حزب العمل بشخص زعيمه عمرام متسنع، ويرجعون الهزيمة إلى تدهور أداء سابقيه من زعماء الحزب وتحديدا باراك وبن أليعازر، وأنه مستنع لم يكن بإمكانه إنقاذ حرب العمل من هزيمة مدوية لأنه " حمل على ظهره حزبا تخلى عن مبادئه من أجل الكراسي".[١٦]

٧- يمكن القول أن هذه الانتخابات قد شهدت بداية الذبول الحقيقي لأحزاب اليهود الروس، فبعد أن حقق حزبي اليهود الروس ١١ مقعدا في الانتخابات السابقة، ١٩٩٩، تراجعا في الانتخابات الأخيرة حيث ائتلف حزب "إسرائيل بيتنا " ضمن الاتحاد القومي، واندمج " إسرائيل بعاليا " بعد تراجع مقاعده من سبعة إلى مقعدين فقط، في تكتل الليكود.

٨- واصلت حصة الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية تراجعها، حيث بلغت في الانتخابات الأخيرة حوالي ٢٧% بعد أن كانت ٣٠% في الانتخابات السابقة، وبلغت ٩٢% عام ١٩٥٣[١٧]. وبالنسبة للانتخابات الأخيرة فقد حصل حزب العمل على ٦%، وشعب واحد على ٥% وميرتس على ٤% وشاس – الدينى اليهودى - على أكثر من ٢% وأخيرا الليكود على ١%.[١٨]

٩- حصلت الأحزاب الصهيونية على نحو ٧٥% من أصوات الدروز، وعلى نحو ٥٠% من أصوات البدو الذين شاركوا في الانتخابات الأخيرة.[١٩]

١٠- أبرز الأحزاب التي لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم حيروت، حزب الوسط، وحركة تسوميت التي يتزعمها الجنرال رافائيل إيتان رئيس الأركان الأسبق والتي تعد من أبرز قوى التطرف اليميني في إسرائيل.

١١- بلغ عدد النواب الذين دخلوا الكنيست لأول مرة، أي النواب الجدد، واحد وأربعين نائبا من بينهم ثمانية عشر من تكتل الليكود وتسعة نواب من حركة شينوي.

١٢- لم ينجح أي نائب عربي على قوائم الأحزاب الصهيونية، فقد كان هناك نائبان درزيان على قائمة الليكود، ولم ينجح أي يهودي على قائمة الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة- حداش- التي يمثل الحزب الشيوعي محورها الرئيسي.[٢٠]

١٣- بلغ عدد النساء في الكنيست ثمانية عشر امرأة، من بينهن واحدة عن الحزب القومي الديني- المفدال[٢١]- في سابقة جديدة على هذه الأحزاب التي لا ترى للمرأة أي دور في الحياة العامة.

١٤- جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية متوافقة إلى حد كبير مع استطلاعات الرأي العام التي جرت قبل هذه الانتخابات، فقد أشارت استطلاعات الرأي العام إلى :

أ - أن تكتل الليكود سوف يضاعف عدد مقاعده البالغة تسعة عشر مقعدا، وتراوحت التقديرات ما بين ٣٦ و ٤٠ مقعدا، وقد حصل الحزب على ٣٨ مقعدا.

ب - أن حركة شينوي العلمانية مرشحة لتحقيق تقدم غير مسبوق، وتراوحت التقديرات ما بين ١٤ و١٧ مقعدا، وقد حصلت بالفعل على ١٥ مقعدا محتلة المرتبة لأول مرة، وبحيث لم يفصلها عن حزب العمل صاحب المرتبة الثانية سوى أربعة مقاعد فقط.

ج - أن حزب العمل سيكون الخاسر الأكبر وبحيث أنه ربما يتدهور إلى ما دون المرتبة الثانية لأول مرة في تاريخه، وقد تراجع الحزب بمقدار سبعة مقاعد، وحصل على ١٩ مقعدا، متقدما على صاحب المرتبة الثالثة بأربعة مقاعد فقط.
١- تراجع حزب شاس الديني الذي يمثل المتدينين من يهود الشرق وتحديدا المغاربة بمقدار ست مقاعد فحصل على ١١ مقعد، مقابل ١٧ مقعدا في الكنيست السابق. هذا بينما تقدم حزب المتدينين من يهود الغرب – المفدال- بمقدار مقعد واحد فقط ، فحصل على ستة مقاعد مقابل خمسة في الكنيست السابق.

١٥- أن الأحزاب العربية كانت ضمن القوى الخاسرة في الانتخابات، حيث فقدت القائمة العربية الموحدة ثلاثة مقاعد، وحصلت على مقعدين مقابل خمسة مقاعد في انتخابات ١٩٩٩، وبينما توزعت مقاعد العرب البرلمانية عام ١٩٩٩، عن الأحزاب غير الصهيونية على القائمة العربية الموحدة (٥ مقاعد) ومقعدان لكل من التجمع الديمقراطي الوطني وحركة "حداش" ،والأخيرة فازت بثلاثة مقاعد بينها مقعد يهودي، هذا إضافة إلى أربعة أعضاء أخرى من الأحزاب الصهيونية، اثنين عن العمل والثالث عن الليكود والرابع عن كتلة "ميريتس" وبذلك وصل إجمالي الأعضاء العرب في الكنيست السابق إلى ١٣ عضوا ، فإن الانتخابات الأخيرة شهدت تراجع عدد النواب العرب إجمالا حيث لم يفز أي عربي على قوائم الأحزاب الصهيونية، وكان هناك درزي على قائمة الليكود حيث شغل الموقع الثاني والعشرين على قائمة الحزب الانتخابية. وبلغ إجمالي النواب العرب من الأحزاب غير الصهيونية تسعة نواب.

١٦- بعد الانتخابات انضم حزب "إسرائيل بعاليا" إلى الليكود، وله مقعدان بالكنيست، ومن ثم فقد ارتفعت مقاعد الليكود إلى أربعين مقعدا.

١٧- في الاجتماع الأول للكنيست تم انتخاب نائب الليكود ، وزير الاتصالات في حكومة شارون الأولى، روفن ريفلين رئيسا للكنيست، خلفا للعمالي إبراهام بورج، وحصل على أغلبية كبيرة ١٠٤ صوتا من ١٢٠، حيث تغيب تسعة نواب عن الجلسة الافتتاحية وامتنع سبعة آخرون عن التصويت، وبذلك يكون الليكود قد سيطر على المناصب الثلاث الرئيسية في الدولة وهي رئيس الدولة، رئيس الحكومة ورئيس البرلمان.

مفاوضات تشكيل الحكومة

منذ ما قبل إجراء الانتخابات، أعلن شارون بوضوح أنه يفضل تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاشتراك مع حزب العمل. وقد رد زعيم حزب العمل عمرام متسنع برفض الفكرة مؤكدا أنه لن يدخل حكومة بقيادة شارون، وأنه في حال خسارة الانتخابات هذه المرة فإنه يفضل الاستمرار في مقاعد المعارضة من أجل إعادة ترتيب أوراق حزب العمل لمواجهة حكومة شارون ، وفي نفس الوقت الاستعداد مبكرا للانتخابات القادمة على أساس أن حكومة يمينية ضيقة لن تستمر طويلا إذ أنها ستنهار تحت ضغط أحزاب اليمين المتطرف سواء بسبب مطالبها التي لا تنتهي، أو لمواجهة استحقاقات التسوية السياسية على المسار الفلسطيني لاسيما إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على ضرب العراق، ففي هذه الحالة ستعمل واشنطن على ممارسة الضغوط من أجل استئناف عملية التسوية السياسية لإعادة الهدوء إلى الأرضي الفلسطينية والتأكيد للعالم العربي أن واشنطن سوف توفي بالوعود التي قطعتها على نفسها بالعمل مع اللجنة الرباعية.

وكان واضحا أن شارون يرغب في تكرار تجربة الائتلاف مع حزب العمل على غرار ما جرى بعد انتخابات فبراير ٢٠٠١، حيث دخل جناح من حزب العمل معه في حكومة ائتلافية وفق الخطوط العامة لرؤية تكتل الليكود، وكان زعيم حزب العمل بنيامين بن أليعازر ينفذ سياسة شارون عسكريا من موقعه كوزير للدفاع، وكان بيريز يقوم بتبرير سياسات القتل والتدمير التي تمارسها إسرائيل عالميا، وهو الأمر الذي دفع أحد الكتاب الإسرائيليين إلى القول بأن حاجة شارون إلى بن أليعازر وبيريز كحاجته إلى "عمال النظافة التايلانديين الذين ينظفون منزله في مزرعته الخاصة".[٢٢] وهناك من رأى أن شارون سعى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل كي يؤمن

مستقبله السياسي، فمن الصعب على شارون أن يتمكن من الاستمرار في السلطة بحكومة يمينية ضيقة يشاركه فيها عدد من رموز التطرف من أمثال افيجدور ليبرمان وآفي ايتام.[٢٣]

ولإدراك شارون أن متسنع يقاوم فكرة دخول حكومة وحدة وطنية، فإنه بدأ في استغلال الموقف جيدا لمصلحته، حيث بدأ شارون في التأكيد على فكرة " حكومة وحدة وطنية" وإعادة التركيز على كلمة "الوحدة" باعتبارها أمر هام للغاية لأمن إسرائيل وأمن مواطنيها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة، ورمى من وراء ذلك إلى ضمان أن رفض حزب العمل دخول حكومة الوحدة " سوف يفقده الكثير لدى الرأي العام، فكلمة الوحدة هنا تشير إلى الود والتقارب والتضامن، ومن ثم فإن من يعارضها يضع نفسه خارج المجموع وأشبه بالخائن تقريبا".[٢٤]

ولتأكيد ذلك ركز رئيس طاقم المفاوضات الائتلافية في الليكود، أوري شيني، أن "الليكود يمكنه ببساطة أن يشكل حكومة بدون حزب العمل، ولكنه في ضوء كون الحرب على الأبواب والوضع الاقتصادي الذي يستدعي القرارات الحاسمة، فإن ثمة مجال للائتلاف مع العمل بحيث يبث قوة تجاه العالم بوجه عام وتجاه العرب على نحو خاص". ومن جانبه حاول زعيم حزب العمل مواجهة هذا الهجوم من قبل تكتل الليكود، فقبل بفكرة الدخول في مفاوضات للائتلاف مع الليكود، وبعد جولة مفاوضات مع شارون في الثالث من فبراير ٢٠٠٣، عاد ليعلن عدم إمكانية الائتلاف مع الليكود نظرا لأن شارون يرغب في أن يكون الائتلاف وفق مبادئ تكتل الليكود وليس وفقا لرؤية حزب العمل، أو رؤية مشتركة تمثل منطقة التقاء بين الرؤيتين.

ولأن القانون يعطي للمكلف بتشكيل الحكومة خمسة وأربعين يوما كي يقدم حكومته الجديدة، وفي حال عدم القيام بذلك، يكلف رئيس الدولة زعيم القائمة الحاصلة على المرتبة الثانية، فإن شارون قرر تشكيل حكومة يمينية، وترك مسألة ضم حزب العمل إلى مرحلة لاحقة، فهو لم يهجر الفكرة لاعتبارات عديدة على رأسها تحطيم ما تبقى من رصيد لحزب العمل وجره كي يكون أحد أجنة الليكود.

من هنا أعلن الليكود في الثالث والعشرين من فبراير ٢٠٠٣ الاتفاق مع الحزب القومي الديني – المفدال- على دخول الحكومة، وفي اليوم التالي أعلن عن الاتفاق مع كتلة شينوي. وقد بدا الأمر مستغربا للمتابعين حيث أن كتلة شينوي بنت مواقفها وسياساتها وفق رؤية ترفض التعامل مع الأحزاب الدينية، وتطالب بعلمنة المجتمع وإلغاء التشريعات الدينية وإقرار الزواج المدني وتجنيد طلبة المدارس الدينية. والمعروف أن كتلة شينوي أكثر تشددا من الكتلة التي كانت تنتمي إليها ضمن ائتلاف ثلاثي، أي كتلة ميرتس، التي كانت تجمعها مع راتس ومابام. وكان مستبعدا أن تدخل

شينوي حكومة بها أحزاب دينية، ورغم أنه كان معروفا أن عداء شينوي موجه بالأساس إلى حزب شاس الذي يمثل المتدينين من يهود الشرق وتحديدا المغاربة، فإن برنامجه كان يقوم على مناهضة الأحزاب الدينية كلها، وعلى معارضة أي صبغة دينية للدولة. وبعد ذلك ضم شارون إلى الحكومة الاتحاد القومي فوصل بمقاعد الحكومة البرلمانية إلى ثمانية وستين مقعدا (أربعون مقعدا لليكود بعد اندماج حزب إسرائيل بعاليا، خمسة عشر مقعدا لشينوي، سبعة مقاعد للاتحاد القومي، وستة مقاعد للمفدال).

ويعد نجاح شارون في إدخال شينوي إلى حكومته وبعد أن وقع اتفاق مع "المفدال" نجاحا ملموسا له، ومن ثم يعد من إنجازات شارون الرئيسية. ولم يجد شارون مصلحة في التمسك بضم حزب شاس إلى الحكومة، لأن خطوة كهذه كانت لابد وأن تدفع شينوي خارج الحكومة، وتحمل شارون غياب شاس، مقابل الائتلاف مع شينوي، كما أن وجود المفدال في الحكومة يكفي لإرضاء قطاع واسع من المتدينين، وعادة ما كانت الحكومات الإسرائيلية تضم حزب ديني أو أكثر، فالمهم هو تواجد حزب ديني في الحكومة، وطالما كان ذلك ممكنا بجمع المفدال وشينوي، فهو يمثل خطوة كافية في هذه المرحلة من وجهة نظر شارون.

وبدا واضحا من عملية توزيع الحقائب الوزارية داخل الليكود، أن شارون حرص على إضعاف نتانياهو تماما وإبعاده عن وزارة الخارجية،[٢٥] وذلك تحسبا للتعامل مع الضغوط الأمريكية في المرحلة القادمة وتحديدا بعد الحرب على العراق والتي تتضمن طرح اللجنة الرباعية لخريطة الطريق وما تشمله من فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتي لم يعد شارون يعارضها من ناحية الشكل، ويحرص على إفراغها من أي مضمون حقيقي، عكس نتانياهو الذي يرفضها من حيث المبدأ كما بدا في القرار الذي تبنته اللجنة المركزية للحزب بضغط من نتانياهو برفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما رفض شارون أيضا أن يسند المنصب إلى عمدة القدس السابق ايهود أولمرت، والذي كان يأمل في تولي المنصب، وجاء احتلاله الموقع ٣٣ على قائمة الحزب الانتخابية ليضعف من فرصه ويساعد شارون على عدم إسناد المنصب له[٢٦].
من هنا بادر شارون بعرض منصب وزير الخارجية على وزير المالية في حكومته السابقة، سيلفان شالوم، وعرض وزارة المالية على نتانياهو، وفي الوقت الذي قبل شالوم منصبه الجديد فورا، تردد نتانياهو في قبول وزارة المالية، واشترط أن يكون قائما بأعمال رئيس الوزراء إضافة إلى وزارة المالية، وهو ما رفضه شارون، فاضطر نتانياهو إلى قبول منصب وزير المالية.

ثالثا حكومة شارون وآفاق المستقبل

مع ظهور نتائج الانتخابات وقبل أن يشكل شارون حكومته، بدا واضحا أن هناك اتجاه للتركيز على أن شارون قد تغير، وأنه أصبح رجل دولة مسئول، وأن الناخب الإسرائيلي قد اختاره للمرة الثانية على التوالي، المرة الأولى كرئيس للوزراء في فبراير ٢٠٠١، وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة بحصول الليكود الذي يترأسه على المكانة الأولى في الانتخابات البرلمانية. وساقت أقلام إسرائيلية مجموعة من الوقائع كدلائل على تغير شارون من بينها أنه تمكن من إقامة علاقات قوية مع الإدارة الأمريكية، وأكد بشكل علني تأييده لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وواجه بنيامين نتانياهو على خلفية هذه الفكرة، فنتانياهو سبق وقاد اللجنة المركزية للحزب للتصويت عكس رغبه شارون، وذلك برفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما أكد هذا الاتجاه على أن حكومة يمينية بقيادة شارون، ستكون حكومة واقعية ولن تتصرف بتهور في مواجهة التطورات التي تمر بها المنطقة، وأشاروا بوضوح إلى أن حكومات الليكود تتسم بدرجة عالية من الواقعية، بدليل أن حكومة شامير، وكانت حكومة ضيقة من اليمين، قد تصرفت بهدوء وواقعية عندما تعرضت إسرائيل للقصف بصواريخ عراقية إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.[٢٧]

والسؤال هنا هل يمكن تحقيق تقدم في عملية التسوية السياسية في ظل حكومة شارون التي تشكلت على إثر انتخابات فبراير ٢٠٠٣ ؟

لابد في هذا السياق من رصد بعض عناصر المشهد الراهن على صعيد حكومة شارون وعملية التسوية السياسية:

١-أن الرأي العام الإسرائيلي ينظر إلى شارون باعتباره منتصرا على "الفلسطينيين"، وجاء إعلان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات عن أنه مستعدا اليوم لقبول ما سبق ورفضه في كامب ديفيد الثانية، ليرسخ فكرة انتصار شارون.[٢٨]، وقدر الرأي العام الإسرائيلي أن شارون تمكن بذلك من تقليص طموحات وتطلعات الفلسطينيين.

٢- أن شارون نجح في سحب موجة التعاطف مع الشعب الفلسطيني، وتمكن من إظهار الجانب الفلسطيني في موقع "المخطئ الذي تعرض للهزيمة" وذلك بإقرار السلطة الوطنية الفلسطينية بالحاجة إلى إدخال إصلاحات، والبدء في تنفيذ الإصلاحات بإشراف دولي.

٣-أن شارون تمكن خلال فترة ولايته الأولى من فرض نفسه ورؤيته كواقع على الدول العربية، ويشار هنا إلى مبادرة الرئيس مبارك بتهنئة شارون بالفوز في الانتخابات الأخيرة، ودعوته لزيارة مصر بعد تشكيل الحكومة، في خروج واضح على نمط إدارة مصر لعلاقاتها مع إسرائيل في ظل حكومات اليمين بصفة عامة، وحكومة شارون السابقة بصفة خاصة، حيث أكدت مصر مرارا أنه لا يمكن صنع سلام مع حكومة شارون، وأن الرجل لا يمتلك رؤية للتسوية السياسية وكل ما لديه خطط للقتل والدمار. ففي أعقاب فوزه في الانتخابات الأخيرة أعلن الرئيس مبارك " إن شارون فاز في الانتخابات ومن المناسب الاتصال به والتعامل معه بطريقة جديدة".

٤-أن شارون سبق له ورفض عمليا المبادرة التي تقدمت بها الدول العربية من أجل تحقيق التسوية السياسية مقابل الأمن والتطبيع الشامل، والتي عرضت عليه من قبل القمة العربية التي عقدت في بيروت في مارس ٢٠٠٢، ورد عليها شارون بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية وارتكاب مجازر جديدة بحق الشعب الفلسطيني.

٥-أن شارون وصل إلى مرحلة متقدمة من التنسيق والتفاهم مع الإدارة الأمريكية، وبالتالي فهو لا يخشى من ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا عليه أو تكرار تجربة ١٩٩٢ التي بين جورج بوش الأب وزعيم الليكود إسحاق شامير، فيبدو واضحا أن العلاقات العربية الأمريكية قد تغيرت كثيرا، والعلاقات الإسرائيلية الأمريكية تطورت على نحو أكثر، ومن ثم لا يتوقع أن تشهد فترة ما بعد تسوية الأزمة العراقية، سلما أو حربا، ضغوطا أمريكية على إسرائيل من أجل تنفيذ الخطة المعروفة بخريطة الطريق.

٦- أن شارون قطع مرحلة متقدمة من التنسيق مع الإدارة الأمريكية الجمهورية بقيادة جورج بوش الابن، وأقدم من جانبه على إدخال أكثر من مائة تعديل على خطة خريطة الطريق، على النحو الذي يجعل منتجها النهائي لا يتصادم مع رؤية شارون للدولة الفلسطينية المستقلة، فشارون بات من المؤيدين للدولة الفلسطينية المستقلة ويقول ذلك بوضوح وسبق له أن خاض معركة في اجتماع اللجنة المركزية للحزب وحاول منع صدور قرار من اللجنة يلزمه بعدم الموافقة على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفشل في ذلك أمام التيار المقابل الذي قاده بنيامين نتانياهو. وعاد بعدها شارون ليعلن إبان حملة الانتخابات الأخيرة " عندما تنظر إلى الوضع فإنك ترى جميع أسس الدولة قائمة، توجد حكومة، برلمان ..إن هناك دولة معترف بها من قبل ١٠٤ دولة بالرغم من عدم إعلانها ، من المهم أن تكون هذه الأمور مفهومة وواضحة من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي".

٧- ولكن علينا في الوقت نفسه أن ندرك أن الدولة الفلسطينية في تصور شارون، مختلفة تماما عن تلك التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني وتتعامل معها دول العالم

المختلفة، فالدولة الفلسطينية في تصور شارون، إضافة إلى أنـها ستكون مقيدة السيادة فـي مجـالات الأمـن والعلاقـات الخارجيـة، فإنـها ستكون علـى مسـاحة صغـيرة مـن الأراضي المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧، لا تتجاوز ٣٤% من مساحة الضفة الغربية وثلاثة أرباع قطاع غزة، وستون عبارة عن قطع متفرقة من الأراضـي، كيـان مخنـوق غير قابل للحياة إلا بالتواصل مع إسرائيل والاعتماد الكامل عليها فـي كـل شـئ تقريبـا، هـذا إضـافـة إلـى عدم السيطرة علـى الحـدود، ودون القـدس، ولا حديـث عـن عـودة اللاجئين.

٨- يبدو واضحـا مـن بنـود الخطـوط العامـة للحكومـة التـي شكلها شـارون عقـب الانتخابات، أنها تترك الحسم في القضايـا الجوهريـة المتعلقة بعمليـة التسـوية السياسـية إلى مرحلة لاحقة يتعين عندها أن يقـرر كـل طـرف فـي الحكومـة موقفـه فقد جـاء فـي ديباجة الخطوط العامة للحكومة " أن الكتل والأحزاب المشـاركة فـي الائتـلاف قـررت العمل معا في حكومة واحدة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسـية التـي تواجـه الدولـة . ورغم أن كل كتلة تواصـل التمسـك بمواقفـها ومبادئـها فـي القضايـا السياسـية ونظرتـها الأمنية خاصة بالنسبة لطابع التسويات الدائمة وشروطها، وأنـه رغـم الخلافـات القائمـة في الرأي بين هذه الكتل، فقد قررت العمل معا في حكومـة مشـتركة تلتقـي حـول رؤيـة قومية موسعة ". فمن هذه الديباجة يبدو واضحا أن أطراف الائتلاف تلتقـي مواجهـة مـا سـمي بالتحديـات الأمنيـة والسياسـية التـي تواجـه الدولـة، وأن مـا بعـد ذلـك سـتبت فيـه أطراف الائتلاف على حدة، وهو ما يعني أن هذه الحكومة سوف تستمر طالما لم تدخـل الحكومـة فـي مناقشـات جديـة حـول اسـتحقاقات التسوية السياسية ولـم تنــاقش قضيـة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وأن هذه الحكومة ستظل تعمل طالما لم تصـل إلـى مرحلة "دفع الاسـتحقاقات"، وأنـه عندمـا تواجـه الحكومـة هـذا الموقـف، فـإن أطرافـها ستعمل على فرط عقدها قبـل ذلـك، ومـن ثـم يتجمـد كـل شـيء إلـى أن يتـم الفصـل فـي الموقف سواء بتشكيل حكومة جديدة يشارك فيها حزب العمل ومن ثم تواصل السير في عملية التفاوض وتقبل بدفع استحقاقات التسوية أو بالدعوة إلى إجراء انتخابـات جديـدة، ومـن ثـم يتعطـل اتخـاذ قـرار محـدد بشـأن اسـتحقاقات التسـوية السياسـية إلـى مـا بعـد الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.

٩- يبدو واضحا أنه إذا سقطت الحكومة اليمينية أو تحلـل الائتـلاف اليمينـي القـائم، فإنه يصعب تصـور دخـول حزب العمل بقيـادة متسـنع حكومـة بقيـادة شـارون، وأنـه لـو فرضت الظـروف والقـراءة الإسـرائيلية العامـة للتطـورات فـي المنطقـة حكومـة وحـدة وطنيـة، فـإن قناعـات شـارون الفكريـة سـوف تحـول دون التوصـل إلـى اتفــاق داخـل الحكومة على صيغة التسوية، كما أن ما يمكن أن تصل إليه حكومة كهذه كحل وسـط لا يمكن أن يحظى بالقبول من الجانب الفلسطيني، فحكومة بين الليكود والعمل لا يمكن أن

تصل في عرضها إلى السقف الذي سبق عرضه في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وبالتالي لن يكون مقبولا من الجانب الفلسطيني.

١٠-أن رؤية زعيم حزب العمل عمرام متسنع هي ضرورة ترك الليكود يعمل وفق ائتلاف ضيق مع الأحزاب اليمينية الأكثر تشددا، ومن ثم يواجه المشكلة عندما يحين سداد استحقاقات التسوية، وهنا تتفكك هذه الحكومة وتجرى انتخابات مبكرة تدور حملتها الانتخابية – لاسيما بعد حسم الموقف من العراق- حول صفقة التسوية التي تنهي الصراع على غرار ما دار في كامب ديفيد الثانية، ومن ثم فمتسنع- في حال استمراره زعيما لحزب العمل- سيقود حملة انتخابية ببرنامج واضح، ويتوقع عبره أن يفوز حزب العمل بالمرتبة الأولى ومن ثم يتولى تشكيل الحكومة القادمة.

١١- في حال تفكك حكومة اليمين، فإن الاحتمال الأرجح هو إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل، ويتعطل هذا الاحتمال في حال وقوع الحرب على العراق وقبول متسنع تشكيل حكومة وحدة وطنية بدعوة من شارون لا يمكنه مقاومتها – حتى لا يتهم بعدم الاكتراث بأمن الدولة ومواطنيها- ولا يمكنه في الوقت نفسه الفكاك منها بسهولة.

١٢- في جميع الأحوال يبدو واضحا أنه لا يوجد أفق للتسوية السياسية في ظل حكومة شارون اليمينية الحالية، وأنه في حال دخول حزب العمل مع الليكود في حكومة وحدة وطنية، فإنها ستكون حكومة وفق الخطوط العامة لرؤية شارون، ولا يمكن لمتسنع أن يفرض تغييرات جوهرية عليها، وغاية ما يمكن أن يقدم عليه هو الخروج من الحكومة، فيكون أمام شاورن إما إعادة تشكيل حكومة يمينية ضيقة، أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة جديدة تستغرق إجراءات بدء نشاط حكومة جديدة فترة لا يقل عن عام.

١٣-أنه في حالة إجراء انتخابات مبكرة لا توجد ضمانات بحدوث تغيير في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، بل أنه مع نجاح شارون في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع قيامه بمواصلة أعمال القتل والإرهاب بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ومواصلة السلطة الوطنية الفلسطينية " تنفيذ أجندة الإصلاح" مع أهميتها القصوى وإلحاحها بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن المتوقع تصاعد شعبية شارون والليكود، وبالتالي فالاحتمال الأرجح هو استمرار التوجهات اليمينية السائدة حاليا، والتي ترجح استمرار تقدم اليمين الإسرائيلي في أية انتخابات قادمة.

١٤- في المدى القصير يتصور أن تستنفد حكومة شارون، الوقت في نقاش حول التفاصيل الخاصة بالتعديلات المطلوب إدخالها على خطة " خريطة الطريق" ، فشارون أدخل أكثر من مائة تعديل على خطة " خريطة الطريق" والتفاوض حول هذه التعديلات وتنفيذ بعضها يستنفذ الكثير من الوقت والجهد، ويتوقف في النهاية على قبول الجانب الفلسطيني به. ويتوقع في هذه الحالة أن يدور جدلا شديدا حول قضية

الاستيطان وهل التجميد يعني عدم إقامة مستوطنات جديدة – كما جاء في الخطوط العامة للحكومة الجديدة،- ومن ثم لا يطول " التمدد الطبيعي للمستوطنات القائمة" أم أنه يعني وقف كافة الأنشطة بما فيها عمليات التمدد الطبيعي، وهنا يحدث الخلاف وتدور حوله تفاصيل كثيرة.

١٥- في جميع الأحوال يبدو صعبا للغاية تصور إحراز أي تقدم في عملية التسوية السياسية على المسار الفلسطيني أو غيره من المسارات في ظل حكومة شارون التي تشكلت عقب انتخابات الكنيست السادس عشر، ومن ثم فحدوث انفتاح إقليمي وتحديدا مصري على حكومة شارون يعد أمر غير مطلوب، فأي عمل من هذا النوع سيوظف من قبل شارون على أنه دلالة على نجاحه في فرض نفسه ورؤيته على العرب.

١٦- إذا ما كانت هناك من رؤية وتصور لكيفية التعامل مع حكومة شارون في الفترة القادمة، فإن هذه الرؤية لابد وأن تستند إلى إدراك مدى التطور الذي تحقق في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وأيضا التردي الذي أصاب العلاقات الأمريكية العربية وتحديدا مع الدول العربية التي كانت توصف بأنها "صديقة أو حليفة " للولايات المتحدة وتحديدا مصر والسعودية.

وفي هذا السياق يمكن تصور عناصر سياسة عربية تجاه حكومة شارون على النحو التالي:

- التأكيد على أهمية مواصلة سياسة مقاطعة شارون عربيا وإشعار الولايات المتحدة بوطأة أزمة " غياب التقدم في عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط". ويبدو ملحا هنا عدم تقديم "مساعدات مجانية لشارون" مثل دعوته لزيارة مصر أو التحدث عنه على نحو إيجابي، فالمهم هنا توصيل رسالة للولايات المتحدة وللرأي العام الإسرائيلي بأن شارون ليس "رجل سلام" ، كما أنه لم يتغير فهو الشخص الذي ارتكب جرائم حرب وتعطلت محاكمته في بلجيكا إلى ما بعد ترك منصبه الحكومي الرسمي.

- التأكيد أن ما يطرحه شارون حتى الآن لا يلبي الحد الأدنى لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن ثم فإن مواصلة شارون لسياسته سيقود إلى حرمان المنطقة من الأمن والاستقرار وسيولد موجات متتالية من العنف ربما لا يمكن ضبطها أو التحكم فيها.

- التمسك بالمبادرة العربية التي تم طرحها في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، والتأكيد على استعداد العرب الكامل لصيغة الأرض مقابل السلام الشامل.

- العمل على دعم القيادات الفلسطينية الجديدة التي ستأتي ضمن " تنفيذ عملية الإصلاح" حتى لا تترك في مواجهة الضغوط الأمريكية الإسرائيلية من أجل تمرير

صفقة تفرض على المنطقة برمتها عبر استخدام فكرة أن صحاب القضية قد قبل هذه الصفقة، ومن يعارضها يعد معرقلا للسلام.

- عدم المبادرة بإدانة أنشطة المقاومة الفلسطينية وترك هذه المقاومة تعمل من أجل توصيل رسائل واضحة لواشنطن والعواصم الأوروبية الرئيسية بأزمة الشرق الأوسط، غياب التسوية وغياب العدالة أيضا وتعطيل القانون الدولي وأيضا قرارات الأمم المتحدة.

- مواصلة طرح قضية أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وتذكير الولايات المتحدة بما قامت بع تجاه العراق وضرورة أن يكون هناك عملا أمريكيا- دوليا- لمنع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- العمل مع دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا من أجل بلورة أسس واضحة لإثارة القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي وإظهار الولايات المتحدة باعتبارها هذه المرة " المعطل للشرعية الدولية" عبر دعم ومساندة كيان استعماري استيطاني يواصل سياسة احتلال أراضي الغير بقوة السلاح ويقمع شعب يتطلع إلى نيل استقلاله الوطني، أي العمل هنا على إثارة الجوانب الأخلاقية في الموضوع، إضافة إلى الجوانب القانونية والسياسية والأمنية.

- المؤكد أن المهمة ليست يسيرة ولا يتوقع أن تؤتي بثمارها سريعا في "زمن الهيمنة الأمريكية"، فعندما نصيغ عناصر لسياسة عربية في مواجهة إسرائيل، فإننا نعطى الشق الأكبر من الاهتمام للحسابات الأمريكية وأيضا لردود الفعل الأمريكية المتوقعة.، فلو لم تكن واشنطن تتبنى إسرائيل ورؤيتها، لأمكن تسوية الصراع بقدر أكبر من العدالة وبثمن أقل على كافة المستويات، فالمشكلة الجوهرية التي تعوق عملية التوصل إلى تسوية سياسية تتمثل في "التبني الأمريكي للرؤية الإسرائيلية اليمينية"، وبالتالي فإن جهدا إضافيا أكبر وأكثر تعقيدا ينبغي بذله تجاه الولايات المتحدة.

ملحـــق إحصائي ومعلوماتي

جدول رقم ١
معطيات أساسية حول الانتخابات

الانتخابات	إجمالي من لهم حق التصويت	عدد المشاركون في الانتخابات	%	عدد القوائم التي خاضت الانتخابات	عدد القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم
١٩٩٩	٤,٢٨٥,٤٢٨	٣,٩٣٣,٢٥٨	٧٦,٧	٣١	١٥
٢٠٠٣	٤,٧٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٧٧٣	٦٨	٢٧	١٣

جدول ٢
نتائج انتخابات الكنيست الخامس والسادس عشر

اسم الحزب	عدد المقاعد في انتخابات ١٩٩٩ الكنيست الخامس عشر	عدد المقاعد في انتخابات ٢٠٠٣ الكنيست السادس عشر	عدد الأصوات في انتخابات ٢٠٠٣	عدد الأصوات الخاصة(الجنود، البعثات الدبلوماسية... الخ)	ملاحظات
الليكود	١٩	٣٨	٩٢٥٢٧٩	٥٦١٠٩	+ ١٩ مقعدا
العمل	٢٦	١٩	٤٥٥١٨٣	٢٢٣٥٥	- ٧ مقاعد
شينوي	٦	١٥	٣٨٦٥٣٥	٢٨٦٠١	+٩ مقاعد
شاس	١٧	١١	٢٥٨٨٧٩	٩٠١١	- ٦ مقاعد
الاتحاد القومي	٨	٧	١٧٣٩٧٣	٨٨٧٩	- مقعد واحد
ميرتس	١٠	٦	١٦٤١٢٢	١٠٦٠٨	-٤ مقاعد
يهود التوراة	٥	٥	١٣٥٠٨٧	٢٩٢٩	-
المفدال	٥	٦	١٣٢٣٧٠	٧٥٨٧	+١
حداش	٣	٢	٩٣٨١٩	١٢٨٧	-
عم أحد/ شعب واحد	٣	٣	٨٦٨٠٨	٢٨٢٢	-
التجمع الوطني- بلد	٢	٣	٧١٢٩٩	٨٧٢	+١
إسرائيل بعاليا	٧	٢•	٦٧٧١٩	١٤٥٣	-٥
إسرائيل بيتنا	٤	-	-	-	-
القائمة العربية الموحدة	٥	٢	٦٥٥٥١	٧٧٤	-٣
المجموع	١٢٠	١٢٠		١٦٧٠٠٠•	-

• اندمج الحزب بعد إعلان نتائج الانتخابات في تكتل الليكود، فارتفعت مقاعد الليكود إلى ٤٠ مقعدا.

•هذا الرقم يتضمن أيضا الأصوات التي أعطيت للأحزاب التي لم تتجاوز نسبة الحسم ومنها على سبيل المثال، حيروت ٢١٤٢.

جدول رقم ٣
الأحزاب المشاركة في حكومة شارون

الحزب	عدد المقاعد البرلمانية	عدد الوزراء	ملاحظات
الليكود	٤٠	١٣	ارتفعت مقاعده من ٣٨ إلى ٤٠ بعد اندماج حزب إسرائيل بعاليا
شينوي	١٥	٥	
الاتحاد القومي	٧	٢	
المفدال	٦	٢	
الإجمالي	٦٨	٢٢	

جدول رقم ٤
حكومة شارون التي تشكلت عقب انتخابات الكنيست السادس عشر
يناير ٢٠٠٣

م	الاسم	المنصب	الحزب
١	آرييل شارون	رئيس الحكومة	الليكود
٢	شاؤول موفاز	الدفاع	الليكود
٣	سيلفان شالوم	الخارجية	الليكود
٤	بنيامين نتانياهو	المالية	الليكود
٥	ايهود أولمرت	قائم بأعمال رئيس الحكومة، وزير التجارة والصناعة	الليكود
٦	ليمور لفنات	التعليم	الليكود
٧	تساحي هانجبي	الأمن الداخلي	الليكود
٨	داني نافيه	الصحة	الليكود
٩	تسيبي لفنه	الاستيعاب	الليكود
١٠	إسرائيل كاتس	الزراعة	الليكود
١١	عوزي لانداو	وزير دولة – بلا حقيبة	الليكود
١٢	منير شطريت	وزير دولة-بلا حقيبة	الليكود
١٣	ناتان شارانسكي	وزير دولة لشئون القدس والشتات	الليكود
١٤	يوسف لابيد	العدل	شينوي
١٥	ابراهام بوراز	الداخلية	شينوي
١٦	يوسف بريتسكي	البنى التحتية	شينوي
١٧	يهوديت نؤوت	البيئة	شينوي
١٨	مودي زانبرج	العلوم	شينوي
١٩	ايفي ايتام	الإسكان	المفدال
٢٠	زوفلون اورليف	الرفاه الاجتماعي	المفدال
٢١	افيجدور ليبرمان	المواصلات	الاتحاد القومي
٢٢	بيني ايلون	السياحة	الاتحاد القومي

الخطوط الأساسية لحكومة شارون

التي تشكلت عقب انتخابات الكنيست السادس عشر

أن الكتل والأحزاب المشاركة في الائتلاف قررت العمل معا في حكومة واحدة لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الدولة . ورغم أن كل كتلة تواصل التمسك بمواقفها ومبادئها في القضايا السياسية ونظرتها الأمنية خاصة بالنسبة لطابع التسويات الدائمة وشروطها، وأنه رغم الخلافات القائمة في الرأي بين هذه الكتل، فقد قررت العمل معا في حكومة مشتركة تلتقي حول رؤية قومية موسعة وفقا للمبادئ التالية:

١- المهمة الرئيسية للحكومة هي تعزيز أمن إسرائيل والعمل على تعزيز الاستقرار في المنطقة، حيث ستعمل الحكومة على تعزيز الأمن القومي للدولة والشخصي لمواطنيها مع المواجهة الصارمة ضد الإرهاب. وأن الحكومة ستطلب من الفلسطينيين التخلي عن طريق العنف والإرهاب ، وتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية الوفاء بتعهداتها والتصدي بكل قوتها لأعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد إسرائيل ومواطنيها وجنودها.

٢- أن الحكومة ستعمل على دفع السلام مع كل دول المنطقة وشعوبها مع الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية الإسرائيلية. وتحقيق السلام مقرون بتسويات مؤلمة لجميع الأطراف. وتؤمن الحكومة بأن المفاوضات المباشرة هي أفضل الطرق لترسيخ علاقات الثقة بين الأطراف ودفع عملية السلام.

٣- ستحترم حكومة إسرائيل الاتفاقيات السياسية السابقة التي صدق عليها الكنيست وفقا لوفاء الطرف الثاني بها.

٤- التسويات مع الفلسطينيين والسوريين ستتم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٥- تطلب حكومة إسرائيل من حكومة لبنان الوفاء بالقرار ٤٢٥ وإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل. كما ستطلب من لبنان وسوريا وقف النشاط الإرهابي الذي يهدد أمن مواطني الشمال وجنود جيش الدفاع.

٦- سيعتمد جهد الحكومة على الصعيد السياسي على الأسس التي طرحها رئيس الوزراء على الرأي العام قبل الانتخابات ومن بينها خطابه في هرتسيليا في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٢ والتي تعتمد على تسوية سياسية تتضمن دولة فلسطينية، وهو الأمر الذي سيطرح على الحكومة كي تفصل فيه.

٧- في إطار مكافحة الإرهاب، ستعمل الحكومة على إقامة عازل أمني عند خط التماس عن طريق الإسراع بإقامة أسوار أمنية وعوائق أخرى لأسباب أمنية دون أسي مدلول سياسي.

٨- ستعمل الحكومة على مواصلة السلام مع الفلسطينيين عن طريق تسويات مرحلية تتضمن حلول وسط. و في إطار التسويات المرحلية ستتم دراسة إمكانية إعادة الانتشار في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة على ألا يمس ذلك مصالح إسرائيل.

٩- ترى الحكومة في الاستيطان- على كافة أشكاله -مشروعا ذو قيمة اجتماعية وقومية وستعمل على تحسين قدرة الاستيطان لمواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

١٠- في عهد هذه الحكومة لن تقام مستوطنات جديدة، وسوف تستجيب الحكومة لكل الاحتياجات الخاصة بتطوير المستوطنات.

١١- ستعمل الحكومة بكل قوة من أجل ضمان أمن المواطنين اليهود في "يهودا والسامرة".

١٢- سترسخ الحكومة وتزيد من قوة جيش الدفاع وباقي أجهزة الأمن وتعزز من قوة ردع إسرائيل وذلك للحيلولة دون وقوع حرب وحماية الدولة ومواطنيها . كما ستحافظ على حقها في استخدام جيش الدفاع وأجهزة الأمن حسب الحاجة وفي أي مكان لضمان سلامة مواطني الدولة والشعب اليهودي.

١٣- ستطلب الحكومة وقف التحريض والكراهية ضد إسرائيل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الدول العربية.

١٤- ستعمل الحكومة على ترسيخ علاقات السلام وحسن الجوار والتطبيع مع مصر والأردن.

١٥- ستجتهد الحكومة من أجل تعميق علاقات التعاون والصداقة الخاصة مع الولايات المتحدة واستمرار التعاون الإستراتيجي معها وتنميته.

المـــراجـــــع

(١) يوفيل كرني، قائمة الليكود الجديدة، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ٨٠.

(٢) أنظر د. عماد جاد، الطريق إلى الانتفاضة في د. عماد جاد، انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١١- ٤١.

(٣) عكيفا ألدار، حكومة يمين بلا مساحيق، هآرتس ٢٠٠٢/١٢/٢٣.

(٤) جيرمي فيلدمان، النتائج الرسمية النهائية للانتخابات الداخلية في حزب العمل، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ٨٢.

(٥) أيال جروس، أين الديمقراطية هنا ؟، مختارات إسرائيلية عدد ٩٧، ص ص ٩٠- ٩١.

(٦) فيرد ليفي و أمنون برزيلاي، لهذه الأسباب يثق الإسرائيليون بشارون، هآرتس ٢٠٠٢/١١/٢٩.

(٧) أنظر مثالا لذلك : جاكي خوجي، أسامة الطيب، معاريف، ٢٠٠٣/١/٥.

(٨) ناتان جوتمان، الرئيس الأمريكي يفضل زعيم الليكود من أجل كسب أصوات اليهود الأمريكيين، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣، ص ٧٤.

(٩) ألوف بن، بوش يأمل في إرهاق الطرفين بعد فشله في زحزحة عرفات، هآرتس ٢٢٠٠٢/١١/٢١.

(١٠) يديعوت أحرونوت ٢٠٠٢/١٢/١١.

(١١) ناتان جوتمان، الرئيس الأمريكي يفضل زعيم الليكود من أجل كسب أصوات اليهود الأمريكيين، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣، ص ٧٤.

(١٢) المرجع السابق، ص ٧٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ٧٥.

(١٤) المرجع السابق، ص ٧٥.

(١٥) بيسان عدوان، اتجاهات التصويت لدى فلسطينيو ١٩٤٨ في انتخابات الكنيست السادس عشر، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٩، مارس ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

(١٦) عكيفا ألدار، لماذا لا تتصاعد شعبية متسنع، هآرتس ٢٠٠٣/١/٢٠.

(١٧) عاموس جلبواع، الانعزالية العربية تتواصل، معاريف ٢٠٠٣/٢/٩.

(١٨) بيان عدوان، مرجع السابق، ص ١٣٧.

(١٩) عاموس جلبواع، الانعزالية العربية تتواصل، معاريف ٢٠٠٣/٢/٩

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) مختارات إسرائيلية، عدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣، ص ٨٦.

(٢٢) عكيفا ألدار، حكومة يمين بلا مساحيق، هآرتس ٢٠٠٢/١٢/٢٣

(٢٣) شالوم يروشليمي، كابوس شارون، معاريف، ٢٠٠٣/١/٢٠.

(٢٤) عوزي بنزيمان، صباح الخير أيتها الوحدة، هآرتس، ٢٠٠٣/٢/٩.

(٢٥) موشيه ايشون، استمرار التخبط، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ٧٧.

(٢٦) أدي مسوفي، إما وزيرا للخارجية أو يبقى بالخارج، مختارات إسرائيلية

(٢٧) نير برعام، اليمين ليس مجنونا، معاريف ٢٠٠٣/٢/٩.

(٢٨) عاموس عوز، هآرتس، ٢٠٠٣/١/١٠.

الفصل الثانى

اليسار الإسرائيلى أزمة ممتدة ...

سعيد عكاشة



من زاوية ما، اعتبر الكثير من المحللين السياسيين فى إسرائيل، أن النتائج الهزيلة التى حققها حزبا العمل وميريتس فى انتخابات الكنيست الأخيرة التى أجريت فى الثامن والعشرين من شهر يناير عام ٢٠٠٣، بمثابة التجسيد الحى لأزمة اليسار الإسرائيلى والتى تعود بجذورها إلى منتصف الستينيات من القرن الماضى.

ولا يستند هذا التشخيص – من وجهة نظر أصحابه – إلى مجرد القراءة الرقمية فى نتائج انتخابات الكنيست على مدى زمنى طويل، بل أيضاً إلى تحليل معمق لتحولات المجتمع الإسرائيلى، فى الربع قرن الأخير وبالتحديد منذ خسارة معسكر اليسار وأحزابه العمالية الاشتراكية للحكم لأول مرة فى تاريخه عام ١٩٧٧.

وبناءً على هذا التشخيص ظهرت تنبؤات تتحدث عن الانهيار النهائى لليسار واقتصار الجدل السياسى فى إسرائيل على أحزاب وجماعات تعبر عن الوسط واليمين فقط!! . . غير أنه من الصعب القبول بمثل هذه التصورات خاصة وأن تعبير اليسار يظل تعبيراً ملتبساً وفضفاضاً، فهو يضيق أحياناً ليقتصر على بضعة أحزاب يسارية متشددة ولكنها هامشية، أو يمتد ليشمل الأحزاب العربية فى إسرائيل وكذلك حزب شينوى المحسوب تقليدياً على الوسط. وفى كل الأحوال يعتبر حزب العمل الإسرائيلى مهما كانت السياسات التى يتبناها هو المقصود بتعبير اليسار باعتباره الحزب الذى مثل هذا الاتجاه تاريخياً، ومن ثم يصبح الحديث عن أزمة حزب العمل، هو حديث عن أزمة اليسار والعكس بالعكس، وإن كنا سنتناول أحزاباً وجماعات أخرى تعتبر شريكة فى معسكر اليسار حتى لو كانت هامشية فى تأثيرها فى الساحة الإسرائيلية.

ماذا يعنى اليسار فى إسرائيل؟

يذهب بعض الباحثين إلى القول إنه "فى إسرائيل تحددت الصفة يميناً، أو يساراً فى المقام الأول بالأمن ومواقف السياسة الخارجية وليس بالقضايا الاجتماعية – الاقتصادية، حيث كشفت دراسة مسحية أجريت عام ١٩٧٧، أنه لا يوجد فرق بين من يرون أنهم ينتمون إلى اليسار ومن يرون أنهم ينتمون إلى اليمين فى إسرائيل فيما يتعلق بالفجوات الاجتماعية – الاقتصادية، وباتت القضايا الاقتصادية غير واضحة مع هيمنة الهموم الأمنية على المصالح الطبقية نتيجة التغير فى الأولويات العامة[1].

وإذا كان هذا التحديد يشير إلى توجهات الرأى العام، فإن البعض الآخر حدد الأحزاب اليسارية بأنها الأحزاب التى تؤمن بفكرة انسحاب إسرائيل كلياً أو جزئياً من الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧، والقبول بإمكانية قيام دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل(٢)

ويتطابق هذان التعريفان بالفعل مع هو قائم على أرض الواقع فى إسرائيل منذ توقيع إسرائيل لاتفاقية السلام مع مصر وحتى الآن، وذلك على الرغم من أن اليمين الإسرائيلى ممثلاً فى الليكود هو الذى وقع هذه المعاهدة، كما أن بنيامين نتانياهو الذى قاد الليكود والحكومة الإسرائيلية فى الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٩ هو الذى وقع اتفاقات تقضى بإعادة الانتشار فى الخليل عام ١٩٩٧، غير أن الليكود وحلفاءه فى اليمين الدينى لم يكن لهم اعتراض على الانسحاب من سيناء لعدم وجود ادعاءات توراتية خاصة بها، كما أن الاتفاقات الأمنية التى وقعت مع مصر كجزء من اتفاق السلام، خفضت كثيراً من المخاوف الأمنية التى كان اليمين الإسرائيلى يتذرع بها لتبرير رفضه الانسحاب من الأراضى التى تحتلها إسرائيل، وهو عكس ما اعتقده اليمين الإسرائيلى فيما يخص الضفة الغربية التى تمثل بالنسبة له أهمية دينية وأمنية لا يمكن تقديم التنازلات فيها، فضلاً عن أن الاتفاقات التى وقعها نتانياهو لم تنفذ عملياً وتم تجميدها، بما يعنى أن تعريف اليمين بأنه الرافض لإقامة دولة فلسطينية أو تفكيك المستوطنات أو الانسحاب من الأراضى الفلسطينية، هو تعريف دقيق خاصة بعد أن تمكن بنيامين نتانياهو من تمرير قرار فى مركز الليكود فى يونيو عام ٢٠٠٢ يقضى برفض إقامة دولة فلسطينية. أما اليسار الإسرائيلى بكل تنويعاته، فقد ظل مؤمناً بإمكانية تحقيق السلام مع الفلسطينيين مقابل التخلى عن معظم الأراضى التى فى حوزة إسرائيل.

وبناءً على هذا التعريف سنتناول أزمة اليسار الإسرائيلى مع التأكيد على أن هذه الأزمة قديمة تعود إلى منتصف سنوات الستينيات من القرن الماضى، وقد نشأت بمعزل عن قضية تحقيق السلام مع العرب، وإن كانت حرب يونيو عام ١٩٦٧ والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى وقعت منذ ذلك الوقت قد عمقت من هذه الأزمة كما سنوضح لاحقاً.

*** جذور أزمة اليسار الإسرائيلى (١٩٦٥ – ١٩٧٧)**

تعود نشأة الأحزاب اليسارية إلى ما قبل قيام إسرائيل، شأنها شأن أحزاب أخرى قامت وازدهرت أثناء فترة "اليشوف" - الاستيطان اليهودى فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨-. وقد شهد عام ١٩٣٠ نشأة أهم هذه الأحزاب – الأحزاب العمالية اليسارية – وهو حزب "الماباى" الذى نتج من اندماج حزب " العامل الفتى" (هبوعيل هتسعير)

مع حزب اتحاد العمل (أحدوت هاعفودا). وقد قاد الماباى بزعامة ديفيد بن جوريون المنظمة الصهيونية التى تمكنت فى النهاية من إقامة الدولة العبرية عام ١٩٤٨، وكان ذلك أحد أهم العوامل التى ساعدت الماباى والأحزاب العمالية اليسارية فى الهيمنة على الساحة السياسية الإسرائيلية خلال الفترة (١٩٤٩ – ١٩٦٥) قبل أن تندلع الخلافات داخل الماباى عام ١٩٦٥ كإرهاصة لدخول اليسار الإسرائيلى فى أزمة متصاعدة تجسدت فى خسارته للسلطة لأول مرة عام ١٩٧٧ لصالح أحزاب اليمين بزعامة الليكود. وسوف نلقى الضوء سريعاً على أوضاع الأحزاب العمالية فى انتخابات الكنسيت فى الفترة (١٩٤٩ – ١٩٦٥) لتحديد موقع اليسار العمالى من خريطة القوى الإسرائيلية مقارنة باليمين والوسط، ثم نبحث فى الأزمة التى نشأت عام ١٩٦٥، وكيف أثرت على تكتل أحزاب العمل وأدت إلى خسارته لانتخابات عام ١٩٧٧.

أجريت أول انتخابات عامة فى إسرائيل فى ٢٥ يناير عام ١٩٤٩، ورغم فوز الماباى بـ ٤٦ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً فى الكنيست، إلا أنه لم يكن قادراً على تشكيل الحكومة بمفرده ولم يكن بوسعه الاستعانة بحزب المابام – الاشتراكى العمالى المتشدد – والذى حصل على ١٩ مقعداً لرفض المابام المشاركة فى أى ائتلاف يدخله الدينيون الذين حصلوا على ١٦ مقعداً فى هذه الانتخابات، وفى المقابل حصلت الأحزاب اليمينية على ٢١ مقعداً (منها ١٤ مقعداً لحزب حيروت الذى كان يقوده مناحم بيجن) فيما حصلت أحزاب الوسط على ١٢ مقعداً (٧ للصهاينة العموميين، ٥ للتقدميين). وفى ذلك الوقت كان عنصر الأيديولوجيا هو الحاسم فى تحديد الفارق بين اليسار واليمين والوسط، فالأول هيمنت عليه الأفكار الاشتراكية وانقسم إلى اتجاه برجماتى مثله الماباى، واتجاه اشتراكى متشدد مثله المابام، واتجاه يسارى متشدد مثله الحزب الشيوعى "ماكى" والذى حصل على ٤ مقاعد فى نفس الانتخابات، أما الثانى (اليمين) فقد تمركز حول الموقف من قضية أرض إسرائيل الكاملة (فلسطين الانتدابية) اتساقاً مع طروحات التيار التصحيحى فى الحركة الصهيونية، والذى كان يطالب بكامل فلسطين من منطلق دينى – قومى اتخذ طابعاً أيديولوجياً متشدداً، أما الوسط فكان تياراً عملياً ضم هؤلاء المؤمنين بإقامة إسرائيل كدولة مثل بقية دول العالم تدار وفق النظم السياسية الحديثة.

ويمكن فهم أسباب هيمنة الماباى على الحكم فى إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ من خلال دوره التاريخى فى إقامة الدولة وسيطرته على مؤسساتها الكبرى مثل الجيش والهستدروت وحركة الكيبوتسات، وهو ما تظهره نتائج انتخابات الكنيست حتى عام ١٩٦٥ (أنظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١)

الأحزاب المكونة للتكتل العمالي	دورة الكنيست	عدد المقاعد
الماباى (٤٦) المابام (١٩)	الكنيست الأول ١٩٤٩	٦٥
الماباى (٤٥) المابام (١٥)	الكنيست الثانى ١٩٥١	٦٠
الماباى (٤٠) المابام (٩) أحدوت هاعفودا (١٠)	الكنيست الثالث ١٩٥٥	٥٩
الماباى (٤٠) المابام (٩) أحدوت هاعفودا (٧)	الكنيست الرابع ١٩٥٩	٦٣

المصدر : توزيع مقاعد أحزاب التكتل العمالى فى الفترة ١٩٤٩-١٩٦٥ محسوبة من بيانات وردت فى د. فوزى تيم، تطور الحياة البرلمانية فى إسرائيل، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

حيث ظلت قوة الماباى ثابتة خلال ثلاث دورات ولم ينخفض تمثيله عن ٤٥ مقعداً إلا فى انتخابات عام ١٩٥٥، كما ظلت قوة اليسار العمالى تتروا ح ما بين ٥٩ مقعداً فى عام ١٩٥٥ وهو أدنى تمثيل له فى ذلك الوقت، و ٦٥ مقعداً فى الكنيست الأولى التى انتخبت عام ١٩٤٩، وخلال هذه الفترة لم يجد الماباى صعوبة فى تشكيل الحكومة، إذ كان بوسعه الاعتماد على الأحزاب الدينية التى كانت قوة تمثيلها تتراوح ما بين ١٦-١٨ مقعداً فى تلك الفترة، فضلاً عن التأييد الذى كان يحظى به من القوائم العربية الممثلة فى الكنيست حتى لو لم تشارك فى الائتلافات الحاكمة، ولم تبدأ المشكلات داخل الماباى إلا عام ١٩٦٥ عندما انسحب بن جوريون وعدد من تلاميذه من الحزب احتجاجاً على عودة حزب أحدوت هاعفودا إلى الماباى وكان أحدوت هاعفودا قد انسحب من الماباى عام ١٩٤٤ قبل قيام الدولة وائتلف مع المابام قبل أن ينشق عليه عام ١٩٥٤ ليخوض الانتخابات منفرداً. وما يهمنا هنا أن الخلافات التى دبت فى معسكر اليسار، كانت كلها بسبب الخلافات الأيديولوجية بين أطرافها، فبن جوريون كان يتبع سياسة برجماتية أدت إلى تقليص سطوة الأيديولوجيا الصهيونية والاشتراكية على الحزب وعلى الائتلافات الحكومية التى كان يقودها، بينما كانت أحزاب المابام وأحدوت هاعفودا تتخذ مواقف متشددة فى بعض القضايا مثل المابام الذى كان يطالب بالتخفيف من التوجهات الغربية للدولة والبحث عن دعم علاقة إسرائيل بالاتحاد السوفيتى باعتباره قائد المعسكر الاشتراكى على مستوى العالم، وفى مقابله كان أحدوت هاعفودا يتبنى سياسة أكثر انفتاحاً، وإن كان ينتقد الماباى بسبب هيمنة جيل الرواد على مقدراته دون أن يترك مساحة لنشاط شباب اليسار أو يمنحه فرصة فى

تحديد سياسة الحزب، وبينما كان المابام يدافع عن الأقلية العربية ويطالب برفع الحكم العسكري المفروض عليها، كان أحدوت هاعفودا يرفض هذه المطالب فيما كان المباي ويفضل بقاء الحال على ما هو عليه مع تحسين أوضاع هذه الأقلية التي كانت تصوت تقليدياً للحزب الشيوعي "ماكي"، وإن كانت تنتهج داخل الكنيست نهجاً مؤيداً للتجمع العمالي، كما كانت القوائم العربية التي تنجح في دخول الكنيست تدين بالولاء للتجمع العمالي ومن ثم لم يكن بن جوريون مهتماً بإعطائهم أي استقلالية قد يستفيد منها منافسوه في التجمع العمالي وعلى الأخص حزب المابام[٣]. وإذا كان بن جوريون قد شق صفوف اليسار العالمي بتكوينه قائمة انتخابية مستقلة باسم "رافي" لخوض الانتخابات عام ١٩٦٥، فإن نفس العام شهد انقسام الحزب الشيوعي الإسرائيلي أيضاً وأصبح هناك حزبان شيوعيان، الأول باسم "ماكي" والذي اقتصرت عضويته على اليهود فقط، والثاني "راكاح" الذي جمع في عضويته بين اليهود والعرب، وقد جاء الانقسام على خلفية تصاعد الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ اعتبر الجناح اليهودي - الذي حافظ على اسم ماكي بعد الانشقاق – أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو صراع بين قوميتين مختلفتين، مؤكداً على حق إسرائيل في الوجود كدولة للشعب اليهودي، متناسياً المبادئ الماركسية اللينينية، أما الجناح الآخر الذي سمي "راكاح" فرأى أن الصراع في المنطقة هو بين حركة التحرر العربي، وهي تشمل العرب واليهود على السواء وبين القوى الرجعية العربية والإسرائيلية المتحالفة مع الاستعمار والصهيونية، أي أن هذا الجناح وضع المفاهيم الماركسية في مرتبة أعلى من القومية، وأعطى الأولوية لاعتبار الصراع الطبقي الأولى[٤]. وهكذا كان عنصر الايديولوجية هو الذي مزق صفوف اليسار بشقيه العمالي ذي التوجهات الاشتراكية، والماركسي اللينيني المتشدد، وحدث ذلك في الوقت الذي كانت قبضة الايديولوجيا في الحياة اليومية أخذة في الارتخاء بشكل مطرد، ويرجع ذلك في جانب منه إلى تزايد قبضة الدولة بما تمثله من مصدر لتقديم الوظائف والخدمات، وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين نخبة اشتراكية علمانية تنتمي من حيث أصولها بالأساس إلى أوروبا الشرقية، وجمهور أكثر تقليدية إلى حد كبير ومعظمه من أصول شرق أوسطية تتجه إلى تأكيد ذاتها، ولم تقم الصفوة المهيمنة بتغطية فجوة الأجيال في صفوفها[٥]. وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتزيد من اتساع هذه الفجوة، حيث أدت سيطرة إسرائيل على أراضي من ثلاث دول عربية إلى توسع الاقتصاد الإسرائيلي بشكل غير مسبوق نتيجة الموارد التي وضعت إسرائيل يدها عليها والحجم الضخم من الأيدي العاملة الرخيصة من الفلسطينيين وسكان المناطق المحتلة في الجولان وسيناء. أثرت هذه العناصر على المجتمع الإسرئيلي فازدادت النزعة البرجماتية بين أفراده، وظهرت أجيال جديدة تسعى للاستمتاع بمباهج الحياة وتتطلع إلى دولة الرفاه على عكس قادة ونشطاء الأحزاب اليسارية الذين كانوا ما يزالون يتخندقون داخل أفكار مثالية عن الريادة وإنكار الذات

ومجتمع المساواة فى الكيبوتس والموشاف. على الجانب الأخر أخذت مشكلة الانقسام العرقى فى إسرائيل فى التأثير على التوجهات السياسية والناخبين المنتمين للسفارديم الذين أخذوا فى الابتعاد عن حزب العمل تدريجياً – وشكل حزب العمل عام ١٩٦٨ من ائتلاف ضم رافى والماباى واحدوت هاعفودا – وتبين نتائج الانتخابات ذلك، فقد حصل المعراخ (تجمع الأحزاب العمالية) على ٥٥% من أصوات السفارديم (اليهود الشرقيين) فى انتخابات عام ١٩٦٩، و٣٨% من أصواتهم عام ١٩٧٣ و٣٢% فى انتخابات عام ١٩٧٧، وفى المقابل ازداد تصويت السفارديم لحزب حيروت اليمينى وتكتل جاحال والليكود، فأرتفع من ٢٦% عام ١٩٦٩ إلى ٣٩% عام ١٩٧٣، ثم ٤٦% عام ١٩٧٧ [٦]. وكان ذلك أمراً منطقياً فى ظل حقيقة شعور السفارديم بالظلم نتيجة هيمنة الاشكناز على معظم مؤسسات الدولة والوظائف الكبرى، إذ أنه على الرغم من أن اليهود الشرقيين (السفارديم) كانوا يشكلون عام ١٩٧٧،ما بين ٥٥% إلى ٦٠% من السكان اليهود بالدولة، إلا أنهم كانوا أقلية فى المواقع الهامة مثل الكنيست والهستدروت والجامعات والمعاهد العليا التعليمية وأظهرت إحصائية نشرت فى ذلك العام أن معدل تمثيل اليهود الشرقيين (السفارديم) فى الصفوة المختارة الإسرائيلية قرابة ١٠% فقط من بين ٤٢٨ شخصاً خدموا فى مجالس الكنيست الثمانية الأولى، وكان هناك حوالى ١٧% من اليهود الشرقيين أعضاء فى الكنيست التاسع المنتخب عام ١٩٧٧ [٧]. نتيجة لهذا الوضع تصاعدت حدة شعور المهاجرين الذين وفدوا من شمال أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط والبلدان العربية بالاغتراب، الأمر الذى أثر على تقبلهم لمؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أن اليهود السفارديم الذين كانوا يتمسكون بالدين ويحافظون على التقاليد، لم يكونوا راضين عن السمة العلمانية التى صبغ بها الاشكناز مؤسسات الدولة والأحزاب [٨]. أيضاً يمكن القول أن اشتداد النزعة الدينية عقب حرب يونيو عام ١٩٦٧ والتى اعتبرها اليهود المتشددون دينياً معجزة إلهيه، قد أدت إلى إفقاد اليسار لحلفائه فى المعسكر الدينى خاصة حزب المفدال الذى كان شريكاً فى كل الائتلافات التى قادها الماباى حتى عام ١٩٦٧، فقد اتخذ المفدال موقفاً معارضاً من الخطط التى كان بعض زعماء الماباى ومن بعده المعراخ يطرحونها لمقايضة الأراضى بالسلام تحت دعوى أن عودة يهودا والسامرا (الضفة الغربية) إلى إسرائيل هى هبة إلهية ليس من حق البشر ردها وليس من حق أى حزب سياسى استخدامها فى المناورات السياسية [٩]. بالإضافة لكل ما سبق عانى المعراخ منذ عام ١٩٦٩ من أزمة قيادة، فقد انسحب بن جوريون من الحياة السياسية قبل ذلك بنحو عام، ثم توفى ليفى أشكول زعيم المعراخ ورئيس الوزراء لاحقاً لتتولى من بعده جولدا مائير القيادة، ولكن نتيجة ضعفها سياسياً ومعاناتها من المرض، استمرت الصراعات داخل المعراخ حتى جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتى تكبدت فيها إسرائيل آلاف القتلى والجرحى، غير فقدانها لأول خطوطها الدفاعية على شواطئ قناة السويس بعد أن تمكن الجيش

المصرى من تحريرها والحفاظ عليها بعد وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أن فوز المعراخ بـ ٥١ مقعداً فى الانتخابات التى جرت فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٧٣ مقابل فوز الليكود بـ ٣٩ مقعداً، وهو ما مكن من تشكيل الحكومة مجدداً، إلا أن ضغوط الشارع الإسرئيلى أدت إلى استقالة جولدا مائير وموشيه ديان (وزير الدفاع)، وكان الحزب قد أجرى انتخابات داخلية لأول مرة فى ٢٢ أبريل عام ١٩٧٤ [١٠] لاختيار زعيمه الجديد بعد أن أعربت جولدا مائير عن عدم رغبتها فى المنافسة. وقد تمكن إسحاق رابين الذى كان حتى ذلك الوقت يعمل سفيراً لإسرائيل فى الولايات المتحدة من الفوز على منافسه شيمون بيريس ليتولى رابين رئاسة الوزراء عقب استقالة جولدا مائير دون أن تهدأ الصراعات داخل الحزب بين معسكرى بيريس، ورابين وبسبب افتقار الأخير إلى الخبرة السياسية تسبب فى اندلاع أزمة داخل الائتلاف الحاكم فى ديسمبر عام ١٩٧٦ أدت بالتبعية إلى استقالة الحكومة والدعوة إلى انتخابات مبكرة فى مايو ١٩٧٧، ولكن رابين واجه بعدها بقليل فضيحة مالية لزوجته أجبرته على الاستقالة من الحزب ومن الحكومة، رغم أن القانون لا يسمح لرئيس حكومة انتقالية بالاستقالة وتولى شمعون بيريس المنصبين معاً حتى تمت انتخابات عام ١٩٧٧.

البيئة الداخلية لانتخابات الكنيست عام ١٩٧٧

تكتسب هذه الانتخابات أهمية كبرى فى فهم وتحليل الانقلاب الكبير فى الساحة السياسية الإسرائيلية، وعلى حد قول "تسافى جيليت" "أن أى محلل يريد حل شفرة المسار الإسرائيلى منذ عام ١٩٧٧، لن يجد سوى العودة إلى ما حدث آنذاك لفهم أغلب التطورات التى يمر بها المجتمع الإسرائيلى الآن"، [١١] وسوف نركز هنا على أهم النقاط التى ميزت الوضع آنذاك وأثرت على اليسار الإسرائيلى سلباً.

١- أدى استمرار الجهود فى حالة اللاسلم واللاحرب على كل جبهات القتال بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا منذ توقيع آخر اتفاق لفض الاشتباك على الجبهتين عام ١٩٧٥، إلى تزايد قلق المواطن الإسرائيلى من احتمال تجدد الحرب مرة ثانية مع فقدان الثقة فى حزب العمل وقيادته، والشك فى إمكانية حماية الدولة من التهديد الذى تواجهه.

٢- استمرار الصراع داخل حزب العمل وانتشار فضائح الفساد التى طالت كبار قادته، ومن بينهم إسحاق رابين واتهامه لخصمه شيمون بيريس بأنه هو الذى سرب المعلومات عن حسابات زوجته (أى رابين) البنكية خارج إسرائيل.

٣- الصدام الذى وقع بين حزب العمل فى ديسمبر عام ١٩٧٦ وبين شريكه فى الائتلاف (الحزب القومى الدينى)، الأمر الذى أدى إلى تقارب المعسكر الدينى مع المعسكر اليمينى المتشدد والذى كان يقوده مناحم بيجن آنذاك مما أدى إلى انتشار المخاوف من تمكن تحالف المعسكرين من تهديد مكانة اليسار وحزب العمل فى الشارع السياسى.

٤- الخلافات التى نشبت داخل حزب العمل بين أطرافه المختلفة حول برنامج الحزب وخاصة فيما يتعلق بالموقف من التسوية مع العرب بالإضافة إلى تهديد حزب المابام بالخروج من الائتلاف، إذا ما تم ترشيح بيريس لرئاسة التجمع فى الانتخابات الوشيكة.

٥- الاستقرار النسبى فى معسكر الليكود وتركيزه فى دعايته على عنصر الأمن وفشل حزب العمل فى تحقيقه ومغازلة المهمشيين اجتماعياً من السفارديم والمهاجرين الحديثى العهد بالمواطنة.

٦- ظهور الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) والتى تشكلت فى ١٩٧٦/١١/٢٢ بزعامة "بيجال يادين" والتحاق عدد من أعضاء حزب العمل وكتلة رافى بها، وقد ركزت هذه الحركة على مطالب التغيير لمواكبة التطورات الاقتصادية – الاجتماعية وهو ما كان يميزها عن غيرها من الأحزاب والجماعات السياسية العاملة على الساحة، فضلاً عن تبنيها لمواقف شبيهه بمواقف حزب العمل فيما يتعلق بمعالجة الصراع العربى – الإسرائيلى، وهو ما كان يهدد بذهاب بعض مؤيدى العمل للتصويت إلى الحركة باعتبارها أن برنامجها أكثر تكاملاً من حزب العمل.

لعبت العناصر الستة السابقة دوراً محورياً فى النتائج التى تمخضت عنها الانتخابات حيث فقد حزب العمل فى الانتخابات التى جرت فى ١٩٧٧/٥/١٧ تسعة عشر مقعداً وهبط تمثيله من ٥١ مقعداً فى الكنيست السابق إلى ٣٢ مقعداً فقط فيما تمكن الليكود من الفوز بـ ٤٣ مقعداً ليصبح من حقه ولأول مرة تشكيل الحكومة وإقصاء اليسار العمالى إلى صفوف المعارضة [١٢]، لتبدأ حقبة جديدة فى تاريخ أحزاب التجمع العمالى أو اليسار الإسرائيلى اتسمت بمحاولة إيقاف تدهور معسكر اليسار بأكثر من كونها محاولة لاسترداد المكانة التاريخية له.

معسكر اليسار وصراع البقاء ١٩٧٧ – ٢٠٠٣ :

كان على حزب العمل بعد خسارته للانتخابات أن يعيد ترتيب أوراقه ويتخلص من العناصر التى ارتبط أسمها بفضائح الفساد، والأهم من ذلك تقديم مشروع بديل لما قدمه

الليكود سواء على صعيد القضايا الاقتصادية – الاجتماعية أو قضية تحقيق السلام مع العرب كضمان لأمن إسرائيل. غير أن حزب العمل لم يتمكن من فعل أى شئ نتيجة الصدمة التى أصابته وتحت تأثير عدم قدرته على استيعاب دوره الجديد كحزب معارض والأهم من ذلك أن الليكود نجح فى اجتذاب أحد أهم قياداته وهو موشيه ديان ومنحه منصب وزير الخارجية فى الحكومة التى شكلها مناحم بيجن غداة الانتخابات، وكان ديان مؤمناً أن الليكود لم يفز فى الانتخابات إلا لأن الجمهور الإسرائيلى كان يعارض تقديم أى تنازلات فى يهوداً والسامرا (الضفة الغربية) (١٣) ملمحاً – فيما يبدو – إلى برنامج حزب العمل الذى جاء غامضاً وغير حاسم فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية، مما أثار مخاوف اليمين القومى والدينى المؤيد للمستوطنين وأيضاً قلق الجمهور الواسع الذى عجز عن فهم خطط السلام التى كان قادة العمل يتحدثون عنها دون تحديد لحدود الانسحاب من الأراضى المحتلة أو ترتيبات الأمن التى ستحصل عليها إسرائيل مقابل الخروج من هذه المناطق.

والواقع أن مبادرة الرئيس أنور السادات للسلام فى نوفمبر عام ١٩٧٧ قد أدت إلى وضع قضية تحقيق السلام على رأس أولويات المجتمع الإسرائيلى، وفى الوقت الذى كان حزب العمل يدعى أنه وحده القادر على تحقيق السلام مع العرب، تمكن زعيم الليكود مناحم بيجن من توقيع اتفاقية سلام مع مصر فى مارس ١٩٧٩ دون أن يؤثر ذلك على خطه المتشدد فيما يتعلق بقضايا الأمن حيث كان قد بادر الهجوم على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٧٨، وأقام منطقة عازلة للدفاع عن أمن مستوطنات الجليل داخل الأراضى اللبنانية، كما وجه ضربة جوية إلى المفاعل النووى العراقى فى يونيو عام ١٩٨١ لمنع العرب من امتلاك أسلحة نووية يمكن أن تشكل تهديداً لإسرائيل، وبينما كانت كافة استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل تبين وجود تأييد واسع لمثل هذه الضربة، وقف شيمون بيريس زعيم حزب العمل وحده منددا بها، الأمر الذى كلفه خسارة كبيرة فى أوساط مؤيدى حزب العمل ذاته (١٤). بمعنى آخر كان من المحتم ألا يتمكن حزب العمل من استرداد ما خسره عام ١٩٧٧ عندما بات على أبواب انتخابات جديدة عام ١٩٨١، فعلى الصعيد الاقتصادى – الاجتماعى، تمكن الليكود من تدارك الخسائر التى منى بها فى أوساط الرأى العام بسبب سياساته الاقتصادية التى اتبعها على مدى ثلاث سنوات (١٩٧٧ – ١٩٨٠). فخلال هذه الفترة وعلى العكس من كل الوعود التى قدمتها الليكود لناخبيه أصبح ٦% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وحوالى ١٥% عند حافته، كما اتسعت الفجوة بين السفارديم والاشكناز ومع نهاية عام ١٩٨٠ اقترب معدل التضخم من ١٨٠% بالمقارنة مع ٧٧% فى العامين السابقين عليه وتزايدت معدلات البطالة إلى ثلاثة أضعاف (١٥). إلا أن عام ١٩٨١ شهد تغييراً ملحوظاً نحو الأفضل حيث تمكنت الحكومة الإسرائيلية من

كبح جماح الأزمة الاقتصادية عبر المساعدات التى حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، وسياسة تخفيض الضرائب التى اتبعها وزير المالية "يورام اريدوا" وقيام الحكومة بتوظيف قرابة ٣٠% من الذين دخلوا سوق العمل عام ١٩٨٠، وهكذا يمكن القول أن حزب العمل لم يتمكن من الاستفادة من سوء الأداء الاقتصادى لحكومة بيجن فى الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٨١. أيضاً على الجانب السياسى وخاصة فيما يتعلق بقضية السلام تمكن بيجن من زيادة أسهمه فى الشارع بعد الضربة التى وجهها إلى المفاعل النووى العراقى قبل أيام قليلة من أجراء الانتخابات ليحرم حزب العمل من ادعائه بأنه الحزب الوحيد القادر على تحقيق السلام والردع للعرب فى أن واحد. والواقع أنه يمكن قراءة نتائج انتخابات عام ١٩٨١ بطريقتين مختلفتين، الأولى تعطى لحزب العمل انتصارا لكونه تمكن من رفع عدد مقاعده من ٣٢ مقعداً إلى ٤٧ مقعداً بزيادة قدرتها ١٥ مقعداً دفعة واحدة فى مقابل زيادة تمثيل اللكيود من ٤٣ مقعداً إلى ٤٨ مقعداً (أى بفارق ايجابى يعادل خمسة مقاعد منسوباً إلى نتائج انتخابات ١٩٧٧)، والثانية تمثل هزيمة لحزب العمل لكونه عجز عن استرداد السلطة من الليكود، غير أنه فى كل الأحوال بقى حزب العمل فى موقع المعارضة بسبب قدرة الليكود على جذب الأحزاب الدينية والقومية المتطرفة للمشاركة معه فى الائتلاف، على عكس حزب العمل الذى لم يكن له من حلفاء سوى مقعد واحد حصلت عليه شولاميت آلونى عن حركة راتس، وحركة شينوي التى حصلت على مقعدين. ومع دخول القوات الإسرائيلية لبنان فى يونيو عام ١٩٨٢ وما خلفته من ردود فعل عنيفة فى الساحة الإسرائيلية كان بوسع حزب العمل أن ينتهز الفرصة خاصة بعد إقالة شارون من منصبه كوزير للدفاع ثم اعتزال بيجن الحياة السياسية عام ١٩٨٣ وتقديم موعد الانتخابات لتتم فى ٢٣ يوليو عام ١٩٨٤، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث استقر معدل التضخم خلال الخمسة أشهر الأول من عام ١٩٨٤ على ٤٠٠% ووصل حجم الديون الخارجية إلى ٢٩,٣ مليار دولار، واستمر الارتفاع فى معدلات البطالة والانخفاض المتواصل فى قيمة الشكل كما استمر العجز عن تخفيض الإنفاق العام بسبب تصاعد أرقام الإنفاق العسكرى ومشاريع الاستيطان فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ [١٦]، غير أن ذلك كان يستلزم بالدرجة الأولى تلجيم الصراعات الجارية بين معسكرى إسحاق رابين، وشيمون بيريز، وهو ما لم يحدث.

صحيح أن إسحاق رابين تنازل لبيريس قبل إجراء الانتخابات الداخلية فى حزب العمل وتركه ليصبح المرشح الوحيد للرئاسة، إلا أن ذلك لم يعن انتهاء الصراع بين الطرفين، كما لم يكن الموقف برمته فى صالح حزب العمل، إذاً كيف يتسنى لمرشح مثل بيريز فشل فى قيادة الحزب للفوز فى الانتخابات العامة مرتين (عام ١٩٧٧،١٩٨١) أن يستمر فى موقعه ؟ بل الأسوأ من ذلك أن استطلاعات الرأى التى جرت قبل انتخابات ١٩٨٤ بأسابيع قليلة كانت تشير إلى تقدم الليكود على العمل بفارق

يزيد عن العشرة مقاعد فى حالة إجراء الانتخابات فى التو، كما أشارت إلى أن السبب الوحيد الذى يمكن أن يؤدى إلى خسارة الليكود هو استبدال إسحاق رابين بشيمون بيريز، وهو ما رفض الأخير بحجة عدم ثقته فى استطلاعات الرأى العام!![١٧]

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات جاءت فى صالح حزب العمل (المعراخ) الذى حصل على ٤٤ مقعداً، إلا إنها شكلت خسارة من الجانب الآخر بعد فقده ثلاثة مقاعد مقارنة بما حصل عليه فى انتخابات عام ١٩٨١، أما الليكود فقد خسر هو الآخر سبعة مقاعد ليحصد ٤١ مقعداً فقط مقارنة بـ ٤٨ مقعداً كان قد حصل عليها عام ١٩٨١ (٤٧ مقعداً + مقعد آخر حصل عليه بانضمام أحد أعضاء الكنيست إليه)، ولكن إجمالاً كان معسكر اليسار هو الخاسر الأكبر بسبب عدم تمكن الأحزاب الحليفة له من الحصول على مقاعد تكفى لتشكيل ائتلاف بينها مع حزب العمل، وهكذا اضطر الحزبان الكبيران (الليكود والعمل) للدخول فى حكومة وحدة وطنية بنظام التناوب، أى أن يرأس الحكومة زعيم العمل شيمون بيريز لمدة عامين (١٩٨٤ – ١٩٨٦) فيما يتولى إسحاق شامير زعيم الليكود وزارة الخارجية ومنصب نائب رئيس الوزراء أثناءها، ثم يتم التبادل فيما بينهما فى العامين التاليين.

لقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات أن حزب العمل بات عاجزاً عن استرداد ثقة الشارع الإسرائيلى الذى بدا مترددا بين اليمين واليسار بسبب غلبة السفارديم على الاشكناز من ناحية، وتحييد عنصر الوضع الاقتصادى كعنصر حاسم فى التصويت لصالح أى من المعسكرين، وصعود قوة عنصر تحقيق الأمن والسلام من جانب آخر.

أن هذا الوضع يمكن تفسيره بان الجمهور الإسرائيلى كان مدركاً لحقيقة أن الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها البلاد لا يمكن حلها إلا بحلحلة الوضع القائم على جبهة الصراع العربى – الإسرائيلى، وبينما كان خطاب حزب العمل واليسار الإسرائيلى عامة غامضاً فيما يتعلق بنوع الحل الذى يمكن أن يقدمه فى هذا الجانب، كان الليكود أكثر وضوحاً فى رفضه لأى تسوية يكون ثمنها التنازل عن كافة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، وهكذا بقى أغلب الجمهور الإسرائيلى قلقاً من توجهات حزب العمل التى تعد بالسلام دون تأكيد على جلب الأمن ودون تحديد لخريطة الانسحاب المحتملة من الأراضى المحتلة، ولكن من دون أن يعطى ثقة أيضاً لليكود والذى بدت مغامراته فى لبنان وكأنها تؤدى لنفس النتائج، وإن كان الليكود قد ضمن على الأقل تأييد المستوطنين الذين كانوا يخشون من توجهات حزب العمل التى كانت تشى بإمكانية تفكيك المستوطنات مقابل اتفاق نهائى لإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها. ويمكن أن نبين عبر الاستشهاد باستطلاعات الرأى كيف كان الجمهور الإسرائيلى منقسماً حول هذه القضية مع ميل قليل نحو اليمين لم يتقلص إلا مع بداية عقد التسعينيات (أنظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

	الموافقة على مبادلة الأرض بالسلام والأمن	الموافقة على تأييد ضم المناطق	المجموع
١٩٨٤	٤٦%	٥٤%	١٠٠%
١٩٨٥	٤٧%	٥٣%	١٠٠%
١٩٨٦	٤١%	٥٩%	١٠٠%
١٩٨٧	٤٤%	٥٦%	١٠٠%
١٩٨٨	٥١%	٤٩%	١٠٠%
١٩٩٠	٥٢%	٤٨%	١٠٠%
١٩٩١	٥٩%	٤١%	١٠٠%
١٩٩٢	٥٨%	٤٢%	١٠٠%
١٩٩٣	٦١%	٣٩%	١٠٠%

مقارنة بين نسبة الموافقين على إعادة أراض والموافقين على ضمها (١٩٨٤ – ١٩٩٣).

المصدر: د. خليل الشقاقى، مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأى العام الإسرائيلى، إصدارات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٢.

يبين الجدول السابق كيف اتجه المجتمع الإسرائيلى نحو القبول بفكرة التخلى عن بعض الأراضى مقابل السلام والأمن بدءاً من عام ١٩٨٨ أى بعد أقل من شهر على بدايات الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة (بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧)، وربما بسبب التعاطف الدولى الذى حظيت به هذه الانتفاضة السلمية المسلحة بالحجارة فقط، فقد مال الكثير من الإسرائيليين للتخلى عن أجزاء من الضفة وغزة، واستمر خط التأييد لهذا النهج حتى عام ١٩٩٣ وهو العام الذى شهد توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان هذا التحول سبباً رئيسياً فى دفع دماء جديدة فى عروق اليسار الإسرائيلى الذى بات مسنوداً لأول مرة برأى عام أغلبه يميل إلى مبادلة الأراضى بالسلام، غير أن مشكلات أخرى داخل حزب العمل حالت دون استثماره لهذه الفرصة، صحيح أن الحزب اختار قائمته الانتخابية لعام ١٩٨٨ من العناصر التى يطلق عليها أسم عناصر حمائمية إلا أن استمرار التمييز ضد السفارديم وإعطائهم أماكن أقل ومتأخرة فى ترتيبها فى القائمة الانتخابية، فضلاً عن الانشقاقات التى كانت

قد وقعت فى صفوف حزب العمل بعد انتخابات عام ١٩٨٤، انسحاب المابام بسبب قبول العمل الدخول فى حكومة ائتلافية مع الليكود - قد أدت إلى الحد من إمكانية استفادة حزب العمل من التوجهات الحمائمية نسبياً فى الشارع الإسرائيلي.

وساهم أيضاً فى الحد من مكاسب حزب العمل الانسجام الذى حل فى معسكر اليمين حيث غدا أكثر تماسكاً بعد اندماج حركة (لعام) وحزب "الأحرار" فى الليكود بعد أن كانا يدخلان الانتخابات معه كشركاء مستقلين بأبنيتهما ومؤسساتهما الحزبية[١٨].

كان التنافس فى هذه الانتخابات متوازناً بين معسكرى الليكود والعمل مع ميل الشارع قليلاً للأفكار التى يتبناها حزب العمل لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، وهو ما انعكس فى الانتخابات التى أعطت لمعسكر اليسار ٤٩ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً لمعسكر اليمين كما يوضح الجدول رقم ٣ :

جدول رقم (٣)

الحزب	عدد المقاعد
١- اليمين : الليكود	٤٠
٢- اليمين المتطرف :	
: هتحيا	٣
: تسوميت	٢
: موليديت	٢
المجموع :	٤٧
٣- اليسار (الوسط) : المعراخ	٣٩
: المابام	٣
: راتس	٥
: المركز - شينوى	٢
المجموع	٤٩
٤- المتدينون : شاس	٦
: اجودات إسرائيل	٥
: المفدال	٥
: راية التوراة	٢
المجموع	١٨
٥-القوائم العربية اليهودية: حداش	٤
: التقدمية للسلام	١
المجموع	٥
٦- القوائم العربية : الحزب الديمقراطى العربى	١

المصدر : د. فوزى تيم، تطور الحياة البرلمانية فى إسرائيل، ص٣٥٥.

تعكس هذه النتائج حقيقة تراجع معسكر اليسار مقارنة بمعسكر اليمين، فالأول كان بوسعه فقط أن يضم إلى صفوفه (أو تأييده من الخارج) كلا من القوائم العربية اليهودية والحزب الديمقراطي العربي بمجموع ٥٥ مقعدا، أما معسكر اليمين فكان بوسعه الحصول على تأييد المعسكر الدينى (١٨ مقعداً) لتصبح قوته ٦٥ مقعداً، ورغم أن هذه الحسابات تعد حسابات نظرية حيث توجد اختلافات داخل المعسكر الدينى بين أطرافه، إلا انها تظل أقرب لليكود خاصة فيما يتعلق بالموقف من تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى. بمعنى أخر، لم تؤد كثيراً حقيقة تعادل قوة حزب العمل مع الليكود أو تفوقه عليه بمقاعد قليلة منذ انتخابات عام ١٩٨١ فى إعادة الحزب – أى العمل – إلى السلطة منفرداً وحتى انتخابات عام ١٩٩٢ التى دخلها العمل وهو أكثر قوة بسبب إلقاء الولايات المتحدة بثقلها فى عملية السلام بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وتأييدها لخطط السلام التى كان يطرحها حزب العمل..وحتى هذا العنصر لم يعط لحزب العمل تفوقا واضحاً على خصمه التقليدى الليكود ، رغم أن حزب العمل دفع فى اتجاه محاولة تغيير دماء الحزب بتطبيق نظام البريمرز PRIMARIES لأول مرة فى انتخاباته الداخلية، والتى تقضى بمشاركة كل أعضاء الحزب فى التصويت فى انتخابات رئيس الحزب والأعضاء المرشحين للكنيست. وقد فاز إسحاق رابين فى هذه الانتخابات على بيريز ليتولى هو قيادة الحزب فى الانتخابات العامة، وكان انتصار رابين يعنى فى جانب منه ترجيح كفة الجناح الوسط فى الحزب على حساب الحمائم والصقور معاً، وربما كانت عودة رابين باعتباره ممثلاً لهذا الجناح هو السبب الرئيسى فى عودة الحزب إلى السلطة مجدداً ، ولكن هذه المرة بفضل حزب "ميرتس" الذى تمكن من الحصول على ١٢ مقعداً فى الوقت الذى فاز فيه العمل بـ ٤٤ مقعداً فيما لم يحصل الليكود سوى على ٣٢ مقعداً فقط، وقد تمكن رابين من تشكيل ائتلاف خطى بأغلبية ٦٢ صوتاً بمشاركة كل من ميرتس، وشاس (٦ مقاعد). ويمكن تلخيص الأسباب التى قادت حزب العمل للعودة إلى السلطة مجدداً فى التالى :

١- عودة رابين إلى قيادة الحزب وإدراكه أن المجتمع الإسرائيلى بات أقرب للوسط منه لليمين أو اليسار، حتى أنه صرح لاحقاً فى اجتماع حزبى جرى فى مايو عام ١٩٩٣ قائلاً "لو ظهرنا، كما بدت الأمور فى الفترة السابقة على اعتبارنا حكومة "يسارية" وليست حكومة وسط ، أو لو ظهرنا باعتبارنا غطاء لميريتس وحداش ودراوشه (عبد الوهاب الدراوشه من فلسطينى إسرائيل وزعيم الحزب الديمقراطى العربى الذى تأسس عام ١٩٨٨) فأننا سنسقط سريعاً" [١٩].

٢- عزوف الناخب الإسرائيلى عن الليكود بعد أن امتنع زعيمه إسحاق شامير حينما كان فى الحكم على الرد على الهجمات الصاروخية العراقية على المدن

الإسرائيلية أثناء حرب الخليج الثانية فى يناير، فبراير ١٩٩١، وهو ما قلل من قدرة الردع الإسرائيلية وأصاب المواطنين فى إسرائيل بالخوف من تكرار هذه الاعتداءات.

٣- قبول إسحاق رابين الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة عليها للمشاركة فى قمة مدريد فى أخريات عام ١٩٩١، وهو ما زاد من تدهور سمعة اليمين الإسرائيلى باعتباره المعسكر القادر على حماية إسرائيل من الأخطار الأمنية والضغوط الخارجية فى آن واحد.

٤- النشاط المتنامى لجماعات السلام الإسرائيلية وفى القلب منها حزب ميرتس حركة السلام الآن التى بشرت بإمكانية التوصل إلى حل وسط إقليمى بسبب التطورات الإقليمية والدولية الداعمة فى هذا الاتجاه. وقد تمكنت ميرتس وحركة السلام الآن من حشد الشارع الإسرائيلى وراء رابين أثناء الحملة الانتخابية التى حملته لمقعد رئاسة الوزراء فيما بعد.

ولكن مثلما كانت الرغبة فى السلام هى أحد أسباب عودة العمل للحكم، فإن مسار عملية التسوية الذى اتخذ شكلاً متعرجاً فى العقد التالى لوصول العمل للسلطة متفرداً عام ١٩٩٢ تسبب مرة أخرى فى دفع حزب العمل إلى الهاوية كما سنوضح لاحقاً.

- **أثر اتفاقية أوسلو على اليسار الإسرائيلى**

لم تكن اتفاقية أوسلو التى وقعت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر عام ١٩٩٣ إنجازاً لحزب العمل بقدر ما كانت توريطاً له – حسبما سيتضح لاحقاً – من جانب جماعات السلام الإسرائيلية، تلك الجماعات التى نشطت منذ عام ١٩٧٨ عقب الزيارة التى قام بها الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧. وقد اتخذت هذه الحركات مسميات مختلفة مثل "السلام الآن" ويش جفول وحركة رافضى الخدمة فى المناطق، وجوش شالوم وغيرها، ولم يكن يجمعها إطار تنظيمى قوى باستثناء حركة السلام الآن التى واظبت على تنظيم المظاهرات وفضح خطط نشر المستوطنات. وإجمالاً يمكن القول أن هذه الحركات كانت ترفع شعارات إنهاء الاحتلال وإيجاد ترتيبات أمنية تكفل سلاسة حدود الدولة العبرية دون أن تبلور تياراً سياسياً يدفع فى هذا الاتجاه، تاركة هذه المهمة لحزب العمل والذى كانت تهيمن عليه – بعد فوز رابين فى انتخابات عام ١٩٩٢ – أيديولوجية وسطية تقيس تحقيق الانسحاب من الأراضى الفلسطينية بمقياس الفوائد التى تعود على أمن إسرائيل ليس وفق المنطق الأخلاقى الذى تبنته حركات السلام والتى ترفض الاحتلال بوصفه سياسة لا إنسانية، وهو ما أوضحه رابين بقوله "إننى أعتقد فى حق الشعب اليهودى على جميع أرض إسرائيل، لكننا لا نريد ضم مليونى عربى أو نسمح بتحول إسرائيل لدولة ثنائية

القومية"[٢٠]. بمعنى آخر كان نشطاء حركة السلام يظهرون فى الشارع الإسرائيلى كما لو كانوا رجال رابين دون أن ينتموا صراحة لحزب العمل فيما كان رابين يحاول الابتعاد عنهم بوصفهم جماعات تروج لطروحات يسارية متشددة ليست فى صالح الحزب ولا فى صالح إسرائيل، ويبدو أن ذلك الفارق هو الذى جعل الكثير من نشطاء حركات السلام يبتعدون تدريجياً عن كل من حزبى العمل وميريتس. وفى كل الأحوال فإن كل من دافعوا عن أوسلو سواء من داخل حزب العمل أو ميريتس أو من داخل حركات السلام سرعان ما تراجعوا بطريقة أو بأخرى عن تأييدها وخاصة مع بدء تنفيذ حركة حماس والجهاد لعملياتهم الانتحارية داخل الخط الأخضر فى مارس ١٩٩٤ (أى عقب ستة أشهر فقط من توقيع أوسلو). فقد بدا للكثيرين ممن أيدوا هذه الاتفاقية أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات قد استغل السلاح الذى سمحت به الاتفاقية ليكون فى حوزة الشرطة الفلسطينية لكى يتم توجيهه إلى صدور الإسرائيليين، كما أن هذه الشرطة التى حدد الاتفاق دورها فى مقاومة ما يسمى بالإرهاب لم تلتزم بالدور المنوط ، بها ووقفت ساكنة أمام تحركات نشطاء حماس والجهاد ضد إسرائيل[٢١] وقد ازداد الهجوم على أوسلو عقب اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل (الانتفاضة الثانية) فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ ووصفت الصحف الإسرائيلية يوسى بيلين – مهندس الاتفاق – بأنه عدو الشعب وأبو الكوارث[٢٢]، كما راح البعض يعقد المقارنات بين الأوضاع الأمنية قبل أوسلو وبعدها ليبرهن على أن أوسلو كانت سبباً فى تدهور الأمن فى المجتمع الإسرائيلى. فقد كتب إسحاق بن إسرائيل قائلاً "لقد بدأ عدد القتلى فى التزايد – على عكس التوقعات – فور توقيع اتفاق أوسلو، حيث وصل العدد السنوى للقتلى (مدنيين وعسكريين) نتيجة الإرهاب إلى حوالى ١٠٠ قتيلا عام ١٩٩٦، بينما كان فى السنوات السابقة على الانتفاضة (١٩٨٨ – ١٩٩٣) ما بين ٣٠، ٤٠ قتيل سنوياً". و"من اللافت للنظر أن عدد القتلى الناتج عن "الإرهاب الفلسطينى"، قد تراجع بشكل كبير أثناء تولى ناتانياهو منصب رئيس الوزراء عندما تباطأ فى تنفيذ بنود الاتفاق وارتفع عدد الضحايا مرة ثانية مع اندلاع أحداث سبتمبر – أكتوبر ٢٠٠٠"[٢٣] ولم يكن الهجوم على أوسلو يتم بمعزل عن الهجوم الشامل على اليسار الإسرائيلى وليس على حزب العمل أو معسكر السلام وحده. فقد كتب أمير شوفمان فى هاتسوفيه ٢٠٠٢/٤/٢٢ قائلاً "لقد ظهر الوجه الحقيقى لليسار الإسرائيلى بعد انتفاضة العامين الأخيرين، عندما اتضح له أن مفاهيمه التى ارتبط بها قد تداعت جميعا، وبالأحرى أوسلو وعرفات والبرغوثى وأشباههم" وأضاف قائلاً "فى أى دولة فإن المسؤولين عن اتفاقية مثل أوسلو من أمثال بيلين وساريد وبيريز وشركائهم يطلقون النار على رؤوسهم بأنفسهم. فاليسار على عكس ما يتبجح يشكل خطراً داهماً على الديمقراطية الإسرائيلية لأنهم مازالوا يريدون إعطاء جائزة للإرهاب ويقفون ليس ضد حكومة تواجه حرب اللاخيار بل ضد أبناء شعبهم بأكمله"[٢٤] ويرى أولك نتسر، أن اليسار

الإسرائيلى لم يحاول منذ توقيع اتفاق أوسلو الدفاع عن مواقفه على عكس ما كان اليمين يفعل عقب اتفاق أوسلو قام المستوطنون ومؤيدوهم بأعمال ناجحة لمعارضة الاتفاق، وهى أعمال قانونية ومشروعة، فقد توجهوا بدعاية مكثفة فى أوساط الجنود الذين يخدمون فى المناطق ليحثوهم على الامتناع عن المشاركة فى أعمال غير مقبولة – من وجهة نظرهم – واليسار لم يفعل ذلك. أسحاق شامير اتجه إلى الولايات المتحدة لإقناع يهودها بإرسال الأموال مباشرة إلى المستوطنات وليس إلى الحكومة – ولم يتجه اليسار الصهيونى إلى الولايات المتحدة ويهودها لمطالبتهم بوقف تأييدهم السياسى للحكومة الإسرائيلية إذا ما ظلت سياسة ضم الأراضى مستمرة، ولم يدع أى تنظيم يسارى إلى إضراب إحتجاجى لإظهار التعاطف مع ضحايا عمليات الضم والاقتحام فى المناطق، ولم نجد أى جهة من اليسار الصهيونى تتبنى دعوة مقاطعة منتجات المستوطنات أو المستوطنين"(٢٥) تبين هذه الانتقادات ليس فقط غضب الرأى العام الإسرائيلى من اتفاق أوسلو ومهندسيه بل أيضاً غضب بعض المنتمين لمعسكر اليسار بسبب عدم إدراك هذا المعسكر لضرورة الدفاع عن الاتفاق فى مواجهة هجمات اليمين الموجهة ضده. ولكن الناتج النهائى لكل ذلك أن اليسار الإسرائيلى لم يتمكن من القيام بهجوم مضاد خاصة مع ارتداد عدد من صناع الاتفاقية ومن كبار مثقفى اليسار عن مواقفهم المؤيدة للاتفاق مثل شلومو بن عامى – الذى شغل منصب وزير الداخلية ووزير الخارجية بالإنابة فى عهد باراك – والذى أدلى بحديث إلى صحيفة هآرتس فى ٢٠٠١/٩/١٦ قال فيه "لقد بت مقتنعاً بأن تنازل عرفات فى أوسلو كان تنازلاً شكلياً، فهو فى الواقع لا يعترف بحق إسرائيل فى الوجود أخلاقياً ومن حيث المفهوم ولا يقبل بفكرة الدولتين لشعبين، بإمكانه أن يتوصل لاتفاق جزئى معنا ولكن لا هو ولا الحركة الوطنية الفلسطينية يقبلان بنا"(٢٦)

- **اليسار وخسارة معسكر (فلسطينيى إسرائيل)**

ارتبط فلسطينيو إسرائيل (عرب ٤٨) سياسياً باليسار الإسرائيلى منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، فكانوا يصوتون لصالحه فى أغلب الأحيان أو يعتبرهم البعض – بعد أن ظهرت أحزاب خاصة بهم – جزء من معسكر اليسار الإسرائيلى عامة(٢٧)، ويمكن فهم أسباب هذا الأرتباط فى إطار جملة من العناصر:

١– إن اليمين الإسرائيلى كان من دعاة جعل الدولة العبرية دولة يهودية نقية ونادت بعض أجنحته وما تزال بسياسة "الترانسفير" أو مبادلة اليهود الباقين فى البلاد العربية بالعرب الذى يعيشون داخل إسرائيل، ومن ثم كان هناك نفور طبيعى من جانب فلسطينى إسرائيل من اليمين الإسرائيلى ومخاوف شديدة من أن يؤدى وصوله إلى السلطة إلى تطبيق سياسة الترانسفير.

٢- إن اليسار الإسرائيلى بكل تنوعاته كان منذ ظهور الحركة الصهيونية أكثر استعداداً لتفهم حقوق العرب، وانتشرت فى أوساط اليسار أفكار مثل الدولة ثنائية القومية، أو الدولة العلمانية الديمقراطية، أو إدماج فلسطينى إسرائيل فى الدولة عبر التخلى عن الطبيعة الصهيونية للدولة، أو فى أسوأ الأحوال إعطاء هذه الأقلية حقوقا فردية وليست جماعية بما يجعل أفرادها يتمتعون بالمساواة داخل الدولة اليهودية.

٣- أن اليسار الإسرائيلى هو الذى أعطى لفلسطينى الدولة الحق فى الدخول إلى الساحة السياسية بالالتحاق بأحزابه عام ١٩٧٣، كما كان حزب المابام فى الستينات أقوى الداعين إلى رفع الحكم العسكرى عن الأقلية الفلسطينية فى الدولة وهو ما تحقق بالفعل عام ١٩٦٦.

٤- تمكن اليسار الإسرائيلى عبر هيمنته على الحكم فى إسرائيل ١٩٤٩ - ١٩٧٧ من اتباع سياسات قللت إلى حد ما من شعور الغربة والتهميش أو الإهمال الذى عانته الأقلية الفلسطينية فى الدولة.

والملاحظ أن اليسار الإسرائيلى المتشدد ممثلاً حزب "ماكى" كان أكثر الأحزاب الإسرائيلية جاذبية لفلسطينيو إسرائيل حتى عام ١٩٥٩، وكانوا يصوتون لصالحه ولصالح حزب ماباى الحاكم ولكن مع ظهور جماعات وأحزاب عربية بعد عام ١٩٨٨ تراجع نصيب الماباى - أهم أحزاب اليسار - من أصوات فلسطينى إسرائيل فى الانتخابات من ٥٢% عام ١٩٥٩ إلى ١٦,٤% عام ١٩٨٨ مقابل تزايد نصيب الأحزاب غير الصهيونية من ٤٠% عام ١٩٧٧ إلى ٥٩,١% عام ١٩٨٩[٢٨]. ورغم أن ظهور الأحزاب الفلسطينية بقوة على الساحة الإسرائيلية منذ عام ١٩٨٨ قد أثر على اليسار الإسرائيلى وخاصة فى الانتخابات العامة منذ ذلك الوقت إلا أن العلاقة بين اليسار وفلسطينى إسرائيل ظلت جيدة إلى حد كبير خاصة مع توقيع اتفاق أوسلو ومن قبلها وصول إسحاق رابين إلى السلطة ممثلاً لحزب العمل، وكان رابين من الذين نادوا بضرورة وضع سياسة تضمن تحسين أوضاع الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل وإدماجها فى المجتمع عبر تقريب الفجوات بينها وبين الأقلية اليهودية[٢٩] وحتى فى بعض الفترات الحرجة التى اتسمت بالتوتر بين الجانبين لم يكن فلسطينيو إسرائيل يجدون بديلا لحزب العمل وهو ما تبينه الإحصاءات المأخوذة عن انتخابات عام ١٩٩٦ والتى تمت فى ظروف صدام بين فلسطينى إسرائيل وبين الدولة وحزب العمل بقيادة شيمون بيريز سواء بسبب التصفيات التى مارستها الأجهزة الأمنية ضد الفلسطينيين فى الضفة وغزة أو بسبب قيام بيريز بشن عملية عناقيد الغضب على جنوب لبنان فى أبريل عام ١٩٩٦ وسقوط مئات الضحايا المدنيين فى قرية قانا بسبب القصف الإسرائيلى لأحد

معسكرات اللاجئين بالقرية، حيث حصل بيريز رغم ذلك على ٩٤,٧% من أصوات الأقلية الفلسطينية مقابل ٥,٢% لمنافسه بنيامين ناتانياهو.[٣٠] وعلى الرغم من أن اليسار الإسرائيلي وفى القلب منه حزب العمل قد اعتمد على دعم فلسطينى الدولة لسياسته فيما يتعلق بالتسوية على المسار الفلسطينى، إلا أن بعض الباحثين الإسرائيليين وجهوا نقداً لليسار الإسرائيلى بسبب تعامله مع فلسطينى الدولة وكأنهم طرف مضمون التأييد لسياسته مهما بقت أوضاعهم الداخلية متدنية. وفى هذا الصدد يقول عادى أوفير "كان اليسار الإسرائيلى حتى يونيو عام ١٩٦٧ غارقاً فى تخبط مفاهيمى وأيديولوجى فيما يخص معالجته ورؤيته لقضية "عرب" إسرائيل، حيث كان هناك تناقض فى طروحاتهم بين إيمانهم بأن هؤلاء المواطنون يفتقرون إلى المساواة ويعيشون خارج نطاق العدل الاجتماعى والسياسى، وبين تأييدهم فى نفس الوقت الاستيطان اليهودى على أراضى صادرتها الدولة وتخص هؤلاء المواطنين. الأمر ذاته كان أيضاً فيما يتعلق بعجزهم عن توصيف "عرب" إسرائيل قومياً وطبقياً، غير أن حرب يونيو ١٩٦٧ أزالت هذا التناقض، فقد نقل اليسار تعاطفه مع "العرب" إلى خارج الخط الأخضر (حدود يونيو ١٩٦٧) وبذلك أصبح ضميره مرتاحاً عندما يؤيد مصادرة "أراضى العرب" فى داخل الخط الأخضر فيما يدافع بقوة عن حق الفلسطينيين فى أراضى الضفة وغزة، ويقف ضد الاستيطان هناك. أى أن الاحتلال الإسرائيلى للضفة وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧ أعطى لليسار الإسرائيلى احساسا بالبراءة وهو يتجاهل الاستيطان داخل حدود ١٩٤٨، ويتجاهل حقيقة وجود صراع قومى داخل الخط الأخضر بين العرب واليهود[٣١] ". لقد أدرك فلسطينيو إسرائيل أنه بدون معاقبة اليسار الإسرائيلى وحزب العمل لن يمكنهم ممارسة الضغوط على الدولة العبرية لنيل حقوقهم ومن ثم تخلوا عن قناعتهم بأن حزب العمل هو الوحيد القادر على تبنى مطالبهم، وخلافاً لتجربة تصويتهم بكثافة لحزب العمل عامى ١٩٩٦، ١٩٩٩ رغم عدم رضائهم عن سياساته، فإن عام ٢٠٠١ شهد مقاطعة واسعة من جانب العرب لانتخابات رئاسة الوزراء التى أجريت بين شارون وباراك[٣٢]. وكانت أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ والتى انتفض فيها فلسطينى إسرائيل تأييداً لانتفاضة الفلسطينيين فى الضفة وغزة أحد أبرز مظاهر تدهور العلاقة بين فلسطينى إسرائيل وحزب العمل، حيث وقف الحزب مكتوف الأيدى أمام ارتفاع الأصوات المطالبة بتطبيق سياسة الترانسفير على فلسطينى إسرائيل وقد عبر بعض الفلسطينيين الإسرائيليين عن صدمتهم من ذلك وكما عبر أحدهم بقوله "لقد صعقت حينما علمت أن أعضاء بحزب العمل يؤيدون فكرة الترانسفير، كيف يحدث ذلك داخل حزب ظل حليفاً لنا على مدى ٥٠ عاماً. هل كان الحزب ينظر إلينا نظرته إلى بقرة حلوب تعطيه أصواتها فى المعارك الانتخابية وفقط؟ . . ما نود قوله يتعين على حزب العمل أن يثبت لنا أن هناك فروقاً جوهرية بينه وبين أنصار فكرة أرض إسرائيل الداعين إلى الترانسفير"[٣٣] وكما كان متوقعاً أخذت الأحزاب العربية

فى تركيز حملتها المناهضة لسياسة التفرقة التى تمارسها إسرائيل ضد مواطنيها الفلسطينيون على حزب العمل وحتى بعد انتخاب عمرام متسناع كزعيم للحزب فى أغسطس عام ٢٠٠٢ وقف الفلسطينيون الإسرائيليون منه موقفاً سلبياً، وقال عزمى بشارة زعيم التجمع الديمقراطى العربى "أن من سيصوتون لمتسناع سيعطون أصواتهم لحزب العمل . . حزب المجازر والقتلة فى انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠"[٣٤] ورغم صعوبة البرهنة على أن انصراف فلسطينى إسرائيل عن حزب العمل وحجبهم التأييد عنه هو السبب الرئيسى فى خسارة الحزب للانتخابات عامى (٢٠٠١، ٢٠٠٣) إلا أن مقاطعة الفلسطينيين للانتخابات لابد وأنها لعبت دوراً مؤثراً فى أزمة حزب العمل واليسار الإسرائيلى بشكل عام.

- **انتخابات ٢٠٠٢ وموقع اليسار الإسرائيلى منها**

لا يمكن فصل النتائج الهزيلة التى حققها حزب العمل واليسار الإسرائيلى فى انتخابات يناير ٢٠٠٣ عن الظروف التى مرا بها منذ فوز شارون برئاسة الوزراء فى فبراير عام ٢٠٠١، فخلال هذه الفترة التى اقتربت من عامين، لم يتمكن حزب العمل ولا معسكر اليسار من تجاوز الأزمة التى ضربتهما، فكما ذكرنا من قبل، أعلن معسكر السلام – المنتمى أغلبه إلى اليسار - إفلاسه، ونشر تكتل السلام (جوش شالوم) إعلاناً فى ٢٠٠١/٤/١٣ بعنوان معسكر السلام انهار . . . أين كانت أخطاؤنا" أنحى باللائمة على نفسه لعجزه عن حماية عملية السلام تحت ضربات اليمين الإسرائيلى ورافضى السلام فى الجانب الفلسطينى. وفيما يخص حزب العمل الذى كان البعض يرى أنه الوحيد القادر على إنقاذ اليسار ومعسكر السلام من حالة الانهيار والتخبط التى يعيشها، فإن الحزب بدوره عجز عن تجاوز أزمته بعد إعلان زعيمه أيهود باراك استقالته على أثر فشله فى انتخابات فبراير ٢٠٠١. وفيما يبدو لم يكن الحزب مستعداً للتعامل مع هذه الخطوة فلائحته تنص على إجراء انتخابات داخلية فى غضون أربعة عشر شهراً من ظهور نتائج الانتخابات العامة (الكنيست أو رئاسة الوزراء)، وقد ترك باراك الحزب بدون أن يكون هناك بديل يمكن أن يعيد ترتيب البيت من الداخل، وهكذا عاد شيمون بيريز ليقود الحزب بشكل مؤقت وبدون أن تكون له صلاحية حقيقية فى اتخاذ إجراءات إعادة ترتيب البيت، وقد انقسم الحزب على نفسه بسبب ميل بعض أعضائه للدخول فى حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود بزعامة آرئيل شارون، وعلى رأس هؤلاء شيمون بيريز وبنيامين بن اليعازر، فيما وقف فى الجانب الآخر كل من حاييم رامون وإبراهام بورج – رئيس الكنيست فى ذلك الوقت – وقد استطاع بيريز وبين اليعازر جذب الحزب للقبول بالمشاركة فى الحكومة، وهو ما أدى إلى مزيد من التمزق الذى تجلى فى مواصلة حاييم رامون وشلومو بن عامى وداليا ايتسك، الضغط على بيريز لإخراج الحزب من الائتلاف. ولم يكن هناك حل لهذا التمزق إلا بإجراء

الانتخابات الداخلية لاختيار رئيس جديد للحزب، وقد جرت هذه الانتخابات فى الرابع من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتنافس فيها بنيامين بن اليعازر أمام إبراهام بورج وأعلن عن فوز الأخير، إلا أن بن أليعازر طعن فى النتائج مما أدى إلى إعادة الانتخابات فى ٢٦ ديسمبر لتنتهى بفوز بن اليعازر بنسبة ٥٢% من الأصوات[٣٥]، ورغم ذلك لم تؤد هذه النتائج إلى عودة الهدوء للحزب حيث ظلت الخلافات دائرة حول قضية البقاء فى الحكومة أو الانسحاب منها، ولم يبادر بن اليعازر لاتخاذ قرار بالانسحاب من الحكومة إلا فى مطلع نوفمبر وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات التى كانت ستجرى لاختيار رئيس الحزب ومرشحيه فى انتخابات الكنيست، وبدلاً من أن يلتئم الحزب استعداداً للانتخابات المبكرة التى دعا إليها أرئيل شارون بعد تقديم استقالة حكومته وتفكيك الائتلاف، هاجمت الكثير من الأقلام اليسارية قرار بن اليعازر واعتبرته جاء متأخراً وبهدف حزبى بالدرجة الأولى، وهو إعطاء بن اليعازر فرصة للنيل من خصمه الرئيسى على مقعد رئاسة الحزب عميرام متسناع، وكان الأخير قد أعلن استعداده فى حالة فوزه برئاسة الحزب ثم رئاسة الحكومة، بأن يقوم بسحب الجيش الإسرائيلى من غزة فى غضون عام واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين دون اشتراط الإطاحة بعرفات [٣٦]. لقد كان من الواضح أن أعضاء حزب العمل قد ملوا من الصراعات الناشبة داخله، ومن ثم راهنوا على متسناع باعتباره وجهاً جديداً يمثل اليسار المعتدل، ولكن من المشكوك فيه أنهم كانوا يأملون فى فوز حزبهم فى الانتخابات العامة. وبمعنى آخر، كان أعضاء حزب العمل يحاولون تخليص حزبهم من شبهة التبعية لليكود، ومن ثم أرادوا تصعيد متسناع حتى لو كانت فرصته فى الفوز فى الانتخابات العامة ضعيفة أو حتى منعدمة، وهو ما أتضح فى نتائج انتخابات الحزب التى جرت فى ٢١ نوفمبر، وفاز متسناع فيها بـ ٥٣,٩% من الأصوات مقابل ٣٨,١٧% لبن اليعازر، و ٧,٤% لحاييم رامون، وتأكيداً على إدراك متسناع لأزمة اليسار، فقد حاول أن يصور نفسه على أنه أقرب للوسط حيث صرح قائلاً "أنا أعرف أن الجمهور الإسرائيلى على درجة من الفطنة والتجربة تجعله يفهم إننى لست بيلين .. إننى آت مع تجربة رجل عسكرى، وسأحارب الإرهاب بلا هوادة" [٣٧]. وبعد أن ترك بيلين حزب العمل وانضم إلى حركة ميريتس، علق متسناع على هذا الأمر بقولة "لعل تركه الحزب يزيد إدراك الناس لحقيقة أن حزب العمل تحول إلى حزب وسط ولربما ينطوى تركه على فائدة أكبر [٣٨]". ورغم ذلك لم يكفل هذا الوضع لحزب العمل استقراراً كان فى أمس الحاجة إليه قبل خوض الانتخابات العامة، حيث شن بنيامين بن اليعازر هجوماً عنيفاً على معسكر الاشكناز فى الحزب متهماً إياه بأنه صوت بشكل عنصرى لصالح مرشح ينتمى له، ولم يضع ثقته لبن اليعازر لمجرد أنه شرقى (عراقى الأصل) وفى ٢٠٠٢/١١/٢٠ نشرت معاريف تصريحاً لأحد أعضاء الحزب قال فيه "أن الاشكناز لم يروا فى بن اليعازر شرقياً فحسب، وإنما عربى يحمل أسم فؤاد – أسمه القديم قبل

أن يغيره بعد هجرته إلى إسرائيل – وذو عقلية شرقية لا تطاق". وهدد بن اليعازر فى تصريحات له فى نفس اليوم بأن أنصاره فى الحزب سوف يسعون إلى إلغاء الانتخابات التمهيدية التى سيتم فيها اختيار مرشحى الحزب للكنيست، واستبدالها بانتخابات تجرى داخل المؤتمر العام للحزب البالغ عدد أعضائه ٤٠٠٠ شخص (عدد أعضاء الحزب الكلى قرابة ١١٠ ألف عضو) والمعروف أن أنصار بن اليعازر يهيمنون على القواعد الرئيسية فى الحزب وهو ما يفسر امتلاء المراكز الأولى فى قائمة المرشحين للكنيست بأنصاره مما جعل البعض ينظر إلى الحزب على أنه جسم متشدد يقوده زعيم ينتمى إلى اليسار المعتدل.

وإذا كان الوضع على هذا المستوى من الصراع والخلاف داخل حزب العمل، فإن الأمر لم يكن يختلف كثيراً داخل كتلة ميريتس الأكثر يسارية فى طروحاتها، فداخل الكتلة كانت الأمور مستقرة نسبياً، إلا أن رؤية الشارع لها كانت أشد عدوانية من نظرتها إلى حزب العمل، فميريتس تبنت الدعوة لانسحاب أحادى الجانب من معظم الأراضى المحتلة والدعوة إلى حلول قوات دولية للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين [٣٩]، وراح الكثيرون من الباحثين يذكرون بمواقف ميريتس القديمة، والتى أظهرت أن الحزب يتبنى طروحات مثالية لم يكن يبذل أى جهد فى الدفاع عنها - فعلى سبيل المثال ظلت زعيمة الحزب السابقة شولاميت الونى منذ قبولها الائتلاف مع رابين فى حكومة اليسار التى تشكلت بزعامته عام ١٩٩٢ تكتفى بتأييدها لرابين بشكل مطلق دون أن تمارس هى وحزبها ضغوطاً من أجل تحريك مشروع للسلام وانشغلت بمعارك جانبية حول علمنة التعليم فى مواجهة حزب شاس الذى يطالب بدعم التعليم الدينى [٤٠]، بل أن شركاء ميريتس فى معسكر السلام راحوا بدورهم يوجهون الانتقادات للحزب فكتبت يهوديت هارنيل قائلة "أن ميريتس أضاعت الفرصة عندما كان بوسعها تقديم بديل لإيهودا باراك بعد فشله فى كامب ديفيد، ولكن ميريتس لم تكن مؤهلة للأسف لانتهاز هذه الفرصة فليس لديها طرح مختلف عن حزب العمل، وإلا كيف نفسر إن ميريتس لم تنص صراحة فى برامجها على العودة إلى حدود يونيو ١٩٦٧ وإجلاء كافة المستوطنات، وكيف نفهم تأييدهم لفكرة الكتلة الاستيطانية وتجاهلهم لقضية مستقبل القدس ؟ ؟ [٤١]. ورغم أن زعيم ميريتس يوسى ساريد حاول إعادة ترتيب معسكر اليسار من جديد عبر طرحه فكرة إقامة حزب جديد يعبر عن اليسار تحت مسمى الحزب "الاشتراكى الديمقراطى"، إلا أن هذه المحاولة جاءت فى وقت غير مناسب على الإطلاق، من حيث الوضع العام الذى انشغلت فيه إسرائيل بأكملها بالمسألة الأمنية، وفى ظل حقيقة استمرار حزب العمل داخل الائتلاف الذى يقوده شارون، وهو ما عبر عنه الكاتب شالوم يروشليمى بقوله "قد تكون فى محاولات ساريد وبيلين لإقامة حزب اشتراكى ديمقراطى بعض الوجاهة، حيث لا يوجد لليسار اليهودى والعربى

اليوم بيت حقيقى بعد أن مزق حزب العمل كتلة اليسار منذ انضمامه إلى حكومة شارون، ولكن المناخ اليمينى العام فى البلاد والحرب واليأس من السلطة الفلسطينية وعدم ثقة معظم الجمهور فى التفاوض مع عرفات هى أمور من شأنها أن تبعد مؤيدين عديدين عن القائمة اليسارية الجديدة [٤٢]. وكما كان متوقعاً أدت الخلافات داخل العمل وفيما بينه وبين حلفائه فى ميريتس ومعسكر السلام إلى ما ذهبت إليه معظم استطلاعات الرأى التى جرت قبل الانتخابات العامة، ولم يحصد ما يسمى معسكر اليسار سوى ٢٥ مقعداً فقط (١٩ للعمل، ٦ لحزب ميريتس) ليخسر ١٠ مقاعد كاملة مقارنة بما كان يمتلكه فى الكنيست السابق ليعود السؤال مجدداً، هل بقى لليسار الإسرائيلى مستقبل بعد هذه الهزيمة المدوية؟

الواقع أن قدراً كبيراً من التشاؤم حيال مستقبل اليسار كان يطل من كتابات بعض المحللين الإسرائيليين منذ هزيمة باراك فى انتخابات فبراير عام ٢٠٠١، وكانوا يستندون فى ذلك إلى استطلاعات الرأى العام، ففى استطلاع جرى فى ٢٠٠١/١١/٢٣ بواسطة جريدة معاريف ورد سؤال يقول: هل مازال لحزب العمل فرصة للعودة للحكم أم أن دوره التاريخى قد انتهى؟

وجاءت الإجابات على النحو التالى:

٥٢%	لم يعد للحزب فرصة
٣٩%	مازال له فرصة
٩%	لا أعرف

لقد قال البعض بأن حزب العمل لا يساوى اليسار الإسرائيلى، وهو قول له وجاهته ولا يدعم وجهة نظر المتشائمين حيال مستقبل اليسار، بمعنى أن الفصل بين اليسار وبين حزب العمل بات واجباً، وهو ما يعترف به قادة حزب العمل أنفسهم، وقد أشرنا من قبل إلى حرص كل من رابين ومتسناع على التأكيد على التوجه الوسطى لحزب العمل وإبعاده عن اليسار، ولكن ذلك لا يعنى بدوره أن اليسار سيظل فى قفص الاتهام فى المستقبل. فقد لاحظ الكاتب حامى شالوم فى معاريف ٢٠٠٢/٤/١٣ ما أسماه بالظاهرة الغريبة التى يشرحها على الوجه التالى "ثمة تناقض كبير فى استطلاع الرأى غير مفهوم تم تشخيصه من قبل فى العديد من استطلاعات الرأى السابقة، فسخط الجمهور يدفعه فى اتجاه أقصى اليمين، ولكن الرغبة اليائسة فى إيجاد حل تدفعه جذرياً نحو اليسار، فالجمهور يتنفس بشكل يمينى لكنه يزوغ بعينه المفتوحة نحو اتجاه عكسى تماماً، وإلا كيف نفسر استعداد الجمهور المتحمس والثائر الذى يؤيد مبدأ "فلنقتل كل العرب" لقبول مبادرة الأمير عبد الله الداعية إلى السلام مقابل الانسحاب الكامل لإسرائيل من المناطق؟ وكيف يمكن فهم تأييد الجمهور اليمينى لخطر يوسى ساريد

زعيم ميريتس "اليسارى" التى تدعو إلى وضع قوة دولية خاصة بين إسرائيل والفلسطينيين ؟ " (٤٣)

خاتمة

يواجه اليسار الإسرائيلى ومعسكر السلام أزمة كبرى أبرزتها التطورات الاجتماعية والسياسية فى إسرائيل على مدى سنوات طويلة، ولم تكن هزيمة الطرفين فى الشارع الإسرائيلى وفى الانتخابات العامة الأخيرة سوى التعبير الأخير عن هذه الأزمة، ولكن من الصعب القول أن معسكر اليسار قد انتهى إلى الأبد، وقد تؤدى تغيرات دراماتيكية فى عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى السنوات القليلة المقبلة إلى عودة اليسار بشكل أقوى، خاصة وأنه المعسكر الوحيد القادر – بحكم تراثه التاريخى – على إيجاد نقاط التقاء مع العرب والفلسطينيين وهو وحده أيضاً القادر على التغلب على ميراث الكراهية الذى خلفته الصراعات الدامية التى دارت طيلة التاريخ منذ تأسيس الدولة العبرية، وعلى الأخص فى السنوات الأخيرة التى شهدت أعلى مستوى للعنف بين الطرفين بعد اندلاع أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

المـــراجــــــــع

(١) آلان دوتى، الدولة اليهودية – قرن لاحق، ترجمة السيد عمـر، منـى فرغلـى، سلسـلة كتب مترجمة، الكتاب رقم ٨٤٠، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ٢٠٠٠، ص١٣٧.

(٢) أورى وزولى، هل ستبقى إسرائيل، حتى عام ٢٠٤٨، ترجمة سميرة دميـان، سلسـلة كتب مترجمة، الكتاب رقم ٨٤٥، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ٢٠٠٢، ص٣٢.

(٣) أنظر فى هذا الصدد د. فوزى تيم، تطور الحيـاة البرلمانيـة فـى إسـرائيل – انتخابـات مجالس الكنيست ١٩٤٩ – ١٩٩٦، دار زهران، عمان، الأدرن، ١٩٧٧.

(٤) المصدر نفسه ص٦٦.

(٥) آلا دوتى، الدولة اليهيودية – قرن لاحق، م.س.ذ، ص١٣٥.

(٦) لورانس ماير، إسرائيل الآن، صورة بلد مضطـرب، ترجمـة مصطفـى الـزر، مكتبـة مدبولى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص١٩٨.

(٧) المصدر نفسه، ص١٨١.

(٨) جيل شانال، صعود وتراجع الحركة العمالية الإسرائيلية، إعداد أكرم ألفى، مختـارات إسرائيلية – مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٠١.

(٩) آفى شلايم، الحائط الحديدى، ترجمـة نـاصر عفيفـى، الكتـاب الذهبـى، روز اليوسـف القاهرة، بدون تاريخ، ص٣٠٤.

(١٠) أورلى أزولاى، الانقلاب السياسى فى إسرائيل، الأسرار والخطايا (الرجـل الـذى لا يجيد الانتصـار)، ترجمـة بـدر العقيلـى، دار الجليل للنشـر والدراسـات والأبحـاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص٧٥.

(١١) تسـافى جيليت، عـام ١٩٧٧ – مظـاهر التحـول، ملحـق مصـاريف ١٩٩٧/١/٢، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٢ (من الأرشيف).

(١٢) د.فوزى تيم، تطور الحياة البرلمانية فى إسرائيل – انتخابات مجالس الكنيست ١٩٤٩ – ١٩٩٦، م.س.ذ ص٢٦٣.

(١٣) كولن شندلر، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى، السلطة والسياسـات والأيديولوجيـا من بيجن إلـى ناتانيـاهو، ترجمـة مصطفـى الـرز، مكتبـة مدبولـى، القـاهرة، الطبعـة الأولى ١٩٩٧، ص١٥٦.

(١٤) أورلى أزولاى، الانقلاب السياسى فى إسرائيل، م.س.ذ.

(١٥) كولن شندلر، إسرائيل والليكود والحلم الصهيونى، م.س.ذ، ص١٨٥ وما بعدها.

(١٦) د. فوزى تيم، تطور الحياة البرلمانية فى إسرائيل، م.س.ذ، ص٣٠٤.

(١٧) أورلى ازولاى، الانقلاب السياسى فى إسرائيل، م.س.ذ، ص١٠٧.

(١٨) د.فوزى تيم، تطور الحياة البرلمانية فى إسرائيل، ص٣٤١.

(١٩) أولك نتسر، فيروس الكراهية، المقارنة بكارثة الإبادة فى الفكر المتطرف، مختـارات إسرائيلية فبراير ٢٠٠٢.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) أنظـر . سـعيد عكاشـة : أسـباب انـهيار معسـكر السـلام فـى إسـرائيل، ملـف الأهـرام الاستراتيجى العدد ٨٩، مايو ٢٠٠٢.

(٢٢) آرى شافيط، حديث مع يوسى بيلين هآرتس ٢٠٠١/٦/١٥، مختارات إسرائيلية أغسطس ٢٠٠١.
(٢٣) إسحاق بن إسرائيل، أزمة عملية أوسلو من منظور الردع الإسرائيلى، إعداد أحمد سلطان، مختارات إسرائيلية نوفمبر ٢٠٠٢، ص٤٤.
(٢٤) أمير شوفمان، الأفق السياسي لليسار، مختارات إسرائيلية، مايو ٢٠٠٢.
(٢٥) أولك نتسر، فيروس الكراهية، مختارات إسرائيلية مايو ٢٠٠٢.
(٢٦) سعيد عكاشه، أسباب انهيار معسكر السلام فى إسرائيل، ملف الأهرام الاستراتيجى العدد ٨٩، مايو ٢٠٠٢.
(٢٧) د. خليل الشقاقى، مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأى العام اليهودى فى إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠ – ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع المركز الفلسطينى للبحوث السياسية، القاهرة ٢٠٠٢، ص٥٧.
(٢٨) د. عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد ٤٣، ١٩٩٦، ص٧.
(٢٩) بنيامين نويبرج، الصوت العربى بين الاندماج ونفى الشرعية، من كتاب "العرب فى السياسة الإسرائيلية" معضلات الهوية "مختارات إسرائيلية يوليو ١٩٩٩".
(٣٠) د. عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد ٤٣، ١٩٩٦، ص٢١.
(٣١) عادى أوفير، يهودا شينهاف، الخط الأحمر للخط الأخضر، من كتاب وقت الحقيقة، انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلى، مختارات إسرائيلية، العدد ٨٢، أكتوبر ٢٠٠١، ص١١.
(٣٢) عزيز حيدر، انتفاضة، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٠ وآثارها فى العرب مواطنى إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣، ص٣٥.
(٣٣) اورى فير، موقف "عرب" إسرائيل تجاه الترانسفير، مختارات إسرائيلية مايو ٢٠٠٢، ص٥٠.
(٣٤) أنظر وثائق عرب ٤٨، فى مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣، ص١٧١.
(٣٥) أنظر التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، القاهرة ٢٠٠٢، ص٢٨٢.
(٣٦) القدس العربى (لندن) ٢٥ يناير ٢٠٠٣.
(٣٧) سمير صراحى، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٣، شتاء ٢٠٠٣، ص٥٨.
(٣٨) المصدر نفسه ص٥٩.
(٣٩) أنظر تصريحات عضو حزب ميريتس ران كوهين فى www.arabynet.com ٢٠٠٢/٣/٤.
(٤٠) أولك نتسر، فيروس الكراهية، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢.
(٤١) يهوديت هارئيل، لست شريكه، مختارات إسرائيلية مارس ٢٠٠١.
(٤٢) شالوم يروشليمى، حزب الحلم الجديد، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٢.
(٤٣) حامى شليف، زال اليسار إلا أن الفكرة باقية، مختارات إسرائيلية يونيو ٢٠٠٢، ص٨٨.

الفصل الثالث

الصوت العربي فى الإنتخابات .. المشاركة الحذرة وانتكاسة الدور فى بيئة ضاغطة

د . محمد خالد الأزعر

أولاً: البيئة الانتخابية.. إطلالة على واقع مأزوم:

على مدار احتكاكهم بالعمل النيابى داخل النظام الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٩، بالانتخاب أو بالترشيح أو بهما معا لعضوية الكنيست، لم يحدث أن ووجه فلسطينو (عرب) ١٩٤٨ بأجواء من التربص والاحتقان، كالتى تعرضوا لها فى سياق انتخابات الكنيست السادس عشر. ولم تقتصر هذه الحالة من الإنشداد غير المسبوق على صلة القطاع العربى بالقطاع اليهودى فى إسرائيل بشقيه السياسى الرسمى والشعبى، وإنما طاولت كل عناصر البيئة المحيطة المؤثرة بشكل أو آخر على وضعية العرب فى الدولة اليهودية، فلسطينيا وعربيا (إقليميا) ودوليا.

ولعله من المناسب تماما أن نبدأ بمقارنة هذه البيئة بالتعرف على التحولات التى فعلت فعلها داخل التجمع الصهيونى اليهودى بعامة، أحزابه وقواه السياسية بشكل خاص. فهذا التجمع كان قبيل هذه الانتخابات قد قطع شوطا كبيرا فى الميول والتفضيلات السياسية والفكرية الإيديولوجية لصالح ما يعرف باليمين الصهيونى. وهى ظاهرة ليس هذا مقام الإفاضة حول أسبابها، غير إنها تركت تداعيات سلبية بالغة الأثر على نمط التعامل الجماهيرى والسياسى للقطاعات اليهودية مع الأقلية العربية. إذ تفاقمت فى ضوئها مظاهر الاستقطاب والتقوقع والحذر بين يهود إسرائيل وعربها. تلك المظاهر التى لها جذور وتجليات موجودة من الأصل فى كل سياقات الدولة ومؤسساتها، لكنها اتسعت أكثر بالنظر إلى انعكاسات انتفاضة الأقصى فى الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (الضفة وغزة والقدس)، وأحداث هبة أكتوبر ٢٠٠٠ المزامنة لبداية هذه الانتفاضة داخل مناطق الأقلية العربية (الجليل والمثلث والنقب).

صعود القوى اليمينية الذى يمثله الدعم الشعبى لبرامج الليكود والأحزاب الدينية الحريدية والحركات العنصرية، يفهم بالنسبة لوضعية عرب ٤٨ على إنه يبتعد بالدولة اليهودية أكثر عن مراداتهم وغاياتهم السياسية المتعلقة بمكانتهم داخل الدولة (أهداف المساواة السياسية والمدنية)، والمتعلقة بمصير شعبهم العربى الفلسطينى وحقوقه المغتصبة خارجيا.

والواقع أن فلسطينى ٤٨، كما يتضح من خطاباتهم السياسية الأكثر رواجاً، باتوا على دراية كافية بأن التجمع اليهودى الاستيطانى ليس بوارد التعاطى الإيجابى مع غاياتهم الكبرى المذكورة.. وقد تأكدوا من غلبة الرؤية الصهيونية الأصولية على يمين هذا التجمع ومعظم يساره من التجربة الممتدة مع النخب الحاكمة سواء تلك المدعوة

باليمين أو اليسار. غير أن سياسة القتل على الهوية التى مارستها معهم حكومة العمل بقيادة إيهود باراك فى أكتوبر ٢٠٠٠ قطعت بهم المسافة إلى اليقين الكامل بأنهم يعيشون فى دولة ليست لهم. وإنها تمحضهم العداء، وتساوى فى هذا العداء بينهم وبين شعبهم الفلسطينى فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وفى بلاد اللجوء.

السبب فى هذا اليقين، أن شطرا من الرأى العام لعرب ٤٨ ومن قواهم الناشطة سياسيا، كانت لديه مطولا بعض الآمال المعلقة باحتمال الاقتراب من تغيير سياسات الدولة تجاههم عبر ممارسات حزب العمل وما يعرف بالتيارات اليسارية والسلامية. وهذا ما يبرر نسب التصويت المرتفعة فى القطاع العربى إلى جانب هذه القوى فى جولات انتخابية سابقة. لكن القمع الدموى لهبة أكتوبر ٢٠٠٠ الذى مارسته أدوات (الجيش والشرطة) فى عهد العمل بحق المحتجين العرب، الذى أودى بحياة ثلاثة عشر وجرح زهاء الألف منهم، أدى إلى قطيعة فى إدراكهم وأمالهم تجاه هذه التيارات. ولنا منطقيا أن نتوقع تجذر هذه القطيعة واستقرارها بعد اكتساح "اليمين الصهيونى" للمجالين الشعبى والسياسى بشكل فارق غداة أحداث أكتوبر وصولاً إلى حمل أرييل شارون (مجرم حرب) إلى رئاسة الحكومة فى فبراير ٢٠٠١، ثم ظهور نذر استمرار هذا الاكتساح اليمينى عشية انتخابات الكنيست السادس عشر.

وإذا تابعنا بعض التفاصيل، فسوف نلاحظ أن فترة ما بين انتخابات الكنيست الخامس عشر (مايو ١٩٩٩) وانتخابات الكنيست السادس عشر (يناير ٢٠٠٣) حفلت بالوقائع والأحداث الموضحة لسقف علاقة العرب بالنظام الإسرائيلى.

ومن الصحيح تماما أن التعارض بين هذا النظام وبين العرب فى نمط التعامل مع انتفاضة الأقصى شكل لحظة الذروة فى هذا الكشف. ففى سياق هذه اللحظة، تمكنت مخبوءات العقل الصهيونى العدائى ضد عرب الدولة، وهم بقايا الشعب الأصيل فى فلسطين المستوطنة – من الانطلاق على نحو شبة عضوى. ولم تسلم من تداعيات هذه الانطلاقة أكثر القوى عطفا على الظهور بمظهر مخالف أو حمائمي مثل حزب العمل الحاكم وبعض المحسوبين معه على تيار المساواة والسلام. حتى أن أيهود باراك رئيس الوزراء صرح فى يناير ٢٠٠١ بأن "العرب (فى الدولة) يمارسون حق التآمر علنا ضد إسرائيل، ينبغى حل جميع التنظيمات التآمرية للعرب .. وإن حق الانتخاب والتصويت الذى منح العرب فى حينه من دون مطالبتهم بالولاء التام للدولة كان خطأ مأساويا نعانى من ثماره البائسة حتى الآن".

على أن المأساة الحقيقية هى أن باراك هذا راح بعد شهر واحد من تصريحه العدائى التحريضى، يجول فى المناطق العربية سعيا إلى دعم الأصوات العربية فى انتخابات رئاسة الوزارة (فبراير ٢٠٠١)!. وبالطبع لم يكن الوسط العربى فى ذلك الوقت بحاجة

إلى من يثبت له نفاق باراك ومن لف لفه. لقد كانت مخاصمة العرب للتيارات الموسومة باليسار الصهيونى أبرز نتائج قمع هذه التيارات لانتفاضة الضفة وغزة وهبة الجليل والمثلث والنقب. ولكن هذه المخاصمة تعود فى حقيقتها إلى أسباب أبعد غوراً، زمنياً وموضوعياً. ما فعلته الانتفاضة أنها أوصلت تفاعلات المخاصمة والقطيعة مع هذه التيارات إلى اوجها.

والذى لاشك فيه أن القطيعة مع نخب اليمين الصهيونى وقواه كانت متوفرة منذ ما قبل الانتفاضة. غير أن هذه القوى لم تكتف بميراثها الـ ـى الشهير ضد عرب ٤٨، بل راحت تستغل أحداث الانتفاضة وذيول هبة أكتوبر لإذكاء هذا الميراث. وسمح لها بالنجاح الواضح فى هذه المهمة المذكورة أنها تربعت على سدة الحكم بمشاركة واهية وتمويهية من حزب العمل، منذ مارس ٢٠٠١. وهكذا فإنه بحلول موعد انتخابات الكنيست الأخيرة، كانت حكومة آرييل شارون قد استخدمت القانون كوسيلة ردع وانتقام وتجريم بحق الأقلية العربية. ومن الأفكار التى تم تداولها إعلامياً وأكاديمياً وحزبياً بهدف تحويلها إلى قيود قانونية : الطلب من العرب بالتوقيع على إقرار بالولاء للدولة، ورفع الدعم عن الأسر العربية بذريعة أن أبناءهم لا يخدمون فى الجيش، وإعادة النظر فى تكوين الأحزاب والأطر التنظيمية العاملة فى الوسط العربى.

وقد تمكنت الحكومة فى هذه الأجواء المحمومة من إقرار بعض الأفكار المعادية للعرب والمحددة لحركتهم السياسية على شكل قوانين بالفعل. ومنها ذلك الذى صدر فى مايو ٢٠٠٢ يحظر المشاركة فى الانتخابات على أى فرد أو حزب يعبر عن تأييده للكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل. وكذا منع الترشيح لأى قائمة تدعو إلى عدم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية أو لائحة تحرض على العنصرية، لقد صمم هذا القانون خصيصاً للجم أفواه النواب العرب وحصر التمثيل السياسى لفسلطينى ٤٨ فى لوائح مقتنعة بالفهم الصهيونى المغلوط للديمقراطية .. إذ كيف تكون الدولة لليهود فقط وديمقراطية فى الوقت ذاته ؟!. الأمر الذى أدركته القوى السياسية للعرب حين اعتبرت أن يوم صدور هذا القانون يوم أسود فى تاريخ إسرائيل لأنه يثبت فاشيتها. وفى انتخابات ٢٠٠٣ سوف يكون لهذا القانون شأن كبير فى الجدل المتعلق بمشاركة العرب أو استبعادهم من العملية السياسية على ما سنرى.

كذلك، أعادت حكومة شارون تنشيط قوانين الطوارئ التى تعود إلى عهد الانتداب البريطانى فى فلسطين. فمنعت بعض العرب من السفر للخارج وروجت لسحب الجنسية الإسرائيلية من بعض النشيطين منهم فكرياً وسياسياً. وقدم نواب يهود اقتراحات بقوانين تخطر على العرب الإقامة فى مراكز التجمعات اليهودية الكثيفة. وحث آخرون رجال الدين اليهود على تشجيع أبناء جلدتهم على مقاطعة العرب، ومنع بيع الأراضى لهم، وهكذا باتت الأفكار العنصرية الفجة محلاً لمحاولات التطبيق بالقانون.

وإذا كان هذا الانفضاح العنصرى قد تم بمعرفة القوى الدينية واليمينية الموصوفة بالتطرف إلا أنه حظى بتغطيه كافية من المحسوبين على اليسار، الذين لم يبذلوا جهداً لمقاومة محاولات مأسسة التوجه العنصرى للدولة برمتها ضد العرب، بل وتولوا أحياناً تبرير هذا الجنوح. ويستشف هذا الموقف التخاذلى من حصول قانون حظر اللوائح الانتخابية التى "تدعم الإرهاب" بدعم الكنيست والحكومة على ٧٧ صوتاً مقابل ١٧ كان معظمهم من النواب العرب.

فى هذا المناخ الصهيونى المتحفز، كان من الطبيعى أن يتعرض مفهوم العمل النيابى العربى داخل النظام الإسرائيلى إلى محنة شديدة. وإذا كان باراك قد أعلن الندم على السماح للعرب بخوض الحياة النيابية، فقد مضى مسؤولون سياسيون وقادة حزبيون وأعضاء كنيست وحاخامات ورجال فكر من القطاع اليهودى إلى ما هو أبعد من موقف باراك.

وعلى سبيل المثال، انبرى عوزى لانداو وزير الداخلية الإسرائيلى فى نوفمبر ٢٠٠١ إلى وصف النواب العرب بأنهم "عملاء مزدوجون". وأردف إلى "إن تلطيخ سمعة إسرائيل هو الأمر الوحيد الذى يسعون من أجله، فمنهم من يتوجه إلى سوريا، وهم على اتصال بالسلطة الفلسطينية والقادة الإرهابيين".

انطلاقا من هذه الخلفية، جاءت عمليات رفع الحصانة عن بعض هؤلاء النواب العرب، وتوجيه الاتهامات لهم بالتحريض على العداء للدولة والإرهاب، مثلما حدث مع عزمى بشارة الذى خضع للمحاكمة. وأضرم يهود النار فى مكتب النائب طلب الصانع فى بئر السبع بالنقب. وتعرض نواب آخرون للإهانة والتعديات الجسدية كما حدث مع محمد بركة .. وكانت هذه الأجواء مناسبة لانفلات عقال العنصرية المتأصلة ضد عموم العرب فى الدولة من جانب رجل الشارع اليهودى. وتجلى ذلك فى أعمال التعدى بالضرب على العرب أو إحراق منشأتهم فى المدن المختلطة، والنداءات الصهيونية بمقاطعة العرب اقتصاديا ، واعتبارهم طابورا خامسا يسعى لتقويض إسرائيل، الدولة اليهودية، من الداخل. الذى أدى إلى إطلاق نوازع الاستقطاب بين عرب ويهود وسيادة مفاهيم قيل إنها انحسرت من قاموس التعامل بين الجانبين.

ووفقا للمصطلحات الدارجة، تصاعد تيار الفلسطنة والعروبة مقابل تيار الأسرلة بين العرب . وبدء هذا المتغير واضحا فى تعبيرات الولاء النهائى. إذ أثبتت الاستطلاعات أن الخيار المفضل لدى العرب وإسرائيل هو نفى الطبيعة الصهيونية للدولة والاعتراف باليهود والعرب كجماعتين قوميتين مستقلتين، ينبغى تمثيلهما فى مختلف المؤسسات طبقا لنسبهم المئوية. كما ثبت أن زهاء ٦٠ فى المائة من هؤلاء سوف يكنون ولاء أكبر للدولة الفلسطينية فى حال قيامها مقابل ١٧ فى المئة فقط سيتوجهون بولائهم إلى إسرائيل.

غير أن التفصيلات لم تنعكس على رغبة القطاع العربى فى الخضوع المباشر لسلطة الدولة الفلسطينية أو الانتقال إلى رحابها الجغرافية.

فأكثر من ٦٥ فى المئة منهم حريصون على التمترس فى ديارهم ومناطقهم داخل إسرائيل. الأمر الذى يعزى إلى تمييزهم بين قضية الولاء والهوية من ناحية، والخيارات النظامية والسياسية من ناحية أخرى .. ويبدو أن هذه النتائج عززت حالة التربص اليهودى بالعرب ونواياهم، مؤدية إلى مزيد من الانشداد الوجدانى والانكماش على الذات بين القطاعين قبيل الانتخابات.

ومن تجليات هذه الوضعية أن مؤتمر هرتزيليا الثانى (ديسمبر ٢٠٠١) والثالث (ديسمبر ٢٠٠٢) للأمن القومى الإسرائيلى ذهبا فى توصياتهما إلى أن "المشكلة الرئيسية التى تواجهها إسرائيل فى المستقبل القريب تتمثل فى الزيادة السكانية للأقلية غير اليهودية بنسبة تفوق الزيادة السكانية للأغلبية اليهودية. وأن هؤلاء السكان (العرب) يمكن أن يتجاوزوا نصف سكان إسرائيل بحلول العام ٢٠٥٠".

هذه التوصية فى توقيتها أحيت بعض النقاشات القديمة فى الوسط الصهيونى اليهودى حول الكيفية التى ينبغى بها درء الخطر السكانى للوسط العربى. وإذا أعطفنا ذلك على بروز التيارات العنصرية الفجة وتسيدها لساحة الحكم والسياسة الإسرائيلية، فسوف نتفهم أسباب التداول حول مفهوم الترحيل (الترانسفير) على سبيل الحل النهائى لقضية الوجود العربى فى الدولة اليهودية. غير أن البيئتين الإقليمية والدولية المحيطتين بوضعية فلسطينى ٤٨ كانتا مؤثرتين تماما فى تأجيج النقاش الصهيونى بخصوص هذا الحل البغيض. كما ينسب إلى هاتين البيئتين أنهما لم تكونا مؤاتيتين للتخفيف من غلواء الانشطار القومى السياسى بين القطاعين اليهودى والعربى قبيل انتخابات ٢٠٠٣، ولعل العكس كان صحيحا، باعتبار أنهما ساعدتا على تعميق المخاوف تجاه المستقبل لاسيما داخل الوسط العربى.

فمن ناحية، استمرت تفاعلات الانتفاضة فى الضفة وغزة وما سبقها وصاحبها من سياسات إرهابية إسرائيلية. وذهبت إسرائيل فى هذه السياسات إلى مرتبة إلغاء اتفاقات التسوية الفلسطينية وإعادة احتلال المناطق الخاضعة لها، ومحاصرة قيادتها وارتكاب جرائم حرب ضد سكان هذه المناطق.

تداعى عن ذلك ديمومة مشاعر الغضب بين فلسطينى ٤٨، واستمرار التنادى إلى مد يد العون لشعبهم المعرض لما يشبه الإبادة تحت آلات البطش الاحتلالى. وأعيد فى هذا السياق الحديث عن مستقبل الشعب الفلسطينى ومصيره، وما تريب عليه من حيرة بالنسبة لتأثيرات انتكاسة عملية التسوية على المصير النهائى للقطاع الفلسطينى داخل الدولة اليهودية.

ديمومة الانتفاضة واكتسابها مسحة عسكرية عنفوية ظاهرة وانتكاسة التسوية، افرزا أيضا جرعة فائضة من حالة الطوارئ الذهنى والسياسى لدى يهود إسرائيل ونخبهم السياسية فى الحكم وخارجه. ولم يعدم الواقع ظهور تحذيرات من انتقال عدوى الانتفاض إلى العرب. وراحت المؤسسات الاستخبارية تعلن بين الحين والأخر عن اكتشاف بؤر وخلايا بين "عرب الدولة" تساعد الجماعات المسلحة فى الضفة وغزة. وقد استهدفت هذه المؤسسات إبقاء حالة الاستنفار ضد هؤلاء العرب وتغذية عداء الرأى العام اليهودى لهم وتبرير سياسات التضييق على نشطائهم وقواهم السياسية، وتقوية الأواصر بين الشرائح اليهودية باعتبار أن دولتهم فى خطر من الوطنية الفلسطينية الصاعدة داخل إسرائيل وخارجها.

وبسبب الضغوط المضافة على عاتق الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية عموما، إسرائيليا وعربيا ودوليا، لم يكن بمقدور هذه الحركة حرف الاتجاه القديم فى تعاطيها مع أوضاع فلسطينى ٤٨. وهو الاتجاه الذى قام على إهمال دورهم فى المشروع الوطنى والالتزام بحالة الأمر الواقع الممتدة منذ عام ١٩٤٨. حدث هذا على الرغم من فوران الانتماء العروبى والفلسطينى داخل هذه الشريحة فى خضم تصاعد الانتفاضة والمقاومة بالجوار، وفقدان الثقة فى النظام الإسرائيلى وقواه على اليمين واليسار.

ومن ناحية ثانية، فإنه فى ظل غيبوبة الفعل العربى التضامنى مع منتفضى الضفة وغزة وعدم ارتقاء هذا الفعل إلى بسط حماية عربية على الحركة الوطنية الفلسطينية، وخيار المقاومة بخاصة، بدا أن إسرائيل أقرب إلى الوحش الطليق الذى يطمح إلى إملاء إرادته على الطرف الفلسطينى بلا معقب. وكان مما رسخ هذا الإحساس فلسطينيا تطور العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبوق، أدى لإطمئنان النخبة الحاكمة فى تل أبيب بزعامة شارون إنها تتمتع بالحماية الكاملة دوليا من غائلة أى عقاب .. وما يعنينا من ذلك أن هذا الإحساس طاول فلسطينى ٤٨، بحيث إنهم أخذوا التهديدات الصهيونية بقمعهم داخليا وصولا إلى إنذارهم بخيار الترانسفير على محمل الجد.

لقد جاء وقت صرح فيه شارون بالحرف "أنصح المواطنين العرب بعدم التطرف فى مواقفهم كيلا يجلبوا على أنفسهم كارثة جديدة كتلك التى ألمت بشعبهم الفلسطينى عام ١٩٤٨. والتى ستعود ثانية حتى لو لم نشأ ذلك" وإذا كان هذا هو موقف أعلى مستوى قيادى فى إسرائيل، فإن المخاوف من مواقف المستويات الأدنى تصبح مبررة ومفهومة. والشاهد أن حديث الترانسفير بالنسبة لفسطينى ٤٨ أضحى متداولا خلال العامين الماضيين. ورغم ما يثيره هذا الحديث من غثيان إلا أن أهميته تكمن فى اكتساب القوى الصهيونية الداعية له لأرضية متزايدة فى الشارع اليهودى واقترابها من سدة الحكم، ومن ثم اقتراب صوتها من صناع القرار كما هو واضح من تصريح رئيس

الوزراء الإسرائيلي الذى جدد الرأى العام الإسرائيلى ثقته به فى انتخابات الكنيست السادس عشر.

وأهم من ذلك فى دلالاته، هو تأثير البيئة الدولية على أيلولة هذا الحديث ضمن تأثيراتها الأوسع على القضية الفلسطينية وأوضاع فلسطينى ٤٨ .. فمع الاستعدادات الأمريكية (البريطانية) للحرب على العراق ونوايا إجراء تغييرات نظامية كبرى فى بغداد، وكذا على الصعيد الإقليمى العربى، تلصصت دعوات صهيونية لاستغلال الحرب العتيدة وحالة الانشغال العالمية بها، للاضطلاع بعملية جراحية يتم بها استئصال فلسطينى ٤٨ من مناطقهم داخل إسرائيل ونبذهم خارج جسد الدولة اليهودية. وبهذا تتخلص إسرائيل مرة واحدة ونهائية من صراع واكب حياتها منذ البداية. وفى هذه الاتجاه ذكر أهرون ياريف رئيس الاستخبارات العسكرية السابق أن "هناك آراء تدعو إلى استغلال حالة الحرب (على العراق) من أجل طرد ما بين سبعمائة وثمانمائة ألف عربى من داخل إسرائيل .. وقد أعدت الوسائل لتنفيذها".

هذا يعنى أن فلسطينى ٤٨ لم يكونوا استثناءً من فكر الترانسفير الذى تتبناه أحزاب وحركات صهيونية ناشطة. وبالنسبة لشق من هذا الفكر فإن "العراق الجديد"، عراق ما بعد الحملة الأمريكية مرشح لاستقبال من تسمح الظروف بطردهم من فلسطينى ٦٧ ولاجئى وفلسطينى ٤٨.

وبالنسبة لمنظور عميق، فإن للترانسفير فى الفكر الصهيونى وبرامج الداعين له مفهوماً آخر غير مفهوم التخلص من فلسطينى ٤٨ بالطرد العضوى من رحاب الدولة اليهودية. قوام هذا المفهوم البديل هو عزل الأقلية العربية عن الفعل السياسى بكل أبعاده وتطبيقاته داخل هذه الدولة. وهو ما يشار إليه إيجازاً بالترانسفير السياسى. وبين التحضيرات والاستعدادات التى سبقت يوم انتخابات الكنيست السادس عشر، لاحظنا أن الحوارات والمناقشات حول هذا البديل قد كادت أن تتحول إلى واقع حقيقى.

فقد جرت محاولات نظامية إلى تطبيقية بحق بعض العناصر والأطر السياسية للعرب. وسيلى تناول هذه المحاولات فى موضع لاحق.

وفى كل حال، جاءت انتخابات الكنيست السادس عشر فيما كل العوامل المؤثرة على أحوال فلسطينى ٤٨ الذاتية والموضوعية تنذر ببيئة غير مواتية لتحسين مركزهم ومكانتهم فى النظام الإسرائيلى أو تحقيق خطوات أكثر تقدماً على طريق أهدافهم الخاصة المتعلقة بهدف المساواة والاعتراف بهم كجماعة قومية تشكل المجتمع الأصيل فى الدولة اليهودية الاستيطانية، أو المتعلقة بدعم القضية الوطنية الفلسطينية الأم فى سياق مسيرة التسوية السياسية للصراع الإسرائيلى العربى. بل ونوشك أن نقول بأن هذه الانتخابات داهمت العرب فى إسرائيل وهم فى موقف الدفاع عما تحقق لهم بنضال مرير ممتد من مكتسبات.

ثانيا: الحملة الانتخابية

فى سيرورة الحملة الانتخابية للكنيست السادس عشر تفاعلت كل العناصر السلبية التى ألقت بظلالها على مكانة فلسطينى ٤٨ داخل الدولة اليهودية بعامة ونظامها السياسى بخاصة، وعلاقتهم بالقوى السياسية فى القطاع اليهودى على نحو أكثر خصوصية. لقد كانت هذه الحملة مناسبة تم فى سياقها استيضاح كثير من الأبعاد التى شابها نوع من الغموض لفترة طويلة. منها كأمثلة: حدود الديمقراطية وأبعادها فى الدولة اليهودية، وكيفية توظيف مؤسسات الحكم للسيطرة على النشاط السياسى للأقلية العربية بأثر مستقبلى، ومعنى المواطنة لدى هذه المؤسسات ومفهومها لدى القوى السياسية العربية، والبنية الفكرية النظرية التى يتسلح الناشطون السياسيون العرب فى معالجتهم للعلاقة مع مؤسسات الحكم والسياسة والقانون فى إسرائيل.

ونحسب أن أبرز القضايا التى أثيرت فى غمرتها وعلى ضفافها مناظرات بالغة الدلالة بالنسبة لهذه الأبعاد ونحوها إثنتان: محاولة استبعاد عناصر ورموز وقوائم ناشطة حزبيا وسياسية وفكريا فى الوسط العربى، وجدلية المفاضلة بين المشاركة والمقاطعة العربية للعملية السياسية الإسرائيلية، ولا سيما ما يتصل منها بالعمل النيابى والانتخابات العامة.

ولا تعد هاتان القضيتان، الثانية منهما بخاصة، مستحدثتان أو مستجدتان. فغالبا ما وجدت نداءات إسرائيلية يهودية باستبعاد العرب، بعضهم أو كلهم، من الحياة السياسية. وغالباً ما أثارت المواسم الانتخابية جدلاً فى الوسط العربى حول جدوى المشاركة من عدمها. لكن القضيتين إكتسبتا هذه المرة زخماً شديداً.. ويغرى ذلك إلى ما سبقت الإشارة إليه بخصوص الاحتقان المتبادل بين القطاعين اليهودى والعربى، وإفصاح "اليمين الصهيونى" بالذات عن عداوته المفتوحة تجاه الأقلية العربية وقدرته على تطبيق رؤاه، أو بعض هذه الرؤى بحسبه أصبح أكثر قوة فى الشارع السياسى العام وعلى سدة الحكم وداخل مؤسسات صناعة القرار.

وقبل أن نمضى إلى بعض التفصيلات، نلفت الانتباه إلى ظاهرة الاستطراق بين القضيتين. فمحاولة استبعاد بعض الناشطين والقوائم العربية غذت الجدل الخاص بالمشاركة والمقاطعة وأمدته بطاقة مضافة ، بما أخرجه عن حالة الرتابة والتبسيط التى كان عليها فى مواسم سابقة.

١ – قضية الاستبعاد .. التناظر حول ديمقراطية الدولة اليهودية:

طبقا لقانون الانتخابات العامة فى إسرائيل. فإنه يسمح للأحزاب وبعض القوى السياسية بما فى ذلك أعضاء الكنيست التقدم بالاعتراض على ترشيح أشخاص بعينهم

لعضوية الكنيست وذلك أمام اللجنة العامة للانتخابات التى تتكون من ٤١ عضواً. ويكون هذا الاعتراض مسبباً ومستنداً فى حيثياته إلى قوانين الدولة الأساسية ذات الصلة. (ومن المعروف أنه لا يوجد فى إسرائيل دستور، وإنما يجرى التعامل وفقاً لقوانين أساسية يجيزها الكنيست بقراءات معينة). وللجنة الانتخابات أن تمرر الاعتراضات أو ترفضها بالأغلبية البسيطة (أى النصف زائد واحد).

وعادة ما تتلقى هذه اللجنة عدداً محدوداً من الاعتراضات وطلبات الشطب. لكن الذى حدث فى هذه الجولة الانتخابية أن اللجنة تلقت أربعة عشر طلباً كان عشرة منها ضد قوائم ومرشحين عربا. وقد مست هذه الاعتراضات جميع القوائم العربية المركزية: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة العربية الموحدة والتجمع الوطنى الديمقراطى. وكان أكثرها إلحاحاً الاعتراض على التجمع الوطنى وزعيمه عزمى بشارة. إذ تقدم بهذا الاعتراض جهات ثلاث، الحكومة ممثلة بالمستشار القضائى إلياكيم روبنشتاين، وعضوان بارزان فى حزب الليكود هما يسرائيل كاتس وميخائيل كلانير، وعضو من حزب الاتحاد القومى هو النائب تسفى هندل.

أيضا تجلت مظاهر تركيز الاعتراض على التجمع وزعيمه من السابقة التى سجلها مستشار الحكومة القضائى. فهو قطع برأيه فى هذا الاعتراض رغم أن وضعه القانونى لا يسمح له بالبت أو الإدلاء بأى رأى تجاه هذا الحالة أو غيرها.

وإلى جانب أنه غير مخول بالحديث عن شرعية أو عدم شرعية قائمة ما أو شخص ما فى خوض الانتخابات، فإن روبنشتاين تقدم برأيه بدون أن تطلب منه ذلك لجنة الانتخابات. وهو دعم توصية إلى اللجنة بشريط مسجل لخطاب ألقاه بشارة فى القرداحة (سوريا) أثناء حفل تأبين الرئيس السورى حافظ الأسد قبل أكثر من عامين، وصورة لبشارة وهو يجلس إلى جوار الأمين العام لحزب الله (حسن نصر الله). فضلاً عن مذكرة استخبارية أعدها جهاز الأمن الداخلى (الشاباك) حول سلوك بشارة وأقواله وبرامج حزبه المعادية بنظر روبنشتاين للدولة اليهودية والمحرضة على ممارسة الإرهاب ضدها والمشككة فى شرعيتها.

مذكرة روبنشتاين والشاباك ضد التجمع وبشارة تستحق وقفة خاصة، كذلك فإن مرافعة بشارة وردوده عليهما تستحق عناية خاصة. فالمذكرة وردودها تنطوى على تناظر معمق حول جوهر الدولة اليهودية ومقتضيات المواطنة ومواصفاتها إذا ما تعلق الأمر بالأقلية العربية، وذلك من وجهتى نظر يهودية صهيونية وعربية قومية.. غير أننا قبل الاستطراد لهذا التناظر، نلاحظ أن كل الاعتراضات على المرشحين اعتمدت على القانون الأساسى الذى سنه الكنيست فى مايو ٢٠٠٢ والخاص بمكافحة الإرهاب. وبذلك تأكدت الهواجس التى واكبت صدور ذلك القانون، وهى أن المقصود به التطبيق على النشاط السياسى للقطاع العربى داخل إسرائيل بالذات.

تشكل مذكرة روبنشتاين قرينة قوية على هذا القصد. فالقانون كما أشرنا فى موضع سابق، يمنع المرشحين والقوائم من خوض الانتخابات فى حالة عدم اعترافهم بإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، أو تأييدهم للكفاح المسلح (الإرهاب) لمنظمات معادية ضد إسرائيل. وعندما نطالع نص المذكرة نجده قد فصل على مقاس هذا القانون بدون مواربة. بل وتسهيلاً لمهمة لجنة الانتخابات، فإن المذكرة تضمنت عناوين فرعية، مستلهمة من هذا النص حرفياً.

فتحت عنوان "بشأن إلغاء الطابع اليهودى للدولة" أوردت المذكرة (التقرير): من منطق أفكار التجمع الوطنى الديمقراطى، يتبين أن النشاط لإلغاء الطابع اليهودى لإسرائيل يشكل هدفاً مركزياً يعمل التجمع من أجل تحقيقه بدأب، وطوال الوقت بواسطة خطة فعلية وممنهجة، شرع فى تنفيذها عملياً، وذلك عبر إساءة استخدام مكانة بشارة كعضو كنيست وحقوق الحصانة التى يتمتع بها.

وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الصريح لرؤساء الحزب "لحق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وفكرة الدولة ثنائية القومية فى كل أرجاء "فلسطين التاريخية" (التنصيص فى الأصل). تشهد على أن التجمع يسعى ليس فقط لإلغاء يهودية الدولة وإنما لإلغاء الدولة وتحويل الجمهور اليهودى فيها إلى أقلية تخضع لسلطة الأغلبية العربية فى دولة فلسطين.

وتحت عنوان "بشأن تأييد الكفاح المسلح ضد الدولة" تقول المذكرة: فى نهاية شهر أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٠ تطورت فى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة اضطرابات وأعمال عنف شديدة حظيت باسم "انتفاضة الأقصى". ...

ويكثر قادة التجمع الوطنى من الإفصاح علناً وشفاهية وعلى الورق دعمهم الدؤوب وغير المتحفظ لـ "الانتفاضة". وهم يظهرونها كمقاومة مبررة ضد "الاحتلال الإسرائيلى" وكعمل مشروع للدفاع عن النفس. وفى الوقت نفسه لا يضعون أية قيود أو تحفظات على طابع وأساليب العمل فى إطارها. والمعنى المستمد من ذلك هو أنهم يدعمون سواء بشكل مباشر أو ضمنى، الإرهاب والكفاح المسلح ضد أهداف عسكرية ومدنية.

ويدعو زعيم التجمع، عضو الكنيست عزمى بشارة إلى تبنى استراتيجية بعيدة المدى، تتركز على محاولة تقويض الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلى وتحطيم قدرته على الصمود. وذلك بشكل يشبه الاستراتيجية التى انتهجتها "المقاومة اللبنانية" (حزب الله) فى الجنوب اللبنانى ... ويظهر من الأمور دعماً للكفاح المسلح الذى أدارته ولا زالت منظمة إرهابية ضد الدولة.

ويتجنب الناطقون بلسان التجمع أية إدانة صريحة للعمليات الإرهابية الفلسطينية ضد الإسرائيليين. ويعربون عن تفهمهم لدوافعها. وهم لا يتحفظون على إجراء

اتصالات مع مسؤولين فى منظمات حماس والجبهة الشعبية، وذلك يحدث فى ذروة القتال الدائر فى "المناطق وفى حمى مواجهة الإرهاب التى لم يسبق لها مثيل ضد إسرائيل.

وهناك قاسم مشترك لمواقف التجمع من رفض الطابع اليهودى لإسرائيل ودعم الكفاح المسلح للمنظمات الإرهابية. فهذه النظرة يقف فى أساسها رؤية ترى فى الصهيونية عدوا لـ "الحركة القومية" العربية فى فلسطين. وقد أوضح عزمى بشارة فى الماضى (هارتس – أيار – مايو ١٩٩٨) إنه يرفض الحق التاريخى للشعب اليهودى على هذه الأرض ويرفض حقه فى إقامة دولة. لأن "اليهودية ديانة وليست قومية" ولأن هذه "الجماعة الوهمية" (أى الشعب اليهودى) ليس لها أى حق فى تقرير المصير.

وبحسب هذه الرؤية، فإن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ليس مجرد صراع على الحدود، وإنما هو صراع وجود لـ "الحركة القومية" العربية بزعامة التجمع دور مركزى، لأن التجمع هو "رأس الحربة" و"الطليعة" حسب اعتقاده فى الجهد الوحيد حاليا المتصادم جبهويا مع طابع وقيم إسرائيل كدولة الشعب اليهودى.

وتحت عنوان "تعامل التجمع مع تمثيله فى الكنيست" مضت المذكرة إلى القول: يرى التجمع عضويته فى الكنيست على إنها أداة لنشر أفكاره وتطوير نضاله ضد دولة إسرائيل. ومنذ انخراط التجمع فى الكنيست فى أيار (مايو) ١٩٩٦، تعاظم الخطر المتجسد فى هذا الحزب. ويمكن العثور على شهادة بذلك من تقدم أفكاره من دائرة محدودة من المثقفين إلى مركز الحلبة. واليوم بات لهذه الأفكار تأثير ملحوظ على فحوى النقاش السياسى بين الجمهور العربى.

إن عضوية التجمع فى الكنيست توفر له المكانة والوضعية لإطار شرعى يعمل فى ظل القانون. الأمر الذى يمنح الشرعية للمواقف "المموهة" فى صفوف الجماهير العربية. وهى المواقف التى لا يعلن التجمع عنها صراحة فى نشراته الرسمية وفى تصريحات مسؤولية شفاهية أو كتابة.

وتحت عنوان "نظرة إلى المستقبل" ترى المذكرة: إنه على المدى القصير وفى حال استمرار الانتفاضة، فإن التأييد الحازم من قبل التجمع للانتفاضة فى المناطق يسهم فى خلق أجواء عدائية ومتحمسة فى صفوف نشطاء الحزب ضد الطابع اليهودى للدولة وتجاه الصهيونية وسلطة الدولة. ومن المحتمل أن تقود هذه الأجواء إلى زيادة استعداد هؤلاء للمشاركة فى نشاطات احتجاج عنيفة. وثمة خشية من أن أفراداً بين صفوف التجمع قد يتبنون أنماط عمل أكثر تطرفاً وصولاً إلى تنفيذ عمليات إرهابية.

أما على المدى البعيد فإن تعزيز مكانة التجمع فى الكنيست والشارع العربى يمكن أن يسرع الميول الانفصالية والمتطرفة فى صفوف هذا الجمهور، وأن يزيد فى داخله تأييد إلغاء الطابع اليهودى والصهيوني للدولة.

وبالإجمال – تختم المذكرة – أن التجمع يقف فى مسار تصادمى مع طابع إسرائيل وقيمها بوصفها دولة الشعب اليهودى. وذلك عبر مسارين أولهما: الاعتراف بشرعية النضال و"المقاومة" ضد إسرائيل. والهدف هو استنزاف إسرائيل بنضال طويل المدى يقود إلى تقويض وحدة المجتمع الإسرائيلي. وثانيهما، السعى لإلغاء الطابع اليهودى للدولة عن طريق التطلع إلى نموذج "دولة كل مواطنيها"، تحت غطاء النضال من أجل المساواة، وتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية وإلغاء العلاقة الخاصة بين هذه الدولة ويهود الشتات. وفى مرحلة لاحقة خلق دولة كبيرة ثنائية القومية تمتد من البحر إلى النهر، يعيش فيها عمليا أغلبية عربية وأقلية يهودية.

وفى تقديرنا أن نص هذه المذكرة يطرح أوسع قراءة إسرائيلية صهيونية لأفكار عزمي بشارة وحزبه. وكى يغطى المستشار القضائى على استهدافه بخطواته غير المسبوقة لبشارة والتجمع وحدهما، فإنه قرن توصية بشطبهما من خوض الانتخابات بتوصية أخرى يمنع عضو سابق فى حركة كاخ الإرهابية مرشحا على قائمة حيروت هو باروخ مارزل. وبذلك ألحق روبنشتاين الخطأ بخطيئة، والخطأ أنه تدخل فيما لا يخصه. أما الخطيئة فهى أنه ساوى فى مداخلته بين من يكافحون من أجل المساواة التامة وبين مواطنى الدولة وبين شخصية شهيرة بفاشيتها تنتمى إلى تنظيم ممنوع من المشاركة النيابية على خلفية مواقفه العنصرية، ويطالب بتكريس الاحتلال للضفة وغزة والقدس وطرد مواطنى إسرائيل "العرب"!.

لقد مثلت محاولات شطب مرشحين وقوائم عربية ذروة التحريض ضد النشطاء والقوى السياسية فى الوسط العربى. ذلك السيناريو الذى شهدت مرحلة ما بعد هبة أكتوبر ٢٠٠٠ بعضا من أهم مشاهده. وكان منها الاتهامات التى انصبت على أعضاء الكنيست العرب بأنهم طابور خامس حانت لحظة القضاء عليه فى بيت إسرائيل. وأنهم يتحملون مسؤولية التصادم العربى اليهودى بسبب مواقفهم المتطرفة وطنيا وقوميا إلى جانب انتفاضة فلسطيني ١٩٦٧. ولا ريب فى أن رفع الحصانة عن النائب عزمى بشارة وتقديمه للمحاكمة بزعم تصرفات سابقة معادية لإسرائيل، كان جانبا مهما من فعاليات ذلك السيناريو.

غير أن مسلسل التحريض ضد كل القياديين والناشطين العرب والزج ببعضهم إلى أحابيل القضاء والمسائل القانونية. وبدا وكأنه مقدمة لإجراء أكثر جذرية هو استئصال أولئك القياديين وحركاتهم السياسية الفاعلة من الساحة السياسية الإسرائيلية بالكامل.

وهو ما ظهرت ندرة فى مواقف الاعتراض على ترشيحهم لعضوية الهيئة النيابية فى "دولة اليهود". وقد نجم عن هذا التوجه إثارة جدل من طبيعة قانونية وسياسية وفكرية. ظل مواكباً للحملة الانتخابية إلى حين يوم التصويت فى ٢٠٠٣/١/٢٨، ولم يتوقف بانتهائها، وأغلب الظن أن ذيوله وتداعياته ستبقى فى حيز تفاعلات النظام الإسرائيلى.

وفى كل حال، رفضت اللجنة المركزية للانتخابات طلب شطب عبد المالك دهامشه من القائمة العربية الموحدة، بواقع ٢١ عضواً فيما أيد القرار ٣ أعضاء فقط وأمتنع ٩ عن التصويت.

كما ردت اللجنة طلب منع تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع الحركة العربية للتغيير بأغلبية ٢٧ صوتاً وامتناع ٩ عن التصويت. ويلاحظ أن رئيس اللجنة ميخائيل حيشين عارض أيضاً شطب التحالف. وبذلك آثرت اللجنة مشاركة الحركة العربية للتغيير لكنها اعترضت على ترشيح رئيس الحركة أحمد الطيبى بواقع ٢١ صوتاً مقابل ١٩. كما أقرت شطب كل من التجمع الوطنى الديمقراطى ورئيسه عزمى بشارة. وقد أيد قرار شطب التجمع ٢١ عضواً وعارضه ٢٠، فيما أيد منع بشارة من الترشيح ٢٢ عضواً وعارضه ١٩.

جاءت حيثيات شطب التجمع ورئيسه موافقة تماما لما أوردته مذكرة المستشار القضائى للحكومة: مساندة الانتفاضة المسلحة ضد الدولة ورفض قبول الميثاق اليهودى للدولة وأحقية المهاجرين اليهود منذ ١٩٤٨ البقاء فيها!.

وقد أحدثت قرارات اللجنة ردود أفعال ولغطاً شديداً فى الوسطين العربى الذى عبر بمجمله عن رفضها والخيبة فى "الديمقراطية الإسرائيلية"، واليهودى الذى راوحت موافقة بين التأييد من جانب القوى الدينية واليمينية والتنديد من جانب دوائر سياسية وفكرية أخرى. وكان مما صعد نقمة العرب على استبعاد التجمع ورئيسه بشارة فضلاً عن أحمد الطيبى، أن اللجنة أقرت ترشيح باروخ مارزل رغم سيرته ومواقفه الفاشية.

فى الوسط العربى انقسمت ردود الفعل بين شقين: الأول تمثل فى غضبة شعبية مدنية وحزبية. والثانى قانونى قضائى مؤسسى رزين ذهب إلى مقارعة قرارات الاستبعاد والشطب عبر الآليات النظامية وباستخدامها.

على الصعيد الشعبى والحزبى توحدت تقريبا كل القوى العربية حول رفض قرارات لجنة الانتخابات وإدانة موقف المستشار إلياكيم روبنشتاين، فمثلاً:

* فى بلدية الناصرة جرت مظاهرة كبيرة نظمها تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع الحركة العربية للتغيير احتجاجاً على استبعاد أحمد الطيبى من الترشيح. وأصدر رئيس بلدية المدينة رامز جرايسى بياناً شجب فيه قرارات اللجنة معتبراً إياها تصعيداً فى الهجمة المؤسسية المتواصلة على حقوق العرب وسحب شرعيتها.

* لجنة المتابعة العليا لشئون عرب ١٩٤٨ عقدت فى ٢٠٠٣/١/٣ لقاء عربيا يهوديا مشتركا (فى الناصرة)، شارك فيه ممثلو الأحزاب السياسية العربية وشخصيات "ديمقراطية" وأكاديمية يهودية، للنظر فى خطوات احتجاجية على قرارات الاستبعاد. وانطلقت لجنة المتابعة فى تحركاتها من اعتبار هذه القرارات موقفا للنظام الإسرائيلى، ينحدر به إلى الفاشية وأسلوب الأبارتيد (الفصل العنصرى) والعزل السياسى ضد العرب فى الدولة، وهو "ما يفضح الديمقراطية الإسرائيلية وزيفها". ومضت اللجنة إلى أن "القرارات تهدف إلى إرغام الحركات السياسية الوطنية للعرب على الاستظلال بقبعة الولاء للصهيونية. وهذا يؤجج المخاوف من نهج الإقصاء والشطب وتحييد قضايا أكثر من مليون فلسطينى عن ساحة المشاركة السياسية الفاعلة فى أوجه الحياة السياسية فى الدولة. تمهيدا ربما لتنفيذ سياسة الترحيل الجسدى الذى بات مشروعا تبحثه قوى صهيونية".

وبصفته القيادية أصدر شوقى الخطيب رئيس لجنة المتابعة بيانا اعتبر فيه توصية لجنة الانتخابات ضد قائمة التجميع ورئيسه بمثابة خطوة سياسية وليست قانونية. تمهد لإلغاء شرعية الجماهير العربية الفلسطينية فى إسرائيل والحد من تأثيرها. ورأى أن المستشار القضائى للحكومة سريع الضغط على الزناد ضد العرب. فيما هؤلاء هم أصحاب البلاد الأصليون. ومن حقهم الاجتهاد والتفكير بطابع البلاد ومستقبلها وممارسة المواطنة على المستويين الفردى والجماعى "فنحن مواطنين ولسنا مجرد سكان". ودعا الخطيب كل القوى الديمقراطية اليهودية إلى أن لا تقف مكتوفة الأيدى إزاء هذه الإجراءات، لأنها تهدد أركان ما تبقى من ديمقراطية وحرية للتعبير وتتجه بالدولة نحو الفاشية.

* عبد المالك دهامشة عضو الكنيست قال: إنه لا يمكن لدولة تدعى الديمقراطية أن تقوم بهذا العمل. وتوجه المستشار القضائى يقوم على منطلقات عنصرية ويجب على الجميع محاربته. ولو ترك المجال لليمين الإسرائيلى، الذى يستهدف شطب العرب من الحياة السياسية وليس فقط التجمع وبشارة والطيبى، فسوف يدع إسرائيل كدولة أبارتهايد معلنة، يحرم فيها العرب من الترشيح والانتخاب.

هاشم محاميد النائب العربى اعتبر أن مجرد التفكير فى عملية "الشطب" يعبر عن عقل قمعى وديكتاتورى وعنصرى.

* عودة بشارات أمين عام الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة قال إن تصرف روبنشتاين معاد للديمقراطية والجماهير العربية بأسرها ويندرج ضمن حملة اليمين الصهيونى ضد الجماهير والقيادات العربية.

مكتب النائب عزمى بشارة عقب على قرارات لجنة الانتخابات بأنه "إذا استجابت لها المحكمة العليا فسوف يحدث تحول نوعى فى مواطنة العرب. فالمستشار القضائى يريد أن يجعل الأيديولوجية الصهيونية شرطا للمشاركة فى العملية البرلمانية. إننا نحن (العرب الفلسطينيين) سكان هذه البلاد الأصليين، نمثل قضايا شعبنا اليومية والقومية مهما كان ذلك محرجا للصهيونية. ولا شك أن موقف المستشار القضائى للحكومة يكشف عن التناقض بين الصهيونية والديمقراطية".

وعلى الرغم من هذا الاجماع على استنكار مواقف مستشار الحكومة ولجنة الانتخابات والتحريض اليمينى، إلا الشيخ كمال الخطيب نائب قائد الجناح الشمالى للحركة الإسلامية (جناح رائد صلاح الذى يدعو لمقاطعة الانتخابات النيابية عموماً داخل إسرائيل) كان له رأي مغاير يستدعى الانتباه. فهو اعتبر أن رفض ترشيح التجمع وبشارة والطيبى بالذات مؤامرة كبيرة دبرتها السلطات الإسرائيلية. وذلك كى يحظى هؤلاء المستبعدون بتأييد الشارع العربى على حساب الانحياز الجارف الذى تلقاه الحركة الإسلامية. وأن المحكمة الإسرائيلية العليا – المنوط بها البت النهائى فى هذه القضية – سوف تسمح لهم بخوض الانتخابات. وذلك عملاً بالمثل القائل بأنه "كلما عذبوه ازداد التأييد له، أو كلما وضعوا له العراقيل ازداد ربحاً..". يريد الخطيب بذلك الإشارة إلى أن السلطة الإسرائيلية استهدفت بإثارة قضية استبعاد نشطاء التيار الوطنى والقومى والعربى، لإزاحة انتباه الجمهور العربى عن الحركة الإسلامية ونقل تعاطفها إلى الرموز القومية الأقل جذرية فى مواقفها إزاء الدولة اليهودية.

لعل هذا التصريح يعكس الشكوك المتبادلة بين تيارات الحركة السياسية للعرب. ولكنه فى حقيقة الأمر يتجاهل أن إجراءات الاعتراض على ترشيح التجمع وزعيمه بشارة تلت ما أثبتته الاستطلاعات من أنهما سوف يحظيان بمركز القوة الأولى بين العرب فى الانتخابات.

أما على الصعيد القانونى، فقد انتبه المستهدفون بالشطب لا سيما عزمى بشارة إلى أهمية استخدام الأطر القضائية الحقوقية فى مواجهة الحملة الموجهة إليهم. وهم أظهروا فى هذا السياق دراية بأسس التعامل داخل النظام الإسرائيلى وبخاصة قوانين الانتخابات.. وكانت مداخلات بشارة ومرافعاته مميزة على هذا المستوى. فهو مثل أمام لجنة الانتخابات مصحوباً بالمحامين حسن جبارين ورياش أنيس من مركز "عدالة" الحقوقى والمكتب السياسى لحزب التجمع الوطنى. وقد انتهز بشارة جلسة الاستماع إلى رده على الطعونات المرفوعة فى مذكرة روبنشتاين التى أشرنا إليها أعلاه، لتقديم محاججة صافية ضد تصرفات النظام الإسرائيلى برمته وليعرض من على منبر اللجنة أفكاره وبرنامج حزبه مجدداً.

وكان مما أورده بهذا الخصوص: "إنه يعرف بوجود تحالف يميني متطرف صاغ قراره مسبقاً ضده ولكنه جاء ليسمع كل الذين إدعوا ضد التجمع مالا يعرفونه عن التجمع وبرنامجه وفكره". ومضى بشارة ".. يدعى المستشار القضائى للحكومة إننى أضع قناعاً لإخفاء أهدافى. لكنه هو الذى يضع قناعاً، لأنه يتحرك بدوافع إيديولوجية وسياسية وليست قضائية. هادفاً بشكل خاص إلى إلغاء فكرة دولة كل مواطنيها. وهى الفكرة التى هاجمها فى مناسبات كثيرة. وهو تعمد تجاهل كتاباتى ومقالاتى واعتمد فقط على التقارير الكاذبة للشاباك".

ورفض بشارة أن التجمع لا يعترف بوجود إسرائيل وبحق اليهود فى إقامة دولة. قائلاً إنه يعترف بحق اليهود فى الاستقلال الذاتى، لكن "لا يمكننى منحها الشرعية التاريخية. فحل دولة جميع مواطنيها هو الخيار الصحيح للشعبيين اليهودى والفلسطينى". وركز بشارة على التناقض بين الديمقراطية وبين الدولة الصهيونية اليهودية معتبراً "إننا لسنا أمام ديمقراطية تدافع عن نفسها. إنما أمام قومية تحتمى من الديمقراطية ووجهات النظر الديمقراطية. لست مستعداً للولاء إلى وجهة النظر الصهيونية، ولم أعرف أن الصهيونية تعتبر شرطا لدخول الكنيست".

وفيما يتعلق باتهامه بدعم "الإرهاب" ضد إسرائيل ذكر بشارة "إن كل العالم المتنور يدعم الرأى القائل بأن من حق الناس الخاضعين للاحتلال مقاومته. لكننى لم أدعم أبداً الكفاح المسلح أو هذه العملية أو تلك. ومن يوجد فى برلمان الدولة المحتلة لا يمكنه أن يقول للشعب الخاضع للاحتلال كيف يقاوم. وقد إدعوا إننى لم أشجب هذه العملية أو تلك .. لكن لا يوجد قانون يحتم علىّ شجب العمليات..".

وفى تفنيد حيثيات شطب القوائم العربية والنواب العرب، ذهب المحامى حسن جبارين إلى:

- أن إجراء الشطب يمس بشكل خطير بالحقوق والمبادئ الأساسية التى يضمنها النظام الديمقراطى كالمساواة وحرية التعبير عن الرأى وحق الأقليات فى التعبير عن مواقفها والاعتراض على المواقف السياسية السائدة عند الأكثرية، وحقهم السياسى فى المطالبة بتغيير هذه المواقف بالطرق الشرعية.

- الأدلة المقدمة ضد المرشحين العرب، ومنهم بشارة وحزبه، لم تتطرق إلى طروحاتهم وتعتمد على اقتباسات غير كاملة من الصحف المكتوبة والإليكترونية. وهى تتعلق بالفترة السابقة على صدور قانون مايو ٢٠٠٢ المتعلق بشروط المنع من الترشيح.

- إن منع النائب بشارة من الترشيح يعتمد على لوائح اتهام حول مواقفه فى سوريا.. وهو أمر منظور أمام القضاء ومازال الرأى فيه معلقا. وإجراءات المنع قد تؤدى إلى التأثير على موقف القضاء. علما بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

- إن المنع والشطب بناء على توصيات استخبارية يعنى وجود تدخل من مؤسسة تابعة للسلطة التنفيذية، وهذا يشكل تجاوزاً لمبدأ فصل السلطات.

لقد كان لمرافعة بشارة والمحامين العرب أثر بالغ على توجهات لجنة الانتخابات بشأن قضية الشطب، بحيث أنها استغرقت ١٣ ساعة من المداولات المستمرة. لكنها اتخذت قرارها بالموافقة على منع الترشيح بخصوص التجمع وبشارة والطيبى كما ذكرنا. وبرزت حيرة اللجنة من أن رئيسها ذاته، القاضى ميخائيل حيشين، عبر عن أسفه لهذا القرار قائلاً "كدت أقتنع بادعاءات المستشار القضائى للحكومة ضد التجمع وبشارة، غير إننى بعدما استمعت إلى دفوع بشارة ومحاميه اختلت الأمور عندى ولم أجد مبرراً لقرار المنع من خوض الانتخابات بالنسبة للتجمع وبشارة على حد سواء". وأشاد حيشين – للمفارقة – بالاستقامة الفكرية لبشارة. معتبراً "أن الديمقراطية الإسرائيلية قوية وقادرة على تحمل الشاذ. ولم يثبت لى أن بشارة وحزبه يهجسان بتدمير إسرائيل طبقاً لمزاعم مستشار الحكومة".

على أن قرار لجنة الانتخابات السلبى لم يفت فى عضد القوى العربية التى صعدت القضية إلى آخر المستويات القضائية القانونية المختصة. إذ تقدم التجمع الديمقراطى وعزمى بشارة وأحمد الطيبى بالتماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا لإلغاء قرار اللجنة بمنعهم من خوض الانتخابات. وفى الوقت ذاته راح حزب التجمع وزعيمه يكثفون حملتهم ضد القرار وأبعاده الفكرية والسياسية.

فقد تحدث بشارة عن احتمال أن يطالب الجماهير العربية بمقاطعة الانتخابات فى حال ما إذا ثبتت المحكمة قرار الاستبعاد. وسخر من سلوك مستشار الحكومة القضائى "الذى انشغل بإخراج التجمع الوطنى من الانتخابات وعملية التمثيل السياسى، بدلا من الاهتمام بترشيح قاتل محترف حصل على عفو من رئيس الدولة هو دانى ياتوم (رئيس جهاز الشاباك سابقا) الذى قتل فى الثمانينات (١٩٨٤) بيديه أسيرين فلسطينيين.. هذا مع أن المستشار القضائى يعلم أن جهاز الشاباك الذى اعتمد على تقريره جهاز كاذب ويستند إلى الوشايات الكاذبة..".

ورأت أوساط حزب التجمع أن المؤسسة الصهيونية ضاقت ذرعاً بالحزب لأسباب كثيرة منها أنه أدى إلى:

- ازدياد ثقة المواطن العربى بنفسه بكل ما يتعلق بحقوقه ورفضه ربط هذه الحقوق بالولاء للصهيونية. وهذه هى أهمية مفهوم سكان البلاد الأصليين الذين يستمدون حقوقهم من الانتماء للوطن لا من الهجرة الصهيونية.

- مصادرة الخط الديمقراطى الليبرالى من الصهيونية وكسر احتكارها له.

• اذا كانت قضية شطب مرشحين عرب قد ووجهت بغضبة شبه جماعية فى الوسط العربى (على اعتبار أن تيارا إسلاميا لم يأخذها على محمل الجد كما أشرنا)، فإنها أحدثت أصداء متفاوتة فى الشارع اليهودى. فالبعض عبر عن دهشته من إثارتها فى توقيت حرج بالنسبة لعلاقة اليهود العرب فى الدولة وسفه القوى التى وقفت خلفها. بينما شجع آخرون النظام على المضى فيها حتى النهاية حتى وإن أدت إلى تداعيات سلبية على هذه العلاقة.

وللحقيقة، صدرت أقسى الانتقادات للخطوة عن أوساط من حزب العمل إلى جانب بعض التيارات والشخصيات المحسوبة ضمن ما يسمى بالقوى السلامية والديمقراطية.

- شيمون بيريس أبرز رموز حزب العمل التاريخيين أنحى باللائمة بقوة على لجنة الانتخابات، ووصف قراراتها بالفضيحة. ورأى أنه يجب تجريدها من صلاحية النظر فى شرعية أى مرشح، ونقل هذه الصلاحية إلى سلطة قضائية أكثر نزاهة وموضوعية. وقال "إن الموافقة على ترشيح اليمينى باروخ مارزل وإلغاء ترشيح الطيبى وبشارة عمل مشين.

- عمرام متسناع الزعيم المنتخب لحزب العمل أيد أقوال بيريس معتبرا أن لجنة الانتخابات تحولت إلى لجنة سياسية فضائحية متقطعة الصلة بالجمهور. وإنه ينبغى بذل كل ما يمنح العرب شعورا بالانتماء والمشاركة. غير أن متسناع أكد فى الوقت ذاته بغضه لبعض القوى السياسة العربية حين صرح بأنه لن ينضم إلى حكومة يشكلها الليكود ويرحب بانضمام العرب للائتلاف الحكومى، فيما عدا التجمع الوطنى ورئيسه بشارة لأنه "دعا إلى مقاومة الدولة بوسائل إرهابية". والشطر الأخير من التصريح ينطوى على تحريض ضد التجمع وبشارة، قد لا يقل شأنا عن ما اضطلعت به قوى اليمين.

- أوفير بينس سكرتير حزب العمل ذكر أنه سيبادر باقتراح قانون بمنح رئيس اللجنة المركزية للانتخابات وحده فقط صلاحية إلغاء قائمة أو مرشح ما من خوض الانتخابات.

- شخصيات أكاديمية وقانونية يهودية راحت تطالب بإلغاء لجنة الانتخابات من الأصل وتحويل صلاحياتها وأمر الانتخابات كله إلى المحكمة العليا. ووجهت انتقادات

لاذعة للجنة كونها تتخذ القرارات بدوافع سياسية وإيديولوجية وليس بناءً على روح القانون. ورفض هؤلاء المقارنة بين الفاشي باروخ مارزل وعزمى بشارة لأن الأخير لم يتبن الكفاح المسلح أو قتل اليهود وله برنامج واضح وشرعى ومقبول ديمقراطيا.

- الحاخام ميخائيل ملكينور طعن فى شرعية قرار لجنة الانتخابات ضد المرشحين العرب بالقول "إننا كغالبية يهودية لا يمكننا العمل ضد أراء يتم التعبير عنها بشكل مدنى وقانونى حتى إذا كنا نرفضها".

- شمويل توليدانو، الذى عمل مستشاراً للعديد من رؤساء إسرائيل لشؤون المواطنين العرب، أمتعض من المناخ العنصرى الذى يحف بأعمال لجنة الانتخابات لدى منعها قوائم ومرشحين عربا. وذكر "إننا نسير على حبل رفيع. فجوهر العلاقات بين اليهود والعرب حساس جداً ولا ينبغى المس به. وما يفعلونه اليوم سوف يؤثر مستقبلاً. من مصلحتنا أن يحافظ العرب على الهدوء وهذا ما يقومون به. وما يقوله عرب مثل الطيبى وبشارة لا يتجاوز الحدود إنهم فلسطينيون ولا يمكن أن نطالبهم بإنشاد هاتكفاه (النشيد الوطنى لإسرائيل) كل يوم!.

- حركة السلام الآن رأت فى قرارات اللجنة تقويضا للديمقراطية الإسرائيلية بقيادة اليمين والشاباك، تمهيداً لهيمنة اليمين على مقاليد الكنيست بعد طرد العرب منه. وحذرت من أن ذلك سيؤدى إلى الأنفصال الكامل وبلا رجعة بين اليهود والعرب.

من الواضح أن هذه الآراء المستنكرة لشطب المرشحين العرب انطلقت فى موقفها من المخاوف الحالية والمستقبلية على صورة الديمقراطية المزعومة للنظام الإسرائيلى، وعلى إسقاطات هذه العملية على نسيج العلاقات اليهودية العربية داخل الدولة. لكن سواد الرأى العام اليهودى كان أميل إلى المغامرة بتأييد الشطب. ففى استطلاع للرأى بالخصوص ذكر ٦٠ فى المئة أنهم يؤيدون قرارات لجنة الانتخابات. حتى مع علمهم بأن هذا الإجراء سوف ينعكس سلباً على الصلات بين اليهود والدولة وعربها وبأنه سيضعف الديمقراطية الإسرائيلية.

ولم يعدم الأمر بلوغ بعض الرموز اليمينية اليهودية حد المهاترة.. ومن ذلك أن ميخائيل كلاينر عضو الليكود حاول إقناع بشارة والطيبى بالتراجع عن تصريحاتهما ومواقفهما – المعادية بزعمه – مقابل سحب طلبات الشطب ضدهما. وذهب ميخائيل إيتان الذى تقدم بطلب استبعاد الطيبى إلى المساومة بأن يسحب هذا الطلب مقابل أن يسحب حزب العمل طلبه بمنع قائمة حيروت. أما حزب شينوى الموصوف بالعلمانية (والذى حصل فى الانتخابات على ١٥ مقعداً فى الكنيست)، فقد أيد شطب التجمع وبشارة ورفض مساندة شطب نواب وقوائم عربية أخرى.

في كل حال، فقد أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارها النهائي بشأن القضية في ٢٠٠٣/١/٩، وذلك بأن أجازت ترشيح التجمع ورئيسه عزمي بشارة وأحمد الطيبي رئيس الحركة العربية للتغيير، واضعة بذلك حداً للجدل القانوني حولها. لكن هذا الحكم لم ينه التداعيات التي ترتبت عليها في مجال السياسة والحكم في إسرائيل وبخاصة على الصعيدين الفكري والسياسي.

فبمجرد صدور الحكم، طلب بشارة من المستشار القضائي للحكومة أن يستقيل وذلك بسبب خيبته في تمرير مواقفه المعادية للعرب. ورغم إعلان سروره من قرار المحكمة إلا أنه لفت النظر إلى وجود معارضة للقرار من جانب ٤ أعضاء بها من بين قوامها المكون من ١٥ عضواً. وهذا بنظره يدل على وجود انحيازات ضد العرب بين نسبة من طاقم المحكمة.

ورأى الطيبي أن القرار محاولة لصد الهجمة اليمينية العنصرية ضد العرب بينما اعتبر حسن جبارين أن أهمية القرار تكمن في تأكيده أن الصراع في إسرائيل حول دولة كل مواطنيها وليس حول الإرهاب ودعمه. كان الموقف السائد بين العرب (وكثير من اليهود) بعامة أن الحكم هو من أهم القرارات الصادرة في تاريخ النظام الإسرائيلي. لكن معظم أقطاب القوى اليمينية عبروا عن غضبهم من موقف المحكمة، وصولاً إلى مطالبة بعضهم بأن يتم تقليص اختصاصاتها لأنها "تتجاهل خلجات المجتمع الإسرائيلي".

وبمنظور متفائل ربما كان قرار المحكمة متراساً قانونياً في وجه محاولات نزع الشرعية عن الممارسة السياسية لفلسطيني ٤٨ داخل النظام الإسرائيلي. وعلى ذلك فإن رفض شطب النواب العرب وفقا لحيثيات القضية كما جرت في موسم انتخابات ٢٠٠٣، قد يدعم حق الأقلية العربية في السعي للتعبير عن آرائها والسعي للمساواة في المواطنة مع الإبقاء على طابعها القومي والحضاري. ويفترض أن يؤدي ذلك إلى إضعاف وتحجيم الموقف القانوني للقوى الرامية لحصر هذه الأقلية في ركن ضيق من حياة إسرائيل الدولة. بيد أن النجاح في بلوغ "دولة كل مواطنيها" لا يلوح في الأفق المنظور إطلاقاً لأن شروطه ليست في متناول اليد وأهمها نبذ الطابع الصهيوني لهذه الدولة.

٢ – قضية المشاركة والمقاطعة.. تجدد الجدل حول جدوى العمل النيابي:

تقليدياً انقسم فلسطينيو ٤٨ في مواقفهم إزاء الحياة النيابية الإسرائيلية إلى تيارين عريضين: التيار الأول، يسعى إلى الاندماج في آليات النظام الإسرائيلي بما فيها الكنيست. وذلك إما من خلال التعاطي مع الأحزاب الصهيونية، وكان ذلك قبل السماح للعرب ببلورة أحزاب سياسية لهم. وإما بتكوين الأحزاب العربية الخالصة. وقناعة هذا

التيار أن المشاركة تتيح للعرب إمكانيات تغيير الواقع المرير المحيط بهم من داخل النظام ولو على مدى زمنى ممتد. وتحول دون تدهور مكانتهم غير السوية من الأصل.

التيار الثانى، أقرب إلى الانعزال سواء من منطلقات دينية أو علمانية. وتقديره أن الاندماج فى ظل إيديولوجية الدولة وممارساتها المستندة إلى المثل الصهيونية أمر مستحيل. ذلك أن إسرائيل دولة مصرة على طابعها اليهودى فيما يشكل العرب هوية مغايرة تماماً.

وفى أجواء انتفاضة الأقصى وذبول هبة أكتوبر ٢٠٠٠ (بالنسبة لفلسطينى ٤٨)، اكتسب التيار الثانى أرضا أكبر. ذلك أن التشاحن بين القطاعين اليهودى والعربى بلغ حدا بالغا على أرضية الافتراق القومى والثقافى. ولم يعد من الجائز أو الممكن بسهولة استمرار النداءات العاملة على التساوى الكامل فى الحقوق والواجبات بين هذين القطاعين. بل وراح القطاع الفلسطينى يناقش جديا نتائج تكريس الهوية الجماعية القومية وجدوى الاستمرار فى أمل "دمقرطة" الدولة اليهودية بشكل حقيقى، الذى يبدو بعيد المنال.

إبان حمأة ذلك النقاش والبحث عن كيفية التعامل مع نظام يستطيع أن يكشر عن أنيابه فى أية لحظة، لا فرق فى ذلك بين قواه اليمينية والعمالية، جاءت الحملة الانتخابية لرئاسة الوزراة بحسب النظام الانتخابى السابق، حيث التنافس على رئاسة الوزراء منفصل عن الانتخابات الحزبية (فبراير ٢٠٠١). وقد تنافس على الأصوات العربية فى ذلك الحين كل من أرييل شارون وإيهود باراك. وكانت تلك اللحظة مواتية للتعبير عن غضب الأقلية العربية بشكل عملي، ووافق ذلك التعبير هوى تيار الداعين إلى مقاطعة الانتخابات بالكامل.. فحدثت المقاطعة بنسبة ٨٠ فى المئة.

كانت تلك المقاطعة بمثابة إعلان عن الانعتاق من نفوذ حزب العمل ومرواغاته والاحتجاج على منهجية النظام الإسرائيلى ككل تجاه الشعب الفلسطينى فى داخل إسرائيل ٤٨ والأرض المحتلة ١٩٦٧. وبمقاطعتهم تلك، سجل فلسطينو ٤٨ موقفاً مغايراً لميول السلطة الفلسطينية وبعض قوى النظام العربى، أولئك الذين أثروا التصويت العربى لصالح باراك، استنئافاً للزعم السائد بأن القيادات والأحزاب العمالية و"اليسارية" أقرب إلى نص التسوية السلمية وأداء بعض الحقوق العربية والفلسطينية، مقارنة بالقيادات والتيارات اليمينية.

ولأن حكومة شارون، بعد هزيمته لباراك، فاقمت وضعية فلسطينى ٤٨ وصعدت اعتداءاتها على حقوقهم فى إسرائيل وعلى وعود تسوية قضية شعبهم تحت الاحتلال فى الضفة وغزة، وبمشاركة من حزب العمل، فقد ثار توقيع باستمرار عزوف العرب عن الانغماس فى العملية السياسية إسرائيلية، وصولاً إلى استمرار اتجاه المقاطعة

للانتخابات العامة. لكن طفو عمرام متسناع على رأس حزب العمل بخطابه السياسى الذى أغرى البعض مجدداً بأمال التغيير الإيجابى نحو الطموحات العربية عموماً، أضفى قبيل انتخابات الكنيست السادس عشر شكوكاً على مسألة المقاطعة وتكرار تجربة ٢٠٠١.

ثم إن بعض أقطاب النظام الفلسطينى تعلقوا بوعود متسناع وراحوا يجددون النداء القديم لفلسطينى ٤٨ بالمشاركة والانغماس، فهم بثقلهم الانتخابى (١٩ فى المئة من سكان إسرائيل) يستطيعون تصعيد مالا يقل عن ١٤ عضواً إلى الكنيست من بين أعضائه الـ ١٢٠. وهذا يقتضى زخماً فى الإقبال على التصويت لصالح الأحزاب العربية .. وهذه الأحزاب بالتداعى يمكنها تشكيل قوة برلمانية مناصرة للاتجاهات السلامية داخل الكنيست، بما يخدم فى التحليل النهائى القضية الوطنية الفلسطينية الأم، علاوة على ما ستحققه قوة كهذه لقضية المساواة الحقوقية للعرب داخل إسرائيل.

وهكذا وقع فلسطينيو ٤٨ مرة أخرى بين خيارات تجاذبهم وتؤثر على حواراتهم بشأن المشاركة من عدمها .. فلديهم تجربة ممتدة مريرة مع حزب العمل ومشايعيه بل ومع النظام بمجمله، ولكنهم لن يخسروا المزيد إن حاولوا مرة أخرى .. وبينما هم ماضون فى هذه الدائرة النقاشية، باغتتهم محاولات شطب بعض قواهم السياسية على ما فصلنا آنفاً. مما أدخل إلى هذه الدائرة متغيراً مهماً فى تحديد الخيار النهائى.

لكن منطلقات هذا النقاش تباينت بين القوى العربية. فبعض هذه القوى رأت فى محاولات الشطب إثباتاً لصدقية مواقفها التقليدية من العملية السياسية الإسرائيلية، وتمسكت أكثر بهذه المواقف. على رأس هذا الاتجاه وقف الجناح الشمالى للحركة الإسلامية (جناح رائد صلاح) فهذا الجناح رأى أن انتخابات الكنيست السادس عشر تمثل معركة وهمية تستنذف طاقات العرب ولا تفى بطموحاتهم .. وكان مما طرحه رائد صلاح "ماذا فعل أعضاء الكنيست العرب مطولاً من خلال البرلمان ؟. إن عضو الكنيست العربى مهما اجتهد فسوف يظل عمله محصوراً فى حدود الاحتجاج وتقديم الاستجواب وعرض الاقتراحات التى ترفض إلا فيما ندر. وهذا النادر له مبرراته .. وما الذى يمكن أن ينجزوه مستقبلاً وما هو المستحيل إنجازه .. لابد من مكاشفة النواب لجماهيرهم حول القضايا التى لا يمكنهم تحقيقها عبر آلية الكنيست ..".

وعموماً جدد جناح رائد صلاح من التيار الإسلامى اتهامه للمشاركة النيابية العربية بأنها تجمل وجه إسرائيل القبيح. ولهذا الجناح صدقية ونفوذ كبيران داخل الوسط العربى بسبب الخدمات الخيرية التى يضطلع بها داخل هذا الوسط وكذا فى الأراضى المحتلة ١٩٦٧.

ويبدو أن خطاب المقاطعة وجد أصداء أقوى فى الحملة الانتخابية بحيث أخذ البعض يحث القطاع العربى على التدقيق أكثر من ذى قبل فى نوايا حزب العمل وما يسمى باليسار الإسرائيلى وزعامة متسناع. فإذا ما اطمأن العرب إلى هذه النوايا تجاه القضايا التى تشغلهم، فإن عليهم ممارسة دورهم الترجيحى لصالح هذا الحزب. وفى ضوء التجارب السابقة يجب أن لا تعتبر مواقفهم مضمونة إلى جانب الحزب ومعسكره.

وقد ارتفعت أهمية هذه الدعوة إلى "التأييد والمشاركة المشروطين" نظراً لما أكدته نتائج استطلاعات الرأى من أن زهاء ٧٥ فى المئة من العرب فى إسرائيل لا يثقون فى الحزبين الرئيسيين العمل والليكود، ولا يجدون فرقاً كبيراً فى مواقفهما.

إلى جانب خيارى المقاطعة الكاملة والمشاركة الحذرة، برز اتجاه ثالث حث صراحة على المشاركة بقوة، ودعا إلى توحيد القوى السياسية العربية. وذهب إلى تقديم النصيحة حول كيفية التعامل مع صناديق الاقتراع يوم الانتخابات (٢٠٠٣/١/٢٨).

فأقترح أن تتولى الأحزاب العربية تنظيم الجماهير العربية فى مجموعات كل منها مكون من ٥-٦ أفراد، وعلى رأس كل مجموعة مسؤول عن التأكد من إدلائها بالأصوات!.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية حاولت ممارسة عادتها القديمة بتبنى هذا الاتجاه الأخير. معتبرة أن تعظيم الوجود العربى فى الكنيست يؤدى خدمة لقضية التسوية، وربما يساهم العرب بأصواتهم فى دحر حكومة شارون وتحجيم نفوذ اليمين الصهيونى الذى يمارس الإرهاب المفتوح ضدها وضد الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة. غير أن السلطة ما عادت عنصراً مهماً فى تحديد خيارات فلسطينى ٤٨، لأنهم ما عادوا يثقون فى اختياراتها ومنهجيتها هى ذاتها ولا فى تفضيلاتها المتعلقة بالداخل الإسرائيلى. ولعل هذه السمة التى برزت فى مخالفة توجيهات السلطة عند انتخابات رئاسة الوزارة (فبراير ٢٠٠١)، قد تأكدت فى انتخابات الكنيست ٢٠٠٣.

إحدى الظواهر اللافتة أيضاً فى هذه الانتخابات أن ثقة الناخب العربى تراجعت كثيراً أيضاً تجاه القيادات والمؤسسات العربية المنضمة فى النظام الإسرائيلى. وفى استطلاع بالخصوص (أجراه المركز العربى اليهودى للسلام فى جفعات حفيفا فى ٢٠٠٢/١١/١١) قال ٣٠ فى المئة من العرب إنهم سوف يقاطعون الانتخابات، و٥٥ فى المئة قالوا إنهم سيصوتون فيما كان المترددون ١٥ فى المئة. وفى الاستطلاع ذاته ذكر ٢٠ فى المئة فقط إنهم راضون تماماً عن أداء النخب السياسية العربية، فيما اعتبر ٤٢ فى المئة إنه أداء متوسط. ولم يساند فكرة أن هذه النخب كلها بما فيها أعضاء الكنيست تعمل للمصالح العربية وتمثلها سوى ٢٥ فى المئة.

جاءت الانتخابات إذن والوسط العربى أميل إلى حالة من السلبية والترددد إزاء جدواها فى إحداث التغيير المطلوب فى أوضاعهم. وقد تفاقمت هذه الحالة فى ضوء محاولات اليمين وبعض المؤسسات الصهيونية. نفى هذا الوسط بقواه السياسية من حقل السياسة العامة وفعاليات النظام. وثمة من توقع بالفعل أن يكرر العرب خيار المقاطعة كرد على هذه المحاولات. مما قد يؤدى إلى خفض عدد نواب الأحزاب العربية إلى ثلاثة فقط (مقارنة بعشرة فى الكنيست الخامس عشر). وبحسب الاستطلاعات انخفضت نسبة احتمال المشاركة إلى ٤٠ فى المئة فقط فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٥٥ فى المئة تأكدت مشاركتهم قبيل إجراءات الاستبعاد.

وقد ألمح عزمى بشارة بأن حزبه قد يطلق دعوة صريحة للناخبين العرب بالمقاطعة إذا تقرر شطبه نهائيا من قوائم المرشحين. وفى هذه الجزئية ظهر خلاف فى المواقف ما بين المقصودين بالشطب. ذلك أن أحمد الطيبى ذهب إلى أن قرارا أخيرا باستبعاده على خلفية التوتر القائم بين المواطنين اليهود والعرب، سوف يشكل مساسا بالعرب. لكنه مع ذلك سوف يناشد العرب عدم مقاطعة الانتخابات كى لا يقدموا بذلك هدية لليمين الصهيونى الذى يريد العرب خارج الكنيست وخارج الدولة. وكان الرأى الأرجح لدى المتابعين من الوسط اليهودى أن استكمال قضية شطب المرشحين العرب سيكون بمثابة وثيقة طلاق رسمية بين اليهود والعرب، تؤدى إلى مقاطعة الأخيرين للانتخابات. وتطور كهذا سيؤثر على مصير العلاقات بين الوسطين فى الدولة بنشوء صدع لن يسهل رأبه لسنوات كثيرة. لكن هذا الترجيح لم يكن فى حقيقة الأمر ناجماً عن توقعات بوحدة مواقف القوى العربية الناشطة فى الحقل النيابى من قضية الاستبعاد، وإنما على الاستماع لنبض سواد الرأى العام فى الوسط العربى. فالأحزاب العربية لن تعلن جميعها صراحة بأنها سوف تقاطع الانتخابات إذا ما تم استبعاد التجمع وبشارة والطيبى. وكان التضامن الفاعل يقتضى موقفاً كهذا فيما لو ائتلفت أراء هذه القوى جميعاً. علماً بأن هذا النوع من التضامن كان سيتجاوب مع موقف الرأى العام.

ولعل هذا الخلاف المضمر بين الأحزاب العربية، فضلا عن استمرار حالة التشرذم بينها، كان من الأسباب الدافعة لاستمرار الأحزاب الصهيونية اليهودية الصرفة فى التجول داخل المناطق العربية سعيا وراء أصوات العرب. فرغم حالة الاستقطاب والتنافر التى خيمت على أجواء ما بين اليهود والعرب وتجليات عدم ثقة العرب فى النظام الإسرائيلى بأحزابه على اليمين واليسار، إلا أن هذه الأحزاب مضت فى تقليدها الموسمى الهادف إلى تصيد بعض الأصوات العربية. وذلك فى مقابل إسداء الوعود الشخصية والفئوية وشئ من الرشاوى والإغراءات المادية والمعنوية. لكن هذا التقليد فشل فى هذه المرة على نحو أكبر، ولاسيما وأن الدعوة إلى مقاطعة الأحزاب الصهيونية بلغت حدا غير مسبوق فى الوسط العربى.

ثالثاً : الانتخابات وخريطة الأحزاب العربية

شأن ما يحدث فى غمرة كل موسم انتخابى، تصاعدت الدعوة الرامية إلى توحيد صفوف الأحزاب والحركات السياسية لفلسطينى ٤٨ فى انتخابات ٢٠٠٣. وكالعادة أيضاً جاءت هذه الدعوة من جانب جميع القوى المفضلة للمشاركة النيابية فى الداخل، وكذا من مصادر خارجية، وعربية وفلسطينية معنية بالارتقاء بنسبة التمثيل العربى فى الكنيست والحيلولة دون ضياع آلاف الأصوات العربية على القوائم الصغيرة قليلة الفرصة فى اجتياز نسبة الحسم (١,٥ فى المئة). وينظر أصحاب هذه الدعوة إلى أن تقليل عدد القوائم العربية عبر ائتلافات بينية يسد الطريق على الأحزاب والحركات الصهيونية الساعية إلى استقطاب أصوات عربية.

ويفترض أن مما يشجع على تبنى هذه الدعوة النبيلة تشابه الأحزاب العربية فى أسمائها وبرامجها وأهدافها إلى حد كبير. وإذا استثنينا بعض التفصيلات والحواشى الخلافية المحدودة، وجدنا أن ما يجمع بين هذه الأحزاب أوسع مساحة وأعمق غوراً مما يميز بينها. وكان بالإمكان أن تجد نداءات الائتلاف والالتئام أصداء أقوى فى هذه المرة، بسبب الهجمة الصهيونية ضد الوجود السياسى الفلسطينى داخل النظام الإسرائيلى، والوعى الجماعى تقريباً بأبعاد هذه الهجمة ومخاطرها الآنية والمستقبلية على المجتمع الفلسطينى داخل الدولة اليهودية. ومن دلالات هذا الوعى ما ذكره عبد المالك دهامشة من الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبى وعضو الكنيست) حول "ضرورة تشكيل قائمة عربية موحدة فى ظل الظروف العنصرية التى تحيط بالجماهير العربية .. حتى ولو احتفظ كل حزب بتوجهاته ولونه الخاص".

على أن نبل دعوة التوحد وطهريتها لم تكن فى السابق كافية لإنجاز هذه الوحدة. وهو ما حدث فى هذا الموسم الانتخابى. ويعود هذا الفشل إلى عوامل نذكر منها بغير حصر :

- انتصار التباينات الطفيفة بين القوى المشاركة فى العملية النيابية على مكونات الالتقاء بين البرامج والأهداف!.
- تغلب الدوافع والحسابات الشخصية والفئوية والجهوية على مقاربة بعض الزعماء والناشطين العرب. وقدرة هذه الدوافع على استئصال نوازع التوحد عند حدوث أى خلاف شخصى. وهو مرض عربى قديم.

- التجارب السيئة لسوابق بعض التحالفات والرغبة في عدم تكرارها. فالائتلاف بين الحركة العربية للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي لم يصمد في وقت سابق لأكثر من بضعة أشهر.
- إصرار الأحزاب والحركات الصغيرة على خوض الانتخابات رغم معرفتها بالافتقار للشعبية التي تؤهلها لتجاوز نسبة الحسم.

ولنا أن نضيف إلى هذه العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية لفلسطيني ٤٨ وقواهم السياسية، ما تطرحه البيئة الفلسطينية (والعربية!) الخارجية من عناصر للتباعد والفرقة.

إذا إن الحركة السياسية لفلسطيني ٤٨ ليست منقطعة الصلة كلية عن ما يعترى هذه البيئة ويظلها من تشظي وتنافر. فمن الملاحظ مثلاً أن التيارات الثلاثة الأكثر انتشاراً على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية بالخارج، القومي والإسلامي واليساري، لم تتمكن من الائتلاف الكامل رغم وجود القواسم المشتركة بينها، فكيف الحال بهذه التيارات التي تعمل في إطار الضغوط الصهيونية في الداخل الإسرائيلي؟ . وقد نغامر بالقول بأن المداخلات العربية والفلسطينية الخارجية تتطلع إلى أن تمتلك قوى فلسطيني ٤٨ وحدة برامجية وحركية لم تتمكن هي ذاتها من الوصول إليها.

والشاهد أن إدراك نشطاء الحركة السياسية لفلسطيني ٤٨ بديمومة المثبطات التي منعت توحد قواهم في المواسم الانتخابية السابقة، دفعت ببعضهم إلى التواضع في السعي إلى هذا الهدف. رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة قال في مستهل الحملة الانتخابية (٢٠٠٢/١١/٩) إن "جبهته معنية بأوسع تحالف على أساس برنامج مشترك وقواعد سلوكية مشتركة وعدم زج المواطنين العرب في اتجاهات انعزالية". لكن سوابق عمليات التحالف لعام ١٩٩٩ مثلاً تجعله يقلق من الانقسامات المحتملة. ولهذا فإن تشكيل القوائم الواحدة ليس احتمالاً واقعياً. الواقعي أكثر هو تكريس المعركة ضد الأحزاب الصهيونية ..". وقد نسج عزمي بشارة على المنوال ذاته حين رأى أن طرح فكرة الوحدة سليم وصحي، يؤيده التيار القومي. لكن هناك من يعرضها من باب رفع العتب. وإنه من المهم أن تكون الوحدة سياسية وليست وحدة نواب.

وتوضيحاً لرؤية زعيمه، أعلن حزب التجمع الديمقراطي دعمه لتوحيد التيارات العربية الأساسية، لكن شريطة أن لا يسعى أحد إلى استغلال الوحدة لترتيب مصالح شخصية أو فئوية. وحذر من انحراف الأصوات العربية نحو حزب العمل ولو كان بزعامة متسناع المحسوب على اليسار، وهو في الحقيقة "شريك الحكومة الإسرائيلية في مجازرها ضد الشعب الفلسطيني وسبق أن قتل ١٣ شاباً عربياً في الداخل" ورأى أن التصويت للأحزاب الصهيونية طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني.

وفى اقتراح عملى دعا عدد من الشخصيات العامة والأدباء والفنانين، فضلا عن لجنة المتابعة العربية العليا إلى تبلور القوى العربية المشاركة فى قائمتين انتخابيتين، تضم أولاهما الأحزاب اليسارية العلمانية وفى مركزها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتأتلف فى الثانية الحركات الإسلامية.

هذه الدعوة ومثيلاتها التى حظيت بتأييد ٦٢ فى المئة من أبناء الوسط العربى طبقا لاستطلاعات الرأى، لم تلق استجابة من الوسط السياسى العربى. ولكن نشأت بعض التحالفات التى لا ترقى إلى مستوى التوحد فى قائمة واحدة أو حتى فى اثنتين :

- ففى ٢٠٠٢/١٢/١٩ أعلن تحالف بين ما يسمى حركة الأحرار وبين حزب التجمع الوطنى. وتضم هذه الحركة نشطاء فى التيار القومى. وعلل هؤلاء انخراطهم فى صفوف التجمع بكون هذا الحزب يعبر عن توجهاتهم وطموحاتهم لأنه "يحمل مشروعا سياسيا وليس مجرد تطلعات إلى كراسى السلطة".
- وفى السياق ذاته، جرت مفاوضات وحوارات بين الحركة العربية للتغيير والقائمة العربية الموحدة (التى تتألف من الجناح الجنوبى للحركة الإسلامية والحزب الديمقراطى العربى)، بهدف دخول الانتخابات بقائمة موحدة. لكن المحاولة فشلت بعد أن رفض رئيس الحركة العربية للتغيير أحمد الطيبى اقتراحا بأن يأتى ترتيبه الخامس أو السادس على هذه القائمة. الأمر الذى يضعف احتمال وصوله إلى الكنيست. (ويذكر أن ترتيب الأسماء على أى قائمة للمرشحين يمنح فرصا أكبر للمذكورين فى رأس القائمة).
- ونجحت المباحثات بين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) بزعامة محمد بركة وبين الحركة العربية للتغيير فى تشكيل قائمة موحدة. حدث هذا بعد تجاوز خلاف بين مكونات الجبهة فى شأن ترتيب الأسماء على اللائحة الموحدة. فالحزب الشيوعى أصر على الاحتفاظ بالمقعد الثالث للمحامى اليهودى دوف حنين (خلفا للنائبة تامار جوجانسكى)، على أن يأتى أحمد الطيبى فى المركز الرابع. لكن الطيبى رفض هذا العرض على اعتبار أن اللائحة (القائمة) المشتركة قد تفوز على الأكثر بثلاثة مقاعد – وهو ما لم يحدث بالفعل كما سنرى – وعندئذ فسوف تتاح له عضوية الكنيست إلى جانب النائب اليهودى. وقد كان للطيبى ما أراد، إذ شغل المركز الثالث فيما شغل المرشح حنين المركز الرابع على اللائحة. وحينما لم تحظ هذه اللائحة إلا بثلاثة مقاعد فى نتيجة الانتخابات تفجر الخلاف مجدداً بين قطبى هذا التحالف.
- ومن التحالفات التى نشأت فى غمرة انتخابات عام ١٩٩٩ ولم تصمد بتكوينها السابق فى انتخابات ٢٠٠٣. تحالف القائمة العربية الموحدة والذى تشكل عن

الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبى) وجبهته العمل الوطنى والحزب الديقراطى العربى وكان ممثلا فى الكنيست الخامس عشر بخمسة نواب. فقد انسحبت جبهة العمل الوطنى من التحالف الذى بقى محتفظا باسمه على أن يظل مكونا من الحركة الإسلامية والحزب العربى الديمقراطى.

ومهما يكن من أمر فقد انتهت المفاوضات بما فيها من مزايدات ومناقصات بين القوى السياسية العربية إلى دخول العرب الانتخابات بأربع قوائم، وذلك من أصل ٢٨ قائمة شاركت على مستوى الدولة. وبلغ عدد الناخبين العرب نحو ١٧ فى المئة من مجموع الناخبين، وهو ٤,٧ مليون ناخب. والقوائم العربية هى:

- التجمع الوطنى برناسة عزمى بشارة.
- قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع الحركة العربية للتغيير برئاسة محمد بركة وأحمد الطيبى على التوالى.
- القائمة العربية الموحدة .. من تحالف الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبى) بزعامة عبد المالك دهامشة مع الحزب العربى الديمقراطى ومثله طلب الصانع.
- التحالف الوطنى الديمقراطى بزعامة هاشم محاميد.
- وقد تمكنت القوائم الثلاثة الأولى من الحصول معاً على ٨ مقاعد بالكنيست السادس عشر، أما القائمة الأخيرة فلم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم. وفيما يلى موجز حول القوى العربية الممثلة فى الكنيست :

١ - التجمع الوطنى الديقراطى :

وهو حزب تطور عن ما عرف عام ١٩٩٢ بميثاق المساواة الذى أسسه عزمى بشارة زعيم الحزب الحالى. ويتبنى الحزب افكاراً قومية عربية ويعتبر الأنشط والأكثر حضوراً وجماهيرية فى الوسط العربى بالنسبة للتيار القومى. ومن أبرز الشعارات التى يؤصل ويدعو لها مفهوم "دولة كل مواطنيها" الذى مؤداه إلغاء الطابع الصهيونى لإسرائيل لصالح المواطنة والهوية المتساوية بالكامل بين اليهود والعرب. وسجل رئيس الحزب بشارة سابقة فى الحياة السياسية لفلسطينى ٤٨ حين رشح نفسه لانتخابات رئيس الوزارة عام ١٩٩٩. الأمر الذى أحدث جدلاً واسعاً بين العرب حول دلالات الخطوة وتداعياتها. لكنه سلط أضواء إعلامية على كل من الحزب وزعيمه وأفكاره وبرنامجه. وقد تعرض الحزب ومازال لهجمات فكرية وسياسية (وأحياناً مادية) من جانب قوى اليمين الصهيونى بذريعة إنه يسعى إلى تفويض الدولة اليهودية

ويشجع "الإرهاب" ضدها ويروج لأطروحات تعارض حق الشعب اليهودى فى إقامة هذه الدولة.

وبلغت هذه الحملة ذروتها برفع الحصانة النيابية عن بشارة وتقديمه لمحاكمة ثم الإدعاء عليه وعلى الحزب لشطبه – كما فصلنا أعلاه – من قوائم المرشحين لانتخابات الكنيست السادس عشر.

٢ - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) :

وهى بمثابة ائتلاف واسع بين قوى عربية ويهودية يقف على رأسها الحزب الشيوعى (راكاح)، وقد نشأت فى غمرة انتخابات الكنيست الثامن عام ١٩٧٧. وتقوم الجبهة على برنامج سياسى محدد، بغض النظر عن الهوية القومية والدينية للمنضمين إليها، وهى تنادى بإحلال السلام بين العرب عموماً وإسرائيل وفقاً لمقررات الشرعية الدولية الخاصة بالصراع الإسرائيلى العربى، وتؤيد قيام دولة فلسطينية فى الضفة وغزة والقدس الشرقية. كما تدعو إلى إلغاء سياسة التمييز القومى ضد فلسطينى ٤٨ فى كافة المجالات، وإعادة أراضيهم المصادرة والمهجرين منهم داخل إسرائيل، ومشاركتهم فى كافة أجهزة الدولة المركزية والمحلية على أساس المساواة مع الفرص المتاحة لليهود، وإلغاء التجنيد الإجبارى للدروز الذين تعتبرهم جزءاً من الأقلية القومية العربية، وتدافع عن الحريات الديمقراطية ضد خطر الميول الفاشية داخل إسرائيل.

٣- الحركة العربية للتغيير:

تنهض من عام ١٩٩٦ على برنامج أساسه السعى للمساواة والمطالبة بالمواطنة الكاملة للعرب داخل إسرائيل وتوحيد صفوفهم خلف هذا المطلب، فضلاً عن تأييد التسوية العادلة للقضية الفلسطينية.

فى وجود الأهداف التى تتبناها السلطة الوطنية الفلسطينية. ولأن زعيمها أحمد الطيبى مقرب من ياسر عرفات الذى عينه مستشاراً له، فإنها تبدو مرفوضة من الوسط اليهودى السياسى، اليمينى بالذات. لكن الطيبى لا يحظى فى الوقت ذاته بالثقة الكاملة داخل أوساط فلسطينى ٤٨، بزعم أنه يسهل وصاية منظمة التحرير الفلسطينية عليهم. وفى انتخابات الكنيست الخامس عشر تمكنت الحركة مع حزب التجمع الديمقراطى من ايصال ثلاثة نواب إلى الكنيست من بينهم الطيبى نفسه. غير أن هذا الائتلاف انفض بعد وقت قصير.

٤- الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبى) :

وهى أحد فرعى التيار الإسلامى الذى تأسس فى بداية سبعينيات القرن الماضى على برنامج وعظى وإرشادى، لكنه أخذ أبعاداً سياسية فى مرحلة لاحقة. وفى بداية

تشكله قام هذا التيار على الدعوة إلى تحرير فلسطين باعتبارها أرضاً إسلامية لا يجوز التفريط فيها. وكان زعيم الحركة ومنشؤها عبد الله نمر درويش قد تأثر فى تكوينه الفكرى الدينى والسياسى بحركة الإخوان المسلمين. وفى باكورة نشاطها العام كانت الحركة أميل إلى مقاطعة الحياة النيابية الإسرائيلية، مع تفضيل الانخراط فى العملين البلدى والأهلى الخيرى بصفتهما يقدمان خدمات مباشرة للجماهير العربية. غير أن هذا التوجه اعترته تطورات أفضت إلى انقسام الحركة إلى جناحين كبيرين . أحدهما يدعى الجناح الشمالى بزعامة الشيخ رائد صلاح الذى اعتصم بمواقف وأفكار الحركة عند نشأتها، رافضاً النشاط السياسى والمشاركة النيابية .. مفضلاً هذا النشاط عبر المدخل الإعلامى وإثارة القضايا المتعلقة بالمقدسات الإسلامية لا سيما المسجد الأقصى. وآخر يعرف بالجناح الجنوبى بزعامة عبد الله نمر درويش الذى تلاه الآن على رأس الجناح الشيخ إبراهيم صرصور. هذا الجناح هو الذى عدل عن مواقف الحركة واتجه إلى تأييد المشاركة النيابية إلى جانب النشاط البلدى. وفى انتخابات الكنيست الخامس عشر، تحالف هذا الجناح مع كل من الحزب الديمقراطى العربى وجبهة العمل الوطنى فى قائمة حصلت على خمسة نواب.

٥- الحزب العربى الديمقراطى :

وهو أول حزب عربى ينشأ فى مناطق ٤٨ وينشط بشكل شرعى منذ ١٩٨٨، وقد خاض انتخابات الكنيست منذ ذلك العام وحتى انتخابات ٢٠٠٣ بالائتلاف مع حركات وأحزاب أخرى. وقبل أن يؤسس هذا الحزب كان عبد الوهاب الدراوشة عضواً فى حزب العمل الصهيونى إبان زعامة إسحق رابين له. وطبقاً لوثائقه يسعى الحزب إلى الاعتراف الإسرائيلى بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ويؤيد المطالب الفلسطينية فى إقامة دولة مستقلة فى حدود الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويعارض توطين المهاجرين اليهود فى مناطق فلسطينى ٤٨ أو الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧. وهو يشاطر بقية الأحزاب العربية داخل إسرائيل فى تحسين أوضاع فلسطينى ٤٨ على كافة الصعد وتطوير وتنمية مناطقهم وإقامة جامعة عربية خاصة بالطلاب والأساتذة العرب وتحرير الأوقاف الإسلامية وإعادتها لأصحابها الشرعيين، فضلاً عن تشجيعية للاندماج فى حياة الدولة اليهودية على أساس المساواة فى المواطنة.

رابعا: الصوت العربى .. النتائج والدلالات

ترجمت نتائج التصويت فى الوسط العربى كل المخاوف والظنون التى أحاطت بالحملة الانتخابية للكنيست السادس عشر. فقد سجل العرب نسبة إقبال على التصويت والمشاركة لم تتعد ٦٥ فى المئة من جملة هيئتهم الانتخابية. وكانت بذلك النسبة الأدنى منذ انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩، وبلغ معدل الهبوط فى هذا الإطار زهاء عشرة نقاط عن المتوسط العام وخمسة نقاط عن حجم المشاركة فى انتخابات عام ١٩٩٩ التى بلغت ٧٠ فى المئة.

والمدهش أن عزوف الوسط العربى الملحوظ عن التصويت توازى والظاهرة ذاتها التى لوحظت بالنسبة للإسرائيليين عموما. فقد صوت الإسرائيليون على مستوى الدولة بمعدل ٦٩ فى المئة، وكان بدوره الأدنى فى تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، إذ سجل انحدارا فى الإقبال العام على الاقتراح مقداره ٨ فى المئة مقارنة بحملة ١٩٩٩. وإذا كان من الجائز تعليل انخفاض عدد المقترعين العرب بالأجواء السلبية التى حفت بهذه الحملة حتى لحظتها الأخيرة، فضلا عما أشرنا إليه فى مواضع سابقة من فقدان الثقة فى تحقيق الأهداف عبر آليات النظام النيابى، وضعف الثقة فى أداء الأحزاب العربية، فإن عزوف الوسط اليهودى يحتاج بدوره إلى تفسير موضوعى.

ويبدو أن اتجاه المقاطعة قد نال شرعية فى هذه الانتخابات، مستفيدا من تعرض العرب لعدد كبير من أنماط التحرش والمضايقة، وصولا إلى تقديم بعض الناشطين للاتهامات والمحاكمة ومحاولات الشطب من خوض المعركة الانتخابية.

لكن النتائج بددت أيضا هواجس القيادات العربية من احتمال نجاح الأحزاب الصهيونية، ذات النشاط التقليدى فى الوسط العربى، فى قنص نسبة من أصوات الناخبين العرب. فقد صوت زهاء ٧٥ فى المئة من هؤلاء للقوائم العربية الأربع التى خاضت الانتخابات، فيما توزعت الأصوات الباقية على الأحزاب الصهيونية التى استعانت بخدمات "مقاولى أصوات" على جذب الناخبين، شأن ما فعلت فى مواسم انتخابية سابقة، وكان بعض المتابعين للحملة الانتخابية قد توقعوا أن تقترب هذه الأحزاب أكثر من الناخبين العرب بعد العودة إلى نظام الاقتراع ببطاقة انتخابية (واحدة بدلا من اثنتين لرئيس الوزراء والحزب) فهذا النظام القديم يوسع فرص الأحزاب فى نثر الوعود وممارسة الضغوط على حد سواء.

وهكذا ثبت طبقاً لخبراء إسرائيليين أن محاولات شطب مرشحين عربا فشلت فى إزاحة أولئك المرشحين، لكنها نجحت فى تحجيم العلاقة بين الجمهور العربى

والأحزاب الصهيونية. وذلك إلى حد بروز حقيقية تحدث للمرة الأولى فى تاريخ الدولة اليهودية .. وهى خلو قوائم كتل يهودية "يسارية" مثل العمل وميرتس من أى نائب عربى.

ويلاحظ أن عدد المصوتين للأحزاب العربية فى هذه الانتخابات (٧٥ فى المئة) كان أكبر منه مقارنة بالانتخابات السابقة عام ١٩٩٩ (٧٣,٧ فى المئة).

ومع ذلك لم تتمكن هذه النسبة من تصعيد أكثر من ٨ أعضاء إلى سدة الكنيست من القوائم العربية جميعها، مما أدى إلى خصم عضوين من النواب العشرة، الممثلين لهذه القوائم فى الكنيست السابق. وكان من المحتمل هبوط هذا التمثيل إلى أقل من ثمانية نواب لولا أن نسبة المقترعين اليهود كانت منخفضة أيضاً. ولنا أن نلاحظ ما يلى :

١- فى المدن والقرى العربية حصل التجمع الوطنى الديمقراطى على ٧١٢٩٩ صوتاً ضمنت له ثلاثة مقاعد سيشغلها كل من عزمى بشارة وجمال زحالقة وواصل طه. وحصل تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مع الحركة العربية للتغيير على ٩٣٨١٩ صوتاً ضمنت له ثلاثة مقاعد، سيشغلها كل من محمد بركة وعصام مخول وأحمد الطيبى. وحصلت القائمة الموحدة المكونة من الجناح الجنوبى للحركة الإسلامية والحزب العربى الديمقراطى على ٦٥٥٥١ صوتاً وضمنت بذلك مقعدين، سيشغلهما عبد المالك دهامشة وطلب الصانع.

٢- خسرت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أحد مقاعدها التى شغلتها فى الكنيست الخامس عشر .. وخسر التحالف الوطنى الديمقراطى مقعده الوحيد الذى كان يشغله هاشم محاميد وذلك لعدم تجاوز الأصوات التى حصل عليها نسبة الحسم المؤهلة لدخول الكنيست.

٣- أظهر التصويت العربى حدوث تحولات فى شعبية الأحزاب العربية. فقد صعد نجم التيار القومى ممثلاً فى التجمع الوطنى الذى تضاعف تمثيله ثلاث مرات. من نائب واحد إلى ثلاثة. الأمر الذى دعا قادة التجمع للتعليق بالقول بأن الحزب تمكن من ترجمة التوسع المستمر فى شعبيته إلى قوة نيابية. ولعل الضغوط التى مورست على التجمع وزعيمه بشارة، ساهمت فى زيادة التعاطف معه على عكس ما أراد اليمين الصهيونى. وأحدثت النتائج صدمة لدى بعض القوى، لا سيما عناصر القائمة الموحدة التى تراجع تمثيلها من خمسة مقاعد إلى ثلاثة. فقد راح أولئك يلقون باللوم كل على الآخر. حتى أن بعض الأصوات طالبت باستقالة رئيس القائمة عبد المالك دهامشة ممثل الحركة الإسلامية.

٤- بعد التأكد من حصول الجبهة الديمقراطية – حركة التغيير على ثلاثة مقاعد فقط، سقط الرهان على احتمال وصول عضو الجبهة اليهودى دوف حنين بسبب مركزه على

قائمة التحالف (المركز الرابع). وهذا أدى إلى حالة من السخط ضد زعيم الجبهة محمد بركة وشريكه أحمد الطيبى رئيس حركة التغيير. وكان بركة قد تحدى قرار المكتب السياسى للجبهة الذى طالب بضمان المركز الثالث للعضو اليهودى لضمان وصوله إلى الكنيست وتأكيد البعد اليهودى فى الجبهة.

ولم يقتصر الجدل حول هذه النقطة على حدود أعضاء الجبهة وناشطيها الذين طالب بعضهم باستقالة بركة وإحلاله بالمرشح اليهودى (حنين)، ولكنه امتد إلى القواعد الشعبية للجبهة. فقد وجهت مجموعة من الأشخاص اليهود، من جمعيات اجتماعية وبيئية، الذين يقولون إنهم صوتوا لصالح الجبهة، رسالة إلى قيادة الجبهة والحزب الشيوعى طالبوا فيها باستقالة محمد بركة للغرض ذاته، أى تمكين حنين من دخول الكنيست. واعترف هؤلاء فى رسالتهم بأن معظمهم صوت للجبهة من أجل إيصال حنين إلى الكنيست!. وعلى أساس الوعد بأن التحالف مع الطيبى سوف يضع حنين فى المركز الثالث الذى يضمن له فرص الفوز، وأكدوا على "إن عدم دخول عضو يهودى من الجبهة إلى الكنيست يضر بالتعاون اليهودى العربى داخل الجبهة، تماماً كما أن حركة نسوية لا يمكن أن تقوم بدون نساء..".

والواقع أن هذا الشقاق حول من يمثل الجبهة فى الكنيست بين عرب ويهود، يوحى بأن التحالف العربى اليهودى داخلها يقوم على أسس هشة، ولا يخلو من تغلغل الأبعاد التمييزية. إذ لو كان هذا التحالف يستند إلى برنامج محدد يتساوى فى التعاطى معه والانصياع له والعمل من أجله كل من الأعضاء اليهود والعرب، فما الذى يضر الجبهة وبرنامجها وأعضاءها إن كان ممثلوها من العرب أو اليهود؟!. ثم إن اعتراف المؤيدين أو المصوتين اليهود بأنهم فعلوا ذلك لترفيع عضو يهودى بالجبهة إلى عضوية الكنيست، إنما ينطوى على عدم قناعة خالصة ببرنامج الجبهة بغض النظر عمن يمثلها فى الهيئة النيابية.. لأنه سواء كان هذا الممثل من العرب أو اليهود فإن الأصل فى مهمته هو التحدث بلسان الجبهة بكاملها لا باسم عربها أو يهودها كل على حدة!.

٥- كل المرشحين العرب على قوائم الأحزاب الصهيونية فشلوا فى الوصول إلى الكنيست، وبعضهم كان نائباً فى الكنيست الخامس عشر بالفعل مثل حسنية جبارة (ميرتس) وصالح طريف (العمل). وبالنظر إلى إخفاق القوائم العربية فى زيادة عدد نوابها أو حتى فى الاحتفاظ بمعدل تمثيلها السابق، فقد انخفض عدد النواب ذوى الأصول العربية عموماً من ١٣ نائباً فى الكنيست الخامس عشر إلى ثمانية فقط فى الكنيست السادس عشر.

خـاتـمـة :

عادة ما تكون الانتخابات العامة فى إسرائيل مناسبة كاشفة، تضئ بقوة حول مكانة فلسطينى ٤٨ داخل كل من التجمع الاستيطانى الصهيونى اليهودى ونظامه السياسى، ودورهم بالنسبة للمشروع الوطنى الفلسطينى. فهذه الشريحة على تماس مع إسرائيل الحاضر والمستقبل وفلسطين الحاضر والمستقبل. بل ويكاد التحليل أن يسوقنا إلى اعتبار التطورات التى تعترى مكانة هذه الشريحة، بوضعيتها غير المسبوقة، مؤشراً على حدود الصلات والتفاعلات المحتملة بين المشروعين الصهيونى والعربى فى هذه المنطقة من العالم.

فمكانة فلسطينى ٤٨ داخل الدولة و"المجتمع" فى إسرائيل تمثل الاختبار الدائم على مدار الساعة لمعنى الديمقراطية وحدودها هناك. ومن المؤكد أن هذه المكانة أثبتت دوما فشل إسرائيل فى التوفيق بين بعديها الصهيونى واليهودى من جهة، وتطورها النظامى السياسى والاجتماعى والاقتصادى الديمقراطى من جهة أخرى. وهذا الفشل يفضى بالتداعى إلى ديمومة قضية عزلتها عن المحيط العربى واستحالة تطبيعها على مقياس الدول الطبيعية. فإذا كانت هذه الدولة تأبى استيعاب القطاع العربى الفلسطينى وفقاً لآليات الديمقراطية التى تزعمها، فإنها تعلن فى الوقت ذاته عن الاحتفاظ بخصائصها العنصرية. وهو ما لا يؤهلها للتعامل المتدفق الطبيعى مع محيطها الإقليمى.

تجول هذه الأفكار المقبضة، ولكن الواقعية جداً فى الذهن من وحى انتخابات الكنيست السادس عشر. فهذه الدورة الانتخابية ببيئتها وتفاعلاتها ونتائجها، لم تخرجنا من حالة الحيرة والقلق إزاء حاضر العرب داخل الدولة اليهودية ومستقبلهم. هذا إن لم تكن هذه الحالة قد تأكدت أكثر. النظام السياسى الإسرائيلى، بتياراته الصاعدة صهيونياً ويهوديا أصوليا، يبدو رافضاً للتعامل مع الوجود السياسى للعرب بلا تحفظات إيديولوجية وشروط مسبقة كالتى طرحها فى وجه الذين حاول شطبهم من خوض الانتخابات. وبعض تيارات النظام أعلنت صراحة فى غمرة الحملة الانتخابية أنها تخبئ عصيا كثيرة فى دواليبها ضد الوجود العضوى للعرب لا فقط نشاطهم السياسى. الأمر الذى أعاد للخواطر هواجس العداء القديم من المستوطنين للسكان الأصليين!.

والنظام الفلسطينى من جانبه لم يعرض جديداً فى هذا الإطار، إذ حاول استخدام الوجود العربى السياسى داخل إسرائيل على نحو شبه انتهازى. وذلك بأن أراد مرة أخرى من هذا الوجود ترجيح فئة على فئة فى الداخل الإسرائيلى، وفقاً لتقديراته لنتائج الانتخابات على مشروعه للتسوية. علما بأن هذا المشروع مازال يخلو من الاستطراد

الواضح لشريحة فلسطيني ٤٨، مع إنها جزء أصيل من الشعب الفلسطيني يعاني من أثار النكبة الفلسطينية العامة وإن على نحو معين!.

وبين رؤيتي هذين النظامين، يقف العرب في إسرائيل مشدودين إلى أكثر من قضية. يحاولون صيانة مكتسبات حققوها بمعاناة مريرة داخل إسرائيل، ويسعون في الوقت نفسه إلى مد يد العون للمشروع الوطني التحرري الفلسطيني. والذي لا شك فيه أن التصادم بين المجالين الإسرائيلي والفلسطيني يوقع فلسطيني الداخل أسرى وضعية بالغة الحرج والحساسية. فالضغوط ترد عليهم من كل اتجاه. وكلما تصاعد الصدام من حولهم زادت هذه الضغوط وتفاقمت مكانتهم. وقد شاهدنا ذلك عن كثب في غمرة الانتخابات الأخيرة. إذ إن جانبا كبيرا من الإنشداد وانعدام الثقة بين اليهود والعرب يعود إلى فشل التسوية الفلسطينية الإسرائيلية واندلاع العنف المفتوح الفلسطيني الإسرائيلي على شكل انتفاضة من الجانب الفلسطيني وإرهاب دولة غير مسبوق من الجانب الإسرائيلي. لقد أدى استمرار نزيف الجرح الوطني الفلسطيني وغياب المعالجة الحقيقية له إلى انعكاسات سلبية على مجمل أوضاع فلسطيني الداخل. ففي ظلال هذا النزيف ارتدت إلى رحاب الوسطين اليهودي والعربي الأسئلة القديمة حول الهوية والولاء والانتماء وحدود الحقوق والواجبات ومفهوم المواطنة في دولة يعمل التجمع اليهودي الاستيطاني على أن تكون له فقط وجدوى المشاركة السياسية للعرب في هذه الدولة.

وكان من جراء التناظر حول هذه القضايا الشائكة ومثلها، الذي بلغ أعتاب المحاكم فضلاً عن القصف الكلامي والقانوني المتبادل، أن تحولت الحملة الانتخابية إلى لحظة من لحظات الحقيقة، والسعي إلى إجابات عما تصعب الإجابة عنه، وتقديرنا أن هذه اللحظة سوف تكون مفتوحة على الأفق المستقبلي، ولن تجد لها قراراً إلى أجل غير مسمى. بيد أن بعض تجلياتها وتداعياتها ظهرت عاجلاً في نتائج انتخابات ٢٠٠٣. ومن ذلك: ضعف الإقبال العربي على صناديق الاقتراع، وإصطفاف أغلبية الذين اقترعوا خلف الأحزاب العربية، وعلو شأن التيار القومي العربي الفلسطيني الذي ينم عن غلبة اتجاه الانعزال والالتفاف حول مفهوم "الفلسطنة"، واهتزاز ما ظن مطولا أنه تحالفات عربية يهودية لا صلة لها بالمنطلقات القومية بل ببرامج العمل للمساواة في المواطنة والحقوق (كما حدث داخل الجبهة الديمقراطية..)، واندلاع التلاوم والعتب في صفوف القوى العربية بسبب انتكاسة التمثيل النيابي وما قد يترتب على ذلك كله من إضمحلال الثقة الشعبية فيها.

ويتصل بهذه القناعة التشاؤمية حول مكانة فلسطيني الداخل ويدعمها أكثر، ما نتج عن الانتخابات من ترسخ أقدام التيارات الأصولية الصهيونية في أرقى مؤسسات الحكم والسياسة الإسرائيلية.. البرلمان عبر حصول الليكود وزعيمه أريئيل شارون على

الأغلبية، ثم الحكومة من خلال التشكيل الذى تولاه شارون وأدمج فيه ذوى الميول العنصرية الفجة. هذا فى مقابل إنزواء التيارات الموصوفة باليسارية كحزبى العمل وميريتس، اللذين تراجع تمثيلهما إلى درجة مذهلة.

تفصح هذه النتائج عن أن خيار "التطرف" وارتداد النظام إلى الفكر الصهيونى فى صورته البدائية الأولية، هو خيار القطاع اليهودى بأغلبية ستعيش مطولا داخل إسرائيل. ولنا أن نتصور حجم الفرص المتاحة لهكذا تيارات تبغى جرف الوجود الفلسطينى فى الدولة اليهودية إلى الخارج كحد أقصى، وتقييد حركة هذا الوجود على جميع الصعد كحد أدنى. كما لنا أن نتصور أى ظروف ومحددات ضاغطة على فلسطينى الداخل فى هذا الإطار.

لم تتحسن مكانة فلسطينى ٤٨ داخل الدولة والنظام السياسى الإسرائيليين من خلال هذه الانتخابات. ولعل هذه المكانة انتكست عن وضعيتها فى السابق، بل إنها على الأرجح مؤهلة لمزيد من الانتكاس مستقبلا.. وليس من المجدى ترك الشريحة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل تواجه أخطاء ولعلها خطايا الإدارة العربية الفلسطينية للصراع والتسوية مع إسرائيل. فهى أجادت للحقيقة التعامل مع واقعها البائس وانبعثت من تحت ركام النكبة، لكنها لا تملك وحدها عبء هذه المواجهة.. الأمر يستحق رؤية إبداعية أخرى غير هذه المطروحة منذ أكثر من خمسين عاما. رؤية عربية فلسطينية تقطع مع الإفراط فى تحميل هذه الشريحة أكثر من طاقتها بالقول إن بوسعها تعديل موازين السياسة والحكم فى إسرائيل بما يخدم مشروع التسوية العربى. هذا يبدو مستحيلا كما أنه غير أخلاقى أو حتى واقعى.

الفصل الرابع

المهاجرون الروس ..

اختفاء الأحزاب

أكرم ألفى



أسفرت انتخابات الكنيست السادس عشر عن العديد من التحولات الهامة، أبرزها هيمنة اليمين القومى متجسدا فى حزب الليكود وزعيمه آريئيل شارون، وفى الوقت نفسه تراجع ظاهرة الأحزاب الفئوية. وهو التراجع الذى برز بتقلص عدد مقاعد حزب شاس فى الكنيست، وتلاشى الوجود المستقل للأحزاب المعبرة عن المهاجرين الروس.

فبعد مضى أقل من ثمانى سنوات على بروز ظاهرة الأحزاب الروسية فى الساحة السياسية الإسرائيلية، وتحول المهاجرين الروس إلى أحد ملوك صنع السياسة الإسرائيلية، فاجأت الانتخابات الأخيرة الكثيرين من المهتمين بالشئون الإسرائيلية بتلاشى التأثير المستقل والفئوى للروس فى تحديد نتائج الانتخابات وفرض إرادتهم على النخبة السياسية الإسرائيلية.

يسعى هذا الفصل إلى الإجابة على سؤال رئيسى وهو كيف تراجع الوجود السياسى المستقل للمهاجرين الروس فى الساحة الإسرائيلية، وذلك عبر تحليل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهاجرين الروس خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، منذ بدء موجة الهجرة الواسعة فى ١٩٨٩، بالتوازى مع تطورات توجهاتهم السياسية وأشكالها التنظيمية.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للروس

اعتمد التجمع اليهودى فى إسرائيل منذ بدء تنفيذ المخطط الصهيونى لإنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين التاريخية، على تدفق موجات الهجرة.

كان اليهود يمثلون أقلية فى أرض فلسطين إلى ما قبل الانقلاب السكانى مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قفز عدد اليهود فى فلسطين من ٤٤٩ ألفا عام ١٩٣٩ إلى ٦٥٠ ألفا عام ١٩٤٨[١]. عقب إعلان الدولة الإسرائيلية فى مايو ١٩٤٨ استمرت موجات الهجرة لإسرائيل إلى اليوم وبلغ عددها ١٣ موجة من المهاجرين، ليصل عدد اليهود فى إسرائيل عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٥ ملايين يهودى.

ونتيجة للطبيعة الخاصة للدولة الإسرائيلية المعتمدة على القادمين من خارجها والقائم تطورها السكانى على استقدام المهاجرين أكثر منه على النمو الطبيعى للسكان، تعرض المجتمع الإسرائيلى لسلسلة متوالية من الثورات الديموجرافية كان أخرها الهجرة الروسية.

تطورات الهجرة الروسية :

خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى نهاية عام ٢٠٠٢ قدم إلى إسرائيل نحو ٩٣٩,٢٦٨ مهاجراً روسيا، يمثلون ٨٢,٨% من إجمالي عدد المهاجرين اليهود الذين استقبلتهم دولة إسرائيل في هذه الفترة[٢]

بدأت الهجرة الروسية الواسعة لإسرائيل عقب رفع الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الثمانينيات، القيود عن الهجرة لمواطنيه من اليهود في الوقت الذي ألغت فيه الولايات المتحدة سياسة "الدخول الحر" للروس إلى أراضيها، حيث حددت إدارة جورج بوش (الأب) في سبتمبر ١٩٨٩ تأشيرات دخول الأراضي الأمريكية سنوياً بخمسين ألف تأشيرة دخول لمواطني الاتحاد السوفيتي سواء من اليهود أو غيرهم.[٣]

وقد جاء القرار الأمريكي تحت ضغوط من المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية التي كانت ترغب في توجيه هجرة الروس من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، في محاولة لقلب الميزان الديموجرافي في أرض فلسطين التاريخية لصالح اليهود في مواجهة أصحاب الأرض من العرب، فقد كانت الأراضي الأمريكية في ذلك الوقت هي المكان المفضل لهجرة اليهود الروس، فعلى سبيل المثال غادر ١٩,٢٥١ يهودياً الأراضي السوفيتية في ١٩٨٨، اختار منهم ٢,٣٣١ شخصا فقط الرحيل إلى إسرائيل[٤] أي بنسبة تقل عن ١٢% بينما قصدت الأغلبية الولايات المتحدة والبلدان الغربية.

هكذا وجد اليهود الروس في نهاية الأمر الباب مفتوحا على مصراعيه للخروج من الاتحاد السوفيتي، في لحظة تفككه وفي سياق أزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة اجتاحت البلاد، في ذات الوقت الذي أغلقت فيه معظم الأبواب في وجوههم ماعدا إسرائيل، فكان طبيعيا أن يقفز عدد الروس المغادرين للأراضي السوفيتية وبالتوازي تقفز نسبة من يتجه منهم إلى إسرائيل[٥]

وكانت النتيجة المنطقية لذلك ارتفاع أعداد المهاجرين الروس من ٢٤٣٠٠ شخصاً في ١٩٨٩ إلى ١٨٤,٦٠٤ شخصا من إجمالي ٢٠٠,١٧٠ مهاجراً استقبلتهم إسرائيل في ١٩٩٠[٦]

جدول: تطور الهجرة الروسية إلى إسرائيل من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٢:

السنة	إجمالى المهاجرين	المهاجرون من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق	نسبة التوزيع السنوى للهجرة
١٩٨٩	٢٤٣٠٠	١٢,٧٨٠	%٢,١
١٩٩٠	٢٠٠١٧٠	١٨٤,٧٤٠	%١٧,٧
١٩٩١	١٧٦٦٥٠	١٤٧,٦٧٠	%١٥,٦
١٩٩٢	٧٧٣٥٠	٦٤,٨٨٠	%٦,٨
١٩٩٣	٧٧٦٨٠	٦٦,١٦٠	%٦,٩
١٩٩٤	٨٠٨١٠	٦٧,٧٥٠	%٧,١
١٩٩٥	٧٧٦٦٠	٦٤,٧٣٠	%٦,٩
١٩٩٦	٧٢١٨٠	٥٨,٨٣٠	%٦,٤
١٩٩٧	٦٧٩٩٠	٥٤,٦٣٠	%٦
١٩٩٨	٥٨٥٠٠	٤٦,١٤٠	%٥,٢
١٩٩٩	٧٨٤٠٠	٦٧,١٠٠	%٦,٩
٢٠٠٠	٦١٥٤٢	٥١,٠٦٠	%٥,٤
٢٠٠١	٤٤٦٣٣	٣٣,٨٥٠	%٣,٩
*٢٠٠٢	٣٥١٦٨	٥,٨٦٠	%٣,١
إجمالى المهاجرين	١١٣٣٢١٣	٩٣٩٢٦٨	%١٠٠

Calculated from: Statistical Abstract of Israel.No52, 2001& Statistics of Israeli Immigrants Absorption. www.moia.gov.il

يبرز الجدول السابق أن الهجرة الروسية، (والتى تمثل النصيب الأكبر من الهجرة فى التسعينيات إلى إسرائيل)، بدأت فى التراجع بعد عام ١٩٩١، حيث انخفض عدد المهاجرين الروس من نحو ١٤٧ ألف شخص فى ١٩٩١ إلى ٦٤ ألفا فى ١٩٩٢، وهو المتوسط العام الذى استمر حتى عام ٢٠٠٠. وهو ما يعود إلى انخفاض تواجد اليهود الروس داخل الاتحاد السوفيتى من نحو مليونين قبل فتح باب الهجرة إلى حوالى مليون شخص فقط فى نهاية القرن العشرين[٧].

على خلاف أغلبية الباحثين العرب والذين ارجعوا تقلص الهجرة الروسية بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة (حيث انخفض عدد المهاجرين الروس من حوالى ٦٨ ألفا فى ١٩٩٩ إلى حوالى ٥ آلاف شخص فقط عام٢٠٠٢)، إلى عامل وحيد وهو الانتفاضة الفلسطينية، فإننا نرى أن هناك عاملين رئيسيين وراء تراجع الهجرة الروسية لإسرائيل، الأول هو التآكل فى حجم اليهود فى روسيا عبر الهجرة التى بدأت فى نهايات الثمانينات، خاصة مع الوضع فى الاعتبار هجرة أعداد كبيرة منهم إلى

الولايات المتحدة والبلدان الغربية، وهو التآكل الذى وصل ذروته مع نهاية عقد من بداية موجة الهجرة، ويظهر لنا هذا الأمر جليا من كون المهاجرين الروس خلال ٢٠٠٢ لم يمثلوا سوى ٥٢% فقط من إجمالى الوافدين إلى إسرائيل. والعامل الثانى يرجع إلى الإجراءات التى تبنتها النخبة الحاكمة فى إسرائيل، تحت ضغط المتدينين المتشددين، لغربلة الهجرة، وجعلها أكثر يهودية وتحجيم أعداد المهاجرين المشكوك فى أمر يهوديتهم. أما بالنسبة للانتفاضة، فنرى أنها عامل ثانوى للغاية، خاصة مع الأخذ فى الاعتبار أن الموجة الواسعة للمهاجرين الروس جاءت فى ذروة الانتفاضة الأولى.

ينتهى بنا الأمر إلى القول أن احتمالات هجرة المزيد من المهاجرين الروس أمر مشكوك فيه، حيث أنه يتجاوز وفقا لتقديرات إسرائيلية عدد القادمين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق خلال السنوات العشر المقبلة حاجر النصف مليون مهاجر كحد أقصى.[٨] وبالتالى فإن الهجرة الروسية وصلت لنقطة الاستقرار التى تجعل تحليل وضعية الروس اليوم فى إسرائيل تتمتع بقدر كبير من الثبات النسبي، لكونها تنظر لكتلة مستقرة من البشر ليس من المتوقع أن تشهد قفزات هائلة فى حجمها تهز المنظور العام للتعامل مع هذه الكتلة وتحولاتها الداخلية.

خصوصية الهجرة الروسية:

قام التجمع اليهودى فى أرض فلسطين قبل وبعد إعلان إنشاء الدولة الإسرائيلية فى ١٩٤٨ على الهجرة من الخارج، حيث مثل المهاجرون اللبنة الأساسية للمجتمع، حتى إن الدراسات الاجتماعية توسم دائماً إسرائيل بمجتمع المهاجرين، ففى ١٨٨٢ كان عدد اليهود فى فلسطين لا يتجاوز ٢٤ ألف شخص، وفى نهاية الحرب العالمية الأولى ومع بداية موجات الهجرة بلغ ٥٦ ألف يهودى ووصلوا عشية إنشاء الدولة الإسرائيلية إلى ٦٥٠ ألف نسمة وقفز الرقم فى نهاية القرن العشرين إلى خمسة ملايين يهودى إسرائيلي.[٩]

إن وضعية مجتمع المهاجرين حفرت فى المجتمع الإسرائيلى صفة خاصة من أهمها أن السمات الاجتماعية والثقافية لسكانه فى أغلبها تشكلت خارج دولة إسرائيل، وهو ما قاد المؤسسة الصهيونية الحاكمة منذ وقت بعيد إلى تبنى سياسة "بوتقة الصهر" من أجل دمج وصهر هذا الخليط البشرى الفسيفسائى من أشكناز وسفارديم وصابرا.

فى هذا السياق، يرى البعض أن هجرة الروس الواسعة إلى إسرائيل فى عقد التسعينيات تمثل حلقة كمية جديدة فى متوالية الهجرة، تنتهى إلى مزيد من الهيمنة الديموجرافية اليهودية مقارنة بالعرب فى أرض فلسطين التاريخية. وهو ما نراه صحيحا جزئيا، ولكنه غير قادر على بحث التحول الكيفى الذى أحدثته الكتلة البشرية الروسية فى المجتمع الإسرائيلى.

تمايزت هجرة الروس عن موجات الهجرة السابقة بعدد من السمات الخاصة، فى مقدمتها سمة الحجم، فلم تشهد الدولة الإسرائيلية طوال تاريخها هجرة بشرية من بقعة جغرافية واحدة ولها سماتها الاجتماعية والثقافية المشتركة بهذا الحجم (الذى يقرب من مليون شخص) فى اقل من عقد ونصف.

فقد وفر عامل الحجم بعداً سكانياً أساسياً لخصوصية السمات الأخرى لهذه الهجرة، حيث إن اشتراك هذه الكتلة البشرية الضخمة فى عديد من الخصائص يمنحها قدرة خاصة على تشكيل اثنية اجتماعية منفصلة عن التشكيلات الأخرى، بل والأهم أنه يوفر لها الحجم الملائم للانفصال عن الكتل البشرية الأخرى المتواجدة بجانبها.

وزاد من ذلك التجانس الواضح للمهاجرين الروس من حيث اللغة، الثقافة، هيمنة سكان الحضر، ارتفاع نسبة سنوات التعليم، العلمانية، ونظر الروس لأنفسهم على انهم نخبة "انتلجينسيا". وهى العوامل التى تجسدت أكثر فأكثر بتوازيها مع عاملين آخرين، هما الباعث الاقتصادى البحت للهجرة لإسرائيل والتحول فى سياسة الاستيعاب الإسرائيلية من الاستيعاب البيروقراطى للاستيعاب الفردى، مما أعطى قوة خاصة للتنظيمات الأهلية والاجتماعية القائمة بين الروس. فى نفس الوقت يتميز المهاجرون الروس بأن نحو ثلثهم ليسوا يهوداً وفقا للمعايير اليهودية الصارمة، مما يضيف سمة جديدة وغير مسبوقة لهذه الهجرة، عن الهجرات السابقة إلى إسرائيل. حيث ارتضى القائمون على المشروع الصهيونى استقبال مهاجرين غير يهود أو مشكوكا فى يهوديتهم. وهى الخاصية التى تجعلنا نميل فى هذا البحث إلى إطلاق لفظ "الروس" على المهاجرين القادمين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق بدلاً من اليهود الروس تحريا للدقة.

الروس بين الاندماج والعزلة

فور بدء موجة الهجرة الروسية الضخمة، وجدت المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية نفسها أمام تحد كبير خاص بكيفية التعامل مع هذا الفيضان من البشر القادم من بلدان الاتحاد السوفيتي، وكيف يمكن تحويل هذه الطاقة البشرية إلى قاطرة لدفع المشروع الصهيونى للأمام، بدلاً من أن تتحول إلى كتلة ثقيلة من الحديد تسحب السفينة إلى قاع البحر.

بعد مضى ما يقرب من ١٥ عاماً من بدء هذه الهجرة يمكننا القول أن المؤسسة الصهيونية الحاكمة نجحت وبكفاءة فى جعل القاطرة الروسية تدفع بالدولة الإسرائيلية للأمام مسافات بعيدة على المستويين الاقتصادى والثقافى بشكل خاص، بينما حالت التركيبة الخاصة بالقادمين الجدد من الروس دون دمجهم اجتماعياً ليتحولوا إلى إثنيه جديدة شبه منعزلة تضيف عبئا جديدا على الفسيفساء الاجتماعية الإسرائيلية المعقدة.

كانت المعضلة الأولى التي واجهت المؤسسة الحاكمة في إسرائيل في استيعاب موجة المهاجرين الروس هي كيفية توفير وضع اقتصادي ملائم لهذه الكتلة البشرية، خاصة في ظل إدراك النخبة الحاكمة أن هؤلاء القادمين من بلدان الاتحاد السوفيتي جاءوا بحثاً عن فرصة حياة افضل بعيداً عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها بلدانهم بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية. فهؤلاء المهاجرون لم يأتوا مؤمنين بالصهيونية ومغامرين من أجل بناء مجتمع جديد مثل المهاجرين الأوائل (الرواد)، أو الفارين من الاضطهاد والمحارق خلال الحرب العالمية الثانية، أو القادمين من بلدان الشرق الأوسط خشية غضب الشعوب العربية وقسوة حكامهم ضدهم بسبب سياسات الدولة الإسرائيلية الوليدة في الخمسينيات والستينيات، بل أنهم أيضاً ليسوا كالمهاجرين الروس من الاتحاد السوفيتي في الستينيات والسبعينيات الهاربين من قمعية النظام السوفيتي.

ومن هنا كان النجاح على الصعيد الاقتصادي في استيعاب هؤلاء المهاجرين هو الوحيد الكفيل باستقرار الروس في إسرائيل، الذين حولوا وجهتهم (في الأغلب مرغمين) من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وبالتالي كان سوق العمل والسكن هما المجالين الأكثر أهمية في عملية استيعاب القادمين الجدد.

الروس وسوق العمل الإسرائيلي:

دخل سوق العمل الإسرائيلي خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٢ نحو ٥٦٠ ألف شخص قادرين على العمل من القادمين الجدد[١٠]، ممثلين نحو ١٨% من قوة العمل الإسرائيلية.

وقد واجه الاقتصاد الإسرائيلي تحدياً صعباً في عملية استيعاب كل هؤلاء داخل قطاعاته الإنتاجية والخدمية، في الوقت نفسه الذي مثلت قوة العمل الروسية قاطرة دفع محتملة للاقتصاد نحو مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة قدراته الإنتاجية في كافة القطاعات وخاصة الصناعات فائقة التكنولوجيا، لكون قوة العمل الروسية تمثل عمالة مرتفعة المهارة مقارنة بالعمالة الإسرائيلية.

تمايز القادمون الجدد إلى سوق العمل الإسرائيلي من المهاجرين بارتفاع مكونهم التعليمي والمهاري. فبالنسبة للتعليم، بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية بين الروس نحو ضعفي نسبتهم بين السكان اليهود في إسرائيل، فنحو ٦٠% من القادرين على العمل بين الروس حاصلون على مؤهلات عليا مقارنة ب٣٠% إلى ٤٠% للإسرائيليين[١١].

فقد أعاد الوافدون الجدد رسم سوق العمل، بحيث حولوا إسرائيل مع نهاية القرن العشرين إلى واحدة من أكثر بلدان العالم التى تضم أشخاصاً مؤهلين أكاديمياً، وبلغت نسبة العمالة المؤهلة نحو ١٤% من قوة العمل الإسرائيلية[١٢].

على صعيد التوزيع الوظيفى للقادمين الجدد، نجد أن النسبة الأكبر منهم كانت من المهندسين والمهندسين المعماريين وخريجى المعاهد التكنولوجية إلى جانب ارتفاع نسبة الأطباء والعاملين فى المجالات الطبية.

جدول : التوزيع المهنى للمهاجرين الروس إلى إسرائيل من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٢

المهنة	النسبة بين القادرين على العمل من المهاجرين
مهندسون	١٠,٩%
أطباء وأطباء أسنان	٢,٣%
موسيقيون وكتاب وفنانون	٢,٢٠%
ممرضون وأعمال طبية مساعدة	٢,٦%
مدرسون	٥%

المصدر : Israeli Ministry of Immigrant Absorption.www.moia.gov.il

وشكل المهندسون والتقنيون الروس نحو ٢٥% من العاملين فى هذه المجالات فى إسرائيل، وبلغت نسبة الأطباء من المهاجرين ٣٢% من الحاصلين على رخصة العمل بالطب فى إسرائيل، ومثلوا ٢٦% من أطباء الأسنان و١٨% من العاملين فى التمريض[١٣].

ساهمت هذه الثروة البشرية الجديدة، بشكل واضح فى دفع الاقتصاد الإسرائيلى نحو الانتعاش والنمو خلال النصف الثانى من عقد التسعينيات من القرن العشرين، فبالتوازى مع الاستقرار الذى وفرته عملية أوسلو، ساعدت العمالة كثيفة المهارة من الروس على نجاح استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التى تبنتها إسرائيل خاصة تصدير السلع فائقة التكنولوجيا (يمثل الروس اليوم نحو ١٠% من العاملين فى الصناعات الفائقة التكنولوجيا)، وزيادة قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والتى بلغت نحو ٨ مليارات دولار فى ٢٠٠٢[١٤]، هذا بالإضافة إلى مساهمة الهجرة الواسعة فى إنعاش قطاع التشييد والبناء. واخيرا ساهمت النزعة الاستهلاكية للروس القادمين فى إنعاش السوق الإسرائيلى الداخلي، فعلى سبيل المثال بلغ عدد السيارات التى اشتراها الروس خلال ١٩٩٨ نحو ١٣ ألف سيارة[١٥]. مما قاد إلى ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلى فى منتصف التسعينيات[١٦]، وارتفاع القيمة الكلية

للاستثمارات فى كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة قدرة سوق العمل الإسرائيلى على استيعاب الوافدين الجدد.

من الجدير بالملاحظة هنا أن عملية استيعاب الروس فى سوق العمل لم تسر فى خط مستقيم خلال الخمس عشرة سنة الماضية، ففى السنوات الأولى من التسعينيات. ومع بدء قدوم المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، عانى الروس من ارتفاع نسبة البطالة فى أوساطهم وعدم قدرتهم على الحصول على الوظيفة الملائمة لمؤهلاتهم ومهاراتهم.

ففى بداية التسعينيات بلغت نسبة البطالة بين الروس نحو ٤٠% من إجمالى القادرين على العمل من الوافدين الجدد مقابل ١١% للإسرائيليين، وهى النسبة التى بدأت فى التراجع بشكل واضح مع بدء مرحلة الانتعاش فى منتصف التسعينيات، بحيث أصبحت اليوم نسبة البطالة بين الروس شبه متطابقة مع النسبة العامة فى إسرائيل.

جدول : تطور نسب البطالة بين الروس مقارنة بنسب البطالة فى إسرائيل:

السنة	نسبة البطالة بين الروس	نسبة البطالة فى إسرائيل
١٩٩١	%٣٨,٥	%١١,٧
١٩٩٣	%١٩,٤	%١٠,٨
١٩٩٥	%٩,٦	%٧,٣
١٩٩٧	%٩	%٧,٩
١٩٩٩	%١٠,٩	%٨,٨٠
٢٠٠١	%١٠,٥	%٨,٩
٢٠٠٢	%١١,٢	%١٠,٥

Calculated from: Report of Deputy Minister of Immigrant Absorption, M.K. Yuli Edelestein, On Immigration Absorption, May 2002& Statistics of Israeli Ministry of Immigrant Absorption, January 2003.

وبشأن الحصول على الوظيفة الملائمة، كان هناك ٣٠% فقط من العمالة الروسية تعمل فى مجال تخصصها، كما أنهم لم يحصلوا خلال السنوات الأولى من وجودهم فى إسرائيل على العائد المناسب لمهاراتهم[١٧].

إن سوق العمل الإسرائيلى لم يستطع استيعاب الكفاءات الروسية خلال النصف الأول من التسعينيات بشكل كفء نتيجة عدد من العوامل، أهمها أن القادمين الجدد لم يكونوا قد أتقنوا اللغة العبرية بعد، أو تكيفوا مع الخبرات المحلية وشروط سوق العمل، وتكييف مهاراتهم مع المديرين المحليين، فى المقابل لم يكن المدراء متأكدين من مهارات وقدرات الوافدين الجدد[١٨].

وهو الوضع الذى تغير كيفيا فى السنوات الأخيرة، حيث أصبحت النسبة الكبرى من العمالة الروسية تعمل فى مجال تخصصها، وتراجع عدد العاملين منهم فى قطاعات التشييد والبناء والصناعات التقليدية لصالح ارتفاع نسبتهم فى الصناعات فائقة التكنولوجيا، وتناسب عوائد عملهم بشكل متزايد مع عدد سنوات التعليم الحاصلين عليها وفقا للمتوسط العام فى إسرائيل[١٩].

هكذا استطاع الروس مع بداية القرن الحادى والعشرين الاندماج فى سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلى، وان يتحولوا إلى قوة مضافة له، هذا بجانب دورهم فى تطوير الدراسات الاجتماعية والنظرية فى إسرائيل من خلال علماء الاجتماع والمتخصصين فى الدراسات النظرية الذين تخطفتهم الجامعات الإسرائيلية، ورفع مستوى هذا النوع من الدراسات.

هنا يجب ذكر ملاحظتين، الأولى هى بروز مشكلة الأطباء الروس، حيث لم يستطع سوق العمل حتى اليوم استيعابهم مما جعل العديد من منهم يعود مرة أخرى إلى بلادهم الأصلية. الثانية هى أن نسبة المهاجرين من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى فى المهن الأكاديمية والتقنية لا تتعدى ٢٢% بينما يعمل أغلبهم فى قطاع التشييد والبناء والصناعات التقليدية نتيجة تدنى مهاراتهم وانخفاض سنوات التعليم الحاصلين عليها، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة فى أوساطهم عن أقرانهم القادمين من روسيا وروسيا البيضاء وبلدان البلطيق.

توطين المهاجرين الجدد:

بدا واضحاً لصناع القرار فى إسرائيل، مع بداية الهجرة الروسية، أهمية إيجاد مساكن كافية لهذا الطوفان البشري، وهنا اتجهت الحكومة للتوسع فى إنشاء المساكن والمستوطنات لاستيعاب القادمين الجدد. فخلال فترة تولى آرييل شارون وزارة الإسكان فى حكومة الليكود فى بداية التسعينيات، قفزت مشاريع البناء من معدل ١٠٠٠ وحدة سكنية إلى ١٢ ألف وحدة سكنية خلال العامين الأولين من الهجرة[٢٠]. استدعى توفير هذه المساكن التحول عن سياسة خصخصة السكن، التى تم تبنيها من منتصف الثمانينيات، إلى التدخل المباشر والكثيف فى الاستثمار العقارى.

وتطلبت خطط الحكومة الإسرائيلية الطموحة لبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة، توفير الأموال الكافية لتمويل التوسع العمراني، فى هذا السياق طلب رئيس الوزراء الإسرائيلى حينئذ أسحق شامير من الإدارة الأمريكية ١٠ مليارات دولار ضمانات قروض، ولكن اشتراط الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش (الأب) عدم استخدام الأموال المقدمة فى بناء مستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة حال

دون وصول هذه الأموال إلى إسرائيل قبل تولى اسحق رابين رئاسة الحكومة فى منتصف عام ١٩٩٢.

فى المقابل تطلب إلى جانب توفير الأموال، اختيار المناطق التى سيتم فيها بناء هذه الوحدات السكنية فيها، ووقع اختيار الحكومات الإسرائيلية المتتابعة على مناطق الأطراف وخاصة النقب والجليل ومدن التطوير، وهو الاختيار الذى تحدد بناء كون هذه المناطق شبه فارغة، ومجاورة للمناطق الفلسطينية. وهى المناطق التى كان تعميرها يحقق أهدافا أمنية وسياسية خاصة بمنع تطلع الفلسطينيين خلال مفاوضات التسوية المطالبة بهذه المناطق، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية سواء تلك الخاصة بالاستفادة الاقتصادية من هذه المناطق وتحويلها لمناطق كثيفة السكان، إلى جانب رخص تكاليف البناء. خاصة مع صعوبة بناء كل هذه الوحدات السكنية فى الشريط الساحلى الممتد على مسافة ٨٠٠ كيلومتر شمالى وجنوبى تل أبيب، والمكتظة بالفعل بالسكان، وارتفاع تكاليف البناء بها.

وقد وقع القادمون الجدد، مع بداية وصولهم إلى إسرائيل، فى تناقض شديد، فالسكن الرخيص متوافر فى مناطق الأطراف، بينما فرص العمل الملائمة لتخصصاتهم موجودة فى الشريط الساحلى الصناعي، هذا إلى جانب النزوع الحضرى الواضح للروس.

وبدءا من منتصف التسعينيات، ومع استيعاب سوق العمل الإسرائيلى للمهارات الروسية، واندماج الروس بشكل متزايد فى الاقتصاد الإسرائيلي، بدأت عملية نزوح روسية فى اتجاه السكن بالشريط الساحلي.

ففى بداية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، أصبح غالبية القادمين الجدد يقطنون الشريط الساحلي، حيث يسكن نحو ٥٧,٥% من الروس فى منطقة تل أبيب ومنطقة شمال إسرائيل.

جدول: توزيع المهاجرين فى إسرائيل

المنطقة	النسبة
المنطقة الشمالية	٢٥,٨%
منطقة تل أبيب	٣١,٨%
النقب	١٠,٥%
القدس	١٣%
المنطقة الوسطى	١٨,٩%

المصدر: Israeli Ministry of Immigrant absorption.www.moia.gov.il

إن نحو ١٦٠ ألف روسى (حوالى ١٨% من إجمالى القادمين الجدد) يقطنون المدن الكبرى، ويتركز الروس بشكل أساسى فى مدن حيفا، وأشدود، تل أبيب وبئر سبع، حيث يسكنها نحو ٥٣ ألفا، ٤٥ ألفا، ٣٨ ألفا و ٣٧ ألف شخص على التوالي.

هذا فى الوقت الذى لا تزال فيه أعداد ضخمة من الروس يقطنون مدن التطوير والمناطق المجاورة للخط الأخضر، وهم هؤلاء الذين إما فشلوا فى إيجاد فرصة عمل فى الشريط الساحلي، أو فضلوا الاستمرار فى السكن بمدن التطوير والنقب نتيجة اندماجهم بشكل أو آخر فى سوق العمل بهذه المناطق.

وفى داخل المراكز الحضرية التى يقطنها الوافدون الجدد، تبرز ظاهرة الجيتوهات السكانية الروسية، وهى السكن فى أحياء معينة داخل المدن وخلق شكل من التجمع السكانى المغلق، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه "مركزية مضاعفة". وهى الأحياء التى يسكن بها نحو ٨٤% من الروس[٢١].

وبالنسبة للمهاجرين من القوقاز وآسيا الوسطي، نجد أن النسبة الأكبر منهم يقطنون النقب والقدس ومنطقة الجليل، وهو ما يرجع إلى انخفاض دخولهم والتى لا تناسب السكن فى الشريط الساحلي، بالإضافة إلى نزوعهم الدينى الذى يجعلهم يتجهون للسكن بالقرب من المناطق المقدسة فى مدينة القدس.

سياسات الاستيعاب للقادمين الجدد:

تقوم سياسة الاستيعاب الإسرائيلية للوافدين الجدد على منح المهاجرين سلة نقدية من المساعدات، ليتمكنوا من إيجاد منزل الحياة فى المجتمع الإسرائيلى إلى حين اندماجهم فى سوق العمل، ويعطى أول جزء من هذه السلة فور وصول القادم الجديد إلى المطار، ويعطى الباقى نقداً أو عبر فتح رصيد بنكى له. وبعد سبعة أشهر من بقائه فى إسرائيل بشكل متواصل يمنح مرتباً شهرياً لستة أشهر[٢٢]. ويبلغ إجمالى ما يصرف لعائلة وافدة من أربعة أفراد نحو ١٠ آلاف دولار خلال السنة الأولى من وجودها فى إسرائيل[٢٣].

ونجد أن الحكومة الإسرائيلية تبنت منذ بدء الهجرة الروسية سياسة الاستيعاب الفردي، القائمة على منح القادم الجديد سلة مالية يتصرف بها بالشكل الذى يحلو له، على نقيض سياسة الاستيعاب البيروقراطى التى تبنتها الحكومات السابقة فى استيعاب المهاجرين الجدد، والقائمة على مسئولية وزارة الاستيعاب والهجرة مسئولية مباشرة عن توفير السكن والوظيفة وتعليم الوافدين الجدد اللغة العبرية[٢٤].

وتوافق تبنى سياسة الاستيعاب الفردى مع بدء عملية الخصخصة وتراجع دور الحكومة المركزية فى الاقتصاد الإسرائيلى من منتصف الثمانينيات. وقد ساهمت سياستا الاستيعاب الفردى والخصخصة بشكل واضح فى تقوية التنظيمات الأهلية غير

الحكومية ودورها بين الروس، حيث لعبت هذه التنظيمات دوراً جوهريا فى خلق منظومة يتمكن من خلالها القادم الجديد من إيجاد السكن والوظيفة الملائمة له إلى جانب توفير الخدمات المختلفة .

مثلت هذه التنظيمات المدنية الروسية بديلاً للدور المركزى للحكومة، وكانت أداة هامة لدمج الروس فى المجتمع الجديد، وبالتوزاى ساهمت فى خلق بيئة مغلقة للروس، وتجميعهم فى أشكال تنظيمية إثنية ضيقة.

الصراع بين الروس والمتدينين السفارديم :

قابل السفارديم وخاصة المتدينون منهم (الحريديم) الهجرة الروسية الواسعة فى البداية بنوع من الفتور ، انقلب بعد فترة وجيزة إلى نوع من العداء الأثنى والاجتماعى والديني، أضيف على الانقسامات الإسرائيلية، بحيث لا يمكن لأى دراسة اجتماعية بصدد المجتمع الإسرائيلى اليوم أن تتجاهل الصراع بين الروس والسفارديم فى إطار تناولها للصراعات الاجتماعية فى الدولة الإسرائيلية.

نبع هذا التصادم من الصراع بين الروس والسفارديم على المخصصات الاجتماعية، وخشية المتدينين من طمس الروس العلمانيين أو غير اليهود للهوية اليهودية للدولة العبرية، وقد أخذ هذا الصراع بعداً مؤسسيا فى التنافس بينهما على. وزارة الداخلية.

على الصعيد الديموجرافي، رفع قدوم الروس من نسبة الاشكناز بين السكان اليهود فى إسرائيل، حيث كانت أغلبية القادمين الجدد من الاشكناز ، بحيث أصبحت الخريطة الديموجرافية لليهود الإسرائيليين فى بداية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين كالتالي: ٣٧,٤% من الصابرا (المولودين فى إسرائيل)، ٣٥% أشكناز و٢٧,٦% من السفارديم[٢٥] .

أدى ذلك إلى تعضيد هيمنة الاشكناز على حساب السفارديم داخل المؤسسات الحاكمة والمحليات وهياكل الإدارة الإسرائيلية، وبالتالى تقليص قدرة السفارديم فى الضغط على هذه المؤسسات التى تقودها تقليدياً النخبة الاشكنازية.

بالنسبة للمخصصات الاجتماعية، رأت أغلبية السفارديم، خاصة من الشرائح الوسطى والدنيا والمتدينين من الحريديم، أن القادمين الجدد هم منافسون جدد على المخصصات الاجتماعية ، وأنهم يعاملون معاملة تفضيلية على حسابهم. فقد ذهب جزء ضخم من الإنفاق الاجتماعى لتوفير سلة المساعدات للمهاجرين الروس وخاصة غير القادرين منهم على العمل والذين يمثلون نحو ١٣,٤% منهم، وللعائلات الروسية ذات

العائل الواحد والبالغ نسبتها ١٢,٤% [٢٦]،وهي نسب أكبر بكثير من مثيلاتها في المجتمع الإسرائيلي.

تنامى هذا الشعور مع ازدياد حدة الصراع داخل المؤسسة الحاكمة حول كيفية إدارة النفقات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وبروز اتجاه قوى نحو تقليص المخصصات للحريديم وتحويلها لاستيعاب القادمين الجدد.

فى المقابل اتهم السفارديم المتدينون، الروس بابتلاع أموال الدولة الإسرائيلية، وكونهم يشكلون خطراً على الهوية اليهودية للدولة..

انطلقت اتهامات الحريديم، بالأخص، للروس من توافد أعداد كبيرة من غير اليهود من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل بدافع البحث عن حياة أفضل مدعين أن أصولهم ترجع لأسر يهودية (خاصة مع إلغاء بند الديانة فى الهوية السوفيتية تاريخيا)، إلى جانب قدوم اسر تضم أفراداً غير يهود من خلال الزواج المختلط فى روسيا.

ووفقا لتقديرات الأوساط الدينية فى إسرائيل، فإن هناك نحو ٢٨٠ ألف مهاجر (ما يمثل ٣٠% من إجمالى الروس) ليسوا يهوداً[٢٧]، بمعنى أنهم مولودين من أم غير يهودية وفقا للشريعة الموسوية. بينما تشير التقديرات الرسمية إلى أن غير اليهود من الروس يبلغ عددهم نحو ١٨٠ ألف شخص[٢٨].

وفرض السفارديم عبر سيطرتهم على المؤسسات الدينية والحاخامية فى إسرائيل قيوداً صارمة على عملية تهويد القادمين الجدد، حيث ينص قانون العودة لعام ١٩٦٢ على منح أى يهودى الجنسية الإسرائيلية فوراً، ووضع القانون الحصول على شهادة اليهودية فى يد الحاخامات. وهو ما حال دون حصول العديد من الروس على المواطنة إلا بعد إجراءات طويلة ومعقدة. وبالنسبة لغير اليهود من أزواج اليهود الروس ، الذين يحصلون على الجنسية وفقا للقانون بعد عام من إقامتهم فى إسرائيل، فقد حال عدم حصولهم على الهوية اليهودية دون زواجهم من إسرائيلى أو إسرائيلى يهودى أو عملهم فى المجالات المتعلقة بالأمن والدفاع.

حاولت جماعات الضغط الروسية حل هذه القضية عبر طرح فكرة التهويد الجماعى ، والمطالبة بالسماح بالزواج المدنى لهؤلاء الأشخاص، إلا أنهم واجهوا مقاومة شديدة من المؤسسة الدينية التى اعتبرت أى تهويد غير التهويد التقليدى الذى تحتكره باعتبارها حامية الهوية اليهودية، اعتداء على صلاحياتها. وقد سعت المؤسسة الحاكمة خلال السنوات الماضية إيجاد حل لهذه القضية عبر ما سمى بلجنة "نيمان" لتهويد الروس.

لم تقتصر الصراعات بين الروس والمؤسسة الحاخامية الشرقية بطبيعتها على مسائل المواطنة والزواج، بل انتقلت إلى كافة جوانب الحياة، فعلى سبيل المثال ترفض

المؤسسة الحاخامية دفن الموتى الروس فى المدافن اليهودية مع عائلاتهم اليهودية، مما يضطر الروس لدفن موتاهم (غير اليهود) فى مدافن الكيبوتزات العلمانية.

وقد تزايدت حدة الصراعات فى السنوات الأخيرة، باتهام الحريديم للروس بأنهم لا يشكلون خطراً فقط على الهوية اليهودية ونقاء الدين اليهودي، بل اتهامهم بأنهم بذرة شر فى المجتمع الإسرائيلي، وأنهم عبارة عن عصابات تعمل بالمخدرات والدعارة.

وتكرس البعد المؤسسى والسياسى لهذا الصراع بقيام حزب شاس ،والذى سيطر على وزارة الداخلية معظم سنوات عقد التسعينيات، بوضع العقبات أمام تسجيل المهاجرين لأنفسهم كيهود ومنحهم المواطنة.

الجيتو الثقافى الروسى:

منذ هجرة اليهود من ألمانيا فى الثلاثينيات، لم تأت موجة من المهاجرين لديهم مثل هذا الاعتزاز بثقافة بلدهم الأصلية وحضارتها، ومثل الروس، وإذا كان اليهود الألمان قد اندمجوا فى المجتمع ثقافيا خاصة فى ظل قوة الإيديولوجية الصهيونية فى تلك الفترة والدخول فى صراع من اجل احتلال الأرض مع أصحاب الأرض من الفلسطينيين، فإن الروس لم يفعلوا ذلك.

تمايزت الهجرة الروسية مثلها مثل كافة الهجرات الإسرائيلية المتتابعة بهويتها الثقافية الخاصة، تشكيل اجتماعى جديد قادم إلى إسرائيل، يدخل فى صراع ومواجهة بين ثقافته الخاصة القادم بها والتى تحتوى على مكونات ثقافة الوطن الأم، ممزوجة بالثقافة اليهودية وبين الثقافة المسيطرة فى إسرائيل فى تلك اللحظة الزمنية . وينتهى الصراع إما باستيعاب الثقافة المسيطرة الثقافة الجديدة الوافدة ، وفى حالة الفشل يتحول القادمون الجدد إلى جيتو ثقافى جديد داخل التركيبة الإسرائيلية، أو ينتهى الأمر إلى حالة من التمازج والتعايش التى يفرضها فشل الثقافة المسيطرة فى تحقيق انتصار نهائى وفشل الثقافة الوافدة فى خلق جيتو منفرداً. وقد انتهى الصراع الخاص بالروس إلى تشكيل جيتو ثقافى مغلقاً، وانتصرت ثقافة الوطن الأم.

إن وضعية اليهود الروس وضعية خاصة حيث كان الجيتو اليهودى الروسى كبيراً بالدرجة التى تسمح له بالانغلاق على نفسه وتشكيل مجتمع مواز للمجتمع الإسرائيلى بغالبية تفاصيله، ودخل هذا الجيتو الثقافى منذ اللحظة الأولى فى حالة صراع مع نفسه ومع المجتمع الإسرائيلى من أجل تثبيت هويته الجمعية الفريدة.

ويتمايز اليهود الروس بأنهم يتبنون الثقافة الروسية التقليدية والإحساس بالتفوق، وأقامتها لنظام مؤسسى لتعزيز وتقوية جوانب الثقافة اليهودية بداية من استمرار

التحدث باللغة الروسية والمدارس الروسية ونوادى الثقافة والفن الخاصة بهم، انتهاء بإضفاء نوع من الشرعية شبه الإيديولوجية على هذا النشاط الانعزالي.

فعلى سبيل المثال، على عكس الهجرات السابقة، لم يحرص المهاجرون الجدد الروس على تغيير أسمائهم الروسية الأصلية أو استبدالها بأسماء عبرية حيث حرصت غالبية عائلات المهاجرين على الاحتفاظ بأسمائهم الأصلية[٢٩].

من ناحية أخرى، فإن كتلة كبيرة من الروس لا يزالون رغم مرور أكثر من عشر سنوات على وجودهم فى إسرائيل، وتعلم معظمهم اللغة العبرية، يفضلون التحدث باللغة الروسية عن التحدث بالعبرية، وقد أظهر استطلاع للرأى أن ٥٤% فقط من الروس، يفضلون التحدث بالعبرية، ويرى ٩٠% منهم أهمية خاصة لتعليم أولادهم اللغة الروسية[٣٠].

كانت الصحافة الروسية فى إسرائيل إحدى أهم وسائل خلق الجيتو الثقافى الروسى فى إسرائيل، فهناك أكثر من خمسين صحيفة ومجلة ناطقة باللغة الروسية، منها نحو أربع صحف يومية وعشر صحف أسبوعية وعشر صحف محلية، فضلا عن المجلات.

وبالمقارنة مع موجة اليهود الألمان فى الثلاثينيات مثلا وفى تلك الفترة ولأعوام طويلة لم تظهر سوى صحيفتين أو ثلاث صحف يومية باللغة الألمانية رغم معركة الألمان ضد اللغة العبرية فى ذلك الوقت، و يمتلك الصحافة أقطاب مشهورون فى الصحافة الإسرائيلية.

ويرجع انتشار الصحف الروسية لوجود جمهور واسع من المستهلكين بأعداد كبيرة بحاجة إلى صحف روسية وتزايد أعداد المهاجرين الروس الذين يفضلون قراءة الصحف باللغة الروسية ويفضلونها عن الصحف العبرية.

وفى النهاية نجد أن استطلاعات الرأى تؤكد استمرار ظاهرة الجيتو الثقافى الروسي، حيث أظهرت العديد من الاستطلاعات أن المهاجرين الروس يخصصون وقتا أطول لمشاهدة التلفزيونات والقنوات الروسية الفضائية مقارنة بالوقت الذى يخصصونه لمشاهدة القنوات الإسرائيلية الناطقة بالعبرية، وأظهر استطلاع أخير أن ٦٦% من الروس جميع أصدقائهم من الروس، و٧٧% يشاهدون القنوات الناطقة بالروسية، و٤٠% يستمعون لراديو "ريكة" الإسرائيلى باللغة الروسية، مقابل ٢١% للإذاعة العبرية، و٦٠% يقرأون جرائد روسية مقابل ٩% فقط للجرائد العبرية[٣١]

ثقافة الانتلجنسيا:

إحدى الظواهر الهامة المميزة للروس اجتماعيا هى سيطرة إحساس بأنهم يمثلون "انتلجينسيا" فى المجتمع الإسرائيلي، هذا الشعور بالتفوق الثقافى والعلمى يمكن تفهمه من كون الكثيرين من علماء الاتحاد السوفيتى السابق من اليهود، وكان لليهود وجود ملحوظ فى مختلف المجالات مثل الموسيقى والآداب والطب والرياضيات. لقد كان اليهود ينتمون إلى شريحة الانتلجينسيا الروسية.

وتعد فكرة الانتماء إلى "الانتلجينسيا" فكرة مركزية لبنية الهوية العرقية لليهود الروس، فالانتلجينسيا تعد نموذجا ثقافيا رئيسيا فى هويتهم الجماعية، وأساساً لطريقة تربيتهم لأبنائهم. خاصة وأن الإحساس بالتميز يزداد فى أوساط النخبة الثقافية[٣٢]

إن الانتماء إلى "الانتلجينسيا" يمثل أساس التفكير الأولى لليهود الروس وتقييمهم لانفسهم وللآخرين فالسؤال حول "الانتلجينسيا" يستخدم بكيفية أكبر من الآخرين فى تعريف هويتهم وسلوكهم، وخبراتهم الثقافية، وتفضيلاتهم.[٣٣]

ووفقا لاحد استطلاعات الرأى عرف غالبية الطلاب اليهود الروس أنفسهم على انهم "انتلجينسيا".[٣٤]

إن كونك عضوا فى "الانتلجينسيا" هو فعل اجتماعى هيكلى وتاريخى ينظم الحياة الاجتماعية والثقافية لليهود الروس التى تعتبر نفسها فى الأغلب أقلية عرقية[٣٥]

إن هذا الوعى عكس نفسه فى تعريف الروس فى إسرائيل لأنفسهم، حيث يرون أنهم كانوا يهوداً فى روسيا وأصبحوا روساً فى إسرائيل. فى نفس الوقت الذى غذى فيه وعى "الانتلجينسيا" بقوة عزلة الروس عن المجتمع الإسرائيلى الذى ينظرون لأفراده على أنهم يمثلون الشرق المتخلف بينما هم يمثلون الغرب المتقدم ممزوج بالثقافة الروسية الرفيعة.

تباينات المهاجرين الروس

تناولنا فى الجزء السابق خصائص المهاجرين الروس فى إسرائيل، من حيث تفوقهم العلمى والتقني، ميلهم للسكن فى المناطق الحضرية، نزوعهم نحو خلق جيتو ثقافى خاصاً بهم، وبروز وعى "الانتلجنسيا" فى أوساطهم. إلا أن هذا لا يعنى على الإطلاق أن المهاجرين الروس كتلة صماء اجتماعياً لا يوجد داخلها تباينات.

ويتضح من قراءه أولية توازى التباينات داخل التجمع الروسى فى إسرائيل مع التباينات الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلى إثنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ويعد التباين الأثنى داخل المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق هو التباين الرئيسي، وذلك بين المهاجرين الاشكناز الوافدين من بلدان الاتحاد السوفيتى التى تقع فى القارة الأوروبية (روسيا، روسيا البيضاء، جمهوريات البلطيق، جورجيا وأوكرانيا)، والمهاجرين السفارديم القادمين من جمهوريات وسط آسيا والقوقاز مثل أذربيجان وكازاخستان وغيرها.

جدول : المهاجرون من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق
وفقا للمناطق القادمين منها حتى أكتوبر ٢٠٠٢:

المنطقة	الإجمالي	النسبة
جمهوريات وسط آسيا	١١٦٥١٦	%١٢,٤
روسيا	٣٠٨٨٨٢	%٣٢,٩
أذربيجان	٣٣٨٨٩	%٣,٦
أوكرانيا	٣٠٦٢٢٦	%٣٢,٦
روسيا البيضاء	٧١٤٢٠	%٧,٦
مولدوفيا	٤٨٧٥٦	%٥,٢
جمهوريات البلطيق	٢١٦٩٢	%٢,٣
جورجيا	٢٢٠٣٣	%٢,٣
آخرون	٩٨٥٤	%١
المجموع	٩٣٩٢٦٨	%١٠٠

المصدر: Statistics of Israeli Immigrants Absorption. www.moia.gov.il

يظهر من الجدول السابق أن الروس الاشكناز يمثلون أغلبية الوافدين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق ، ويبلغ عددهم نحو ٧٩٠ ألف شخص، بينما لا يتجاوز عدد السفارديم القادمين من بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان ١٥٠ ألف شخص.

هنا نجد أن الروس الاشكناز يتسمون بخصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية مغايرة لتلك الخاصة بالقادمين من الجمهوريات الإسلامية والذين تعتبرهم الكثير من الدراسات الإسرائيلية سفارديم.

فبالنسبة للروس الاشكناز، فإن أغلبهم حاصلون على عدد سنوات تعليم أكبر، ويتميزون بارتفاع مستواهم التقنى والمهاري، مما أهلهم للحصول على وظائف فى الصناعات الفائقة التكنولوجيا وتخصصهم فى الوظائف المرتفعة الأجر مثل الطب

والهندسة والتدريس. وتنزع غالبيتهم إلى السكن فى الشريط الساحلى ويفضلون المدن الكبرى عن مدن التطوير والنقب.

وعلى الصعيد الاجتماعي، نجد أن عدد أعضاء الأسرة الروسية الاشكنازية فى الأغلب لا يتعدى خمس أفراد، كما ينتشر بينهم نمط العائلات ذات العائل الواحد. فى نفس الوقت الذى يعتنق فيه معظم القادمين من الجمهوريات الأوروبية أفكاراً علمانية على الصعيد الإيديولوجي، بل أن معظم أسرهم تضم فرداً على الأقل غير يهودي.

وعلى النقيض، هناك الوافدون من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق ذات الأغلبية المسلمة، حيث أن عدداً كبيراً منهم غير حاصل على مؤهلات عليا، ويعملون بالقطاعات الخدمية والصناعات التقليدية وصناعة التشييد والبناء بالأساس. فى نفس الوقت الذى يسكن أغلبهم مدن التطوير والنقب وفى القدس. واجتماعيا، نجد أن الأسر الكبيرة التى يزيد عدد أفرادها عن ٦ أفراد ترتفع فى أوساطهم.

وعلى صعيد العلاقة بالدين اليهودي، فإن القادمين من هذه البلدان يتسمون بمحافظتهم على التقاليد والتعاليم اليهودية والتوراتية، بل أن جزءاً غير قليل منهم ينتمى لمعسكر اليهود الأرثوذكس، ويندر فى أوساطهم وجود غير يهود.

تطور التوجهات السياسية للروس

لم تستحوذ مجموعة سكانية فى الكيان الصهيونى باهتمامات المحللين السياسيين، داخل وخارج إسرائيل، خلال السنوات العشر الماضية أكثر من المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق. فقد صارت أصوات الروس، منذ انتخابات الكنيست الرابع عشر فى ١٩٩٢، عامل ترجيح جوهرياً لفوز وخسارة الأجنحة الرئيسية فى الساحة الإسرائيلية فى الانتخابات سواء انتخابات برلمانية أو خاصة بمنصب رئيس الوزراء.

مرت عملية انخراط الروس فى الحياة السياسية الإسرائيلية وتأثيرهم فيها بأربع مراحل، منذ بداية الهجرة الواسعة فى نهاية الثمانينيات حتى عشية انتخابات ٢٠٠٣. تمايزت المرحلة الأولى بانكفاء الروس على ذواتهم وعدم الاهتمام بالتعبير سياسياً عن وجودهم فى الأرض الجديدة، وهى المرحلة التى استمرت منذ نهاية الثمانينات إلى منتصف التسعينيات، واتسمت المرحلة الثانية باتجاه الروس للانخراط بقوة ومحاولة التأثير على عملية صنع القرار وتشكيل أحزاب "جماهيرية" تعبر سياسياً عن وجودهم وتدافع عن مصالحهم داخل البرلمان والحكومة متمثلاً فى حزب "إسرائيل بعالياه"، أما المرحلة الثالثة والتى بدأت مع نهايات عام ١٩٩٨، وشهدت بداية تفكك الإجماع السياسى الروسى وبروز الاتجاهات الانقسامية داخل كل من النخبة السياسية الروسية والمجمع الانتخابى للمهاجرين الجدد، وهى المرحلة التى دشنها تأسيس حزب "إسرائيل بيتنا" وانقسام "إسرائيل بعالياه" إلى جناحين يسارى ويمينى، وانتقال عدد من القيادات السياسية الروسية للأحزاب التاريخية فى إسرائيل. والمرحلة الرابعة والحالية فهى مرحلة " الأسرلة السياسية" والاندماج داخل الحياة السياسية وتفضيل التصويت للأحزاب التاريخية على حساب الأحزاب الروسية.

على غرار كافة التحولات السياسية داخل إسرائيل فقد شهدت الانتخابات البرلمانية وعلى منصب رئيس الوزراء تدشينا لمرحلة جديدة من مراحل تطور التوجهات السياسية للروس، فقد كانت انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وأخيراً ٢٠٠٣ نقطة ذروة كيفية للانتقال من مرحلة إلى أخرى عبر تكثيفها للتحولات الكمية المتراكمة خلال الفترة السابقة عليها.

١) الانكفاء على الذات (١٩٨٩ – ١٩٩٢) :

مثلت الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ فترة سكون سياسى شبه تام للمهاجرين الروس الجدد فى إسرائيل، مما عبر عن مرحلة من الانكفاء المطلق على الذات.

وتبرز الكتابات الخاصة بالمشاركة السياسية للمهاجرين، تدنى المشاركة السياسية بشكل عام للقادمين الجدد خلال السنوات الأولى لوجودهم فى بلد الاستقبال نتيجة عدد

من العوامل أهمها انشغال المهاجرين الجدد بتلبية الحاجات العاجلة مثل إيجاد مسكن والحصول على وظيفة وتعلم اللغة الجديدة، وهى الحاجات التى لا تترك وقتا أو طاقة يمكن أن يستثمرها القادمون الجدد فى الانخراط فى تنظيمات أو فعل سياسي، حيث يتم توجيه هذه الطاقة نحو تحسين الشروط الأولية للحياة[٣٦]

تجسد هذا التوجه فى انجذاب القسم الفاعل من الروس فى تلك الفترة نحو الانخراط فى "المنتدى الصهيونى لليهود السوفيت" (Zionist Forum of Soviet Jewry)، وهى منظمة أهلية أسسها عدد من القيادات اليهودية الروسية في١٩٨٨، ورأسها الروسى الأشهر فى إسرائيل، فى ذلك الوقت، ناتان شارانسكي[٣٧]، كمظلة تمثل ٢٤ منظمة للدفاع عن اليهود فى بلدان الاتحاد السوفيتي. ووجود المهاجرين الجدد فى هذه المنظمة أداة للحصول على الخدمات.

شهدت هذه المرحلة أيضاً بداية التضامن على أساس أثنى بين المهاجرين الروس، والذين وجدوا أنفسهم مواجهة أوضاع مشتركة تتمثل فى تردى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بأوضاع المجموعات البشرية الأخرى المستقرة فى الدولة الإسرائيلية منذ فترات طويلة، وأدرك الروس أن التضامن الإثنى هو الوسيلة الممكنة لتحسين هذه الوضعية المتردية، مما صب فى النهاية فى تعضيد وتقوية النزعة العرقية والهوية السياسية الجمعية للقادمين الجدد.

فى هذا السياق، جرت انتخابات ١٩٩٢ والتى صوت فيها نحو ٦٠% من الروس لصالح اليسار بحزبيه العمل وميريتس، مرجحين كفته على الجناح اليمين بقيادة حزب الليكود[٣٨]، وهو التصويت الذى جاء تعبيراً عن هيمنة نمط "التصويت العقابي" بين الروس بسبب المشكلات الخاصة بسياسة الاستيعاب التى تبنتها حكومة الليكود برئاسة اسحق شامير إلى جانب إبراز الإعلام الإسرائيلى لرفض إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش (الأب) لمنح إسرائيل ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار لتخصيصها لاستيعاب الهجرة الروسية الواسعة بسبب رفض شامير تجميد الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والأكثر أهمية رغبة الروس فى توصيل رسالة للسياسيين مفادها "لقد جئنا للأرض الجديدة" ويجب الالتفات إلى قضايانا.

هنا يجب التأكيد على خطأ القراءات الخاصة بهذه الانتخابات التى رأت فيها توجها يساريا للروس، فى ذلك الوقت، فلم يكن من الطبيعى أن يتعاطف الروس مع خطاب يسارى وهم خارجون تواً من تجربة قاسية خاصة بتفكك الاتحاد السوفيتى الذى كان ينظر إليه كقبلة لليسار العالمي، أو إرجاع تأييدهم للعمل وميريتس إلى انهم يقفون فى معسكر السلام، فقد أظهرت استطلاعات للرأى أجريت فى نفس عام الانتخابات رفض ٤٦% من المهاجرين الجدد لإعادة أية أراض للفلسطينيين.

إن الروس أعلنوا عن أنفسهم كقوة انتخابية يجب أخذها فى الاعتبار فى انتخابات ١٩٩٢. وعقب هذه الانتخابات سعت غالبية الأحزاب بقوة نحو استيعاب المهاجرين الجدد داخل أطرها التنظيمية لضمان الاستحواذ على النصيب الأكبر من أصوات الروس، والتى بلغت فى السنوات الأولى من التسعينيات نحو ٢٠٠ ألف صوت.

فمن جانبه، أسس حزب العمل مركزاً سياسياً خاصاً بالروس وسعى الحزب بقوة نحو ضم أعضاء جدد منهم. وبلغت ذروة نجاح الحزب فى تلك المهمة فى منتصف التسعينيات حيث وصل عدد أعضائه من الروس نحو ٢٠ ألف عضو[٣٩]، وهى السياسة التى سار عليها أيضا حزب الليكود الذى ضم هو الأخر فى نفس الفترة نحو ٢٧ ألف روسى (من بينهم ٢٠ ألفاً قدموا إلى إسرائيل بعد ١٩٨٩)[٤٠]، وقد تفوق الليكود كيفيا على العمل بضم عدد كبير من النخبة القيادية داخل التجمع الروسى وفى مقدمتهم ناتان شارانسكى ويورى ستيرن وافيجدور ليبرمان.

٢) دخول الساحة السياسية (١٩٩٢-١٩٩٦):

شهدت الفترة بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٦ عملية انخراط واسعة من قبل الروس فى التنظيمات والأحزاب السياسية الإسرائيلية بكافة ألوانها، وانتقال المهاجرين الجدد من مرحلة البحث عن مسكن ووظيفة إلى مرحلة البحث عن التأثير على القرار السياسى والتوزيع السلطوى للقيم والموارد. والذى تزامن مع الاستقرار النسبى وطول فترة بقاء المهاجرين الجدد وتعرفهم بشكل أفضل على اللغة الجديدة وقواعد اللعبة السياسية فى بلد الاستقبال[٤١].

دشن الإعلان عن تأسيس حزب "إسرائيل بعالياه" فى ١٩٩٦ بقيادة ناتان شارانسكى الانتقال من مرحلة انكفاء الروس على ذواتهم إلى المرحلة الثانية وهى المشاركة الواسعة فى الحياة السياسية من خلال مؤسساتهم السياسية الخاصة بهم[٤٢].

خرج حزب "إسرائيل بعالياه" من عباءة المنتدى الصهيونى لليهود السوفيت، عبر إدراك قيادات هذه المنظمة بضرورة خلق حزب سياسى يستفيد من القاعدة الانتخابية الروسية الضخمة وتجسيدها فى أعضاء بالكنيست والحكومة يدافعون عن مصالحهم الأثنية والاجتماعية الخاصة ويؤثرون على عملية صنع القرار وخاصة فى شقها المتعلق بالهجرة وسياسات الاستيعاب.

وقد جاء الانتقال السريع للروس إلى الشكل السياسى المؤسسى فى انخراطهم فى العملية السياسية بفعل مجموعة من العوامل، منها أولاً الحجم الضخم للمهاجرين الجدد القادمين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق والذى بلغ فى عام ١٩٩٦ نحو ٦٦٧ ألف شخص[٤٣]، وترافق ذلك مع بحث هؤلاء المهاجرين عن تحسين شروطهم الاقتصادية

والاجتماعية. ومن ناحية ثانية غلبة المكون الحضرى على المهاجرين الروس إلى جانب ارتفاع سنواتهم التعليمية وهو ما يصب، وفقا لمعظم الأدبيات الخاصة بالمشاركة السياسية، فى زيادة اهتمامهم بالقضايا والأشكال السياسية مقارنة بغيرهم، ثالثاً: الارتباط بين المهاجرين نتيجة انتشار الصحف ووسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية وهى الأدوات التى خلقت نوعاً من الترابط على أساس الهوية. وأخيراً: اثر سياسة الاستيعاب الفردى والتى قوت من دور الروابط الاجتماعية بين القادمين الجدد للوصول إلى الخدمات.

ولم يكن حزب "إسرائيل بعالياه" عملية منطقية فى تطور مشاركة الروس فى الساحة السياسية فقط، بل كان أيضا تعبيرا عن وضعية سياسية عامة، وهى تحول الأحزاب السياسية فى إسرائيل، بشكل متزايد، فى منتصف التسعينيات إلى أداة للتعبير عن مصالح اقتصادية واجتماعية للفئات الأثنية المختلفة بحيث أصبحت الإشارة إلى حزب سياسى تدلل على هوية ثقافية ودينية واجتماعية أكثر منها إلى هوية أيديولوجية، ووفقا لحاييم رامون فقد تحولت الساحة السياسية الإسرائيلية إلى ساحة لتنافس العشائر السياسية.[٤٤]

وقد مثلت انتخابات ١٩٩٦ ميلاد العشيرة الروسية (فى إسرائيل)، فقد حصل حزب إسرائيل بعالياه على ٧ مقاعد فى الكنيست[٤٥]، ليصبح سادس أكبر حزب فى البرلمان الإسرائيلي[٤٦]. ووفقا للباحثين الإسرائيليين فإن إسرائيل بعالياه، الذى لم يتجاوز عمره وقت الانتخابات أشهرا ثلاثة، كان هو نجم انتخابات ١٩٩٦، فقد حصد ١٧٤٩٢٨ صوتاً بنسبة ٥,٧% من إجمالى الأصوات.[٤٧]

جدول: التصويت لصالح "إسرائيل بعالياه"
وفقا للمناطق الانتخابية الرئيسية فى انتخابات ١٩٩٦:

المنطقة	نسبة الأصوات
القدس	%٣,٤
تل أبيب – يافا	%٢,٦
حيفا	%٨,٢
بئر سبع	%١٣,٨
حولون	%٤,٨
بات يام	%٨,٧
ريشيون لتسيون	%٦,٧

المصدر: مختارات إسرائيلية، العدد ١٩، يوليو ١٩٩٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

كان صعود "إسرائيل بعالياه" على المسرح السياسى الإسرائيلى فى هذه الانتخابات التعبير الأنقى لمفهوم العشيرة، فقد حصل الحزب على نحو ٧٠% من أصوات الروس الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات والذين قدروا بنحو ٢٥٠ ألف ناخب من إجمالى ٣٢٠ ألف روسى كان لهم حق التصويت فى هذه الانتخابات، مما يمثل أعلى نسبة حشد عشائرى فى تاريخ الانتخابات الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزباً روسياً أخر انخرط فى هذه الانتخابات هو حزب "الاتحاد والهجرة" وحصل على ٢٢ ألف صوت فقط، لم تمكنه من تجاوز نسبة ١,٥% اللازمة لدخول الكنيست، وقد اختفى هذا الحزب من الحياة السياسية بعد الانتخابات[٤٨].

على صعيد انتخابات رئاسة الوزراء، كان للروس دور جوهرى فى ترجيح كفة مرشح حزب الليكود بنيامين نيتانياهو، فقد صوت نحو ١٨٢ ألف روسى لصالحه بما يقدر ب٧٣% من إجمالى الأصوات الروسية[٤٩]، فى حين فاز نيتانياهو على منافسه بيريز بعدد أصوات يقل عن ٣٠ ألف صوت[٥٠].

هكذا فاز نيتانياهو بأصوات الروس، ولكن السؤال كان ماذا وراء هذا التصويت الجماعى "العشائري" لصالح مرشح الليكود؟

إن العامل الأساسى وراء ذلك كان استمرار نمط التصويت العقابى للروس لصالح منافس رئيس الوزراء السابق، وذلك لاثبات وجودهم فى الساحة السياسية ولفت أنظار النخبة السياسية إلى تطلعاتهم الخاصة ومطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما نجح فيه الروس خلال هذه الانتخابات، التى وصفت فى العديد من الكتابات بأنها كانت ثورة الروس الإسرائيليين السياسية.

ودعم هذا التوجه تبنى نمط التصويت العقابى بدء العمل بنظام الورقتين فى الانتخابات، وذلك بالفصل بين انتخابات الكنيست وانتخابات رئاسة الحكومة.

من ناحية أخري، كان هناك تأييد غالبية القيادات الروسية السياسية لنيتانياهو، وفى مقدمتهم ناتان شارانسكى (وإن لم يعلن صراحة عن هذا التأييد) وافيجدور ليبرمان، ودعم الصحف الناطقة بالروسية لمرشح الليكود.

هذا إضافة إلى التحولات السياسية داخل الروس الذين استقروا فعليا فى إسرائيل، وانحيازهم لخطاب الرافض للتسوية، وأخيراً قرب نيتانياهو من الناخب الروسى لقدرته على الحديث بالروسية بطلاقة وقدرته على توصيل رسالته السياسية مباشرة إلى القواعد الروسية بدون وسيط.

هكذا نجحت العشيرة الروسية فى فرض وجودها على الساحة السياسية الإسرائيلية بانضمام سبعة من مرشحيهم للكنيست وفرض كلمتهم فى الانتخابات المباشرة لرئيس

الوزراء، وهو النجاح الذى ترجم فى انضمام حزب "إسرائيل بعالياه" للحكومة الائتلافية التى شكلها نيتانياهو وحصوله على منصبين وزاريين هما وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الهجرة والاستيعاب واللتين تولاهما كل من ناتان شارانسكى ويولى أدلشتين، إلى جانب تعيين أفيجدور ليبرمان، العضو بالليكود فى ذلك الوقت، مديراً لمكتب نيتانياهو.

أعقب صعود إسرائيل بعالياه فى انتخابات ١٩٩٦ مرحلة كثيفة من التطور المؤسسى والجماهيرى للحزب، حيث ارتفعت عضوية الحزب من ٢٥٠٠ شخصاً لحظة تأسيسه إلى ١٥ ألف فى ١٩٩٧ ثم ٢٠ ألف فى نهاية ١٩٩٨[٥١].

وهى المرحلة التى بلغت ذروتها فى الانتخابات المحلية فى ١٩٩٨، والتى فاز ١٠٠ مرشح للحزب فى ٦٠ بلدية إسرائيلية، واصبح ١٧ منهم نواباً لرؤساء بلديات[٥٢]. جاءت هذه الانتخابات لتعبر عن لحظة التبلور القصوى للعشيرة الروسية سياسياً، حيث أظهرت استطلاعات الرأى عقب هذه الانتخابات أن نحو ٨٩% من الروس صوتوا لصالح قوائم تضم مرشحين روس، ووفقا للاستطلاعات فقد صوت ٤٥% لقوائم حزب "إسرائيل بعالياه" و ٤٤% لصالح قوائم أحزاب تضم مرشحين روس[٥٣].

٣) تفتت الصوت الروسى (١٩٩٦-٢٠٠١)

بدأت مرحلة تفكك وانقسامات العشيرة الروسية السياسية مع بلوغها ذروتها، فقد دخل حزب إسرائيل بعالياه منحدر الأزمات فى الانتخابات المحلية التى جرت عام ١٩٩٨ حيث شهدت قواعده الأساسية فى أشدود وحيفا عدداً من الانقسامات والخروج عن الضوابط الحزبية، وهى التحركات التى تزامنت مع بداية الانقسامات داخل قيادة الحزب على قاعدة الموقف من حكومة نيتانياهو والعوامل الإيديولوجية والتنظيمية، وانتهاء بتشكيل أفيجدور ليبرمان فى نفس العام الحزب الروسى الجديد "إسرائيل بيتنا" ليدشن مرحلة التفكك فى القاعدة الروسية السياسية والانتخابية.

كانت العوامل التى غذت الانقسامات فى "إسرائيل بعالياه" متضمنة فى الخطاب السياسى للحزب وتركيبته التنظيمية، فعلى مستوى الخطاب السياسى كان الحزب مثل كافة الأحزاب الأثنية حزباً وسطياً توفيقياً فى مواقفه السياسية، فالحزب الفئوى يحاول إرضاء كافة التشكيلات المكونة للأثنية التى يعبر عنها، من صقور وحمائم، ومهاجرين قدامى ومهاجرين جدد، ومتدينين وعلمانيين، قادمين من روسيا الأوروبية وآخرين من بلدان القوقاز، بل يهوداً وغير يهود.

وهو ما انعكس فى تبنى الحزب خطاباً اقتصادياً غير متماسك يدافع من ناحية عن الخصخصة وإنشاء مناطق صناعية حرة إرضاءً لنزعة قياداته الليبرالية، وفى الوقت

نفسه يدفع نحو مزيد من تدخل الحكومة فى توفير الخدمات والسكن وخلق فرص العمل دفاعاً عن مصالح المهاجرين الجدد، وعلى الصعيد الاجتماعى كان يؤيد تشريع الزواج المدنى لعلاج مشكلة نحو ٢٥٠ ألف روسى غير يهودى (فى ذلك الوقت)، وبالتوازى يدافع عن الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، وأخيراً بالنسبة لقضية التسوية، كان الحزب يؤيد التسوية مع رفض تقديم "تنازلات" للفلسطينيين.

تعمقت إشكالية وسطية "إسرائيل بعالياه" خلال وجوده فى أول حكومة ائتلافية شارك بها، بداية بالتوتر المستمر بين قياداته وقيادات حزب "شاس" الدينى المتشدد داخل الائتلاف، وهو التوتر الذى نجم عن سيطرة حزب "شاس" على وزارة الداخلية التى تمثل عصب حياة المهاجر الجديد من حيث حصوله على الهوية والتصريح بالوصول لخدمات الدولة المختلفة انتهاء بالزواج وتسجيل شهادات الميلاد.

فقد كان مسئولو حزب شاس يحاولون بكافة الوسائل التضييق على المهاجرين الجدد، وذلك لعدد من الاعتبارات أهمها رؤية التيار الدينى المتشدد أن ثلث الروس ليسوا يهوداً وفقا للشريعة، وبالتالى فهم يهددون الهوية اليهودية لدولة إسرائيل، إلى جانب النظر إليهم باعتبارهم نمافسين جدد للسفارديم فى الحصول على خدمات الدولة وأخيراً ما مثلوه من ترجيح لكفة الاشكناز فى المجتمع الإسرائيلي.

انتقل هذا الصراع إلى داخل "إسرائيل بعالياه"، حيث طالب عدد من القيادات بموقف أكثر تشدداً وحسما تجاه حزب "شاس" يصل إلى حد التهديد بالخروج من الحكومة فى مواجهة موقف زعيم الحزب شارانسكى الوسطى الذى يؤمن بإمكانية التعايش مع "شاس" داخل حكومة واحدة. حيث انقسمت قيادة وقواعد الحزب إلى جناحين متشدد وأخر معتدل تجاه الموقف من المتشددين الدينيين.

جاء توقيع نيتانياهو اتفاق "واى بلانتيشن" مع السلطة الفلسطينية، ليزيد الانقسامات داخل حزب "إسرائيل بعالياه"، حيث رفض الصقور داخل الحزب هذا الاتفاق وعارضوا موقف شارانسكى المؤيد له.

هكذا وجدت قيادة الحزب نفسها فى مواجهة غضب كل من المعارضين للتساهل مع الأحزاب الدينية و اليمنيين الرافضين للتسوية معاً. وهو الغضب الذى تجسد فى خلق جناحين بالحزب، جناح يمينى بقيادة يورى ستيرن وميشيل نيودلمان، وجناح يسارى بقيادة رومان برونفمان (رئيس الجناح البرلمانى للحزب).

ساعد على تقوية هذين الاتجاهين القبضة الحديدية لشارانسكى على الحزب بفعل شخصيته الكاريزمية وتاريخه السياسى فى الاتحاد السوفيتى كمدافع عن اليهود والصهيونية، وبالتالى صعوبة قيام الآليات الداخلية للحزب باحتواء هذه الانقسامات السياسية والأيديولوجية.

أيضاً فقد عبرت هذه التوجهات عن تجاوز غالبية الروس مرحلة الاستيعاب الاجتماعى داخل التجمع الإسرائيلى إلى مرحلة تبنى مواقف متباينة تجاه القضايا السياسية العامة والخاصة على السواء.

بالتوازى مع هذه الأزمة الداخلية، أعلن أفيجدور ليبرمان فى أواخر عام ١٩٩٨ عن تأسيسه لحزب روسى جديد هو حزب "إسرائيل بيتنا"، عقب خروجه من حزب الليكود، ليدشن مرحلة تفكك العشيرة الروسية سياسيا، وبرز من البداية مدى قوة هذا الحزب الجديد وقدرته على مزاحمة "إسرائيل بعالياه" فى جذب الروس لصفوفه والحصول على أصواتهم فى الانتخابات.

كان وراء ميلاد إسرائيل بيتنا قويا عدد من العوامل، فى مقدمتها نفوذ أفيجدور ليبرمان السياسى وقدرته على خلق بؤرة قوية من القيادات والكوادر الروسية، وجذب تأييد قطاعات من المهاجرين ودعم الإعلام الروسى له.

استطاع ليبرمان أن يضم مجموعة كبيرة من الكوادر الروسية داخل حزب الليكود، واللذين وقفوا معه فى معارضته لاتفاق "واى بلانتيشن" والمحبطين من إهمال قيادات الحزب لهم بل أن قيادات الليكود اتهمت ليبرمان بسرقة كافة الوثائق الخاصة بعضوية الروس فى الحزب أثناء خروجه من الليكود. وانضم له الجناح اليمينى فى "إسرائيل بعالياه" بقيادة يورى ستيرن وميشيل نيودلمان والذين لم ينضموا لليبرمان وحدهم بل جذبوا معهم قواعد "إسرائيل بعالياه" فى أشدود وجناح نائبة رئيس بلدية القدس "لارسيا جيرشتين"[٥٤]. بحيث انضم عقب إعلانه بأسابيع قليلة نحو ٤٠ عضواً فى المجالس البلدية الخارجين عن حزب "إسرائيل بعالياه"[٥٥]

وعلى صعيد القواعد، جذب الحزب الجديد القطاعات التى لم يستطع "إسرائيل بعالياه" جذبها أو إحكام سيطرته عليها، فى مقدمتهم المهاجرون القدامى الذى قدموا إلى إسرائيل قبل ١٩٨٩ وأقسام من مهاجرى القوقاز وآسيا الوسطى المحبطين من "إسرائيل بعالياه" الذى فضل عليهم القادمين من روسيا وبلدان البلطيق.

وأخيراً، كان دعم وتأييد الصحف الروسية الأكثر انتشاراً لأفيجدور ليبرمان والمرتبط معها عضويا، وفى مقدمتهم صحيفة "فيستيا" و"نوفيستى نيدلي"، حيث كان خطاب ليبرمان متوافقا مع توجهاتها اليمينية أكثر من خطاب شارانسكى الوسطى والتوافقي.

هكذا دخلت العشيرة الروسية السياسية انتخابات ١٩٩٩ ونخبتها مقسمة بين حزبى "إسرائيل بعالياه" و"إسرائيل بيتنا"، والأكثر من ذلك تحول التجمع الروسى أكثر فأكثر إلى شريحة معبرة عن التجمع الإسرائيلى فى تقسيماته وصراعاته السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، على قاعدة الاختلافات في العمر والنوع والتعليم والموقع الطبقي والاجتماعي، إلى جانب انقسامه إلى معسكرات يميني ويساري، صقور وحمائم، متدينين وعلمانيين، قادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الأوروبية وأخرين من جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطي.

انعكس هذا الانقسام فى نتائج الانتخابات البرلمانية، حيث حصل "إسرائيل بعالياه" على ستة مقاعد بإجمالي ١٦٣٦٤٣ صوتاً، وحصول "إسرائيل بيتنا" على أربعة مقاعد بإجمالي ٨٢٠٢٤ صوتاً، بينما لم يحصل حزبان آخران على اية مقاعد لعدم تجاوزهما نسبة ال١,٥% ، وهما "تكفاه" الذى أسسه الكس تينتسير وحصد ٧ آلاف صوت فقط، وحزب "لومي" (مهاجرون من اجل الدولة) وحصل على ٦ آلاف صوت فقط.[٥٦]

نسب الأصوات التى حصل عليها "إسرائيل بعالياه" و"إسرائيل بيتنا" وفقا للمناطق في انتخابات ١٩٩٩:

المنطقة	إسرائيل بعالياه	إسرائيل بيتنا
القدس	%٢,٦	%٢
تل أبيب	%١,٩	%٠,٩
الدروز	%٣,١	%٢,٧
مستوطنون	%٢,٨	%٣,٨
الجولان	%٤,٩	%٢,٩
مدن التطور	%٦,٣	%٣

المصدر: عماد جاد (تحرير)، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٧.

إن نظرة أولى لنتائج هذه الانتخابات تشير إلى زيادة عدد مقاعد الأحزاب الروسية في الكنيست من سبعة مقاعد فى كنيست ١٩٩٦ إلى عشرة مقاعد، وارتفاع نسبة الأصوات التى ذهبت إلى هذه الأحزاب من ٥,٧% إلى ٨,٢% من الأصوات[٥٧] وبالتالي زيادة نفوذ الروس فى الحياة السياسية الإسرائيلية.

ولكن الرؤية من اتجاه أخر تكشف عن استنتاجات أخرى، بل وأحيانا نافية للاستنتاج الأول، أهمها تراجع تصويت الروس لأحزاب المهاجرين، وتفتت أصوت العشيرة الروسية.

فوفقا للنتائج، حصلت الأحزاب الروسية على ٦٠% من أصوات المهاجرين الجدد مقابل ٧٠% فى انتخابات ١٩٩٦. حيث أن الكتلة التصويتية للروس ارتفعت من ٣٢٠ ألف صوت فى ١٩٩٦ إلى نحو ٥٠٠ ألف صوت فى ١٩٩٩، إلى جانب وصول نسبة

التصويت بين الروس فى انتخابات ١٩٩٩ إلى ٩٤% ٥٨ ، أى نحو ٤٤٠ ألف روسى صوتوا فى هذه الانتخابات مقابل ٢٥٠ ألف فى انتخابات ١٩٩٦.

هكذا كان بإمكان العشيرة الروسية عمليا ضم ١٨ نائباً للكنيست، ولكنها حصلت على ١٠ مقاعد فقط بينما ذهبت ثمانية مقاعد للأحزاب السياسية الأخرى.

وقد توزعت الثمانية مقاعد الأخرى التى دخلت بأصوات الروس فى الكنيست كالتالى: ثلاثة مقاعد لحزب شاس، و مقعد واحد لكل من العمل (قائمة إسرائيل واحدة) ، وشينوى و الليكود والاتحاد القومى ومقعد تقاسمت أصواته بالأساس ميريتس والحزب القومى الدينى (المفدال).[٥٩]

ومن اللافت للنظر حزب شاس على نحو ٨٠ ألف صوت من أصوات المهاجرين[٦٠]، وهى الأصوات التى تركزت بين القادمين من وسط آسيا والقوقاز، وبالتحديد من الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، وهى الفئة التى تمثل سفارديم المهاجرين، والذين يحتجون على إهمال النخبة الروسية الاشكنازية لهم فى سياق تقديم الخدمات والحصول على الوظائف والسكن.. الخ. كما أن هذه الفئة تنعدم بها تقريبا مشكلة الزواج المدنى والديني، حيث لا تضم بين صفوف عائلاتها غير يهود، وبالتالى لم تدخل فى مواجهة مع "شاس" أثناء احتفاظه بوزارة الداخلية، بل على العكس كانت تتعاطف مع وجهة نظره فى كثير من الأحيان عقابا للنخبة الروسية الاشكنازية "المغرورة".

فى المقابل صوت نحو ٣٠ ألف روسى لصالح حزب العمل، وهو القسم من الروس الذين يميلون لليسار ويرفضون خطاب شارانسكى التوفيقى وانضمامه لحكومة نيتانياهو السابقة. وآخرون صوتوا لحزب ميريتس وشينوى حيث حصد الحزبان معاً نحو ٤٠ ألف صوت روسى بسبب موقفهما الحاد والقوى المؤيد للزواج المدنى والمعارض لحزب "شاس".

وكان الليكود هو الخاسر الأكبر، فى الصراع على الروس وهو الذى كانت قياداته قد شحفت تشكيل حزب "إسرائيل بيتنا"، وبالتالى فقدانه أدوات اتصاله بالعشيرة الروسية بحيث تراجع عدد الأصوات الروسية التى حصل عليها من أكثر من ٣٠ ألف صوت فى انتخابات عام ١٩٩٦ إلى ٢٥ ألف صوت فقط فى ١٩٩٩ (مع ملاحظة تزايد إجمالى عدد الأصوات الروسية).

المؤشر الهام الثانى على نطاق تفتت العشيرة الروسية كان ضم معظم الأحزاب الإسرائيلية فى قوائمها الانتخابية لمرشحين روس، حيث ضمت قائمة حزب "شاس" أكثر من مرشح روسى دخل بالفعل منهم اثنان للكنيست ممثلين عن اليهود الروس من السفارديم (القوقازيين والبخاريين)، كما ضم البرلمان الإسرائيلى روسياً ممثلا عن

حزب شينوى العلماني، حيث كان يحتل المرتبة السادسة بقائمته الانتخابية. وأخر ممثلا لحزب العمل.

هكذا ضم الكنيست الإسرائيلى الخامس عشر ١٣ روسياً، ٦ من حزب إسرائيل بعالياه، و٣ من إسرائيل بيتنا (حيث كان العضو الرابع للحزب من الصابرا)، واثنين ممثلين لحزب شاس وعضوا لكل من العمل وشينوي.

وعلى صعيد انتخابات رئاسة الوزراء، صوت ٥٥% من الجمهور الروسى لصالح ايهود باراك مرشح حزب العمل مقابل ٤٥% فقط صوتوا لنيتانياهو[٦١]، وهو ما يرجع لعدد من العوامل أهمها دعم نيتانياهو لسياسات حزب "شاس" فى وزارة الداخلية على حساب مصالحهم الخاصة، وسوء إدارته لسياسات الاستيعاب والدمج الاجتماعى لصالح تزايد المخصصات الاجتماعية الموجهة للمتدينين المتشددين من الحريديم، وأخيراً فقدان نيتانياهو لتأييد شارانسكى فى هذه الانتخابات[٦٢].

ولعل هناك أهمية لملاحظة اقتراب التصويت الروسى من التصويت الإسرائيلى العام فى انتخابات رئاسة الوزراء، حيث فاز باراك فى هذه الانتخابات بفارق ٦% من الأصوات وهى نسبة تزيد ١% فقط عن نسب تصويت الروس، على نقيض انتخابات ١٩٩٦ التى لم يتجاوز الفارق بين نيتانياهو وبيريز ١% من الأصوات، بينما كان الفارق فى أصوات الروس لصالح نيتانياهو بنحو ٤٦%.

لقد كشفت انتخابات ١٩٩٩ بالنسبة للعشيرة الروسية عن تعمق الانقسام سواء على مستوى النخبة أو القطاعات المشكلة لها، وفى نفس الوقت بدء اتجاه الدمج السياسى للعشيرة داخل الساحة السياسية الإسرائيلية وبروز اتجاه عام للتوافق مع الاتجاهات التصويتية العامة داخل التجمع الإسرائيلي.

لقد تعمقت هذه الظواهر بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠١ خلال حكومة باراك، فعلى الرغم من انضمام "إسرائيل بعالياه" للحكومة الائتلافية ووفاء باراك بوعده بعدم منح حزب شاس وزارة الداخلية إرضاء للروس، وحصول إسرائيل بعالياه على حقيبتين وزاريتين.

إلا أن حزب "إسرائيل بعالياه" سرعان ما دخل في أزمة انقسامية جديدة، بانضمام وزير الاستيعاب رومان برونفمان إلى حزب العمل احتجاجاً على سياسات شارانسكى. وتراجع مقاعد الحزب فى الكنيست من ستة مقاعد إلى أربعة فقط بخروج برونفمان والكسندر تسينكر.

إن استقالة برونفمان لم تكن مجرد استقالة فردية، بل مؤشراً على انتهاء قدرة "إسرائيل بعالياه" على الحفاظ على الحد الأدنى من التوافق بين أجنحته، خاصة أن

الاستقالة جاءت بعد عام من خروج الجناح اليميني بالفعل وانضمامه "الإسرائيل بيتنا"، وقد أعقب هذه الاستقالة تدشين التوجه اليميني القومي للحزب برفض شارانسكى التنازلات التى طرحها باراك خلال مباحثات كامب ديفيد الثانية مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فى منتصف عام ٢٠٠٠. وما تبعها من انسحاب "إسرائيل بعالياه" من الحكومة ليدق المسمار الأول فى نعش حكومة باراك الائتلافية.

جاءت انتخابات ٢٠٠١ على منصب رئيس الوزراء، والاتجاه اليميني القومي يهيمن ليس فقط على التجمع الروسى بل على المجتمع الإسرائيلى ككل، وهو التوجه الذى أفرزته بالأساس نزوع المقاومة الفلسطينية نحو استخدام سلاح العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين.

وقد كان الروس أكثر ميلاً نحو التشدد والاقتراب من موقف صقور الليكود، نتيجة لعدد من العوامل منها هيمنة التيار اليميني تقليدياً على العشيرة الروسية، وتأييد الصحف الناطقة بالروسية للتشدد وعدم التنازل للفلسطينيين واتهام باراك بالخيانة بسبب ما تردد بشأن عرضه على عرفات الانسحاب من القدس وعودة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم. بالإضافة إلى وجود قسم كبير من المهاجرين الجدد بالقرب من مناطق المواجهات مع الفلسطينيين ومناطق تواجدهم فى الجليل ورام الله وعلى طول الخط الأخضر، مما أدى إلى سقوط العديد من الروس قتلى فى هذه المواجهات، ولعل أهم هذه الحوادث عملية تفجير ملهى ليلى خاصاً بالروس، مما أدى إلى مقتل ٢٠ روسيا وإصابة العشرات[٦٣].

إن تصويت الروس فى انتخابات ٢٠٠١ أكد استمرار الاتجاه نحو التطابق بين تصويت الروس والاتجاه العام للتصويت، حيث كانت الفجوة بين الأصوات التى حصل عليها أرييل شارون مرشح الليكود والفائز بالانتخابات وايهود باراك مرشح العمل نحو ١٩%، وهو نفس الاتجاه العام لتصويت اليهود الإسرائيليين[٦٤]، حيث حصل شارون على ١,٦٩٨,٠٧٧ صوتاً مقابل ١,٠٢٣,٩٤٤ صوتاً لباراك[٦٥]، بالإضافة إلى تشابه السلوك التصويتى العام بين الروس والإسرائيليين حيث بلغت نسبة المشاركة فى هذه الانتخابات نحو ٦٢% على المستوى العام و٦٠% بالنسبة للروس[٦٦].

الأسرلة السياسية والصوت الروسى فى انتخابات ٢٠٠٣

مثلت نتائج الأحزاب الروسية فى انتخابات ٢٠٠٣ مفاجأة للعديد من المحللين السياسيين، حيث لم يحصل "إسرائيل بعالياه" سوى على مقعدين وحصل على ٦٧,٧١٩ صوتاً فقط، فى المقابل حصل ائتلاف الاتحاد القومى (الذى يقوده إسرائيل بيتنا) على ١٧٣,٩٧٣ صوتاً حصل على سبعة مقاعد[٦٧]، بينما حصل الحزب منفرداً بدون الائتلاف على ثلاثة مقاعد فقط محققا هو الأخر تراجعا فى عدد مقاعده فى الكنيست.

فوفقا للنتائج النهائية للانتخابات، فإن الأحزاب الروسية (فى حال تعاملنا مع الاتحاد القومى مجازا كحزب روسي) لم تحصد سوى ٢٤١,٦٩٢ صوتا أى نحو ٧,٧٠% من إجمالى الأصوات الصحيحة، ومع العلم أن الكتلة التصويتية الروسية فى هذه الانتخابات قدرت بنحو ٦٥٠ ألف صوت أى ١٦% من إجمالى الناخبين الذين يحق لهم التصويت٦٨، أى أن الأحزاب الروسية لم تحصل سوى على ٤٥% فقط إجمالى حق التصويت من الروس وحوالى ٥٥% ممن صوتوا بالفعل من مقابل ٧٠% و٦٠% فى انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ على التوالي.

إن دلت هذه النتائج على شئ فهو دخول العشيرة الروسية لمرحلة الاندماج فى الحياة السياسية الإسرائيلية أو بمعنى آخر "اسرلتها" سياسياً، وهى المرحلة التى دشنتها الانتخابات الأخيرة، ليس فقط بالنظر إلى ن مط تصويت الروس السياسي، بل أيضاً انخراط نخبتها السياسية فى كافة الأحزاب الإسرائيلية، وانتهاء بتشابه سلوكها السياسى مع التجمع الانتخابى الإسرائيلى حتى فى نسبة مشاركتها التى لم تتجاوز ٦٠% وهى نفس نسبة التصويت العامة فى الانتخابات.

إن هذه الوضعية السياسية لم تكن تحولاً مفاجئاً (كما اعتقد البعض)، بل هى نتاج تطور اجتماعى وسياسى للعشيرة الروسية خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية.

فوفقا للكتابات الخاصة بنمط تصويت المهاجرين الجدد فى بلد الاستقبال، فهناك علاقة طردية بين فترة بقاء المهاجرين وإتقانهم اللغة الجديدة وبين اندماجهم فى الحياة السياسية.و هو ما أكدته الدراسات الإسرائيلية المسحية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن ٦٥,٦% من الروس الذين تتراوح فترة بقائهم فى إسرائيل بين ٧ إلى ١٠ سنوات يفضلون التصويت للأحزاب غير الروسية، وتصويت ٦٤,٧% ممن يتقنون أو يفهون اللغة العبرية للأحزاب الإسرائيلية التاريخية[٦٩]. وانتهت دراسة أخري، أجريت فى ١٩٩٩، إلى أن الذين مكثوا أكثر من ثلاث سنوات فى إسرائيل من الروس يتجهون بشكل متزايد للتصويت للأحزاب غير الروسية[٧٠].

إن هذه المؤشرات تدلل على أن التصويت للأحزاب الروسية هو ظاهرة مؤقتة، وأن الأسرلة شبيهة بالنهاية الحتمية للعشيرة الروسية، التى بلغت أوج وحدتها فى انتخابات ١٩٩٦ وانقسمت فى انتخابات ١٩٩٩ لتبدأ مرحلة تلاشيها وأسرلتها فى انتخابات ٢٠٠٣.

فقد جاءت انتخابات ٢٠٠٣ وهناك نحو ٩٢٠ ألف روسى يعيشون فى دولة إسرائيل، مكث نحو ٦٥% منهم فى إسرائيل ما بين ٧ إلى ١٣ عاماً، و٢٥% ما بين ٣ إلى ٧ سنوات، و١٠% فقط لم تتجاوز فترة إقامتهم ثلاث سنوات[٧١]، فى المقابل تشير أرقام وزارة الاستيعاب الإسرائيلية إلى أن نحو ٧٠% من الروس، الذين هاجروا بعد ١٩٨٩، يتحدثون أو يفهمون اللغة العبرية[٧٢].

وفقاً للمؤشرات السابقة، فإن حوالى ٥٠% إلى ٦٠% من الروس على الأقل من المفروض أن يصوتوا لأحزاب روسية فى انتخابات ٢٠٠٣ وهو ما يتطابق مع نسبة التصويت الفعلية، كما سبق وأشرنا، فمن بين نحو ٤٠٠ ألف روسى صوتوا بالفعل فى الانتخابات، ذهب ٢٤٠ ألف صوت للأحزاب الروسية، بينما توزع ١٦٠ ألف صوت على الأحزاب الإسرائيلية الأخرى.

وقد ساعد عاملان آخران فى بلورة أسرلة العشيرة الإسرائيلية فى الانتخابات الأخيرة، أولهما إلغاء قانون الانتخابات المباشر لرئيس الوزراء، أو ما عرف بالانتخاب بورقتين، مما دفع جزءاً كبيراً من الروس لتفضيل التصويت لصالح الأحزاب الكبرى، وخاصة الليكود، لضمان تشكيلها الحكومة فى إطار تفضيلها لرئيس وزراء بعينه، والعامل الثانى هو هيمنة القضية الأمنية على الانتخابات، مما دفع الروس الذين ينتمى أغلبهم سياسيا لليمين القومى للتصويت على أساس الموقف من القضية الأمنية بعيداً عن مطالب الأثنية التى ينتمى إليها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. وهى نفس الأسباب التى عانى منها حزب شاس وأدت إلى تراجع نصيبه كحزب فئوى للسفارديم المتدينين من ١٧ إلى ١١ مقعداً فقط فى الكنيست الأخير.

إن هذه الحقيقة الخاصة بأسرلة العشيرة الروسية كانت واضحة للسياسيين قبل الباحثين قبيل الانتخابات. وتجسدت فى اتجاه الأحزاب الروسية نحو خطاب أكثر "إسرائيلية" وعمومية، ومن جانبها اتجهت الأحزاب الإسرائيلية الأخرى إلى نشر دعايتها الانتخابية بشكل واسع باللغة الروسية، وتخصيص جزء غير قليل من كوادرها للاتصال بالعشيرة الروسية لجذب أصواتها، إلى جانب تخصيص مواقع متقدمة فى قائمة الترشيحات للكنيست لمرشحين من المهاجرين الروس سواء الجدد أو القدامى.

"إسرائيل بعالياه" والسقوط الأخير

كان حزب "إسرائيل بعالياه" هو الخاسر الأكبر فى انتخابات ٢٠٠٣ نتيجة أسرلة العشيرة الروسية سياسياً، حيث تراجعت نسبة الأصوات التى حصل عليها من ٥,٧% فى انتخابات ١٩٩٦ و ٥,٢% فى ١٩٩٩ إلى ٢,٢٠% فقط فى الانتخابات الأخيرة. ولتتراجع مرتبته فى الكنيست من المرتبة الخامسة إلى الرابعة عشرة، وهو ما يرجع بالأساس لإدراك قيادات "إسرائيل بعالياه" الحقيقة الخاصة بأسرلة العشيرة الإسرائيلية متأخراً.

إن "إسرائيل بعالياه" الحزب الممثل تقليديا للروس فى إسرائيل، بل الأكثر من ذلك أنه ممثل المهاجرين الذين لم يندمجوا بعد فى المجتمع أى القادمين الجدد الذين لم يتجاوز بقاؤهم فى الدولة أكثر من ثلاث سنوات، وبالتالى فهو أكثر الأحزاب تأثراً بعملية الأسرلة.

فقد تراجعت قاعدة الحزب بشكل درامى خلال السنوات الثلاث الماضية، وانحصرت قاعدة تأييده فى المهاجرين الجدد من المهمشين ،الفقراء، والأشكناز. أى وفقا لبعض التقديرات ما يقل عن عشر المهاجرين من بلدان الاتحاد السوفيتى السابق.

ولعل ما زاد من أزمة "إسرائيل بعالياه" استمرار خطابه الوسطى التوفيقى فى لحظة بدأت فيه العشيرة الروسية تنقسم على أساس الموقع الاجتماعى والموقف السياسي، أى استمراره فى لعب دور الحزب الأثني، وبالتالى عدم قدرته على المنافسة مع الأحزاب الأخرى على الصوت الروسى سواء المتدين أو العلمانى ، اليسارى أو اليميني، الصقور أو الحمائم، اليهودى أو غير اليهودي. فانتهى به الحال إلى جذب أصوات الروس المهمشين الذين قدموا متأخرين، ويبدأون خطواتهم الأولى فى بلد الاستقبال الجديد وبالتالى لا يثقون سوى بالروس مثلهم وببطلهم الكاريزمى ناتان شارانسكي، وهى كتلة تصويتية لا تزيد فى أفضل التقديرات عن ٣٠% من المهاجرين الروس[٧٣]

فعلى مستوى الخطاب السياسي، ظل الحزب يسير على خيط الوسط، فعلى صعيد قضية العلاقة بين الدين والدولة، استمر الحزب رافضا الخوض فيه بالتأكيد على أن الصراع بين العلمانيين والدينيين يهدد دولة إسرائيل وأن هناك حلاً سلمياً للتعايش بين الاثنين يوازن بين الحقوق الدينية والحقوق الفردية والمبادئ الديمقراطية[٧٤] ولم يطرح الحزب حلا فوريا وعاجلا لمشكلة الزواج اليهودى الذى يعانى منها نحو ٢٥٠ ألف روسى يضطرون للهروب لقبرص للزواج هناك ثم العودة لإسرائيل، بل أكتفى بالتأكيد على وجود حل وسط فردي. بل أكد الحزب على رفضه لموقف حزبى ميريتس وشينوى المؤيدين لإقرار الزواج المدنى قانوناً، وتلك الخاصة باستحداث عمليات

التهويد المحافظة. بل أن الحزب أكد مراراً فى بياناته الدعائية احترامه للمؤسسة الدينية وأهمية حسن العلاقة مع الحاخامات.[٧٥]

وعلى صعيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية ظل الحزب فى مواقفه الداعمة لليبرالية السوق وعدم تدخل الحكومة فى سير العملية الاقتصادية، وفى نفس الوقت يطالب بتدخلها لمساعدة المهاجرين الجدد . أما موقفه من القضية الفلسطينية، فكان التأييد التام لمبادرة الرئيس الأمريكى جورج بوش (الابن) والربط بين ديمقراطية السلطة الفلسطينية وعملية التسوية والدعوة لعزل الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات[٧٦] .

ولكن مع بدايات الحملات الانتخابية أدركت قيادات الحزب أن قدرتها فى الحصول على أصوات الروس فى ظل هذا الخطاب تعتريها صعوبات جمة، وهنا سعى الحزب لجذب قاعدة تصويتية جديدة وهى المهاجرين الناطقين بالإنجليزية، فقد وجد الحزب فى هؤلاء المهاجرين سوقاً سياسياً محبطاً وغير مخترق، فأراد الحصول على أصواتهم[٧٧] ، ووضع إحدى قيادات المهاجرين الناطقين بالإنجليزية وهو "ايلى كازدان" فى المرتبة الخامسة بقائمة مرشحى الحزب للكنيست.

فى نفس الوقت سعى الحزب إلى إنهاء الصورة التقليدية له كحزب للمهاجرين الروس، بتأكيده على انه حزب لجميع الإسرائيليين، والتشديد على كون الحزب جزء ممن المعسكر اليمينى القومى الذى يقوده حزب الليكود وإعلان رفضه المطلق للانضمام لحكومة بقيادة عمرام متسناع زعيم حزب العمل[٧٨] . إلى جانب دعوة ناخبيه إلى انتخاب قائمته بدلا من قوائم الأحزاب الكبرى وخاصة الليكود مؤكداً على أن تصويتهم لصالحه سيصب فى تشكيل حكومة ائتلافية قوية بقيادة الليكود فى نهاية الأمر[٧٩] .

ولكن كل هذه الدعاية والتوجه للناطقين بالإنجليزية والانضمام لمعسكر اليمين القومى لم ينجح فى الإبقاء على قوة "إسرائيل بعالياه" بين التجمع الروسى أو جذب أصوات لها وزن من خارجه، لعدد من الأسباب أهمها ما سبق وذكرناه بشأن تحلل القاعدة التصويتية للحزب، ومن ناحية أخرى أن خطاب الحزب نفسه شابه الارتباك، ففى بعض الأحيان يصف شارانسكى المهاجرين بأنهم بناة مجتمع جديد فى إسرائيل وفى أحيان أخرى يصفهم كضحايا لهذا المجتمع[٨٠] .

انتهت الانتخابات بهزيمة قاسية للحزب لم يتوقعها حتى أكثر المتشائمين من قياداته، وهى المفاجأة التى جعلت شارانسكى يعلن فور إعلان النتائج استقالته من عضوية الكنيست محتفظاً بقيادته للحزب لحين إيجاد قيادة بديلة[٨١] ، ومع تشكيل الحكومة أعلن شارانسكى اندماج "إسرائيل بعالياه" فى حزب الليكود، ومؤكداً على أن الحزب حقق هدفه فى دمج الروس فى إسرائيل، وبالتالى انتهى دوره المنفرد، ليبدأ دوراً جديداً هو،

الدفاع عن مصالح الإسرائيليين الناطقين بالروسية من خلال وجوده ضمن صفوف حزب الليكود.

تعد هذه النهاية المنطقية للحزب بعد انتهاء وجوده كممثل للمهاجرين الروس الذين اتجهوا بالفعل للتصويت لليكود وشينوى والاتحاد القومى وميريتس. وفى نفس الوقت النهاية التى وفرت لشارانسكى البقاء فى الساحة السياسية الإسرائيلية بمنحه حقيبة بلا وزارة فى الحكومة الائتلافية الجديدة بقيادة شارون.

إن التطورات التى شهدها حزب "إسرائيل بعالياه" فى عمره القصير الذى لم يتجاوز ثمانى سنوات، هو تعبير أكثر وضوحاً لتحولات العشيرة الروسية سياسيا فى إسرائيل، ولعل هذه التحولات كانت قاسية جداً على شارانسكي، وفى نفس الوقت محققة نبوءته القديمة بأن السياسة ستحوله من بطل لكل الروس إلى شخص يراه الروس كسياسى عادى بل و"قذر" يتسابق من اجل أصوات الناخبين[٨٢].

إسرائيل بيتنا : البحث عن أصوات اليمين القومى

على الرغم من أن النتائج قد تدلل على نجاح أفيجدور ليبرمان فيما فشل فيه شارانسكي، وذلك بحصول ائتلاف الاتحاد القومى الذى يتزعمه على سبعة مقاعد فى الكنيست، وحصده ٥,٥٠% من أصوات الناخبين. إلا أن النتيجة الحقيقية تشير إلى خسارة حزب "إسرائيل بيتنا" الروسى مقعداً فى الكنيست السادس عشر، حيث حصل الحزب على ٣ مقاعد فقط مقابل ٤ مقاعد فى الكنيست الخامس عشر.

إلا أن هذا لا ينفى إدراك ليبرمان مبكراً أهمية التحول لحزب إسرائيلى للاستمرار فى الساحة السياسية، حيث تبنى حزب إسرائيل بيتنا خطاباً يمينياً قوميا متشدداً، وأصبح ليبرمان نجماً سياسياً فى ساحة اليمين الإسرائيلية بخطابه المتشدد الداعى إلى ترحيل عرب إسرائيل والتخلص من ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية.

وللتأكيد على كونه حزباً إسرائيلياً وليس روسياً، دعا ليبرمان لتشكيل جبهة من الأحزاب اليمينية القومية، وضم كلا من حزبى موليديت وتكوما فى ائتلاف الاتحاد القومى لخوض الانتخابات.

ركزت دعاية الاتحاد القومى فى الانتخابات على مخاطبة الجمهور المتعاطف مع الخطاب اليمينى القومى العلمانى والذى يقف على يمين حزب الليكود ببعض الخطوات، وخاصة بين جمهور المهاجرين سواء الروس أو هؤلاء القادمين من أوروبا الشرقية والناطقين بالإنجليزية. حيث أكد على أن هدف الحزب هو الانضمام لائتلاف حاكم يضم الأحزاب المتبنية للخطاب القومي، مؤكداً على مواقفه المتشددة تجاه الفلسطينيين، بالدعوة إلى تفكيك السلطة الفلسطينية وتوطين اللاجئين فى البلدان العربية

المجاورة بدلا من الإسرائيليين الذين تركوا هذه البلدان فى النصف الثانى من القرن العشرين، وداعيا لسياسة أكثر صرامة فى التعامل مع "الإرهابيين" الفلسطينيين، والتشديد على أن القدس هى العاصمة الموحدة لإسرائيل، وإعلان تأييده لاستمرار السياسة الاستيطانية فى القدس والمناطق الفلسطينية، مع تشكيكه صراحة فى ولاء عرب ١٩٤٨ للدولة الإسرائيلية وطرح منعهم من الدعاية ضد الدولة الإسرائيلية[٨٣].

وفى نفس الوقت طرح الاتحاد القومى خطاباً علمانياً متوافقا مع الاتجاه المعادى للدينيين المهيمن بين الروس، وذلك بالتأكيد على الفصل بين الدين والدولة، وأهمية تحرر المرأة، وبالنسبة لسياسات الاستيعاب، أكد البرنامج الانتخابى للحزب على أهمية إصلاح ودعم برامج استيعاب المهاجرين، وزيادة البرامج الموجهة لتعليم اللغة العبرية وتوفير فرص العمل المناسبة للقادمين الجدد وخلق الوظائف المناسبة لهم[٨٤].

جدول: نسب الأصوات التى حصل عليها "إسرائيل بعالياه" و"إسرائيل بيتنا" وفقا للمناطق الإسرائيلية فى انتخابات ٢٠٠٣:

المنطقة	الاتحاد القومي	إسرائيل بعالياه
حيفا	%٦,١٢	%٣,٦
تل أبيب	%٢,٦١	%٠,٧٨
حيفا – الكرمل	%٦,٦٧	%٣,٤
ها شارون	%٤,٢٦	%٢,٠٢
اشكيلون	%١٠	%٤,٣٢
الخضرة	%٤,٢٦	%١,٨٨
القدس	%٥,٦٧	%١,٩٨
رملة	%٤,٦٤	%١,٩٨
الخليل (يهودا)	%١٠,٨	%٢,٤٨
الناصرة (إسرائيل)	%٦,٠٣	%٢,٥٤
زافات	%٥.٠٧	%٢,٨٥
دان دارون	%٥,٢٧	%٢,١٢
دان تازافون	%٢,٦٩	%٠,٧٨
ريشفوت	%٤,٨٨	%٢,٠٨
بئر سبع والنقب	%٨,٧	%٤,١

المصدر: الكنيست الإسرائيلي، نتائج الانتخابات فى المناطق، www.knesset.org.il

عبرت القائمة الانتخابية للاتحاد القومى بوضوح عن كونها قائمة إسرائيلية أكثر منها روسية، حيث ضمت خمسة مرشحين من المولودين فى بلدان الاتحاد السوفيتى

السابق، ومثلهم من مواليد إسرائيل ومرشحاً من الناطقين باللغة الإنجليزية وأخر من مواليد رومانيا[٨٥]. بل أن المقاعد السبعة التى حصل عليها الاتحاد القومي فى الكنيست ضمت ثلاثة من مواليد الاتحاد السوفيتى السابق، وثلاثة من مواليد إسرائيل والسابع كان زعيم حزب تكوما المولود فى رومانيا.

وفى نفس الوقت نجد أن حزب الخيار الديمقراطى الذى يتزعمه الروسى اليسارى برونفمان قد اندمج هو الأخر فى قائمة حزب ميريتس.

وأخيراً يمكننا القول أن أحد المظاهر الهامة لانتخابات ٢٠٠٣ هو اختفاء الوجود المستقل الأحزاب الروسية التى تمثل المهاجرين الروس من خريطة الكنيست الجديد.

فبالنسبة لحزب أفيجدور ليبرمان اليمينى المتشدد "إسرائيل بيتنا"، فقد انضم للاتحاد الوطنى، كما انضم حزب الخيار الديمقراطى الذى يتزعمه اليسارى الروسى رومان برونفمان إلى ميريتس ، وحتى حزب "إسرائيل بعالياه" الذى فاز بمقعدين فقط فى الكنيست الأخير ، فقد اندمج فى حزب الليكود بعد أقل من أسبوعين من انتهاء الانتخابات.

الصوت الروسى والأحزاب الإسرائيلية

حصلت الأحزاب الإسرائيلية غير الروسية على نحو ٥٥% من أصوات المهاجرين الجدد فى انتخابات ٢٠٠٣، وهو ما مثل تجسيداً لأسرلة العشيرة الروسية، التى منحت ١٠ مقاعد بالكنيست لهذه الأحزاب.

وكان اكبر الفائزين بأصوات من العشيرة الروسية هما حزبى الليكود وشينوى وتلاهما حزب شاس وأخيراً ميريتس والعمل.

ففى هذه الانتخابات استثمر حزب الليكود تأييد قطاع واسع من الروس لسياسات رئيس الوزراء أريئيل شارون الخاصة برفض التفاوض مع الفلسطينيين وسياسة الاقتحام والرد العنيف على الهجمات الفلسطينية، حيث اصبح شارون يمثل رمزاً للحفاظ على الأمن بين قسم كبير من الروس المؤيدين تقليديا للجناح اليمينى القومي، ويرفضون فى نفس الوقت خطاب ليبرمان المتشدد. وفى هذا السياق ركزت دعاية حزب الليكود بين الجمهور الروسى على رسالة سياسية واحدة هى " انتخبوا الليكود من أجل تقوية شارون وحماية أمن إسرائيل"[٨٦]

وقد قادت هذه الحملة ليمور ليفنانت ومعها مرشح الليكود من الروس ميخائيل جورلوفسكى (الذى احتل المرتبة ال٢٧ فى قائمة الحزب الانتخابية)، بل أن شارون توجه بنفسه للجمهور الروسى بدعوة لانتخاب الليكود فى جولات خاصة فى مناطق تركزهم السكاني.وحصل بالفعل الليكود وفقا لعدد من استطلاعات الرأى على ثلاثة مقاعد من مقاعده الثمانية والثلاثين بأصوات الناخبين الروس.

فى المقابل استطاع حزب شينوى العلمانى بقيادة تومى لبيد الحصول على ما يوازى ٢٠% من أصوات الناخبين الروس فى الانتخابات، منحته هو الأخر ثلاثة مقاعد بالكنيست من مجموع مقاعده الخمسة عشر، وقد حصل على أصوات الذين يرفضون خطاب إسرائيل بعالياه الوسطى ومواقف ليبرمان المتشددة سياسياً ولم يجدوا تعبيراً سياسياً عن كراهيتهم الشديدة للمؤسسة الدينية والحاخامات وللمتدينين المتشددين أفضل من خطاب حزب شينوي.

وهو الخطاب الداعى لتقليص صلاحيات المؤسسة الدينية وإقرار الزواج المدنى وإلغاء وزارة الأديان.

أما حزب شاس فاستمر فى حشد أصوات القطاعات المهمشة من الروس السفارديم، القادمين من الجمهوريات الإسلامية بوسط آسيا، والتى منحته وفقا لبعض الاستطلاعات نحو ١,٥ مقعداً بالكنيست.

وهى نفس النسبة التى حصل عليها حزب ميريتس تقريبا من المقاعد اعتماداً على أصوات المهاجرين الروس، وكان الذين صوتوا لقائمته هم اليساريون المؤيدون لبرونفمان زعيم حزب الخيار الديمقراطى والذى أنضم إلى قائمة ميريتس قبيل الانتخابات، بينما كان الخاسر الأكبر هو حزب العمل الذى لم ينجح فى جذب أى من القطاعات السابقة من الجمهور الروسى وكان مرشحه الروسى فى المرتبة ال٢١ ولم يستطع دخول الكنيست.

أعضاء الكنيست السادس عشر من المهاجرين الروس:

الاسم	الحزب
أفيجدور ليبرمان	إسرائيل بيتنا
يورى ستيرن	إسرائيل بيتنا
ميخائيل نودلمان	إسرائيل بيتنا
يولى ادلشتاين	إسرائيل بعالياه
مرينا سلودسكين	إسرائيل بعالياه
فيكتور برايلوفسكي	شينوي
يجيئال ياسينوف	شينوي
ميخائيل جورلوفسكي	الليكود
ايسحاق كوهين	شاس
رومان برونفمان	ميريتس

المصدر: الكنيست الإسرائيلى، أعضاء الكنيست السادس عشر، www.knesset.org.il

هكذا انتقلت ظاهرة الروس السياسية من هيمنة الحزب أو الحزبين الروسيين إلى مرحلة الاندماج أو الأسرلة، حيث دخل الكنيست الـ١٦، عشرة من المهاجرين الروس، ثلاثة ممثلون لإسرائيل بيتنا واثنان لإسرائيل بعالياه واثنين ممثلين لشينوى وواحد لكل من الليكود وشاس وميريتس. مقابل ١٣ عضواً فى الكنيست الخامس عشر منهم تسعة ممثلين لإسرائيل بعالياه وإسرائيل بيتنا.

فى النهاية، لا يمكن لأحد أن يعطى إجابة نهائية حول مستقبل ظاهرة الروس سياسيا، وإمكانية التعاطى مع نتائج انتخابات ٢٠٠٣ على أنها نقطة نهاية ولا عودة لهذه الظاهرة. أم أنها مجرد مرحلة مؤقتة قد يعقبها، نتيجة التحولات الكثيفة فى الساحة السياسية الإسرائيلية والمفاجأة فى أغلب الأوقات، صعود جديد للأشكال السياسية المستقلة للروس.

ولكن فى نفس الوقت، يمكننا التأكيد على أن الروس يتجهون هيكليا نحو الاندماج أكثر فأكثر فى الساحة السياسية الإسرائيلية، وبالتالى حتى فى حالة عودة ظاهرة الأحزاب الروسية فإنه من المرجح أن تكون ذات برنامج سياسى إسرائيلى وقومى، وفى سياق الدفاع عن المصالح الضيقة لتجمع المهاجرين.

المـــراجـــع

(١) عماد جاد، فلسطين .. الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٧.

(2) Israeli Ministry of Immigrants Absorption. www.moia.gov.il

(٣) الفي باليس، الروس قادمون، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، بيروت، ص ٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٥) د.عماد جاد، فلسطين .. الأرض والشعب، من النكبة إلى أوسلو، مرجع سابق ذكره، ص ١١٥.

(6) Israeli Ministry of Immigrants Absorption. www.moia.gov.il

• أعداد المهاجرون حتى أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) هناك العديد من التقديرات المتباينة للعدد الحقيقي لليهود فى بلدان الاتحاد السوفيتى السابق، وتتراوح بين ٥ مليون فى أقصى تقدير إلى ١,٥ مليون شخص فقط فى اقلها وقد اعتمدنا على الرقم الأكثر قبولا بين المفكرين العرب، لمزيد من التفاصيل أنظر: وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، د.عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠، كارم يحي، رهان المليون السابع، القاهرة، ٢٠٠٢.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: كارم يحي، رهان المليون السابع، القاهرة، ٢٠٠٢.

(9) Dvora Hacohen., Mass Immigration and Demgraphic Revolution in Israel, Israel Affairs, Vol. 8, No.1&2, Autumn/Winter 2002, A Frank Cass Journal, London, p. 178.

(١٠) هذا الرقم محسوب بناء على أن القادمين الروس حتى أكتوبر ٢٠٠٢ بلغوا ٩٣٩ ألف شخص منهم ٦٤% قادرين على العمل، وفقا لبيانات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية.

(11) Sarit Cohen, Macroeconomic and Labor Market: Impact of Russian Immigration in Israel , Change- Tai Hsieh, Princeton University, October 2000, p. 2.

(12) Zvi Eckstein & Yoram Weiss, The Absorption of Highly Skilled Immigrants: Israel, 1990-1995, June 15, 2001, p.2.

(13) Report of Deputy Minister of Immigrant Absorption, M.K. Yuli Edelestein, On Immigration Absorption, May 2002, pp.19-23.

(14) David Klein, The Israli Economy, 1990-2000, December 7, 2000, www.us-israel.org .

(١٥) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٥٢، إبريل ١٩٩٩، ص ٣٣.

(١٦) بلغت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى فى ١٩٩٤، ١٩٩٥و١٩٩٦ نحو ٧%، ٦,٨% و ٤,٥% على التوالي.

(17) Zvi Eckstein & Yoram Weiss, The Absorption of Highly Skilled Immigrants: Israel, 1990-1995, Op.Cit, p.3.

(18) Ibid. p.3.

(19) Sarit Cohen, Macroeconomic and Labor Market: Impact of Russian Immigration in Israel , Op.cit, p.4.

(٢٠) أحمد خليفة (إعداد)، المهاجرون الروس، www.qudsway.com

(٢١) ماجد الحاج، عشرة أعوام بعد هجرتهم إلى إسرائيل، اليهود السوفيت :بين الانصهار والتمييز الاثنى والثقافي، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، ص ٨١.

(22) Absorption Basket – Sal Klita, Israeli Ministry of Immigrants Absorption. www.moia.gov.il.

(23) Fletcher Elain, Israel absorps Half Million Soviet Jews with ease, Christian Science Monitor, Vol.87, Issue 124.

(24) Gustavo S. Mesch, Perception of Discrimination and the Voting Patterns of Immigrants from the FSU in Israel, Paper presented at the Metropolis Inter-conference Seminar on Immigrants and Homeland, Dubrovnik, Croatia, May 9 – 12, 2002, p.7.

(25) Statistical Abstract of Israel, No.51, 2002.

(26) Israeli Ministry of Immigrants Absorption. www.moia.gov.il

(27) Israeli Religious Action Center, www.irac.org.

(28) Statistical Abstract of Israel, No.52, 2001, Central Bureau of Statistics, Tel Aviv, 2002.

(٢٩) مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢، أبريل ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٣٠) ماجد الحاج، عشر سنوات بعدد هجرتهم إلى إسرائيل، اليهود السوفيت: بين الانصهار والتمييز الأثنى والثقافي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(٣١) ماجد الحاج، عشرة أعوام بعد هجرتهم إلى إسرائيل، اليهود السوفيت :بين الانصهار والتمييز الاثنى والثقافي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(32) Tamar Rapoport& Edna Lomsky-Feder, "Intelligentsia" as an Ethnic Habitus: the inculcation and restructuring of intelligentsia among Russian Jews, British Journal of Sociology of Education, Vol.23, No 2, 2002, P. 233.

(33) Ibid. P. 233.

(34) Ibid. P. 233.

(35) Ibid. P. 234.

(36) Gustavo S. Mesch, Perception of Discrimination and the Voting Patterns of Immigrants from the FSU in Israel, , Op.Cit. p. 1.

(٣٧) ولد ناتان شارانسكى فى أوكرانيا فى ١٩٤٠ وبسبب نشاطه الصهيونى والمعادى للاتحاد السوفيتى اعتقل فى ١٩٧٧ وحكم عليه بالسجن ١٣ عاما وأفرج عنه فى ١٩٨٦ بعد ضغوط أمريكية وإسرائيلية وهاجر عقب إطلاق سراحه إلى إسرائيل.

(38) Ehud Sprinzak, Natanyahu's Safety Belt, Foreign Affairs, Vol.77, No. 4, July/August 1998, p.25.

(39) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Daniel J. Elazar and M. Ben Mollov (Editors), Frank Cass, London, 2000, p. 103.

(40) Ibid., p. 103.

(41) Gustavo S. Mesch, Perception of Discrimination and the Voting Patterns of Immigrants from the FSU in Israel, Op.Cit., p.3.

(٤٢) يشار هنا إلى وجود محاولات هامشية وفاشلة للروس لتشكيل أحزاب فى وقت سابق، أهمها حزب الديمقراطية والهجرة، والذى فشل فى انتخابات ١٩٩٢ فى تجاوز نسبة ال ١% لدخول الكنيست.

(43) Israeli Ministruy of immigrant Absorpion in Israel, www.moia.gov.il.

(44) Haim Ramon, Israel's map: after cancellation of direct election of prime minister, Jerusalrm Center for Public Affairs, No. 471, 1 February 2002, www.jcpa.org.

(٤٥) كان عدد مرشحى حزب إسرائيل بعالياه فى هذه الانتخابات ١٠ مرشحين فقط.

(٤٦) بعد كل من أحزاب الليكود والعمل وشاس والمفدال وميريتس.

(٤٧) د.عبد العليم محمد، الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦" ومستقبل التسوية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧٧.

(48) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Op.Cit., p.109.

(49) Ehud Sprinzak, Natanyahu's Safety Belt, Op.Cit., p. 24.

(٥٠) د.عبد العليم محمد، الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦" ومستقبل التسوية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

(51) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Op.Cit., p.110.

(52) Ibid. p. 110.

(٥٣) ماجد الحاج، عشرة أعوام بعد هجرتهم إلى إسرائيل: "اليهود السوفيت" بين الانصهار والتمييز الأثنى والثقافي، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

(54) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Op.Cit., p.114.

(55) Ibid. p. 116.

(٥٦) د.عماد جاد (تحرير)، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٨٦

(٥٧) بالترتيب حصل إسرائيل بعالياه وإسرائيل بيتنا وتكفاه ولومي على ٢,٥% و٢,٦% و٢,٠% و٢,٠% من إجمال الأصوات.

(58) Lily Galili, The Russian Vote, Haaretz, February 2, 2001, www.haaertz.co.il.

(59) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Op.Cit., p.128.

(60) Ibid. p.120.

(61) institute for Social and Political Studies, Tel Aviv, May 1999.

(62) David Makovsky, Israeli election and the peace process. Peace Watch, No. 203, March 25, 1999, www.washingtoninstitute.org .

(٦٣) وهى العملية التى ترددت أقاويل بصدد أن المخابرات الإسرائيلية والشاباك كانا يقفان وراءها.

(64) Lily Galili, The Russian Vote, Haaretz, February 2, 2001, www.haaertz.co.il .

(٦٥) د.عماد جاد (تحرير)، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٥.

(66) Ha'aretz, 30 January 2003, www.haaretzdaily.com

(67) Results of Elections to the 16th Knesset, www.mfa.gov.il .

(68) Lily Galili, Currently Russian, Politically Israeli, immigrants lose their sectoral allure, Haaretz, 27 November, 2002, www.haaertz.co.il .

(69) Gustavo S. Mesch, Perception of Discrimination and the Voting Patterns of Immigrants from the FSU in Israel, Op.Cit., p.12.

(70) Vladimir Khanin, Israeli "Russian" Parties and the New Immigrant Vote, in Israel at Pools 1999, Op.Cit., p.118.

(٧١) النسب اسقاطات من إحصائيات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية الخاصة بالمهاجرين الروس حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٢.

(72) Israeli Ministry of immigrant Absorpion in Israel, www.moia.gov.il

(73) Lily Galili, Currently Russian, Politically Israeli, immigrants lose their *sectoral allure*, Haaretz, 27 November, 2002, www.haaertz.co.il

(74) 6 Princples, 6 achievement of Yisrael B`Aliya, www.aliya.org.il

(75) Religious Zionist Flock to Yisrael B`Aliya, www.aliya.org.il .

(76) Frequently Asked Questions about Yisrael B`Aliya, www.aliya.org.il .

(77) Andrew Mckain, Israel`s immigrant party reaches out to Anglo, Jerusalem Post, http://info.jpost.com

(78) Gil Hoffman, Sharansky vows to block Mitzna, Jerusalem Post, January 16, 2003, http://info.jpost.com

(79) Why Vote for Yisrael B`Aliya Instead of a "larger" party?, www.aliya.org.il

(80) Andrew Mckain, Israel's immigrant party reaches out to Anglo, Jerusalem Post, http://info.jpost.com
(81) Ha'aretz, 31 January 2003, www.haaretzdaily.com
(82) Battersby, John, Russian Jews play Israeli kingmakers, Christian Science Monitor, 24/5/1996, Vol. 88 Issue 126, p.7.
(83) The National Union: Basic Platform Principles for the 2003 Elections, http://leumi.org.il .
(84) The National Union: Basic Platform Principles for the 2003 Elections, http://leumi.org.il
(85) The National Union: Candidates'Bios, http://leumi.org.il .
(86) Lily Galili, Most parties are waging two different campaigns: in Hebrew in Russian, Haaretz, www.haaertz.co.il.

الفصل الخامس

جماعـــات اليـــهود العـــرب

طـارق حســن



افتقدت السياسات العربية، فى حالاتها الحربية والسلمية إزاء إسرائيل، إلى مناهج تعتمد نقد وتفكيك الأسس المادية للسياسة الصهيونية، إذ غلب على التعامل العربى فى هذا المجال طابع انتاج مواقف سياسية مضادة فقط للنتائج التى أفرزتها السياسة الصهيونية، وترتب على ذلك ان المنازلة العربية لإسرائيل ومؤسساتها الصهيونية، لم تجر فى أى من مراحلها بأدوات شاملة، فى حين تمكنت الأخيرة من تكريس واقع الهيمنة السياسية والاستراتيجية.

ويمثل الموقف العام من مسالة الجماعات اليهودية من أصل عربى داخل إسرائيل أحد النماذج المهمة التى يمكن من خلالها تقويم السياسات العربية إزاء إسرائيل والظواهر التى أنتجتها. فقد وضعت المؤسسة الصهيونية هذه الجماعات فى عداء سياسى مع أوطانها الأصلية القادمة منها، بينما اكتفت السياسات العربية بالنظر الى هذه الجماعات من زاوية العداء الذى أنتجته المؤسسة الصهيونية فقط. ودون استنتاج سياسى من واقع المشترك الحضارى العربى الاسلامى الذى يشكل مصدرا رئيسيا فى تكوين هذه الجماعات، ومدى تأثيره فى النظام السياسى والاجتماعى الإسرائيلى.

ويمكن تحديد المسألة بشأن الجماعات اليهودية من أصل عربى داخل إسرائيل، بالقول إن هذه الجماعات، ينطبق عليها مصطلح "الإسرائيليون العرب". على عكس ما تحاول الأدبيات الصهيونية التى تستخدم مصطلح "عرب إسرائيل" فى وصف المواطنين الفلسطينيين الذين صمدوا داخل بلادهم منذ عام ١٩٤٨، ويخضعون حاليا للسياسة الإسرائيلية، فهؤلاء يمثلون هوية وطنية مستقلة تعانى الاضطهاد القومى والسياسى من جانب الأغلبية اليهودية المسيطرة، التى سلبتها الوطن والديار والهوية السياسية المستقلة، كما أن المؤسسة الصهيونية دابت على توظيف مصطلح عرب إسرائيل فى وصف فلسطينيي٤٨ سياسيا بهدف ترحيلهم إلى الدول العربية بوصفهم عربا لا ينبغى وجودهم فى دولة يهودية يجب أن تكون نقية.

أدت سياسة الجماعات اليهودية الإسرائيلية من أصل غربى (الاشكناز) فى الهيمنة والاستعلاء والعلمنة وفقا للنمط الغربى، إلى بروز المكون الحضارى العربى كهوية اجتماعية وسياسية للجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى بشكل عام داخل النظام السياسى الاجتماعى الإسرائيلى.

وبداية تجلت معالم السياسة الاشكنازية فى الهيمنة والاستعلاء والعلمنة حسب النمط الأوروبى فى استخدام الجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى بصفة عامة كقوى عاملة رخيصة بدلا من الفلسطينيين، الذين طردوا من ديارهم فى حرب ٤٨ فى إطار ما عرف باسم "العمل العبرى" ثم نزعت هذه السياسة إلى محاولة فرض العلمانية الغربية بصورة قسرية على العمل على الجماعات اليهودية العربية بواسطة استئصال "الذات الثقافية والاجتماعية العربية" لهذه الجماعات باعتبارها "متخلفة"، وأنه ينبغى محوها فتم اعتماد أساليب الصهر العرقى الثقافى - التى سبق اتباعها فى أمريكا الشمالية - مع جماعات اليهود العرب لإدماجهم فى المجتمع الإسرائيلى. لأجل ذلك بذلت جهود أكاديمية عنصرية تجاه الجماعات اليهودية العربية فقد كان عالم الاجتماع الإسرائيلى شموئيل ايزنشتات مسئولا عن نظرية الصهر، وعالم التربية كارل فرانكشتاين مسئولا عن نظرية "محتاجى العناية الخاصة" التى دعا من خلالها إلى ضرورة معرفة "الذهنية المتخلفة للعديد من هؤلاء المهاجرين الجدد، وترتب على ذلك "إقامة نظام تربوى خاص لمن هم بحاجة للعناية الخاصة "حسب التعبير أو أصحاب الذهنية المتخلفة الذين ليس لديهم القدرة على التفكير المجرد أو الإبداع. وكان التصنيف فى هذا المجال يخضع لخمسة معايير هى الأصل الآسيوى أو الافريقى والوضع الاجتماعى والاقتصادى المتدنى ومستوى دخل العائلة، ومازال هذا النظام متبعا حتى اليوم ويشمل أغلبية اليهود من أصل عربى فى الأحياء الفقيرة والأخرى المعروفة باسم "بلدات التطوير" وتدل الاحصائيات الرسمية الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة ان حوالى ٩٠% من هؤلاء من أبناء اليهود من أصل عربى وشرقى.

وشملت هذه السياسة اتباع أساليب مذلة ومهينة تجاه الجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى تضمنت طمس اللغة والهوية والتاريخ. وبصفة عامة تركز المناهج التعليمية والتطبيقات الاقتصادية والإعلامية على متطلبات الفئات اليهودية الاشكنازية، بينما ظلت الجماعات اليهودية العربية والشرقية فى مرتبة هامشية بالنسبة للفئات الأولى.

وبالتوازى مع ذلك، تم إجبار الجماعات اليهودية العربية على سكن المناطق الحدودية ومناطق التماس مع الدول العربية لتعميق الفصل عن الهوية الأصلية وتنمية العداء مع مكوناتها السياسية والاجتماعية والحيلولة دون التفاعل معها أو الارتداد إليها، وقد كان القصد الأساسى فى هذه السياسة فرض الهيمنة الاشكنازية باستمرار، ومحاولة القضاء على احتمالات إدماج التجمع الإسرائيلى فى الإطار العربى والشرق أوسطى، أو فرض الطابع الحضارى العربى والشرقى على الدولة الإسرائيلية. وقد برز هذا الخوف فى نفوس المسئولين الاشكنازيين مبكرا منذ مطلع سنوات الخمسينات خاصة وأنه - كما يروى توم سيجف فى كتابه الإسرائيليون الأوائل - فإن المرة الأولى

التى فكر فيها زعماء الحركة الصهيونية فى جلب يهود الدول العربية بأعداد كبيرة كانت بسبب الفراغ البشرى الكبير بعد مقتل أعداد هائلة من يهود أوروبا على أيدى النازيين، كما تذكر كتابات إسرائيلية أخرى أن نسبة اليهود من أصل أوروبى التى اختارت الهجرة لفلسطين لم تتعد واحدا بالمئة.

أدت سياسات الهيمنة والاستعلاء والعلمنة الاشكنازية إلى ردود فعل مناهضة من جانب الجماعات اليهودية العربية الشرقية اتسمت فى مراحلها الأولى بطابع الاحتجاج الاجتماعى كما حدث فى انتفاضة وادى الصليب فى حيفا عام ١٩٥٩، حيث انفجرت المظاهرات العنيفة التى رجمت الشرطة بالحجارة وكسرت واجهات المحلات التجارية فى الأحياء الاشكنازية القريبة. وتم اعتقال عدد كبير من قيادة هذه الأحداث ومن بينهم زعيم حركة اليهود من أصل مغربى - دافيد بن هاروش. ونشأ فى أعقاب المظاهرات تنظيم من النشطاء بهدف خوض الانتخابات، فى حين كان بن هاروش يقبع فى السجن. لكنه لم يعبر نسبة الحسم المطلوبة، ولم يدخل الكنيست.

وفى سنة ١٩٧٠ ظهر تنظيم جديد يعتمد على إبراز مفاهيم ثقافية حول العنصرية الاشكنازية ضد الشرقيين" وتركز فى حى المصرارة بالقدس، باسم الفهود السود. ولأول مرة فى إسرائيل، تتخذ الحكومة قرارا "باعتقالات على أساس "اجتماعى- أثنى". بسبب دعوة "الفهود السود" إلى مظاهرة مقابل مبنى بلدية القدس. وقد اعتقلت الشرطة أفرادا من تنظيم الفهود السود، لكن لم يمنع ذلك البقية من تنظيم المظاهرة التى شارك فيها ما يقارب عشرة آلاف متظاهر وأغلبيتهم الساحقة من اليهود العرب.

رغم محاولة الحكومة والمؤسسات المختلفة كسر شوكة قيادة هذا التنظيم، إلا أن قوتهم تعززت أكثر بين الجماعات اليهودية العربية، وامتدت إلى إقامة صلات مع بعض التنظيمات الماركسية مثل ماتسبين وقسم من تنظيم سيح (يسار إسرائيلى جديد) وهما تنظيمان يؤسسان تحليلهما على أسس ماركسية - مادية لم تؤد إلى نتيجة مع تنظيم الفهود الذى يعتمد مفاهيم ثقافية فى تنظيمه السياسى.

فى منتصف السبعينيات دخل الفهود السود إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة مما أدى إلى انشقاق الحركة ونشوء تيارين منفصلين، أحدهما توجه للعمل الاجتماعى المباشر وتقديم الخدمات فى الأحياء والبلدات، بينما احتوت السلطة الآخر.

مع بروز مظاهر التمرد الاجتماعى والثقافى أصبح واقع الانقسام الاجتماعى والطائفية العرقية الدينية من سمات النظام السياسى الاجتماعى الإسرائيلى، وقد تمخض ذلك عام ١٩٧٧ عن انقلاب كبير كان الأول من نوعه فى إسرائيل حيث صعد الليكود لحكم إسرائيل لأول مرة بمساندة من الجماعات اليهودية العربية والشرقية التى كانت فى حينه تشكل أغلب قواعد الحزب، فيما عرف اصطلاحا باسم "الانقلاب

السفاردى" الذى كسر ظاهرة الهيمنة المطلقة لحكم التيار العمالى الصهيونى التى سادت إسرائيل منذ نشأتها.

لقد حاول الليكود ونجح باعطاء شرعية لثقافات أخرى غير الاشكنازية التى اتخذت صفة رسمية قبل وصوله للحكم، فقبل ذلك امتنعت وسائل الاعلام الرسمية على سبيل المثال عن بث أغانى اليهود والعرب، لكن هذه الثقافة شهدت ازدهارا مع حكم الليكود، ولكن ذلك لم يخرج اليهود العرب من دائرة السيطرة "الاشكنازية" تماما والتى كان الليكود أحد فروعها، وبرزت هذه الطبيعة فى مرحلة لاحقة فى الصدام مع شخصيات وتكوينات يهودية عربية داخل الحزب نفسه، وحيث ظل احتكار السلطة بنسبة كبيرة فى يد فئات الاشكناز داخل الحزب.

ومع بروز الليكود بقواعده الاجتماعية اليهودية العربية تم للمرة الأولى أيضا كسر المبدأ الصهيونى الذى أرساه بن جوريون فى الحيلولة دون السلام أو الاتفاق مع العرب.

وقد جاء هذا التطور رغما عن أيديولوجية الليكود ذاتها التى آمن زعيمه مناحم بيجين بنظرية الحائط الحديدى للمفكر الاشكنازى اليهودى زئيف جابوتنسكى القائمة على مبدأ فرض القوة على العرب حيث تتقاطع هذه النظرية من حيث نتائجها مع مبدأ بن جوريون فى هذا الصدد.

والحاصل فى هذا المجال انه عندما أطلق الرئيس الراحل أنور السادات مبادرته الشهيرة تجاه إسرائيل، فأنها قد وجدت دعما رئيسيا لها من جانب القواعد الاجتماعية اليهودية العربية وداخل الرأى العام الإسرائيلى بصفة عامة.

والشاهد أن رئيس الوزراء الإسرائيلى فى حينه مناحم بيجين حاول الصد، فتعرى موقفه وغلبه الرأى العام الداخلى والخارجى أيضا، مما أدى لفقدانه موقفه فى رفض المبادرة السلمية، فاضطر للموافقة والانسحاب من الأراضى المصرية. ففى مذكراته أشار بما لا يدع مجالا للشك إلى أنه عندما سأله قادة مؤسسة الحكم فى إسرائيل، لماذا قبلت ما فعله السادات على الرغم من انه يضحك علينا، فأجاب بيجين بما يفيد أن السادات لديه رأى عام يضمنه على طول الخط إن قال له نحارب أيده وان قال له نسالم أجابه بنعم، أما فى إسرائيل وبمجرد سماع المبادرة المصرية، فقد صار الجميع يدق على المائدة "السلام الآن".. "السلام الآن".

ومع بروز هذا التطور أصبحت التكوينات الاجتماعية الإسرائيلية لا تبدى الاستجابات طبقا لواقعها الداخلى فقط، إنما تتشابك معها التفاعلات الجارية فى محيطها المباشر وغير المباشر وفى مراحل لاحقة أخذ واقع الانقسام ينحو لمظاهر أكثر تفتتا على حساب الرابط الموحد بينهما، خاصة مع تعاظم نزوع الجماعات اليهودية العربية

إلى التمركز في إطار تعبيراتها الاجتماعية السياسية المستقلة. مما أدى إلى بروز حركة شاس عام ١٩٨٤ على الساحة السياسية الإسرائيلية، وكانت هذه الحركة قد ظهرت للمرة الأولى عام ١٩٨١ فى انتخابات البلديات والمجالس المحلية في بلدات التطوير والقرى.

وتعتبر حركة شاس أحد أهم التطورات السياسية في إسرائيل، فخلال عشر سنوات نجحت في أن تكون القوة السياسية والاجتماعية الثالثة في إسرائيل، وتمثل هذه الحركة ذات الأصل المغربي العربي - نموذجا لقياس المكونات الحضارية لليهود من أصل عربي داخل إسرائيل، وتأثيرات ذلك الاجتماعية والسياسية في النظام الإسرائيلي، فخلافا للحركات السياسية والاجتماعية السابقة للجماعات اليهودية العربية مثلت شاس بحد ذاتها، انقطاعا عن الخطاب الصهيوني التقليدي وعمليات التنشئة الاشكنازية داخل إسرائيل.

ومن خلال قراءة الخطاب العام لهذه الحركة يمكن القول أن الاعتقادات الحضارية لديها تتلخص في الآتي:

١ - الصهيونية هي قيم ومفاهيم الاشكناز أي الصهيونية العلمانية، أما نحن فيهود "سفارديم" (أي من أصل عربي وشرقي) نرفض المشاركة في نمط الحياة الاشكنازية، لنا ثقافتنا وحضارتنا وقيادتنا الروحية وأغانينا وشعرنا الخاص بنا. إن هرتسل ليس قائدا لنا بل هو غريب عنا. ان الحاخام في المغرب أهم بكثير من هرتسل.

٢ - نشعر بقرب أكبر بكثير إلى الثقافة العربية من الثقافة الاشكنازية نحن مرتبطون بالثقافة العربية، وبالنسبة لنا كيهود "سفارديم" لا يوجد صراع بيننا وبين العرب، لقد إحتفلنا سويا في المغرب في الأعياد الاسلامية واليهودية. احتفلنا برمضان واحتفل المسلمون بعيد الفصح لليهود. لم يكن هناك صراع ثقافي، لم تكن هناك محاولات لإجبارنا على ديانة أخرى، ولم تكن هناك محاولات لأسلمتنا أو لتهويدهم.

٣ - المشكلة مع الثقافة الأوروبية الأشكنازية تكمن في كونها ثقافة يهودية علمانية تحاول فرض نمط حياة وثقافة علمانية في إسرائيل. لقد أعلن هؤلاء حربا ضد اليهودية ولم يرغبوا بعيش يهود متدينين هنا، لم يكن لدينا الخيار في العيش في إطار ثقافتنا ونمط حياتنا إنما فرضوا علينا ثقافتهم وحضارتهم.

٤ - نحن جزء من شعوب المنطقة مثل المصريين والأردنيين والفلسطينيين وليس هناك من مشكلة مع شعوب المنطقة ولا مع حضارتنا وثقافتنا، نحن نحترمهم ونقدرهم.

أما بالنسبة للاعتقادات السياسية ـ الاجتماعية فأهمها:

١ ـ نحن حركة سفاردية ترفع شعار القضايا الاجتماعية ولها أيدولوجية سياسية واجتماعية، كلنا من أصل شرقى مهاجرون من الدول العربية نعيش فى أحياء الفقر ومدن التطوير.

٢ ـ تؤمن شاس أن هناك شعبا يهوديا مكونا من قبائل، والسفارديم إحدى هذه القبائل ومنذ قيام الدولة تم تهميش السفارديم فى دولة إسرائيل، ولكى يصبح المجتمع الإسرائيلى سليما، من الخطأ إتهام جزء واحد منه وإبرازه بأنه الجزء المريض الذى يجب التخلص منه كى يبقى المجتمع معافى.

٣ ـ العودة للدين بالنسبة لنا هى استمرار الناس فى حياتهم العادية، وفى الوقت نفسه الحفاظ على التراث والاحتفال به وبالأعياد الدينية، نريد من الناس ارتداء اللباس العادى مثل الجينز وغيره.

٤ ـ نريد أن تكون حركة لها تأثير على السياسة الإسرائيلية، وفى مركز الأحداث وليس على الهامش أو فى الجيتوات، نريد أن تصبح إسرائيل أكثر يهودية ولدينا صراع شديد حول مسألتى العلمانية والقيم الأوروبية.

٥ ـ نؤيد العصرنة ولا نستطيع تجاهل التطورات التكنولوجية فى العالم ولكن من جهة أخرى نريد أن يحافظ المجتمع على مميزاته اليهودية والثقافية، على تراثه وكذلك نريد الحفاظ على جذورنا.

٦ ـ الصهيونية تعنى بالنسبة لنا فقط البقاء فى إسرائيل على الرغم من المعاناة الشديدة.

٧ ـ نحن ضد ما تمثله الصهيونية من قوة وعنف، أى صهيونية الجيش الأقوى فى المنطقة هذا ما تم تثقيفنا عليه، ونعتقد أن القوة تستمد من الله وهذا يتفجر الآن فى وجه الصهيونية.

٨ ـ إذا لم تكن هناك مسائل كالسلام والأمن والإرهاب، فان الصراع فى إسرائيل سيكون بين العلمانيين والمتدينين، وسيتطور إلى حرب فى السنوات المقبلة.

٩ ـ فى بداية طريقنا كنا نعتبر كظل لليكود وخصوصا فى القضايا السياسية، وكانت أغلبية مؤيدينا هم مؤيدو بيجين البولندى الذى نجح فى حشدهم ولكننا بحكمة وعقلانية نجحنا فى استقطاب هؤلاء وجلبهم إلى صفوفنا.. لقد أخذنا جمهورا بدون قيادة حقيقية وقمنا بضمه إلى صفوفنا وتحول جمهور ناخبينا إلى المواقف المعتدلة، قضية تحتاج إلى تثقيف ووقت طويل.

وبخصوص الاعتقادات السياسية بالنسبة للعلاقة الإسرائيلية العربية، فيمكن إجمالها مبدئيا فى الآتى:

١ - إمكان العودة إلى ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية ليست واردة، والسؤال هو كيف يمكن حل هذا الصراع، وما الذى يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل، الأغلبية فى إسرائيل تعترف بالشعب الفلسطينى، والمهم هو إيجاد صيغة للتعايش.

٢ - مواقفنا تجاه عملية السلام "يسارية" ومع دعمنا لاتفاقيات أوسلو لم نخسر مؤيدينا بل تضاعفت الاصوات لصالح الحركة من ١٣٠,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ صوت.

٣ - استمرار العملية السلمية يحتاج إلى ائتلاف واسع.. والاشكناز لا يفهمون أهمية دعم السفارديم لعملية السلام.

٤ - لقد تثقفنا فى إسرائيل بشكل يعتبر الفلسطينيين قتلة وإرهابيين ولكن بعد لقاءات مع شخصيات فلسطين نعتقد أنه لا توجد مشكلة فى اللقاء والحوار والنقاش سوية حول قضايا تهمنا، الفلسطينيون شعب مثلنا.

وبالنسبة لمواقف شاس السياسية حول العلاقات العربية - الإسرائيلية، يلاحظ أنها تمثل استجابة لنوعية العلاقة القائمة بين إسرائيل والعرب، فإذا كانت سلمية يزداد نشاط شاس فى دعم العملية السلمية، وإذا كانت عدائية تمحورت شاس حول الذات الإسرائيلية.

يؤشر على ذلك أن الحاخام عوفاديا يوسف الزعيم الروحى لشاس الذى يوجه السباب للعرب فى أجواء العداء الحالية، هو بذاته الذى عرف من قبل بمواقفه السياسية المعتدلة ازاء القضية الفلسطينية فقد صرح عام ١٩٩٠ - عقب زيارته لمصر ولقائه مع الرئيس حسنى مبارك - لأول مرة وبشكل علنى أن حياة الأنسان أغلى وأثمن بكثير من قيمة الأرض.

وكان الحاخام نفسه أيضا قد زار "مستعمرة ياميت" المقامة على الأراضى المصرية لاقناع مستعمريها من الإسرائيليين بإخلائها.. واعتبر أن بقاءهم فيها يتناقض مع الشريعة اليهودية.

لقد أدى تصاعد نفوذ شاس بهذه الصورة إلى بروز السؤال حول إعادة تأسيس الدولة والمجتمع فى إسرائيل مع اشتداد أشكال التناقض بين التكوينات الأولية الإسرائيلية.

وتعد نتائج الانتخابات الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٦ أوضح مثال على هذا التطور الجديد. إذ تبدت تجليات الانقسام فى مظهرين مهمين متصلين داخل إسرائيل: الأول:

ضعف الهيمنة الصهيونية المركزية بقواعدها الفكرية والمادية فى مجال تشكيل السياسة والمجتمع بإسرائيل. والثاني: ازدياد تمحور التكوينات الإسرائيلية حول أصولها العرقية والدينية والثقافية الأولية.

وبالنسبة للعنصر الأول يمكن رصد مظاهر الضعف فى الآتى:

١ - تفتت النظام السياسي. إذ ألم الضعف بالقوة التقليدية للحزبين الكبيرين العمل والليكود. مقابل نمو قوة الأحزاب الصغيرة بأصولها العرقية والدينية والثقافية الأولية.

٢ - واقع التنازع الطائفى الحاصل فى المؤسسات الصهيونية الجامعة، مثل مؤسسات الكيبوتزات والهستدروت والجيش الإسرائيلى.

٣ - عدم بروز النمط الصهيونى الاشكنازى العام كعنصر توحيد فى حالة الهجرات الجديدة لإسرائيل. والمثال الواضح لذلك هو تمرد يهود الفلاشا الأثيوبيين وبروز قوة الجماعات اليهودية من أصل روسى كوحدة عرقية سياسية ثقافية منغلقة. على الرغم من ان المؤسسة الصهيونية جلبت الجماعات الروسية خصيصا دعما لاستمرار هيمنتها واحتواء ازدياد وزن وتاثير الجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى بصفة عامة.

٤ - كسر هيمنة اللغة العبرية كعامل موحد ضرورى بين مجموعات اليهود فى إسرائيل. فالاذاعة والتليفزيون الإسرائيليان يخصصان برامج دورية ناطقة باللغات الأصلية لليهود الروس والفلاشا الأثيوبيين. وصاحب ذلك ظاهرة عامة شملت التكوينات الإسرائيلية فى مجال بعث اللغات والثقافة الأصلية. وقد أدى ذلك إلى تزايد التساؤل الداخلى حول الأيديولوجية الصهيونية بطابعها المثالى الذى يحمل خليطا من القوميات العلمانية والأيديولوجية الدينية الصرفة، وارتباط ذلك بالسؤال الاجتماعى والثقافى. خاصة حول تحديد الهوية فى إسرائيل هل هى صهيونية او إسرائيلية أم دينية يهودية أو طبقا للأصول الأولية.

بالنسبة للعنصر الثانى يمكن رصد مظاهر نموه وحركته فى الآتى:

١ - محاولة الانعتاق من الهيمنة المركزية للصهيونية الاشكنازية وهيئاتها السياسية بزيادة الرصيد الاجتماعى والسياسى والديموجرافي. كما هو حاصل على مستوى زيادة معدلات المواليد للطوائف من اصل عربى والشرقية بشكل عام.

٢ - سعى الطوائف العرقية والدينية وهيئاتها لاحتلال مراكز المجتمع والسياسة بإسرائيل لفرض قواعدها وهوياتها على صياغاته. مثال ذلك قاموسها الخاص لتفسير مصطلحات المواطنة، الديمقراطية، الإسرائيلية، اليهودية، والقومية الصهيونية. وتجلى ذلك أيضا فى ازدياد نمو المدارس التعليمية الخاصة التابعة لهذه الطوائف وتنمية

وزيادة القدرات المالية والاقتصادية لها. مستفيدة فى ذلك من الدعم الخارجى والامكانات التى توفرها خصخصة الاقتصاد الإسرائيلى.

واذا كانت انتخابات عام ١٩٩٦ نموذجا لزيادة وزن الإسرائيليين العرب وتاثيرهم فى النظام السياسى الاجتماعى الإسرائيلى، فان انتخابات ٢٨ يناير ٢٠٠٣، ربما تكون نموذجا لعودة سياسة الصهر القومى وإعادة سيطرة الصهيونية الاشكنازية على تشكيل النظام السياسى الاجتماعى الإسرائيلى، اعتمادا على مناخ العداء الراهن مع الفلسطينيين والعرب. فالحاصل فى هذا المجال أن السياسة الصهيونية الاشكنازية واجهت هذه التطورات بواسطة الانتاج المنظم لمفهوم الخطر الداهم والعداء مع العرب. وترتكز سياسة شارون الحالية على هذه السياسة بصفة خاصة. ويقول الكاتب الإسرائيلى جاى بيخور فى يديعوت احرونوت٢٠٠٢/٩/٥ : أن الانتفاضة بالذات أنقذت إسرائيل من رذائل كبيرة كان يمكنها أن تتطور فيما لو تواصلت عملية اوسلو كما هى لسنوات أخرى. ويعدد بيخور فوائد مناخ العداء بقوله: خلال العامين الأخيرين عادت الصهيونية وازدهرت هذه الصهيونية المتعنتة المتمسكة بالأرض على الرغم من كل المصاعب فى منطقة لا يملك فيها الضعيف، أو من يعتبر نفسه فى مرحلة ما بعد القومية أى فرصة. لقد جلبت لنا الانتفاضة تضامنا اجتماعيا لم نعرف مثله منذ سنوات طويلة. وثبت مرة أخرى أن إسرائيل تتوحد وتتقوى فى ساعة الحرب. لقد اعتمدت المؤسسة الصهيونية الاشكنازية فى إسرائيل منذ بن جوريون وحتى الآن على إنتاج وتثبيت أركان العداء مع العرب، كقاعدة لتوحيد المجموعات اليهودية الإسرائيلية والهيمنة عليها. وبالأخص المجموعات ذات الأصل العربى والشرقى بصفة عامة.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ ثارت تساؤلات على المستوى النظرى حول مفهوم الخطر الخارجى الداهم على إسرائيل والوجود اليهودى داخلها. وكانت هذه التساؤلات انعكاسا لقوة إسرائيل التى أفلحت بضربة خاطفة فى هزيمة عدة أطراف عربية واحتلال أراضيها. لكن تصدع مفهوم الخطر الخارجى الداهم اكتسب واقعا ماديا ملموسا مع دخول الصراع العربى الإسرائيلى مجال الحلول السياسية. فأدى ذلك إلى أزمة اجتماعية سياسية حادة، فانقسمت التكوينات اليهودية الإسرائيلية حول مفهوم ضرورة الحرب ضد العرب. وظهرت معارضة له لأول مرة إزاء الحرب ضد لبنان عام١٩٨٢. ثم اتخذت الأزمة الداخلية طابعا اكثر حدة وعنفا بواقعة اغتيال رابين وتداعياتها بسبب اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين.

ويلاحظ انه كلما تعمقت محاولات الحل السلمى ازداد الوزن الاجتماعى للجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى ودرجة انخراطها السياسى السلمى، وكلما تدعم العداء حدث العكس.

وإزاء حالة الاضطراب والتفكك الاجتماعى السياسى الداخلى التى رافقت السلام الفلسطينى الإسرائيلى، لجأت المؤسسة الصهيونية الاشكنازية فى إسرائيل الى تفجير الحلول السلمية مع العرب وتصعيد العداء معهم. الوضع الذى يبلغ ذروته فى فترة شارون حاليا.

يقول يوسى بيلين عضو قيادة حزب ميريتس، الوزير العمالى الإسرائيلى السابق، أن الصراع العربى الإسرائيلى قد همش على مدار السنين أى نقاش جدلى حول الفجوات الاجتماعية القائمة فى المجتمع الإسرائيلي. وبعد أن يحل السلام بين الشعب اليهودى والدول العربية تبرز بكامل خطورتها المشكلة الحقيقية، المشكلة اليهودية الداخلية او الطائفية.

وعلى عكس نتائج السلام المصرى الإسرائيلى، فقد آمنت قطاعات واسعة من الجماعات اليهودية من اصل عربى وشرقى بأن الفلسطينيين سالموا الاشكناز الأغنياء وحاربوا الجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى. وقد جاء ذلك لسببين أساسيين:

١ - ان السلام الفلسطينى الإسرائيلى جاء عبر العلاقة مع ممثلى المؤسسة الصهيونية الاشكنازية (حزب العمل وأطراف اليسار) بينما السلام المصرى الإسرائيلى ساندته الجماعات اليهودية من أصل عربى وشرقى التى كانت فى حينه تشكل أغلب قواعد حزب الليكود.

٢ - إن عمليات التفجير بالنفس للمنظمات الفلسطينية اكثر ضحاياها من جماعات اليهود من اصل عربى وشرقى.

وفى أحد اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة التى تمت بحضور مروان البرغوثى المسئول الفلسطينى المعتقل حاليا، قال عضو الكنيست الإسرائيلى ايلى بن مناحم وهو يهودى من اصل عربى، نحن نشبه بعضنا البعض. لى أيضا وجه أسمر، أنا اعرف أبناء الأحياء (يقصد اليهود من اصل عربى وشرقي) انهم ليسوا ضد السلام، كما يقولون عنهم، المشكلة هى أن الإرهاب يضربهم تحديدا حين تفجرون الأوتوبيسات. تضربونهم لأن الأشكناز الأغنياء لا يسافرون فى الأوتوبيسات، انهم يسافرون بسيارات الفولفو.

ومع فوز شارون برئاسة وزراء إسرائيل فى فبراير ٢٠٠١، استخلص البعض أن المجتمع الإسرائيلى - خاصة اليهودى منه - يتجه يمينا وقد يعتبر هؤلاء التشدد بالمجتمع الإسرائيلى حاليا تأكيدا لايغاله فى "اليمين" انما النتيجة الدقيقة فى هذا المجال أن فوز شارون لم يكن دلالة على اتجاه المجتمع يمينا ولا التشدد الحالى أيضا.

فمنذ رابين واتفاقيات أوسلو مع الجانب الفلسطينى اضطرب المجتمع الإسرائيلى سياسيا واجتماعيا وافتقد الوحدة والقدرة على تحديد الاتجاه، وبلغ ذلك قمة الدرامية فى

اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحق رابين كما تجلى فى اضطراب مؤسسة الحكم فتوالت على حكم إسرائيل خلال السنوات التى تلت اغتيال رابين وحتى الآن ٤ حكومات - ٢ ليكود و ٢ عمل - منها ٣ قصيرة العمر، لم تكتمل بعضها سنة أو سنتين من بينها واحدة لحزب الليكود وحلفائه وحكومتان لحزب العمل وحلفائه كما أن رابين نفسه لم يستكمل مدته القانونية بعد أن انتهت حياته باغتياله. وترافق مع ذلك أيضا ضعف ثقة الجمهور الإسرائيلى فى مؤسساته من أجهزة حكم وأحزاب وخلافه وانهيار قوة الحزبين الكبيرين العمل والليكود مقابل زيادة وزن الأحزاب الصغيرة ونمو الظواهر العرقية والطائفية. وعلى المستوى المجتمعى برزت مظاهر عديدة لنزاعات حول الهوية وصدامات طائفية وبدأت إسرائيل فى دوران حائر حول من نكون وبأية صيغة، وإلى من ننتمى؟

يرجع العامل الأساسى فى هذه الظاهرة إلى عجز قادة المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بمختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الحزبية عن حسم قضية السلام ومواجهة متطلباتها بالأخص على المسار الفلسطينى.

وبرهنت هذه التطورات على أن الوضع الإسرائيلى العام يدور فى حلقة مفرغة، فالفشل يلم "باليسار" و"اليمين" معا، وتعاقب الطرفين لم يحدد طريقا واضحا، فالانتخابات تلو الانتخابات والحكومة تلو الحكومة لم تعد أداة للتغير، بل لإعادة إنتاج الأزمات وللمغامرة والهروب من المشكلات.

والشاهد أنه منذ اغتيال رابين تركز أغلب جهد النخب السياسية والاجتماعية والثقافية الإسرائيلية على كيفية إنجاز الوحدة الداخلية، فلجأ شيمون بيريز كرئيس للوزراء بعد رابين ومعه يوسى بيلين إلى المتدينين، لكنهما فشلا فى تحقيق الوحدة، ومن بعدهما فشل نيتانياهو أيضا ثم حاول إيهود باراك بدعوته إلى "إسرائيل واحدة" ففشل كذلك ثم بلغ الوضع ذروته بحكومة الوحدة الوطنية التى شكلها شارون بعد فوزه فى فبراير ٢٠٠١.

وفى كل من هذه المرات، كان الجمهور الإسرائيلى يعطى ثقته لمن يوليه - باستثناء بيريز الذى ختم عليه الجمهور بعدم الثقة - فاختار نيتانياهو على الرغم من حداثة عمره السياسى، وانه من جيل جديد لم يختبر قدراته جيدا فى قيادة إسرائيل لكنه خيب ظنه وزاد من اضطرابه فنحاه بفارق أصوات كبير لصالح إيهود باراك، وبدا أنه يمنح ثقة جديدة لرموز الجيل الجديد وارتكانا هذه المرة على أن باراك من اللامعين عسكريا فى الجيش الإسرائيلى لكنه فشل هو الآخر، فزادت درجة يأس الجمهور الإسرائيلى من مؤسساته وعزلته عنها.

وفى غضون هذه التقلبات، ازداد نفوذ وتأثير المؤسستين العسكرية والأمنية بدرجة مخيفة، وبينما نأى القادة السياسيون فعليا عن عملية السلام مع الفلسطينيين وبقية الدول

العربية أخذت المؤسستان العسكرية والأمنية فى توجيه ضربات غادرة على الجبهتين الفلسطينيتين واللبنانية للهروب من الاضطراب الداخلى بتصعيد العداء مع العرب، فكانت البداية باغتيال يحيى عياش قائد الجناح العسكرى لحركة حماس الفلسطينية، على الرغم من علم إسرائيل رسميا باعتزال عياش العمل العسكرى قبل اغتياله بفترة طويلة. ويندرج فى هذا الاطار أيضا الحملة العسكرية ضد لبنان خاصة مذبحة قانا. ثم توالت العمليات فى هذا المجال اعتمادا على وسيلة تصعيد العداء مع العرب لمعالجة الاضطراب الداخلى، أملا فى تحقيق الوحدة الإسرائيلية وبلغت الأوضاع ذروتها بدفع الفلسطينيين نحو الانتفاضة بواسطة زيارة شارون الشهيرة للمسجد الأقصى.

وسط هذه التطورات، وصل شارون إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية وكانت مهمته الرئيسية هى تدعيم الوحدة الإسرائيلية بالعداء مع العرب إنطلاقا من الأرض الفلسطينية.

ويمكن ملاحظة أن شارون بدأ حكمه بفوز انتخابى ضئيل، انما اتسعت قاعدة التأييد له بسبب هذه السياسة، فلقد أظهرت نتائج الانتخابات فى ٦ فبراير ٢٠٠١ أن شارون لم يفز بأغلبية الجمهور الإسرائيلى، على الرغم من فوزه الكاسح على منافسه العمالى إيهود باراك رئيس الوزراء السابق، إذ حصل شارون على تأييد ٣٥,٨٣ بالمائة لا غير، بالمقارنة مع نسبة أصحاب حق الانتخاب البالغ عددهم ٤,٥١٨,٦٧٩ مليون صوت شارك منهم فقط ٢,٦٦٦,٢١ مليون. وقد حاز شارون من هذه النسبة الأخيرة على ١,٦١٩,٣٨٧ مليون صوت وبالمقارنة مع الأصوات التى حصل عليها سلفه الليكودى السابق نيتانياهو فى انتخابات عام ١٩٩٩ نجد أن الليكود مع شارون خسر نحو ٣٣,٨٤٣ ألف صوت حيث حصل نيتانياهو على الرغم من خسارته أمام باراك على ١,٦٥٣,٢٣٠ مليون صوت.

ويعنى ذلك أن شارون وقت فوزه لم يكن يحظى بأغلبية شعبية، وأن المجتمع الإسرائيلى لم يتجه "يمينا" كما لم يتجه من قبل "يسارا" وأن شارون فاز فقط ـ حسب هذه الاحصائية الرسمية ـ بقوة وتعبئة وتنظيم الليكود وحلفائه فقط. وليس صدفة أنه اتجه فور فوزه إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وأن هذه الحكومة تضمنت عودة الحرس الإسرائيلى القديم إلى إدارة شئون الدولة مرة أخرى، فهو الذى تربى على مبدأ "بن جوريون" الشهير القائم على توظيف العداء مع العرب لصالح وحدة الطوائف الإسرائيلية.

ويشير تزايد معدلات التأييد لشارون حاليا الى عودة سيطرة المؤسسة الإسرائيلية الاشكنازية باقسامها السياسية والحزبية والعسكرية على الجمهور واتجاهاته اعتمادا على تغذية المخاوف اليهودية التقليدية وصنع الوحدة الداخلية بالعداء مع الفلسطينيين والعرب.

وقد جاءت انتخابات ٢٨ يناير ٢٠٠٣ لتدعم العمليات فى هذا الاتجاه بصعود الليكود وانهيار التيار العمالى وانخفاض قوة حزب يهودى عربى مثل شاس الذى خسر ٦ مقاعد دفعة واحدة، فحصل على ١١ مقعدا مقابل ١٧ مقعدا فى الكنيست السابق (انظر جدول ١).

ويشير التصويت فى مراكز تجمع اليهود العرب والشرقيين الإسرائيليين إلى قدرة الليكود باتجاهاته الحالية على إعادة جذب قواعد اجتماعية يهودية عربية وشرقية على حساب حزب شاس، ففى مدن التطوير حصل الليكود على نسبة ٣٣,٦ مقابل ١٥,٧ شاس وفى القدس حصل الليكود على ٢٧,٨%، بينما حصلت شاس على ١٢,٦ وفى بئر السبع ٣٧,٥ ليكود و١١,٧% شاس.

عدد المقترعين : ٣,٢٠٠,٧٧٣

عدد الأصوات الملغاة: ٥٢,٤٠٩

عدد الأصوات الصالحة: ٣,١٤٨,٣٦٤

(جدول ١)

جدول بالقوائم الفائزة وعدد الأصوات وعدد المقاعد التى حصلت عليها*

أسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد	عدد المقاعد فى الكنيست السابق **
التجمع الوطنى الديمقراطى (بلد)	٧١,٢٢٩	٣	٢ (مع العربية للتغيير)
الاتحاد القومى: يسرائيل بيتينو – مولدت – تكوماه	١٧٣,٩٧٣	٧	٨ (من دون تكوماه)
حداش – الحركة العربية للتغيير	٩٣,٨١٦	٣	٣ (من دون الحركة)
الليكود	٩٢٥,٢٧٩	٣٨	١٩
المفدال	١٣٢,٣٧٠	٦	٥
العمل – ميماد	٤٥٥,١٨٣	١٩	٢٦ (مع غيشر)
القائمة العربية الموحدة	٦٥,٥٥١	٢	٥
يهدوت هتوراه	١٣٥,٠٨٧	٥	٤
يسرائيل بعلياه	٦٧,٧١٩	٢	٦
ميرتس	١٦٤,١٢٢	٦	١٠
عام أحاد	٨٦,٨٠٨	٣	٢
شينوى	٣٨٦,٥٣٥	١٥	٦
شاس	٢٥٨,٨٧٩	١١	١٧

(*) المصدر: مستخلص عن العبرية من موقع الكنيست فى الإنترنت http://www.knesset.gov.il

(**) أنظر : "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٣٩، صيف ١٩٩٩، ص ١٣١-١٣٣.

(جدول ٢)

النسب المئوية للتصويت للأحزاب في قطاعات مختارة*

الحزب	مدن التطوير	الكيبوتسات	القطاع العربى	المستوطنون	القطاع اليهودى
الليكود	٣٣,٦	٦,٩	٢,٣	٢٨,٦	٣١,٩
العمل — ميماد	٦,٣	٤٥,٥	٦,٣	٤	١٥,٢
شينوى	٨,٧	٧,٨	-	٦,٦	١٣,٢
شاس	١٥,٧	٠,٥	٢,٤	٨,٥	٨,٩
الاتحاد القومى	١٠	١,٣	٠,٤	١٥,٦	٦
ميرتس	١,٧	٢٧	٤,٢	١,٤	٥,٢
بلد	-	-	٢١,٤	-	-
المفدال	٤	٣,٧	-	١٤,٤	٤,٦
عام أحاد	٤,٩	٠,٩	٥	٠,٧	٢,٤
حداش	-	-	٢٨,٨	-	-
العربية الموحدة	-	-	١٨,٦	-	-
يشرائيل بعلياه	٤,٨	٠,٤	٠,٤	١,٧	٢,٤
يهدوت هتوراه	٥,٢	-	-	١٠,٨	٤,٨

(*) المصدر: مستخلص عن العبرية من موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" فى الإنترنت http://www.ynet.co.il

(جدول ٣)

النسب المئوية للتصويت للأحزاب في مدن مختارة*

الحزب	تل أبيب	القدس	حيفا	بئر السبع
الليكود	٢٨,٤	٢٧,٨	٢٨,٢	٣٧,٥
العمل — ميماد	٢٢,٦	٩	٢٢,٣	١٠
شينوى	١٥,٥	٦,٩	١٦,٤	١٣,٤
شاس	٧,٢	١٢,٦	٢,٩	١١,٧
الاتحاد القومى	٢,٦	٥,٦	٦,١	٨,٧
ميرتس	١١,١	٤,٨	٥,٤	٢,٦
بلد	-	-	٢,٢	-
المفدال	٢,٥	٦,٥	٢,٨	٣,٢
عام أحاد	١,٤	٠,٨	١,٨	٣,٥
حداش	٠,٨	-	٢,٤	-
العربية الموحدة	-	-	-	-
يشرائيل بعلياه	٠,٧	١,٩	٣,٦	٤,٨
يهدوت هتوراه	١,٣	١٨,١	٢	-

(*) المصدر: مستخلص عن العبرية من موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" فى الانترنت : http://www.ynet.co.il

المراجـــــع :

(١) نبيه بشير .. الشرقيون فى مستنقع الصهيونية، من مجموعة مقالات اليهود الشرقيون – إلى أين – إصدار مركز المعلومات البلدية – القدس، بيت لحم ١٩٩٨.
(٢) سامى شالوم شطريت – مناهج التعليم الصهيونية – إلغاء للتاريخ الشرقى، المصدر السابق.
(٣) شلومر سفير سكى – الشرقيون وجهاز التعليم، تيارات مختلفة ومسارات منفصلة، المصدر السابق.
(٤) مئير جال، تسعة من أربعمائة: الغرب والباقى، المصدر السابق.
(٥) تيكلفا هونيغ برناس، حوار مع سامى شالوم شطريت، المصدر السابق.
(٦) شلومر سفير سكى، الأغلبية الشرقية، ١٩٩٩.
(٧) شلومر بن عامى، جميع العناصر: المجتمع والأمن والسياسة فى إسرائيل "الجامعة العبَرية، القدس، ١٩٩٧.
(٨) آفى شلايم، الحائط الحديدى، ترجمة ناصر عفيفى، روز اليوسف، ٢٠٠١.
(٩) آفى شلايم، الحرب والسلام فى الشرق الأوسط، ترجمة ناصر عفيفى، روز اليوسف، ٢٠٠١.
(١٠) موردخاى بار – أون، الأيديولوجية الصهيونية إلى أين، منشورات المركز العربى للدراسات المعاصرة، القدس.
(١١) عادل مناع وعزمى بشارة، دراسات فى المجتمع الإسرائيلى، مركز دراسات المجتمع العربى فى إسرائيل، ديسمبر ١٩٩٥.
(١٢) حركة حماس (توجه) مواقف ورؤية مستقبلية، حوار مع آريه درعى، السياسة الفلسطينية، العدد الثانى عشر، ربيع ١٩٩٨.
(١٣) عبد الحفيظ محارب، تعاظم دور الطوائف الشرقية فى إسرائيل، آفاق، العدد الأول خريف ١٩٩٨.
(١٤) باروخ كيمر لينج، حرب ثقافات، هاآرتس ٧ – ٦ – ١٩٩٦.
(١٥) روبرت اساراف، أزمة ورجال فى إسرائيل (١٩٩٥ – ١٩٩٩م)، د. حسن شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
(١٦) يوسى بيلين أربعون عاما ونيف، إصدار يديعوت أحرونوت، تل أبيب ١٩٩٤.
(١٧) دانيئيل بن سيمون، بلاد أخرى إصدار، مودن ١٩٩٧.
(١٨) شفيح فايس ٧٢٩,١٤ صوتا ناقصا، إصدار الكيبوتس الموحد ١٩٩٦.

(١٩) مأمون كيوان، اليهود فى الشرق الأوسط، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
(٢٠) يوسى شفاركس، بيلين والمسألة اليهودية، رؤية أخرى، عدد ٢ مارس، أبريل ١٩٩٨.
(٢١) أحمد أشقر، السياسة الإسرائيلية الداخلية، الخصخصة الثقافة والصراع على مصادر النفوذ، رؤية أخرى (عدد ٧ – ٨) يوليو / أغسطس ١٩٩٧.
(٢٢) عزمى بشارة، المنتصر والمهزوم فى الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٩، صيف ١٩٩٩.
(٢٣) قدرى حنفى، الصراع الحضارى داخل التجمع الإسرائيلى، مقدمة كتاب نظرة جديدة فى التحالف الصهيونى الإمبريالى، البيادر، القاهرة، ١٩٨٧.
(٢٤) الخصخصة الثقافية والصراع على مصادر النفوذ، رؤية أخرى، العدد ٧ – ٨، يوليو / أغسطس ١٩٩٧.
(٢٥) باروخ كيمرلنج، الدولة الإسرائيلية لا هى ديمقراطية ولا يهودية، رؤية أخرى، فبراير ١٩٩٧.

جرائد إسرائيلية:

- هاآرتس
- يديعوت أحرونوت

دوريات:

- مجلسة الدراسات الفلسطينية – بيروت.
- مختارات إسرائيلية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الفصل السادس

الرأى العام الإسرائيلى

صبحى عسيلة



مقدمة :

يوجد تباين كبير في تعريف مفهوم الرأى العام، فالعلوم الإنسانية التى تناولت الرأى العام لم تقف على تعريف واحد له يكون جامعا عناصره ومانعا من دخول غيره إليه[١]، ومن ثم فإن الجدل لم يتوقف حول تعريف الرأى العام من بداية استخدام المفهوم فى أواخر القرن الثامن عشر. إلا أنه فيما يتعلق بقضية مثل توجهات الرأى العام تجاه مرشحين وأحزاب على وشك دخول الانتخابات فإنه يمكن القول أن المقصود بالرأى العام هو ما تراه أغلبية الشعب تجاه قضية معينة. ومن ثم فإنه بصدد موضوع هذا البحث يكون المقصود بالرأى العام الإسرائيلى هو توجهات أغلبية الإسرائيليين تجاه الأحزاب والمرشحين الذين خاضوا العملية الانتخابية التى جرت فى الثامن والعشرين من يناير ٢٠٠٣، وذلك خلال فترة التسعين يوما التى أعقبت الدعوة إلى انتخابات مبكرة فى إسرائيل إثر انسحاب حزب العمل من الحكومة الإسرائيلية.

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل توجهات الرأى العام الإسرائيلى خلال فترة الانتخابات الإسرائيلية التى امتدت إلى حوالى ثلاثة أشهر. ويسعى إلى تغطية هذا الموضوع من خلال تناول النقاط التالية:

استطلاعات الرأى العام والانتخابات.

أولا: الانتخابات المبكرة فى إسرائيل: الخيار الأقل سوءا لشارون.
ثانيا: الرأى العام الإسرائيلي: مزيدا من التأييد لشارون.
ثالثا: الرأى العام الإسرائيلى وشعبية الليكود.
رابعا: قضايا الفساد وشعبية شارون والليكود: تراجع مؤقت.
خامسا: توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء قوى اليمين.
سادسا: توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء حزب العمل وقوى اليسار.
سابعا: توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء حزب شينوى.

استطلاعات الرأى العام ونتائج الانتخابات.

دائما ما تثور مشكلة نظرية تتعلق أساسا بالتساؤل عن مدى تأثير استطلاعات الرأى العام المتواترة وإبراز توجهات الرأى العام فى الفترة التى تسبق الانتخابات مباشرة، فى تغيير توجهات الناخبين فى اتجاه معين، هو الاتجاه الذى تشير إليه تلك

الاستطلاعات. فثمة من يرى أن الناخبين عادة ما يميلون إلى تعديل توجهاتهم أو تفضيلاتهم الانتخابية فى اتجاه المزيد من تأييد المرشح أو الحزب الذى تبرز استطلاعات الرأى العام تقدمه باستمرار، حيث أن الكثير من الناخبين، لاسيما هؤلاء الذين لم يحددوا موقفهم بعد، يميل إلى تحديد موقفه فى ضوء نتائج الاستطلاعات حتى لا يتخلف عن الركب، أو على الأقل رغبة منهم فى الالتحاق بمعسكر المنتصرين. وفى المقابل يمكن الإشارة إلى تأثير صورة "المهزوم"، حيث أن تلك الصورة ربما تدفع بعض الناخبين إلى أن يقرر على أثر نتائج الاستطلاعات التعاطف مع المرشح الذى تظهر الاستطلاعات تأخره فى السباق، بما قد يعنى فى النهاية تقدمه، كما أن تلك الاستطلاعات تدفع "المهزوم" إلى البحث عن الأسباب التى تقف وراء تراجعه فى تلك الاستطلاعات ويحاول معالجتها، ومن ثم يبذل جهدا مضاعفا لمخاطبة الرأى العام محاولا استمالته إلى جانبه.

ومن الواضح أن كلا التيارين ينطلق من التسليم بالقول أن ثمة تأثير "ما" لاستطلاعات الرأى العام على آراء وتوجهات الناخبين فى الفترة التى تسبق الانتخابات. وعلى الرغم من عدم وجود دليل علمى يمكن الاستناد إليه فى نفى هذا التأثير تماما، إلا أنه من ناحية أخرى يصعب التأكيد أيضا على وجود هذا التأثير من الأصل. فالرأى العام فى التحليل الأخير لا يشير إلى حقيقة موضوعية قابلة للقياس الدقيق، بل هو فى جوهره مسألة غير موضوعية ومتقلبة وتتعلق أساسا بادراك الفرد لما حوله بطريقة ذاتية فيها خلط بين الواقع كما يراه وبين توقعاته وتقييمه لهذا الواقع وقدرته على التعبير عما يجول فى خاطره[٢].

إن استطلاعات الرأى العام فى أى مجتمع وتجاه أية قضية هى فى النهاية مجرد "كاشف" لتوجهات موجودة بالفعل، بتعبير آخر هى مجرد آلية أو أداة بحثية يتم الاستعانة بها لمعرفة توجهات المواطنين كما هى، وليس كما يعتقد بعض المفكرين أو من يطلقون على أنفسهم المتحدثون باسم الرأى العام كما هو الحال فى الكثير من الدول النامية، التى لا يقيم معظمها وزنا للرأى العام وقياساته. إضافة إلى ذلك فإن الرأى العام يمثل قوة لا يمكن الاستهانة بها ولا يمكن لقائد أو حزب سياسى أن يتجاهله بسهولة. ومن ثم فإنه لا يمكن الإدعاء بأن استطلاعات الرأى العام تخلق أية توجهات جديدة لدى الرأى العام فى أى مجتمع. وربما يكون الأفضل القول أن استطلاعات الرأى العام تساهم فى تدعيم توجه معين لدى الرأى العام، ولكنها لا تغير توجهات الرأى العام من اتجاه لآخر، بمعنى أنه لو افترضنا أن توجها معينا يسود الرأى العام فى مجتمع ما بأغلبية ٦٠% مثلا، فإن تواتر استطلاعات الرأى العام التى تشير إلى استمرار تفوق ذلك الاتجاه ربما يرفع رصيد ذلك التوجه إلى نسبة أعلى من الـ ٦٠% بمقدار ما، ولكنها لا تخلق بذاتها أية توجهات، حيث أن هذا التوجه الغالب كان موجودا بالأساس ولم تفعل الاستطلاعات أكثر من الكشف عنه فقط.

أولا: الانتخابات المبكرة فى إسرائيل: الخيار الأقل سوءا لشارون.

استكمالا للسيناريو المستمر منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلى آرييل شارون فى الخامس من نوفمبر من العام ٢٠٠٢ إلى الدعوة لانتخابات مبكرة فى إسرائيل، تقرر أن تجرى فى الثامن والعشرين من يناير من العام ٢٠٠٣. فقد قرر الرئيس الإسرائيلى موشيه كاتساف حل الكنيست وإجراء انتخابات عامة مبكرة بعد أن أبلغه آرييل شارون استقالة الحكومة إثر فشله فى تشكيل حكومة أقلية ضيقة تحظى بثقة الكنيست، وطلبه حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة كمخرج وحيد من الأزمة التى سببها انسحاب حزب العمل من الحكومة الإسرائيلية إثر الخلاف على ميزانية العام ٢٠٠٣. كما أن شارون لم يستطع الاتفاق مع بقية الأحزاب اليمينية لإصرارها - حسب قوله - على شروط تعجيزية للمشاركة فى تلك الحكومة الائتلافية، مثل الإصرار على ضرورة الإعلان عن نقض اتفاقيات أوسلو التى تنص على الحكم الذاتى الفلسطينى، وضرورة القيام بطرد الرئيس عرفات من الأراضى الفلسطينية، واستبعاد فكرة إقامة دولة فلسطينية وفقا للتصور الذى أعلنه الرئيس الأمريكى جورج بوش، ونصت عليه خطة اللجنة الرباعية. ومن ثم رفض شارون تكوين تلك الحكومة معللا ذلك بأنه لا يمكنه تغيير التوجهات الأساسية لحكومته، كما أن قبوله بتلك الشروط سيعنى إضرارا بالعلاقات المميزة مع الولايات المتحدة فى توقيت لا يحتمل العبث بتلك العلاقات.

إن الدعوة لانتخابات مبكرة تعد ظاهرة متكررة فى إسرائيل. التى شهدت منذ نشأتها وحتى الآن ثمانى انتخابات مبكرة، وهو ما يمثل نصف عدد انتخابات الكنيست التى تمت فى إسرائيل. فقد تم إجراء انتخابات مبكرة فى كل من الكنيست الثانى (يوليو ١٩٥١) والخامس (أغسطس ١٩٦١) والعاشر (يونيو ١٩٨١) والحادى عشر (يوليو ١٩٨٤) والثالث عشر (يونيو ١٩٩٢) والرابع عشر (مايو ١٩٩٦) والخامس عشر (مايو ١٩٩٩) وأخيرا السادس عشر (فبراير ٢٠٠٣). وتجدر الإشارة إلى أن عقد التسعينيات لم يشهد إلا انتخابات مبكرة حيث لم تستطع أية حكومة إسرائيلية سواء يمينية أو يسارية أن تستكمل مدتها بصرف النظر عن الأسباب، وهو الأمر الذى إلى عدم الاستقرار السياسى الداخلى الذى باتت إسرائيل تعانى منه على خلفية عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، حيث ظل ملف تلك العملية حاضرا دائما فى مشهد استقالة الحكومات الإسرائيلية، ناهيك عن أنه كان العامل الأساسى فى اغتيال اسحاق رابين.

ومن المعروف أن الانتخابات فى إسرائيل تتم كل أربع سنوات، يحق للكنيست اتخاذ قرار بأغلبية لحل نفسه، كما يحق للكنيست اتخاذ قرار بأغلبية خاصة بتمديد فترة ولايته بما أكثر من أربع سنوات مثلما حدث فى الكنيست الثالث والخامس والسابع

والتاسع، والحادى عشر. ومنذ دخول قانون أساس الحكومة (١٩٩٢) (قانون الانتخاب المباشر) حيز التنفيذ، وذلك بغرض "تقوية موقع رئيس الوزراء وتدعيمه في مواجهة ابتزاز الأحزاب الصغيرة عند تشكيل الحكومة"[٣]، أصبح من المفروض إجراء الانتخابات المبكرة فى كل من الحالات التالية: قرار رئيس الحكومة المنتخب بحل الكنيست، قرار الكنيست حل نفسه قبل انتهاء فترة ولاياته، حجب الثقة عن رئيس الحكومة وعدم المصادقة على قانون الميزانية خلال ثلاثة أشهر من بداية السنة المالية (نهاية مارس من كل عام). ولكن بعد تجربتين تمتا بناء على قانون الانتخاب المباشر بدا للإسرائيليين أن هذا القانون لم يساعد فى تقوية رئيس الوزراء، بل أدى إلى تدهور الثقافة السياسية فى إسرائيل وإضعاف الأحزاب والكنيست فى مواجهة رئيس الوزراء، ومن ثم أقر الكنيست فى السادس من مارس عام ٢٠٠١ القراءة الثالثة لقانون الانتخاب المباشر والعودة إلى نظام الانتخابات البرلمانية مرة أخرى[٤]، وهو النظام الذى تمت على أساسه الانتخابات الأخيرة التى جرت فى يناير ٢٠٠٣.

والواقع أن الانتخابات المبكرة تدل على عدم استقرار النظام. وهناك من اعتقدوا أن نظام الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، الذى تمت أول انتخابات على أساسه فى عام ١٩٩٦، هو الذى أدى أو على الأقل دفع فى اتجاه عدم الاستقرار السياسى الحادث فى إسرائيل. إلا أن تاريخ الانتخابات المبكرة الإسرائيلية يدحض تلك الحجة، حيث شهدت إسرائيل قبل إقرار نظام الانتخاب المباشر أربع انتخابات مبكرة. ومن ثم فمن الصعب الجزم بأنه مع إلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة سيضمن فى المستقبل أن يستمر الكنيست فى العمل أربع سنوات كاملة طبقا للقانون.[٥]

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة التى جرت فى فبراير ٢٠٠١ قد جرت على خلفية "التنافس على التشدد" والقدرة على استخدام الخيار العسكرى قبل المفاوضات فى التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضا الدول العربية المجاورة[٦]، فإنه يمكن القول أن الانتخابات المبكرة فى يناير ٢٠٠٣ قد جاءت على خلفية تمثل امتداد لخلفية انتخابات ٢٠٠١ بل وتمثل تصعيدا وتأكيدا على الخيار الأمنى فى مواجهة الفلسطينيين، وهو ما أدى بدوره إلى خسارة فادحة لمرشح العمل عمرام متسناع نتيجة طرحه برنامج يسارى فى بيئة لم تكن مهيأة بعد لاستقبال هذا البرنامج، الذى يركز على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين فورا، دون أن يقدم للإسرائيليين حلا أو تصورا مقنعا لما سيفعله للتعامل مع القضية الأمنية، التى باتت تمثل الهم الأول للمواطن الإسرائيلى.

لقد جاءت دعوة آرييل شارون لانتخابات مبكرة فى إسرائيل، أو الخيار الأقل سوءا - كما سماها شارون - لتنهى حالة الشك والتكهنات التى سبقت تلك الدعوة. وطبقا لما ينص عليه قانون الانتخابات فى إسرائيل فقد كان لزاما أن تتم تلك الانتخابات المبكرة فى غضون تسعين يوما من موعد الدعوة إلى الانتخابات، ومن ثم جرت الانتخابات فى

الثامن والعشرين من يناير عـام ٢٠٠٣. وتجدر الإشـارة إلـى أن الحكومـة الإسـرائيلية التى تقود البلاد فى فترة التسعين يوما (حكومة تصريف المصالح) قـد تمتعت بحصانـة ضد حجب الثقة طوال تلك الفترة.

وفى الحقيقة فإن خيوط الأزمة الوزارية فى إسرائيل كانت قد بدأت تتشكل وتتشـابك منذ المعركة الأولى حول ميزانيـة العـام ٢٠٠٣ فـى أوائـل أغسـطس مـن عـام ٢٠٠٢. حيث تفاقمت المشـاكل الداخليـة للشـريك الأساسـى فـى حكومـة الوحدة الوطنيـة، وهـو حزب العمل، وأصبـح موقـف زعيمـه بـن أليعـازر حرجـا فـى مواجهـة كـل مـن حـاييم رامون وعمرام متسناع فى الانتخابات الداخلية للحزب كان محدداً لها التاسع عشـر مـن شـهر نوفمـبر ٢٠٠٢، خاصـة فـى ضـوء مـا أشـارت إليـه اسـتطلاعات الـرأى العـام الإسرائيلى من تقدم متسناع ورامون عليه. وهو الأمر الذى دفع بن أليعـازر آنـذاك إلـى التلويح بإمكانية الانسحاب مـن الحكومـة، ولكـن يبـدو أن الترضيـة التـى حصـل عليـها آنذاك من وزير الماليـة بالاسـتجابة لمطـالب المؤسسـة العسـكرية قـد أدت إلـى امتناعـه ووزراء الحزب عن التصويت على الميزانية، بدلا من يصوتوا ضدها.

لقد كان التيار الغالب فى التحليـلات المتعلقـة بالأوضـاع الداخليـة فـى إسـرائيل منـذ أغسـطس ٢٠٠٢ يـرى أن بـن اليعـازر، رغـم موقفـه الانتخـابى الصعـب، لـن يسـتطيع الإقدام علـى خطـوة الانسـحاب مـن الحكومـة، اعتمـادا علــى أنــه يريـد أن يخـوض الانتخابات مـن موقعـة وزيـراً للدفـاع، نظـرا لمـا يضفيـه هـذا الموقـع علـى أى مرشـح يخوض الانتخابات فـى ظـل الأجـواء الأمنيـة المترديـة التـى تمـر بـها إسـرائيل وتـأزم الأوضاع على مستوى الملف الفلسطينى. إلا أن بن اليعازر، وتحت ضغط ما تشير إليه استطلاعات الرأى العام قد اضطر إلى حسم موقفه بضرورة الانسـحاب مـن الحكومـة. ومن ثم أصبـح السـؤال الأساسـى لديـه، هـو كيـف يتـم الانسـحاب مـن الحكومـة أو مـن السفينة التى باتت على وشك الغرق بـأقل الخسـائر الممكنـة، لا سيما فـى ضـوء ضآلـة الإنجازات التى حققتها على صعيدى السلام والأمـن الإسـرائيلى. ومـن الواضـح أن بـن اليعازر قد أدرك كذلك أن الخيار العسكرى الذى يقوده فى الحكومة قد استنفذ أغراضـه، ولم يؤت الثمار المرجوة منه، على الأقل بالنسبة له شخصيا. ومن ثم فإن البقاء فى تلـك الحكومـة يعنـى مزيـدا مـن الخسـارة. وقـد نجـح بـن اليعـازر فـى "اصطيـاد" موضـوع الميزانية، الذى سبق له وهدد باستخدامه لتنفيذ الاستقالة، ليكون "القشة" التى يتعلق بـها للنجاة من السفينة الغارقة. فمن ناحية فـإن انسـحابه مـن الحكومـة يزيـده مصداقيـة لـدى أعضـاء حزب العمل، ومن ناحية ثانية فإن انسحابه بسبب الميزانيـة واعتراضـه تحديـدا علـى مخصصـات المسـتوطنات ربمـا يزيـد شـعبيته لـدى فئـات معينـة فـى الشـارع الإسرائيلى، وقـد يسـاعده فـى الانتخابـات العامـة لـو فـاز بالانتخابـات الداخليـة لحـزب العمل. بعبـارة أخـرى قـرر بـن أليعـازر أن يمتطـى "حصـان العدالـة الاجتماعيـة" فـى

معركته فى الساحة السياسية الإسرائيلية، سواء على مستوى الانتخابات الداخلية لحزب العمل، أو على مستوى الانتخابات العامة.

ومن جانبه، بدأ شارون جولته الانتخابية بالهجوم على بن اليعازر عقب انسحابه من الحكومة، على أساس أنه قرار غير مسئول من أجل "نزوة سياسية". وسعى شارون جاهداً إلى تكوين حكومة أقلية يمينية، إلا أن الصفقة فشلت، فقد بات للأحزاب اليمينية الصغيرة حساباتها الخاصة، وباتت لا ترضى أن تكون مجرد دمى فى أيد الكبار، أو نقاط يسعون للاستعانة بها فى فترة معينة. ولعل هذه النقطة تحديدا كانت من أهم السلبيات التى أسفر عنها تطبيق قانون "الانتخاب المباشر"، حيث ساهم فى تدعيم قوة الأحزاب الصغيرة فى مواجهة الأحزاب الكبيرة (العمل والليكود). ومن ناحية ثانية فقد كان من الصعب على شارون أن يقبل بشروط هذه الأحزاب، المتمثلة فى تغيير الخطوط العريضة للبرنامج السياسى للحكومة ورفض خطة السلام الأمريكية، وإلا اهتزت العلاقة مع الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الحساسة للغاية. إضافة إلى ذلك فقد سعى شارون لتحييد بنيامين نتنياهو سواء فى انتخابات الليكود أو فى الانتخابات محل رئاسة الوزراء فيما بعد، فعرض عليه منصب وزير الخارجية. وهكذا أصبح نتنياهو بين خيارين صعبين، فقبوله المنصب يعنى أنه انضم لقافلة شارون، وبات أحد "أنصاره أو رجاله" إن جاز التعبير وهو ما يعنى فى النهاية فوزا مؤكداً لشارون فى أية انتخابات يقودها أمامه نتنياهو. أما إذا رفض نتنياهو المنصب فسوف يستخدمه شارون لمصلحته بالترويج لدى أوساط الليكود بأن نتنياهو قد تخلى عن المسئولية، وهو ما قد ينعكس فى تراجع شعبية نتنياهو بما يصب فى النهاية أيضا فى مصلحة شارون. ومن ثم لم يجد نيتانياهو مفرا من قبول المنصب.

وعلى الرغم من أن شارون قد نجح فى امتحان سحب الثقة الذى قدمه حزب ميرتس فى الكنيست فى ظل الأزمة الوزارية التى نتجت عن انسحاب حزب العمل من الحكومة، فإن شارون أدرك أن الحكومة لن تستمر طويلاً، وأن الأجدى له أن يدعو لانتخابات مبكرة. فهذه الخطوة تقطع الطريق على الفائز فى انتخابات حزب العمل من الاستعداد لانتخابات رئاسة الوزراء حيث ستكون الفترة المتبقية أمامه أقل من ثلاثة أشهر، لا سيما إذا كان الفائز هو الوافد الجديد إلى عالم السياسة عمرام متسناع. وفى هذه الحالة يصعب فى ظل الحالة المتردية لحزب العمل، أن تحدث اختراقات من جانب حزب العمل لقلب توجهات الرأى العام الإسرائيلى الذى بات يسبح على بحيرة من اليمينية، كما تشير غالبية استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى. فعلى سبيل المثال أكد استطلاع للرأى العام الإسرائيلى أجراه معهد داحاف ونشرت نتائجه جريدة يديعوت أحرونوت فى أعقاب انسحاب بن أليعازر من الحكومة، أنه لو أجريت الانتخابات الآن فإن حزب الليكود سيفوز ب ٣١ مقعد مقابل ١٩ حاليا بينما سيتراجع نصيب حزب العمل من ٢٥ إلى ١٩ مقعداً.

ولا يعنى ما سبق أن الدعوة لانتخابات مبكرة كانت مخرجا آمنا لشارون، بل إنها فى الحقيقة كانت تشكل مأزقا محفوفا بالمخاطر. فالخبرة التاريخية فى الانتخابات الإسرائيلية المبكرة تشير إلى أنه منذ منتصف عقد التسعينيات لم ينجح أى رئيس وزراء إسرائيلى دعا إلى انتخابات مبكرة فى مواجهة المرشح الجديد. حيث أنه منذ رحيل رابين فى العام ١٩٩٥ فإن نمط تصويت الناخب الإسرائيلى بات نمطا "عقابيا" واحتجاجيا دائماً على من هو فى السلطة، وبالتالى كان النجاح دائما من نصيب المرشح الجديد ضد من هو فى السلطة. فنتنياهو نجح نكاية فى بيريز، وباراك نجح نكاية فى نيتانياهو، وشارون نجح نكاية فى باراك. إضافة إلى ذلك فقد استند شارون إلى نتائج استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى التى تشير إلى وصول شعبيته إلى مستوى يفوق معظم رؤساء الوزراء الإسرائيليين السابقين. ومن ثم فقد كانت كافة الاحتمالات مفتوحة، وإن كانت فى غالبيتها تميل فى اتجاه شارون. وفى هذا الإطار قبل شارون بخيار المراهنة على الانتخابات المبكرة، حيث بدا واثقا فى قدرته على تفادى أثر النمط التصويتى فى إسرائيل، والنجاح فى الانتخابات المبكرة على خليفة الموجه اليمينية التى باتت تجتاح الشارع الإسرائيلى منذ العام ٢٠٠١. وعلى الجانب الآخر فقد كانت احتمالات فوز حزب العمل فى ضوء الخبرة التاريخية واعتماداً على نمط التصويت العقابى الذى تميز به الناخب الإسرائيلى فى المرحلة الأخيرة، مرهونة إلى حد كبير بما يمكن لحزب العمل أن يقوم به لرأب الصدع الداخلى الذى يعانيه، وترميم شعبيته فى الشارع الإسرائيلى. ولكن يبدو أن شارون قد استند إلى تقدمه المستمر في استطلاعات الرأى العام للقيام بتلك الخطوة.

ثانيا: الرأى العام الإسرائيلي: مزيدا من التأييد لشارون

عادة ما يتم تخصيص استطلاعات للرأى العام الإسرائيلى، أو على الأقل أجزاء فى الاستطلاعات التى تجرى فى إسرائيل، عن توجهات الإسرائيليين إزاء المرشحين لمنصب رئيس الوزراء، على أساس أن الرأى العام هو الذى سيحدد فى النهاية من الفائز فى الانتخابات. ومن ثم فقد بدأت استطلاعات الرأى العام عقب إعلان رئيس الوزراء شارون عن انتخابات مبكرة تركز بالأساس على مدى تفضيل المستطلعين لأى من المرشحين ليكون رئيسا للوزراء، بينما كانت الاستطلاعات قبل الإعلان عن الانتخابات تعنى بالأساس بقياس ومتابعة تطور شعبية رئيس الوزراء، وتوجهات الإسرائيليين تجاه مختلف القضايا السياسية التى يأتى على قائمتها عملية التسوية السلمية للملف الفلسطينى.

وفى الغالب فإن استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل عادة ما يتم الاستناد إلى نتائجها، خاصة من جانب المحللين، فى معرفة أو التنبؤ بالفائز فى الانتخابات، إلا إذا

حدثت طفرات أدت إلى تغيير الرأى العام موقفه وهو ما تشير إليه أيضا الاستطلاعات عند حدوثه. وعلى الرغم من أن كافة استطلاعات الرأى العام التى أجرتها المعاهد المتخصصة بمختلف انتماءاتها قبيل الانتخابات السابقة كانت تشير بوضوح إلى تقدم شارون على باراك بفارق كبير وصل إلى ٢٢ نقطة، فقد ظل باراك يراهن على حدوث تغيرات فى نمط التصويت[٧]، وذلك دون جدوى. فلم تحدث طفرات تؤدى إلى تغيير اتجاه الرأى العام. كما أن باراك رفض التنازل لبيريز الذى كانت استطلاعات الرأى العام تشير إلى أنه قادر على خوض معركة متكافئة مع شارون، وهو نفس الأمر الذى أشارت إليه أيضا استطلاعات الرأى العام قبيل الانتخابات الأخيرة، حيث أشارت إلى أن فرص بيريز أكبر من فرص متسناع، فقد أشار استطلاع للرأى نشرته صحيفة معاريف فى ٣ يناير ٢٠٠٣ إلى أن شارون سيفوز بنسبة ٥١ ضد متسناع بينما سيفوز بنسبة ٤٩% ضد بيريز، ، إلا أن متسناع رفض أيضا التنازل لبيريز وخاض المعركة مراهنا على قدرته فى اجتذاب الرأى العام إلا أنه أخفق هو الأخر. ولعل المعضلة الأساسية التى ترتبط بذلك الأمر هى أنه لا توجد طريقة للتأكد من صحة ما ذهبت إليه استطلاعات الرأى العام الإسرائيلية قبيل الانتخابات الأخيرة من التنازل لبيريز كان من الممكن أن يؤدى إلى هزيمة شارون أو على الأقل تحسين نتائج حزب العمل، علاوة على ذلك فثمة ما يدحض تلك النتائج، حيث أنه من المعروف أن بيريز خسر الانتخابات سابقا أمام نيتانياهو، بل إنه خسر كل الانتخابات التى خاضها بشكل شخصى.

لقد ظل شارون متقدما فى استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى المختلفة التى أجريت منذ وصوله إلى السلطة على أقطاب حزب العمل، بنيامين بن أليعازر أولا ثم عمرام متسناع منذ ظهوره على الساحة السياسية الإسرائيلية فى منتصف أغسطس عام ٢٠٠٢. فكما يشير الجدول المرفق فإن أقصى ما استطاع بن أليعازر الوصول إليه هو ما يمثل حوالى ٥٠% أو ما يزيد قليلا من شعبية شارون، ونفس الأمر ينطبق على متسناع، وإن قد وصل إلى حوالى ٦٠% من شعبية شارون فى بعض الاستطلاعات.

جدول يوضح نسب تأييد شارون مقارنه بكل من أليعازر ومتسناع

	نسبة المؤيدين %		نسبة المؤيدين %	
	شارون	متسناع	شارون	بن اليعازر
معاريف ١١/٨	٣٧	٢٢	٣٦	١٩
معاريف ١١/٤	٥١	٢٩	٥٠	٢١
معاريف ٩/١٣	٥٨	٢٥	٥٨	١٨
معاريف ٨/٣٠	٥٣	٢٥	٥١	١٨
واصف ٨/٢٥	٥٠	٣٣	٥٨	١٥
يديعوت ٥/٢٢	-	-	٥٠	٨
الإذاعة العبرية الإسرائيلية ٥/١٠	-	-	٥٩	١٧
الإذاعة العبرية الإسرائيلية ٣/٧	-	-	٤٣	١٥

ومن ناحية ثانية فقد كان من اللافت للنظر أن شارون لم يكن متقدما على أقطاب حزب العمل فقط فى استطلاعات الرأى العام، بل إن شارون ظل متقدما أيضا على أقطاب تكتل الليكود، لاسيما غريمه الأساسى فى حزب الليكود بنيامين نيتانياهو، الذى كان قد أعلن عن نيته دخول الانتخابات فى مواجهة شارون ذاته. وقد انعكس هذا التقدم لشارون بالفعل فى النتائج الداخلية لليكود، وذلك بفوز شارون على نيتانياهو، وإن كانت القائمة المؤيدة لنيتانياهو قد فازت بالمراكز المتقدمة فى قائمة الليكود التى خاضت الانتخابات. ويبين الجدول التالى نسب تأييد شارون مقارنة بنيتانياهو.

جدول يوضح نسب تأييد شارون مقارنة بنيتانياهو

	مؤيدى شارون	مؤيدى نتنياهو
التليفزيون الإسرائيلى ق١، ١١/٢٨	٥٤ %	٣٢ %
معاريف ١١/٢١	٥٦ %	٣٤ %
يديعوت أحرونوت ١١/٢١	٥٦ %	٣٨ %
يديعوتأحرونوت ١١/١٥	٥٤ %	٣٨ %
التليفزيون الإسرائيلى ١١/١٢	٥٢ %	٣٤ %
معاريف ١١/٨	٤٨ %	٣٨ %
يديعوت أحرونوت ٦/ ١١	٤٤ %	٣٨ %
معاريف ١٠/٢٥(أول استطلاع حول انتخابات الليكود)	٤٢ %	٤٦ %
معاريف ١٠/٤	٣٣ %	٤٩ %
معاريف ٩/١٣	٣٩ %	٢٩ %
معاريف ٣٠ /٨	٣٧ %	٢٧ %

ومن ناحية ثالثة فقد حافظ شارون دائما على تصدره لنتائج استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى كرئيس للوزراء منذ توليه السلطة فى فبراير عام ٢٠٠١. ففى الاستطلاع الذى نشرته صحيفة "معاريف" فى أول فبراير ٢٠٠٢ ظهر أن ٤٨% من الإسرائيليين مازالوا راضين عن طريقة عمل رئيس الوزراء. وفى استطلاع أخر نشرته صحيفة " يديعوت أحرونوت" فى ١٦ مايو ٢٠٠٢، أعرب ٦٦% من الإسرائيليين عن اعتقادهم بأن شارون يستطيع قيادة الدولة بنجاح. وفى الاستطلاع الذى أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" فى منتصف يونيو ٢٠٠١ حول الحكومة الأكثر شعبية فى تاريخ إسرائيل جاءت حكومة شارون فى المقدمة، حيث قال ٥٤% من الإسرائيليين إن تلك الحكومة تدير شئون البلاد بشكل جيد أو جيد جدا، وجاء شارون الوزير الأكثر شعبية بنسبة ٨٠%. ناهيك عن أن بعض أنصار اليسار قد تحولوا نحو تأييد شارون، ففى استطلاع للرأى العام أجرته القناة الأولى فى التلفزيون الإسرائيلى بتاريخ ٢٨-٥-٢٠٠٢، وضح أن أنصار اليسار فى الدولة العبرية يؤيدون

شارون فى كل سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطينى. بل إن الأغلبية من مصوتى اليسار ترى أنه يتوجب على أى زعيم فى اليسار أن يؤيد إجراءات شارون، على اعتبار أنها الأنسب فى مواجهة الفلسطينيين، كما أشار الاستطلاع إلى أن أكثر من نصف مصوتى اليسار يرون فى شارون أفضل مرشح يمكن أن يتقدم للتنافس على رئاسة الوزراء، ويفضلونه حتى على زعيم حزب العمل بن أليعازر وزعيم المعارضة اليسارية فى البرلمان يوسى ساريد.

وعلى الرغم من أن نتائج الاستطلاع الذى نشرته صحيفة "معاريف" يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٢، قد أشارت إلى أن ثمة تراجعا ما قد حدث لشعبية شارون فى أوساط الرأى العام الإسرائيلى، حيث قال ٥٤% من الإسرائيليين أنهم راضون عن أداء رئيس الحكومة، بينما كانت تلك النسبة قبل أسبوعين فقط من إجراء هذا الاستطلاع تتجاوز الـ ٦٠%. إلا أنه من الملاحظ أن تلك النتيجة قد عادت إلى الارتفاع مرة ثانية وإن لم تصل إلى ما كانت عليه من قبل. إلا أن ذلك لم يكن يعنى أن شارون قد أصبح غير مفضل كرئيس للوزراء أو أن ساعة رحيله قد اقتربت، فقد أكد ٤٢% من الإسرائيليين تفضيلهم لشارون رئيسا للوزراء مقابل ٢٨% فقط لنيتانياهو فى الاستطلاع الذى أجرى فى ١٩ يوليو ٢٠٠٢.

جدول يوضح توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء شارون

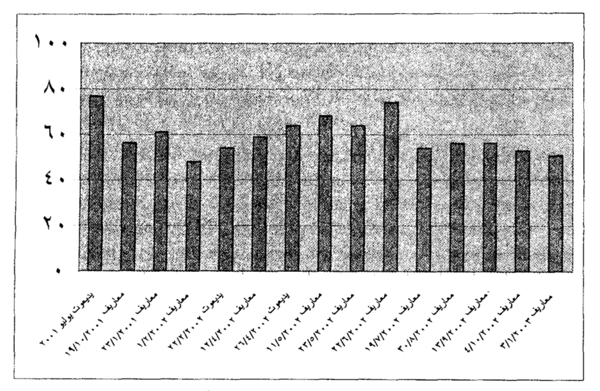
الاستطلاع	نسبة الرضا %
معاريف ٢٠٠١/١٠/١٩	٥٦
معاريف ٢٠٠١/١/٢٣	٦١
يديعوت ٢٠٠١/١٢/٧	*٧٠
معاريف ٢٠٠٢/٢/١	٤٨
يديعوت ٢٠٠٢/٢/٢٢	٥٤
معاريف ٢٠٠٢/٤/١٢	٥٩
يديعوت ٢٠٠٢/٤/٢٦	٦٤
معاريف ٢٠٠٢/٥/١١	٦٨
معاريف ٢٠٠٢/٥/٢٣	٦٤
معاريف ٢٠٠٢/٦/٢٢	**٧٤
معاريف ٢٠٠٢/٧/١٩	٥٤
معاريف ٢٠٠٢/٨/٣٠	٥٦
معاريف ٢٠٠٢/٩/١٣	٥٦
معاريف ٢٠٠٢/١٠/٤	٥٣
معاريف ٢٠٠٣/١/٣	٥١

* هذه النسبة ترى شارون ذو مصداقية

** لاحظ أن تلك القفزة جاءت مع بداية عملية السور الواقى.

ويتضح من الجدول السابق والرسم البيانى المرفق أن شعبية شارون بدأت مرتفعة حيث كان انتصاره غير المسبوق فى انتخابات فبراير من العام ٢٠٠١ مازال حاضراً فى الأذهان والتطلعات بشأن نجاحه ما زالت مرتفعة فى التعامل مع الملف الفلسطينى وتحقيق الأمن للإسرائيليين، ثم تناقص التأييد له شيئا ما فيما بعد، ولكنه سرعان ما عاد إلى الارتفاع ووصل إلى ذروته على خلفية البدء فى عملية السور الواقى ضد الفلسطينيين، ولكنه واصل انخفاضه مرة أخرى حتى وصل إلى أدنى مراحله فى أعقاب تفجر قضايا الفساد المالى التى طالت شارون ونجليه.

رسم يوضح تطور شعبية رئيس الوزراء الإسرائيلى آرئييل شارون
حتى قبيل الانتخابات



وقد أثار ارتفاع شعبية شارون فى استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى تساؤلا محوريا يتعلق بالأسباب أو العوامل التى تقف وراء ذلك، أو لماذا يؤيد الرأى العام الإسرائيلى شارون بهذا الشكل؟. والحقيقة أن هذا التساؤل يمثل معضلة للكثيرين، خاصة فى ظل الحقائق أو الاعتبارات التالية:

- على المستوى السياسى، لم ينجح شارون تماما فى قمع الانتفاضة، وإن كان قد نجح إلى حد بعيد فى تقليل سقف التوقعات الفلسطينية، ولم ينجح كذلك فى توفير الأمن أو تحقيق السلام للإسرائيليين، الذى طالما وعدهم به، حيث تم انتخابه على أساس أنه الشخص الوحيد الذى تصور الإسرائيليون أن يمكنه أن يعالج مشكلة التدهور فى

الوضع الأمنى فى إسرائيل، وفى استطلاع للرأى أجراه مركز تامى شتاينميتس لأبحاث السلام فى جامعة تل أبيب فى شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ تبين أن ٥٩% من اليهود الذين تم استطلاعهم اعتقدوا أن أمنهم الشخصى مهدد بدرجة عالية جدا، وما نسبته ٦٢% اعتقدوا أن الانتفاضة تهدد الأمن الوطنى الإسرائيلي[٨]، وهو الأمر الذى يشير إلى تراجع واضح فى الإحساس بالأمن بمفهوميه الشخصى والوطنى أو الوحدى. وطبقا للإحصائيات فإن واحد من كل ثمانية إسرائيليين بالغين فى اشترك فى العامين الماضين فى جنازة إسرائيلية واحدة على الأقل، وبصفة عامة فإنه لا يوجد إسرائيلى اليوم لا يشعر بالأزمة بشكل مباشر[٩]. وفى هذا الإطار تساءل الكاتب الإسرائيلى عكيفا الدار فى مقال له بصحيفة هاآرتس فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢ قائلا[١٠] "إذا كانت أغلبية الجمهور فى إسرائيل، طبقا لاستطلاعات الرأى العام، تفضل حل الفصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية على مواصلة إراقة الدماء... فلماذا إذن يقوم هذا الجمهور الكبير نفسه بتتويج القادة الذين يعرضون عليه نفس الطريق الثاني"، مواصلة إراقة الدماء، وتابع "فهل هذا لأن الجمهور يتصرف مثل المرأة المضروبة التى تصر على العودة إلى الرجل العنيف، أم لأن كل عملية تفجيرية تؤدى كما تشير الاستطلاعات، إلى تعزيز قوة شارون وزيادة قوة اليمين".

وفى محاولة لتفسير تلك المعضلة، ذهب الكاتب عكفا الدار إلى القول أن السر يكمن فى حزب العمل نفسه وفى سياساته ومواقفه السلامية الغامضة وغير الحاسمة، فيقول "إن سنوات طويلة من الاستيطان من جهة والمفاوضات العقيمة من جهة أخرى تحت حكم حزب العمل، بددت ثقة الكثيرين والعقلاء فى احتمالية ورغبة هذا الحزب الحقيقية فى التوصل للتسوية مع الفلسطينيين". واستطرادا على ذلك يقول: أن ما ساعد باراك على التغلب على نيتانياهو فى انتخابات ١٩٩٩ هو تعهده المعلن أمام الناخبين بأن إسرائيل ستخرج من لبنان خلال سنة، سواء توصلت لاتفاق مع اللبنانيين أم لم تتوصل إليه. وبالتالى لو لم يكن باراك واضحا وحاسما بأنه سيعمل من أجل السلام، وخاصة تعهده الواضح بالانسحاب من لبنان على الأقل، خلال فترة زمنية محددة، ربما ما كان متاحا له التغلب على نيتانياهو، أو التغلب عليه بهذا الفارق الكبير، الذى فاجأ باراك وأنصاره، حيث كانت الاستطلاعات فى البداية تشير إلى تقدم نيتانياهو على باراك. ويستطرد البعض بناء على ذلك بالقول، لو كان باراك، أيضا، جديا وحاسما إزاء قضايا السلام على المسارات الأخرى، وخاصة على المسار الفلسطينى، بنفس مستوى الجدية والحسم كما بدا فى قراره بالانسحاب من لبنان وفقا لتعهده المعلن، ربما، كان الوضع مغايرا كليا لما انتهى إليه، ولأمكن له أن يواصل فترة حكمه حتى نهايتها.

- على المستوى الاقتصادى، فإن الأرقام تشير إلى أنه خلال العامين الماضيين قد استفحلت الأزمة الاقتصادية فى إسرائيل، حيث زادت البطالة بنسبة ١٠,٦% وما زالت تزداد وارتفع التضخم من لا شيء تقريبا إلى ٦,٥%، وبلغ عدد الفقراء الذروة

حيث وصل إلى ١,٢ مليون وتم إغلاق عشرات الآلاف من الأعمال[١١]. إضافة إلى ذلك فإن استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى التى أجريت للبحث عن مدى إحساس الإسرائيليين بوطأة الأزمة الاقتصادية، تؤكد عمق هذه الأزمة، ففى الاستطلاع الذى نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" قبيل الانتخابات مباشرة فى ٢٤ يناير ٢٠٠٣، تبين أن ٣٧% من الإسرائيليين يرون أن الوضع الاقتصادى سيئا جدا، و١٤% منهم فقط يرون أن ذلك الوضع يتحسن، فى حين يرى ٤٣% أنه لم يحدث أى تغير فى الحالة الاقتصادية.

علاوة على ذلك فإن صعوبة تبرير تلك النتائج على مستوى الشارع الإسرائيلى تزداد بالإشارة إلى حقيقة أن انتخاب الإسرائيليين لشارون لم يكن معبرا عن حبهم أو تفضيلهم له بقدر ما كان تعبيرا عن غضبهم من رئيس الوزراء السابق إيهود باراك، ورغبتهم فى معاقبته، بما يعنى أنه لو رشح شخص أخر نفسه غير شارون ضد باراك، فإنه على الأرجح كان سيفوز أيضا، فالقضية إذا لم تكن فى شخص شارون.

وفى سياق البحث عن إجابة لسؤال؛ لماذا حاز شارون كل ذلك التأييد، يمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة اعتبارات هى:

الأول: وهو تفسير إسرائيلى بالأساس، حيث يستندون إلى الحالة النفسية للجماهير، فعندما ترتفع نسبة البطالة فى المجتمع - كما تشير الأرقام السابق الإشارة إليها - يمكن القول أنه من الصحيح أن مئات الآلاف من الإسرائيليين العاطلين ومئات الآلاف من الذين يعانون ضائقة اقتصادية سوف يكون الهم الأول لديهم، وهو الشأن الشخصى. ومن ثم فعندما يكون الوجود نفسه فى خطر فإن أصوات البطن الخاوية تختفى، واليد تشير بلا إرادة إلى من يبدو وكأنه قادر على ضمان الأمن الشخصي[١٢]. إضافة إلى ذلك فإن الإحساس بالخطر والخوف دائما ما يدفع نحو تبنى اليمين، الذى يمثله الليكود بزعامة شارون. علاوة على ذلك، فإن الدكتورة مينا تسميح من مركز "داحف" ترى أن السبب فى تزايد شعبية شارون هو انعدام وجود قائد آخر ذى شخصية قوية قادر على منافسة شارون[١٣].

الثاني: انجراف الشعب الإسرائيلى تجاه اليمين، فقد أصبح معظم الإسرائيليين أقرب إلى اليمين خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية. ففى مارس عام ٢٠٠١ وعقب وصول شارون إلى السلطة أظهر استطلاع للرأى أن ٧١% من اليهود فى إسرائيل يؤيدون سياسة الحصار والإغلاق على المدن والتجمعات الفلسطينية، كما أعرب ٧٩% عن تأييدهم للسياسة التى ينتهجها شارون والتى تقضى بعدم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين طالما استمر العنف من جانبهم. كما ارتفعت نسبة من يؤيدون عدم إزالة المستوطنات من أقل من ٥٠% قبل الانتفاضة إلى ٦٧% فى ظل الانتفاضة. إضافة إلى ذلك فقد خفت صوت اليسار تماما، خاصة مع انضمام حزب

العمل إلى حكومة اليمين، ومعاناته من مشاكل هيكلية كثيرة تحول دون استعادته لقوته وموقعه لدى الشارع الإسرائيلي فى القريب.

الثالث: تبنى الفلسطينيون أسلوب المقاومة العنيفة، التى تصل ذروتها فى العمليات الاستشهادية، التى يقوم بها الفلسطينيون بقيادة حماس داخل إسرائيل وضد المدنيين. فقد ساهم الأسلوب العنيف لانتفاضة الأقصى فى تحول الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين وتحديدا نحو تأييد شارون، الذى استغل العمليات الاستشهادية لإقناع الإسرائيليين أنه لا خيار سوى الخيار العسكرى الذى يعرضه، وذلك على عكس ما كان الوضع فى الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧ ذات الطابع السلمى. ومن ثم فقد غيرّ ٥٤% من الإسرائيليين آرائهم فى الفلسطينيين بشكل سلبى منَ جراء انتفاضة الأقصى[١٤]. والمشكلة أن قادة حماس يصرون على أن تلك العمليات لن تتوقف حتى تتوقف إسرائيل عما تقوم به ضد الشعب الفلسطينى، بينما يستخدم شارون تلك العمليات بنجاح شديد لمواصلة ما يقوم به ضد الشعب الفلسطينى مدعوما بسند وتأييد شعبى قوى، حيث يقوم شارون باستفزاز حماس للقيام بعمليات استشهادية فى أوقات كثيرة ليستخدمها كذريعة لضرب الفلسطينيين ولتصوير الفلسطينيين بأنهم لا يرغبون فى السلام، وفى ذات الوقت يستخدم تلك العمليات فى وأد أية أصوات تسعى للسلام فى إسرائيل، معتمدا على إثارة المخاوف والهواجس الأمنية لدى الشعب الإسرائيلى من المخاطر التى تحيط به وأصبحت أقرب إليه من أى وقت مضى، واستطاع بآلته الإعلامية أن يقنعهم - يعتقد ٧٢% من الإسرائيليين طبقا للاستطلاع الذى أجرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" فى منتصف مايو ٢٠٠٢ أن شارون رجل صادق - أنه لا سبيل للخلاص من ذلك الوضع سوى باستخدام القوة لكسر شوكة الفلسطينيين، بما يعنى أنه لا سبيل أمامهم سوى شارون.

لقد ساعد المنهج الذى تصر حماس على اتباعه فى التعامل مع الإسرائيليين إلى دفع الرأى العام هناك تجاه اليمين، بما ساهم فى ارتفاع فى شعبية شارون، وهو ما أدى بدوره إلى "تسخين" الساحة الفلسطينية وتشددها تجاه الإسرائيليين، ودخل الصراع العربي-الإسرائيلى إلى حلقة مفرغة جهنمية رسم خيوطها شارون، واستغل قدرته على استفزاز حماس وقوى الخيار المسلح الفلسطينية لتنفيذ هذا المخطط، وكانت البداية حادثة اقتحام شارون للمسجد الأقصى. ومما لا شك فيه أن شارون كان أكثر المستفيدين من هذا الوضع، فالرجل الذى توقع له معظم المحللون أنه لن يكمل مدته المقررة فى رئاسة الوزراء، أو على الأقل لن يكمل العام فى رئاسة الوزراء، ما زال يمكث فى السلطة، والأدهى أن شعبيته ظلت مرتفعة فى الشارع الإسرائيلى على النحو السابق الإشارة إليه. ومن ثم فربما لن يكون من قبيل المبالغة القول أن شارون مدين بجزء كبير من نجاحه وشعبيته للكثير من الفلسطينيين، الذين نجح فى استفزازهم أو جرهم إلى الساحة أو المعركة التى يجيدها وهى ساحة المواجهات وربما الحرب. إضافة إلى

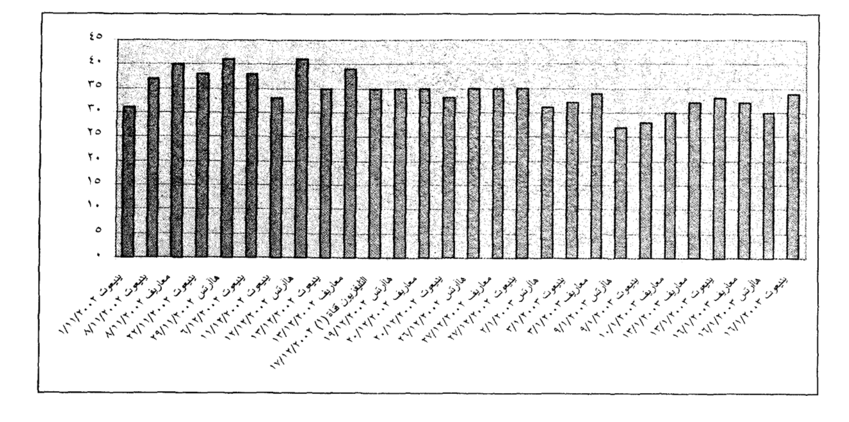
ذلك فقد شارك بعض العرب في دفع الفلسطينيين إلى الطريق - الفخ - الذي يريده شارون، دون أن يكون لديهم تصور محدد عما سيقدموه للفلسطينيين حينما يشتد الوطيس. فإذا بالأمور تصل إلى ما وصلت إليه، حيث وقع الفلسطينيون والإسرائيليون أنفسهم في فخ شارون، فلا الفلسطينيون حققوا أهدافهم، ولا الإسرائيليين نعموا بالأمن، وبقى الفائز الوحيد هو شارون، الذى نجح فى تسخير كل الأطراف لمصلحته هو.

ثالثا: الرأى العام الإسرائيلى وشعبية الليكود :

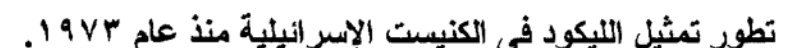
لقد ظل الليكود متقدماً كافة استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى، كما الرسم البيانى التالى المرفق - إلا أن قضايا الفساد التى طالت بعض رموز الحزب أدت إلى شيوع بعض التصورات بأن الليكود قد بدأ رحلة الانهيار التدريجى، بشأن عدد المقاعد التى سيحصل عليها في الانتخابات الإسرائيلية فى يناير ٢٠٠٣. وذلك استنادا إلى بعض استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى، فعلى سبيل المثال اظهر استطلاع الرأى الذى أجراه معهد "داحاف" ونشرت نتائجه صحيفة "يديعوت أحرنوت" فى الحادى عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ أن حزب الليكود سيحصل علي٣٣ مقعدا فى الانتخابات القادمة مقابل ما بين ٣٨ إلى ٤١ مقعدا فى الاستطلاعات السابقة، وظل استمرار تدنى شعبية الحزب حتى وصل - طبقا لاستطلاع الرأى الذى نشرته صحيفة هاآرتس فى التاسع شهر يناير ٢٠٠٣- عدد المقاعد التى ينتظر أن يحصل عليها الليكود إلى ٢٧ مقعدا فقط. إلا أن استطلاعات الرأى العام التى أجريت فيما بعد قد أشارت إلى أن شعبيته الليكود عادت مرة ثانية إلى الارتفاع، وفى فترة تبدو قياسية لتحولات الرأى العام من اتجاه لأخر، لا سيما فى ظل عدم حدوث تطورات ذات مغزى تبرر، أو على الأقل تفسر، تحول الرأى العام من هذا الاتجاه إلى ذاك.

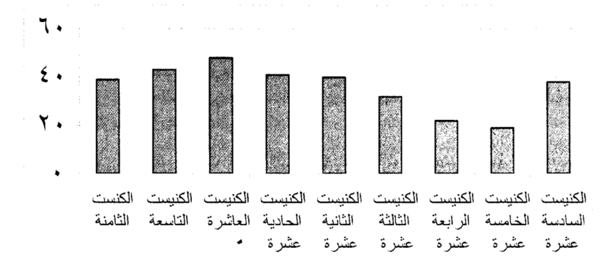
وتجدر الإشارة إلى أن الليكود (التكتل) هو حزب يمينى تأسس عام ١٩٧٣، وكان المبادر إلى الدعوة إلى تأسيسه الجنرال ارينيل شارون، وقد تشكل الحزب نتيجة عدة تحالفات واندماجات حزبية - عبر مراحل زمنية متتابعة - تمثل قطباها الأساسيان فى حزب حيروت، والحزب الليبرالى (حزب الأحرار)[١٥]، وذلك بهدف تكتيل اليمين فى إسرائيل فى كتلة برلمانية - انتخابية، أملا بإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين السياسى والاقتصادى. لكن الليكود لم يتمكن من تحقيق ذلك فى انتخابات عام ١٩٧٣ التى أجريت بعد فترة قصيرة من تأسيسه ،على الرغم من التدهور الكبير الذى كان قد طرأ على شعبية حزب العمل فى إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكنه تمكن فى انتخابات عام ١٩٧٧، من إزاحة حزب العمل وتولى الحكم لأول مرة فى تاريخ إسرائيل. ويحصل الليكود عادة فى الانتخابات العامة والمحلية على نسبة عالية من الأصوات فى المدن الكبرى الثلاث فى إسرائيل (تل أبيب وحيفا والقدس)، وعلى أكثرية فى مدن التطوير التى يقطنها اليهود الشرقيون. كما يحصل على نسبة لا بأس فيها من أصوات المتدينين اليهود ذوى الميول القومية المتطرفة.

رسم يوضح تطور تأييد الليكود طبقا لاستطلاعات الرأى العام الإسرائيلي



أما عن تمثيل الليكود منذ نشأته فى الكنيست فقد حصل فى الكنيست الثامن (١٩٧٣) على ٣٩ مقعدا، وفى الكنيست التاسع (١٩٧٧) حصل على ٤٣، وفى الكنيست العاشر (١٩٨١) حصل على ٤٨، وفى الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤) حصل على ٤١، وفى الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) حصل على ٤٠، وفى الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) حصل على ٣٢، وفى الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) حصل على ٣٢ مقعدا مؤتلفا مع جيشر وتسوميت، وكان نصيب الليكود منها ٢٢ مقعدا، والكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) حصل على ١٩ مقعدا، أما فى الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) فقد استطاع أن يضاعف عدد مقاعده، حيث حصل على ٣٨ مقعدا، متقدما بفارق كبير للغاية على حزب العمل.


تطور تمثيل الليكود فى الكنيست الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٣.



رابعا: قضايا الفساد وشعبية شارون والليكود: تراجع مؤقت

لقد تم الكشف عن أن عددا من الوجوه الجديدة فى قائمة الليكود التى خاضت الانتخابات البرلمانية الأخيرة قد وصلت إلى مقاعدها عن طريق الرشوة والفساد. وقد أقر حاييم كوهين - أحد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الليكود - فى الثامن عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ أن بعض الأعضاء من الليكود قد عرضوا عليه شراء صوته داخل اللجنة المركزية مقابل ٥٠٠ دولار، وأكد أن قرار انسحابه من الانتخابات الأولية للحزب (البرايمرز) قد جاء بسبب هذه الممارسات. إضافة إلى ذلك فإن بعض المرشحين فى قائمة الحزب هم من ذوى السوابق الجنائية أو ممن لا علاقة لهم بالحزب من الأساس.

ومن ناحية ثانية فقد كان المتابعون للعملية الانتخابية فى إسرائيل قد توقفوا عند نجاح عدد من المرشحين المغمورين فى دحر وزراء ونواب إلى أماكن متأخرة، وقدموا تفسيرا لذلك بأنه تم بفعل تلك الصفقات والرشاوى. ودار الحديث أساساً عن "غيلا غمليئل" (المرشحة الرقم ١١) رئيسة اتحاد الطلبة الجامعيين التى أدينت باختلاس أموال من صندوق الطلاب. و"انبال جافريلي" (المرشحة رقم ٣١) ابنة رجل أعمال صاحب نفوذ لدى عدد من الوزراء، التى انتسبت إلى الحزب قبل أقل من شهر، حيث حول جافريلى مطعمه فى يافا إلى مطبخ سياسى أديرت من خلاله معركة اختيار مرشحى الليكود للمعركة الانتخابية المقبلة، كما أفادت التحقيقات أن جافريلى قد قام باستضافة اجتماعات لأعضاء فى اللجنة المركزية لليكود، وأبرزت صحيفة "هاآرتس" قيام صاحب المطعم بإطعام أعضاء اللجنة المركزية بالمجان عدة مرات، إلى جانب قيام اخوته بلعب دور رئيسى فى جلسات اللجنة المركزية، وهم ليسوا أعضاء بها، للتأثير على أعضاء اللجنة لاختيار ابنة أخيهم[١٦]. كما توقف المتابعون أيضا عند فوز "ميخائيل جورلوفسكي" (المرشح رقم ٢٨) الذى عمل سائقاً لدى الوزير السابق "افيجدور ليبرلمان"، و"موشيه فيفلين" (المرشح رقم٤٠) الذى دين من قبل بالعصيان وارتكاب جرائم ضد فلسطينيين من الضفة الغربية، ونجح فى ضم ١٥٠ شخصاً إلى اللجنة المركزية للحزب هم على شاكلته.

إضافة إلى ذلك فقد أشارت اللجنة التى شكلت للبحث فى قضايا الفساد أن الحملة التى تزعمها شارون لفتح الباب أمام انتساب أعضاء جدد إلى الحزب قبل الانتخابات بوقت قصير بهدف الحد من شأن منافسه بنيامين نيتانياهو على زعامة الحزب كانت هى مصدر الفساد الحزبى وعملية شراء الأصوات التى شهدتها الانتخابات الداخلية للحزب. حيث أكد أعضاء اللجنة أن عددا يتراوح ما بين ١٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف انتسبوا للحزب خلال الفترة القصيرة التى سبقت الانتخابات وتوافرت بذلك الفرصة لهم للانتخاب والتأثير على القائمة الانتخابية.

ومن ناحية ثالثة فقد تفجرت فضيحة أخرى تتعلق برئيس الوزراء ذاته فى الثانى من يناير ٢٠٠٣، ومقاول كبير ينتمى لليكود، هو ديفيد إبل. فحسب تحقيق نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن إبل كان قد اشترى عام ١٩٩٩ جزيرة خالية فى اليونان خطط لإقامة مشروع سياحى ضخم عليها. وخلال الإعداد للمشروع اصطدم بعقبات لدى السلطات اليونانية، فتوجه إلى شارون، الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك، وطلب مساعدته. وقد تدخل شارون فى الأمر بالفعل ولكن بشرط غير برئ؛ حيث اشترط تعيين ابنه الأكبر جلعاد مستشارا للمشروع لقاء ٢٠ ألف دولار شهريا. وقبض لدى توقيع العقد ١٠٠ ألف دولار، واتفق على أن مجمل العمولة ٣ ملايين دولار. والمعروف أن جلعاد (ثلاثين عاما آنذاك) لم تكن له أية خبرات تجارية

أو اقتصادية، ليعمل مستشارا لمشروع ضخم براتب شهرى ٢٠ ألف دولار، بيما كانت كفاءاته تنحصر فى الموضوعات الزراعية فقط[١٧]، الأمر الذى يرجح أن جلعاد كان مجرد غطاء لعمل غير شرعى يقوم به والده شارون.

إضافة إلى ذلك، فقد اتهم شارون قبل بدء الانتخابات بثلاثة أسابيع بتلقى قرض من رجل أعمال يهودى بريطانى يقيم فى جنوب إفريقيا بمقدار ١,٥ مليون دولار، بما يخالف القانون الإسرائيلى. وقد اضطر شارون لمخالفة القانون الإسرائيلى الذى يحظر تلقى أموال من الخارج ليتمكن من إعادة أموال كان قد اقترضها من شركة خاصة لتمويل حملته الانتخابية للفوز بزعامة الليكود قبل نحو أربعة أعوام.

وقد رأى البعض أن الفضائح المالية التى طالت رئيس الوزراء، خاصة تلك المتعلقة بالقرض، ستكون بمثابة "كرة ثلج" متدحرجة، وأنها ستنعكس بالسلب على الليكود بصفة عامة وعلى شارون بصفة خاصة. وكانت بوادر ذلك قد بدأت بالفعل فى الظهور بعد يومين فقط من الإعلان عن فضيحة القرض، إذ أكد استطلاع للرأى العام الإسرائيلى نشرته صحيفة "هاآرتس" أن ٣١% من الإسرائيليين يعتقدون أن شارون لم يعد جديرا بمنصب رئيس الحكومة، فى حين عارض ذلك التوجه ٤٦% منهم، ولم يبد ٢٣% منهم رأيهم. كما أظهر استطلاع آخر للرأى العام الإسرائيلى أجرته إذاعة الجيش الإسرائيلى عقب فضيحة القرض أن واحدا من بين كل ثلاثة إسرائيليين يعتقد أن شارون لم يعد جديرا بالبقاء فى منصبه بسبب ما طاله من قضايا فساد[١٨].

ونظرا لخطورة فضيحة القرض فى ضوء نتائج الاستطلاعات، فقد اضطر شارون للدفاع عن نفسه، فبدأ بالتخلى عن اللعب على وتر توفير الأمن للإسرائيليين، مثلما اعتاد دائما، وانتقل إلى اتهام خصومه العماليين بالفساد أيضا، مع التركيز على القضايا المثارة حول زعيم حزب العمل متسناع. وقد اختار شارون أن دفاعه عن نفسه عبر مخاطبة الناخبين من خلال خطاب تليفزيونى على الهواء مباشرة، إلا أنه تلقى ضربة قوية عندما قرر رئيس لجنة الانتخابات المركزية، فى خطوة غير مسبوقة، قطع البث التليفزيونى للخطاب بحجة أنه يحمل دعاية انتخابية.

فى هذا الإطار بدأت شعبية الليكود فى التراجع فى الشارع الإسرائيلى. فبعد أن ظل الليكود متقدما بصفة مستمرة بقيادة شارون على ما عداه من الأحزاب الإسرائيلية بما فى ذلك حزب العمل، فإن كافة استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل التى أجريت فى أعقاب فضيحة الفساد والرشوة فى الانتخابات الداخلية لليكود قد أوضحت تراجع شعبية الحزب، لاسيما فى ضوء سيطرة التيار المتشدد الذى يتزعمه بنيامين نيتانياهو على المراكز العشرين الأولى فى القائمة التى سيخوض بها الحزب الانتخابات المقبلة. فعلى سبيل المثال اظهر استطلاع الرأى الذى أجراه معهد "داحاف" ونشرت نتائجه صحيفة

"يديعوت احرونوت" فى الحادى عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ أن حزب الليكود سيحصل علي٣٣ مقعدا فى الانتخابات القادمة مقابل ما بين ٣٨ إلى ٤١ مقعدا فى الاستطلاعات السابقة. وكشف الاستطلاع أن غالبية الرأى العام الإسرائيلى مازالت تفضل إقامة دولة فلسطينية كجزء من عملية السلام النهائية، فى حين أن تيار نيتانياهو يرفض هذا الحل. لكن حزب الليكود سيظل القوة المسيطرة فى الكنيست لأن حزب العمل - وفقا للاستطلاع - سيحظى بـ ١٩ إلى ٢٣ مقعدا فقط مقابل ٢٥ مقعدا حاليا.

توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء شارون جراء قضايا الفساد

	معاريف ١/١٣	يديعوت ١/١٣	هاآرتس بعد يومين من إثارة فضيحة الفساد	هاآرتس ١٢/٢٦
نسبة من رأوا أن القاضى حيشين كان على حق عندما ألغى خطاب شارون	٤٢%	٤٧%		
نسبة من اعترضوا على قرار القاضي	٣٣%	٤٢%		
المقتنعون ببراءة شارون بعد خطابه يوم ١/٩	٢٦%	٣٥%		
غير المقتنعين ببراءته	٤٦%	٤٧%		
شارون ليس جدير بمنصبه رغم الفساد			٤٦%	٥٠%
شارون جدير بمنصبه رغم الفساد			٣١%	
لم يبدو رأيا حول فساد شارون			٢٣%	
نسبة اللذين سيصوتون لليكود رغم الفساد				١٦,٢%
نسبة من اهتزت ثقتهم بالليكود				٢٠%

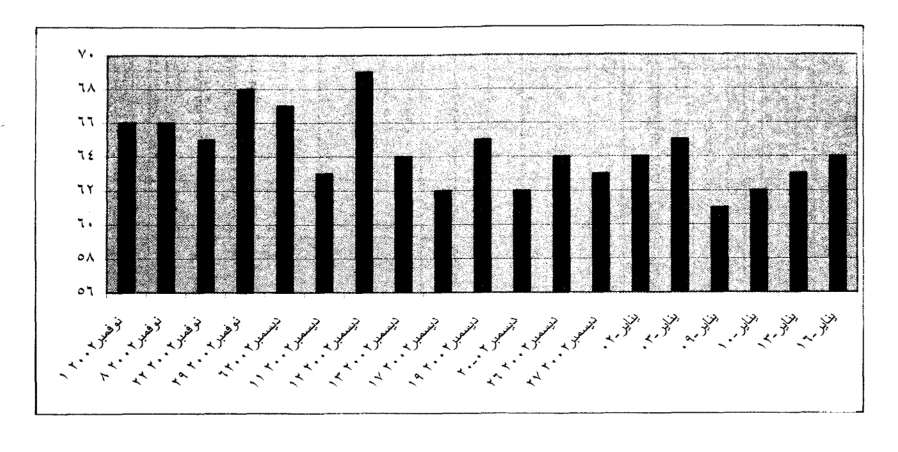
خامسا: توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء قوى اليمين

لقد ظل اليمين بأحزابه المختلفة متقدما على اليسار فى كافة استطلاعات الرأى العام التى أجريت خلال الفترة التى بدأت منذ الدعوة للانتخابات المبكرة وحتى إجراء الانتخابات. فكما هو موضح فى الجدول المرفق تراوح عدد المقاعد التى يحتمل أن يحصل عليها اليمين ما بين ٦١ و٦٨ مقعدا. وكما يتضح من الجدول أيضا فإن ثمة فارق كبير داخل اليمين بين الليكود وبقية الأحزاب حيث يمثل الليكود ما يزيد فى بعض الأحيان عن نصف قوة اليمين، ويأتى فى المرتبة الثانية حزب شاس الذى تراجع موقفه بشكل ملحوظ، فبينما كان ثالث الاحزاب الإسرائيلية بعد الليكود والعمل، تراجع إلى المرتبة الرابعة حيث تقدم عليه شينوى العلمانى.

نتائج قوى اليمين فى الانتخابات الإسرائيلية حسب استطلاعات الرأى العام

الاستطلاع	الليكود	الاتحاد القومي	المفدال	شاس	يهدوت هتوراة	حيروت	إسرائيل بعالياه	إجمالى اليمين
يديعوت ٢٠٠٢/١١/١	٣١	١٠	٥	١١	٥		٤	٦٦
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٨	٣٧	٧	٤	٩	٥		٤	٦٦
معاريف ٢٠٠٢/١١/٨	٤٠	٧	٤	٧	٤		٤	٦٦
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٢٢	٣٨	٧	٤	٧	٥		٤	٦٥
هاارتس ٢٠٠٢/١١/٢٩	٤١	٧	٣	٨	٥		٤	٦٨
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٦	٣٨	٧	٤	٩	٥		٤	٦٧
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١١	٣٣	٨	٥	٩	٥		٣	٦٣
هاارتس ٢٠٠٢/١٢/١٢	٤١	٧	٤	٩	٥		٣	٦٩
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١٣	٣٥	٨	٤	٨	٤		٥	٦٤
معاريف ٢٠٠٢/١٢/١٣	٣٩	٧	٤	٦	٥	١	٣	٦٥
التليفزيون قناة (١) ٢٠٠٢/١٢/١٧	٣٥	٧	٤	٧	٥		٤	٦٢
هاارتس ٢٠٠٢/١٢/١٩	٣٥	٨	٤	١٠	٥		٣	٦٥
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٠	٣٥	٧	٤	٧	٥		٥	٦٣
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٠	٣٣	٨	٣	٩	٥		٤	٦٢
هاارتس ٢٠٠٢/١٢/٢٦	٣٥	٧	٥	٨	٥		٤	٦٤
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٧	٣٥	٨	٤	٧	٥		٤	٦٣
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٧	٣٥	٧	٥	٩	٥		٤	٦٥
هاارتس ٢٠٠٣/١/٢	٣١	٧	٦	١١	٥		٤	٦٤
يديعوت ٢٠٠٣/١/٣	٣٢	٨	٤	١٠	٥		٤	٦٣
معاريف ٢٠٠٣/١/٣	٣٤	٩	٤	٩	٥		٤	٦٥
هاارتس ٢٠٠٣/١/٩	٢٧	٩	٥	١٣	٤		٣	٦١
يديعوت ٢٠٠٣/١/٩	٢٨	١١	٥	١١	٥		٤	٦٣
معاريف ٢٠٠٣/١/١٠	٣٠	٩	٤	١٠	٥	١	٣	٦٢
معاريف ٢٠٠٣/١/١٣	٣٢	٩	٤	٩	٥	١	٣	٦٣
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٣	٣٣	٨	٤	١٠	٥		٣	٦٣
معاريف ٢٠٠٣/١/١٦	٣٢	٩	٥	١٠	٥	١	٣	٦٥
هاارتس ٢٠٠٣/١/١٦	٣٠	١٠	٤	١٢	٦		٣	٦٥
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٦	٣٤	٨	٤	١٠	٥		٣	٦٤

تطور توجهات الرأى العام الإسرائيلى تجاه اليمين



وفى الحقيقة فإن التحول نحو تأييد اليمين، السابق الإشارة إليه، فى أوساط الرأى العام الإسرائيلى ليس بالأمر الجديد، خاصة إذا ما قورن ذلك بالفترة التى بدأت منذ انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠١، حيث شهد الرأى العام الإسرائيلى تحولا فى اتجاه اليمين على نحو ربما لم يحدث من قبل لليمين، حيث تحول ٢٩% من الإسرائيليين نحو تبنى مواقف متشددة منذ بداية الانتفاضة. إضافة إلى أن انتخاب الإسرائيليين لشارون فى فبراير ٢٠٠١ بنسبة ٦٢,٥% بعد أقل من عامين من انتخابهم لممثل اليسار باراك لدليل أخر على المدى الذى وصل إليه الرأى العام الإسرائيلى من اليمينية. كما أنه طيلة فترة ما بعد كامب ديفيد عرفت غالبية الإسرائيليين ذاتها على أنها يمينية: ٤٨% يمين، ٢٤% و١٩% فقط عرفت نفسها على أنها يسار. وليس أصدق تعبيرا عن النزعة اليمينية المتزايدة من أن ٤٦% من الإسرائيليين اليهود عبروا بصراحة عن دعمهم فكرة الترانسفير لفلسطينيى الضفة والقطاع، و٣١% لترانسفير المواطنين العرب فى الداخل أيضا.

ولكن هذا التحول فى الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين يبدو جديدا إذا قورن بالفترة التى سبقت تفجر انتفاضة الأقصى ردا على التعنت الإسرائيلى. فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى أن التوجه العام عبر سنوات الثمانينيات والتسعينيات، وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبدء عملية السلام كان نحو تبنى مواقف وأراء سياسية تميل للاعتدال من معظم قضايا عملية السلام، إلا أن هذا التوجه قد تعرض لانتكاسات عدة خلال تلك الفترة، لكن تلك الانتكاسات كانت لفترات قصيرة[١٩].

وفى هذا الإطار، ربما يكون مفيدا طرح السؤال عن مدى عمق هذا التحول نحو اليمين لدى الرأى العام الإسرائيلى، بمعنى هل التوجه اليمينى الإسرائيلى السابق الإشارة إليه ذو طابع استراتيجى عميق يعكس تحولاً أيضا فى الموقف السياسى المبدئى تجاه عملية السلام، أم هو مجرد موقف عام مبنى على النظرة إلى نوعية القائد السياسي؟ للإجابة على السؤال ، طرحت الدكتورة مينا تسميح من مركز "داحاف" على الجمهور الإسرائيلى عدة أسئلة سياسية جاءت على النحو التالى، مع أجوبتها:

- فى خلاصة التطورات فى العقد الأخير هل ترى أن اتفاقيات أوسلو أفادت إسرائيل أم أضرت بها؟

الجواب: ٦٧% أضرت بإسرائيل، ٢١% أفادت إسرائيل (تجدر الاشارة هنا الى ان الاستطلاع شمل أيضا المواطنين العرب فى إسرائيل، أى فلسطينيى ٤٨ الذين يشكلون نسبة ١٧,٥% من السكان و١٥% من الناخبين).

- اليوم، بعد الانتفاضة، هل أنت مستعد لأن تقدم إسرائيل تنازلات للفلسطينيين اكثر أو اقل مما كنت مستعدا له قبل الانتفاضة؟

الجواب: ٥٤% مستعد لتنازلات اقل. ٢٢% مستعد لتنازلات اكثر. ٢١% نفس التنازلات.

- بعد مرور فترة من الوقت من دون عمليات تفجيرية، هل أنت مستعد لإخلاء ٢ - ٣ مستوطنات كبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين؟

الجواب: ٥٢% نعم مستعد. ٤٨% غير مستعد.

- فى نهاية الفترة المذكورة (من دون عمليات تفجيرية) هل باعتقادك انه يجب على إسرائيل أن تزيد عدد العمال الفلسطينيين العاملين فى ورش إسرائيلية؟

الجواب: ٣٦% نعم. ٦١% لا.

- هل تعتقد أن بالإمكان التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين بالمفاوضات بعد تغيير القيادة؟

الجواب: نعم ٣٣%. لا ٦٧%.

وترى الدكتورة مينا أن تلك النتائج تدل على أن غالبية الإسرائيليين قد تراجعت عن مواقفهما السياسية تجاه السلام مع الفلسطينيين، ونزعوا ثقتهم عن القيادات الفلسطينية حتى بعد تغيير القيادة الحالية. وتخلص إلى استنتاج مفاده أن الانعطاف إلى اليمين ليس سطحيا، بل هو ذو طابع جذرى عميق[٢٠].

وإذا كان ما حدث من تحول للرأى العام الإسرائيلى منذ الانتفاضة الثانية يتم إرجاعه، ضمن عوامل كثيرة، إلى التأثير السلبى الذى أحدثته تلك الانتفاضة والعمليات الاستشهادية على توجهات الرأى العام الإسرائيلى، بما انعكس فى الالتجاء إلى شارون الذى وعد الإسرائيليين بأنه قادر على سحق تلك الانتفاضة مستغلا فى ذلك تشوق الإسرائيليين إلى الانتقام، ومستغلا كذلك قدرته على جر بعض الفصائل الفلسطينية إلى خندق العنف لاستخدامه ذريعة فى عدوانه على الفلسطينيين، ومن ثم بقيت جذوة الانتقام مشتعلة لدى الإسرائيليين، الأمر الذى يبرر لهم ضرورة الإبقاء على شارون. ولكن ما حدث من معاودة الليكود تصدر استطلاعات الرأى العام الإسرائيلية بنفس الفارق الكبير عن حزب العمل، على نحو ما كان قبل تفجر فضائح الفساد المالى لليكود، يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، أو على الأقل يمكن تفهمه فى ضوء الملاحظات التالية:

أولا: فشل عمرام متسناع فى تطوير البديل الذى يلقى هوى الناخب الإسرائيلى. فالإسرائيليون يبحثون عن مرشح لرئاسة الحكومة من أمثال رابين أو باراك، اللذين تحركا نحو الوسط لاستمالة الرأى العام الإسرائيلى للتصويت لهما فى الانتخابات، وهو الأمر الذى ساعد على فوزهما بالانتخابات. وفى المقابل فإن متسناع لم يستطع التأثير بمشروعه اليسارى "الخالص" على الرأى العام غير المهيأ فى الوقت الحالى لهذه الأفكار. علاوة على ذلك فإن متسناع، ومعه اليسار، يعانى مما توصل إليه

الإسرائيليون منذ قمة كامب ديفيد بأن الرهان على حزب العمل لم يعد ذا جدوى، بعدما ذهب باراك إلى أبعد ما يمكن من وجهة نظرهم دون أن يأتى بالحل، ومن ثم فإن الخيار الوحيد المتاح حاليا هو الليكود-شارون.

ثانيا: فشل متسناع، ومعه معسكر اليسار، فى توظيف أو الاستفادة من إثارة قضايا الفساد ضد الليكود لصرف الرأى العام عن تأييده، بل إن شارون هو الذى نجح فى التخلص من آثار هذه القضايا إلى حد بعيد، وذلك بنجاحه فى استثمار وقف خطابه التليفزيونى بقرار رئيس لجنة الانتخابات للتهويل من خطر قدوم العمل إلى رئاسة الوزراء. بل إن هناك من يرى أن تلك الحادثة كانت سببا رئيسيا فى تزايد شعبية شارون، الذى بدا أمام الإسرائيليين وكأنه ضحية "مؤامرة"، ويبدو أنه قد استطاع بالفعل استثمار ذلك.

ثالثا: "حنكة" شارون فى التعامل مع توجهات وتفضيلات الرأى العام الإسرائيلى، حيث أدرك شارون أن الرأى العام فى ظل حالة "السيولة" التى يمر بها قد لا يحتاج إلى أى من الجناحين (العمل أو الليكود) بصورة خالصة ولكنه يحتاج إلى من يستطيع الجمع بينهما. ومن ثم طرح شارون فكرة ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، واستغل رفض متسناع الانضمام إلى هذه الحكومة لتأليب الرأى العام على معسكر اليسار بصفة عامة، مستغلا فى ذلك أن إسرائيل تمر بحرب، وأنه قد جرت العادة أنه فى ظل هذه الظروف أن تشكل حكومات وحدة وطنية. إضافة إلى ذلك فقد أكد شارون تحركه نحو الوسط عندما طرح فكرة قبول دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

رابعا: ما أشيع عن تصدعات فى حزب العمل لاسيما بشأن المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية. وما تداولته بعض الصحف من أن متسناع يستعد للكفاح من أجل البقاء زعيما لحزب العمل بعد خسارته الانتخابات المقبلة التى باتت مؤكدة، فمثل هذه الأخبار بصرف النظر عن صحتها تحدث تأثيرا لدى الرأى العام وتظهر متسناع فى شكل الضعيف أو المتردد وهى صفة لا يمكن أن يتقبلها الرأى العام الإسرائيلى لرجل مرشح لرئاسة الوزراء فى هذه الفترة الحرجة فى الصراع مع الفلسطينيين.

خامسا: إن استمرار العمليات الاستشهادية يمثل بيئة ملائمة تساعد على انجراف الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين، ونحو شارون بالذات الذى يعتمد الأداة الأمنية للتعامل مع القضية، فدائما ما يدفع الخوف الرأى العام الإسرائيلى للالتفاف حول اليمين لاسيما فى ظل ضعف أطروحات الجناح الآخر (اليسار) وعدم الثقة فى قدرته على التعامل مع الوضع المعقد للصراع بشكله الراهن.

سادسا: توقعات الرأى العام الإسرائيلى تجاه حزب العمل وقوى اليسار

بداية تجدر الإشارة إلى أن حزب العمل، الرافد الأساسى لليسار فى الشارع الإسرائيلى، قد ظل مسيطرا على الحياة السياسية فى إسرائيل منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٧ حينما صعد الليكود إلى الحكم فيما أعتبر زلزلا سياسيا عنيفا فى الحياة السياسية الإسرائيلية، ولكنه قد بدأ الرحلة الحقيقية للتراجع منذ رحيل اسحاق رابين فى ١٩٩٥،

وبدا أن الحزب قد بدأ يعاني من أمراض "الشيخوخة السياسية" فلم يعد قادرا على الإمساك بدفة الأمور السياسية في إسرائيل، كما أنه لم يعد قادرا على إعادة تقديم نفسه للرأي العام الإسرائيلي، ولا حتى الدفاع عما كان - وما زال - يقدمه من برامج للمواطن الإسرائيلي، وإقناع أنه ما زال قادرا على القيادة. بل وهناك من يرى[٢١] أن حزب العمل خلال السنوات الماضية ومنذ اتفاق أوسلو، ظل في مواقفه وسياساته واقفا على ضفاف اليمين، ولم يفكر يوما أن يبحر إلى أبعد من الضفاف التي يقف عليها، سواء وهو في الحكم أو في المعارضة. كما أن حزب العمل لم يجابه ضغوط اليمين بالافتراق عنه وتعميق تمايزه السياسي والعملي، وإنما بالاقتراب منه، تحت حجة جذب قطاعات منه وخاصة من يمين الوسط من المهاجرين الروس والحريديم، وكانت النتيجة أنه كان يفقد هويته ويخسر في المقابل قطاعات من جمهوره التي أخذت تشك في جدية توجهاته السلامية. وهو الأمر الذي حاول متسناع الانقلاب عليه منذ توليه رئاسة الحزب بتبنيه برنامجا سلاميا حاول من خلاله أن يطرح رؤية بديلة لبرنامج القبضة العسكرية الذي يلتزمه شارون.

إن حزب العمل هو وريث حزب الماباي الذي كان حزبا اشتراكيا صهيونيا نشأ عام ١٩٣٠. وقد أكد الحزب على أن أولى مهامه هي قيادة الصراع السياسي للشعب اليهودي والعمل على إقامة علاقات ود وتعاون بين العمال اليهود والعرب في إطار تحسين العلاقات بين الشعبين. وقد تمتع الحزب بتقاليد ثابتة ومستقرة من الناحية التنظيمية، فقد اتسم بدقة التنظيم والمرونة والسيطرة المطلقة على أعضائه. كما انه أقام علاقات متشابكة وقوية مع جميع الأجهزة والمؤسسات داخل الدولة، وذلك من خلال سيطرته على الكيبوتزات والهستدروت والجيش والوكالة اليهودية، فضلا عن علاقاته القوية مع دول الشرق والغرب.

وقبيل انتهاء عام ١٩٦٧ وتأثرا بنشوة النصر الذي أحرزته إسرائيل في ظل الحكومات العمالية بدأت المفاوضات بين الماباي وبقية الأحزاب العمالية لتكوين جبهة موحدة، وبالفعل فقد اندمجت أحزاب الماباي ومجموعة بيريز-دايان وشكلوا حزب العمل الإسرائيلي، وفي الحادي والعشرين من يناير ١٩٦٨ انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وتم انتخاب جولدا مائير سكرتيرا عاما. وقد ظل الحزب أكبر الأحزاب الإسرائيلية تمثيلا في الكينست، مما مكنه من تشكيل الحكومات الإسرائيلية التي تألفت منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٧، وذلك مؤتلفا مع أحزاب وقوى صغيرة بسبب عدم حصوله على أغلبية مطلقة في الكنيست. كما شارك حزب العمل مع الليكود في تجربتين حكومة وحدة وطنية وذلك بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩١.

لقد تراجع مستوى تواجد الحزب في الكنيست بشكل كبير، حيث فقد الحزب حوالي ٤٨% من نسبة مقاعده داخل الكنيست خلال ثمانية أعوام. فبينما لم يقل تمثيل الحزب في الكنيست طول تاريخه عن ٣٤ مقعدا، فإنه في الانتخابات الأخيرة تدهور موقفه فيها ووصل عدد مقاعده إلى ١٩ مقعدا فقط بعدما كانت ٢٣ مقعدا في انتخابات ٢٠٠١،

و٣٤ مقعدا فى انتخابات ١٩٩٦ ،وفى انتخابات ١٩٩٢ كانت ٤٤ مقعدا. كما تشير نتائج الانتخابات الأخيرة إلى تناقص شعبية الحزب داخل الشارع الإسرائيلى. وسيطرة أفكار الجناح اليمينى المتشدد على المجتمع الإسرائيلى، لاسيما فى القضايا المتعلقة بكيفية معالجة الملف الفلسطينى.

لقد بدأت الأزمة الحقيقية والممتدة لحزب العمل منذ رحيل اسحاق رابين فى العام ١٩٩٥. حيث بدأ الحزب يعانى من أزمة قيادات كبرى أو زعامات تاريخية ذات شعبية يعتد بها. وترجع تلك الأزمة إلى عدة أسباب منها ما يلي:

أولا: مشاركة حزب العمل فى الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون قد هزت إلى حد بعيد صورة الحزب لدى الإسرائيليين، وغطت على التمايزات أو الفروق الأيديولوجية بين اليسار واليمين، حتى بات من الصعب على الإسرائيليين التمييز بين الحزبين، أو كما يقول عكيفا الدار -المعلق السياسى فى صحيفة هاآرتس- فإن "المرء قد يضطر لاستخدام ميكروسكوب لكى يشخص الفروق الأيديولوجية بين حزبى الليكود والعمل".

ثانيا: تطبيق نظام الانتخاب المباشر لاختيار رئيس الوزراء فى العام ١٩٩٦، أدى إلى تراجع قوة الأحزاب ذات التوجهات الأيديولوجية، بينما نمت بشكل سريع الأحزاب الدينية والحركات ذات المنطلقات الإثنية. وكان من الطبيعى، أن تتراجع قوة كل من حزب العمل والليكود، وإن كان تراجع حزب العمل أكبر على ما سبقت الإشارة.

ثالثا: فشل قادة الحزب فى تحقيق السلام مع الفلسطينيين خلال توليهم السلطة، مما ساعد على انجراف الشارع الإسرائيلى نحو اليمين، باعتباره "ملاذ" ربما يحقق لهم ما فشل فيه العمل، أو على الأقل فإنهم واثقون من نجاحه فى تحقيق الأمن. كما ساهم اندلاع انتفاضة الأقصى فى هذا التحول الذى شهده المجتمع الإسرائيلى، وهو الأمر الذى انعكس فى تقلص صوت اليسار فى إسرائيل بشكل كبير، وبات الصوت الأعلى هو للتعامل الأمنى ومؤيديه من اليمين واليمين المتطرف، ومن ثم حدث ما يمكن تسميته "انزواء" لحزب العمل واليسار بصفة عامة.

رابعا: هناك من يرى أن الفلسطينيين لهم دور فيما وصل إليه اليسار من تدهور، حيث أن التوجهات القومية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر قد أضعفت اليسار بشكل واسع، لاسيما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى[٢٢]. وحتى قبل الانتخابات الأخيرة كان الفلسطينيون داخل الأخضر يمثلون مخزونا انتخابيا لليسار فى إسرائيل. كما أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر اتجهوا بشكل واضح نحو تأييد الأحزاب الوطنية التى تمثلهم؛ ومما لا شك فيه أن الأحزاب اليسارية التى كانت تحصد قرابة أربعين بالمائة من أصوات الفلسطينيين قد وجدت فى هذا السلوك من الفلسطينيين مبررا لمواصلة عرض مواقف متوافقة مع الخط الذى يعرضه شارون إلى حد بعيد.

تطور تأييد حزب العمل طبقا لاستطلاعات الرأى العام الإسرائيلي

٣٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
٠

يديعوت٢ ١/١١/٢٠٠٢
معاريف٢ ٨/١١/٢٠٠٢
هاآرتس٢ ٢٩/١١/٢٠٠٢
يديعوت٢ ١١/١٢/٢٠٠٢
يديعوت٢ ١٣/١٢/٢٠٠٢
التليفزيون قناة (١)٢ ١٧/١٢/٢٠٠٢
معاريف٢ ٢٠/١٢/٢٠٠٢
هاآرتس٢ ٢٦/١٢/٢٠٠٢
يديعوت٢ ٢٧/١٢/٢٠٠٢
يديعوت٣ ٣/١/٢٠٠٣
هاآرتس٣ ٩/١/٢٠٠٣
معاريف٣ ١٠/١/٢٠٠٣
يديعوت٣ ١٣/١/٢٠٠٣
هاآرتس٣ ١٦/١/٢٠٠٣

ويشير الجدول المرفق إلى أن النتائج المتوقعة لعدد مقاعد حزب العمل فى الكنيست فى الانتخابات تتراوح بين ١٩ و٢٥ مقعدا فقط. وهو الأمر الذى يشير بوضوح إلى فشل حزب العمل فى استقطاب المزيد من قطاعات الرأى العام الإسرائيلى إلى برنامجه، حتى فى الفترة التى أثيرت فيها قضايا ضد شارون وأدت إلى تراجع مؤقت فى شعبيته وشعبية الليكود، فإن حزب العمل لم يستطع أن يستغل تلك الأحداث لرفع معدل تأييده، بل إن شارون هو الذى نجح فى تحويل تلك القضية من نقطة ضعف إلى نقطة قوة، لاسيما حينما استغل قرار القاضى حيشين بقطع كلمته التليفزيونية مصورا نفسه للجماهير بأنه ضحية مؤامرة.

توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء حزب العمل وقوى اليسار.

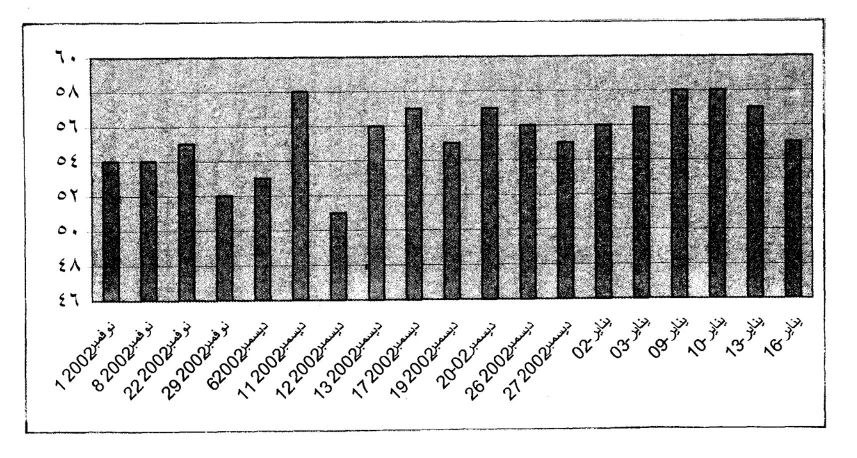
الاستطلاع	العمل	ميرتس	أحزاب عربية	شعب واحد	أخرى	إجمالى اليسار
يديعوت ٢٠٠٢/١١/١	١٩	٩	١١	٣	١	٥٤
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٨	٢٢	٧	١١	٣		٥٤
معاريف ٢٠٠٢/١١/٨	٢٥	٦	١١	٢	١	٥٤
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٢٢	٢١	٨	١١	٣		٥٥
هاآرتس ٢٠٠٢/١١/٢٩	٢٠	٧	١٠	٢		٥٢
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٦	٢١	٧	١١	٣	١	٥٣
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١١	٢١	٩	١١	٤	١	٥٨
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠	٧	١٠	٢		٥١
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١٣	٢٢	١٠	١٠	٤	١	٥٦
معاريف ٢٠٠٢/١٢/١٣	٢٤	٧	١١	٢	٢	٥٥
التليفزيون قناة (١) ٢٠٠٢/١٢/١٧	٢٣	٩	٩	٢		٥٧
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/١٩	٢٣	٨	٩	٢		٥٥
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٠	٢٣	٨	١١	٢	١	٥٧
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٠	٢٢	٩	١٠	٤	١	٥٨
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/٢٦	٢٢	٧	١٠	٢		٥٦
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٧	٢٢	٨	١١	٢	٢	٥٧
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٧	٢١	٧	١٠	٣		٥٥
هاآرتس ٢٠٠٣/١/٢	٢٢	٩	٨	٣		٥٦
يديعوت ٢٠٠٣/١/٣	٢٢	٨	٨	٣	٢	٥٧
معاريف ٢٠٠٣/١/٣	٢١	٨	١١	٢	١	٥٥
هاآرتس ٢٠٠٣/١/٩	٢٤	٨	٨	٢		٥٩
يديعوت ٢٠٠٣/١/٩	٢٢	٧	٨	٤		٥٨
معاريف ٢٠٠٣/١/١٠	٢٢	٨	١١	٢	١	٥٨
معاريف ٢٠٠٣/١/١٣	٢٠	٨	١١	٣	٢	٥٧
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٣	٢٠	٧	٩	٤	١	٥٨
معاريف ٢٠٠٣/١/١٦	١٩	٧	١٠	٣	١	٥٥
هاآرتس ٢٠٠٣/١/١٦	٢٠	٩	٨	٢	٢	٥٦
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٦	٢٠	٨	٩	٣	١	٥٦

أما بالنسبة لميرتس، التى تشكلت عشية انتخابات عام ١٩٩٢ من اندماج ثلاثة أحزاب هى "المابام" و"راتس" و"شينوي" واستطاعت آنذاك الحصول على ١٢ مقعدا فى انتخابات ١٩٩٢، ومن ثم شاركت مع حزب العمل فى تشكيل الحكومة إلى جانب شاس الديني[٢٣]، فإنه يمكن القول أنها أى ميرتس كانت بالفعل الخاسر الأعظم سواء من خلال استطلاعات الرأى العام التى سبقت الانتخابات أو طبقا لنتائج الانتخابات الرسمية، التى جاءت أيضا قريبة إلى حد بعيد من نتائج الاستطلاعات. فكما تراوحت عدد مقاعد ميرتس ما بين ٦ و ١٠ مقاعد طبقا للاستطلاعات فإنها قد حصلت على ستة مقاعد فقط مقابل ١٠ فى الكنيست السابق، ومن ثم استقال يوسى ساريد رئيس الحزب. وقد علق يوسى بيلين على الفشل الذى منيت به ميرتس بالتأكيد على أن هذا الفشل نابع من فشل اليسار حيث لم يتمكنوا من إقناع الجمهور الإسرائيلى بأنه يمكن التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين وأرجع سبب هزيمة ميرتس إلى انصراف بعض الناخبين لتأييد العمل خشية أن يتفوق عليه شينوى.

سابعا: توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء حزب "شينوي"

يعتبر حزب شينوى المفاجأة الحقيقية فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، أو كما أطلق عليه "الحصان الأسود" فى الانتخابات. وفى الحقيقة فإن المفاجأة لم تبدأ بإعلان النتائج الرسمية للانتخابات، بل بدأت أعلى من تلك التى كان يحصل على تأييدها تقليديا مع مواصلة حزب شينوى الحصول على تأييد قطاعات من الرأى العام الإسرائيلى، حيث أشارت كافة الاستطلاعات التى سبقت الانتخابات إلى أن الحزب فى اتجاهه إلى تحقيق تقدم كبير فى الانتخابات، جعلت بعض المراقبين يتوقعون أنه قد يصبح الحزب الثانى بعد الليكود مباشرة متقدما على حزب العمل. فقد توقعت الاستطلاعات أنه على أقل تقدير سيحصل على حوالى ١١ مقعدا فى الانتخابات، وهو عدد لم يسبق للحزب أن عليه فى تاريخه، ففى الكنيست التاسع (١٩٧٧) حصل على ٥ مقاعد (فى إطار الحركة الديمقراطية للتغيير ثم منفردا بعد انسحابه منها)، وفى الكنيست العاشر (١٩٨١) حصل على مقعدين، وفى الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤) حصل على ثلاثة مقاعد، وفى الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) حصل على مقعدين، وفى الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) حصل على ثلاثة مقاعد (من مجموع ١٢ لميرتس). وفى انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) حصلت على ستة مقاعد بعد انشقاقها عن ميرتس. وقد مثلت تلك النسبة فى حينه مفاجأة للمراقبين، الذين توقعوا للحزب فى البداية اجتياز نسبة الحسم بصعوبة، ولكنه تخطى بنجاحه أحزابا تاريخية عريقة تملك الكثير من المؤسسات والبنى التنظيمية والموارد المالية والوجوه القيادية المعروفة. وكان لافتا أيضا أن "شينوي" فى تلك الانتخابات قد تساوى مع حزب "الوسط" المدجج بالنجوم العسكريين والحزبيين، أمثال اسحق موردخاى وأمنون شاحاك، وابنة اسحق رابين.

تطور توجهات الرأى العام الإسرائيلى تجاه اليسا ر



وحزب شينوى (التغيير) هو حزب صهيونى ليبرالى تأسس سنة ١٩٧٤ بمبادرة من مجموعة أبرز أفرادها أمنون روبنشتاين ومردخاى فيرشوبسكى. وقد ولد من رحم حركة الاحتجاج الواسعة التى ظهرت بعد حرب سنة ١٩٧٣ احتجاجا على رفض المؤسسة السياسية تحمل نتائج «التقصير» فى إدارة الحرب وإحالتها المسؤولية على عاتق المؤسسة العسكرية.

وقد وضع مؤسسو الحزب برنامجا سياسيا تضمن عدة مبادئ لا تزال تشكل أساسا لأنشطته، منها: الدخول فى مفاوضات مع جيران إسرائيل على أساس حل وسط إقليمي؛ إصلاح النظام الانتخابى على نحو يضمن مسؤولية الممثلين تجاه ناخبيهم، ودمقرطة الأحزاب ومراقبة سلامة أنشطتها من خلال سن قوانين تكفل ذلك؛ وضع دستور مكتوب لضمان حقوق المواطن الاساسية؛ حد أدنى من تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية؛ إرساء الإدارة العامة الرسمية على مبدأ المسؤولية الشخصية وتعيين وترقية موظفى الحكومة فقط بناء على مؤهلاتهم وأدائهم، تعديل نظام التعليم فى إسرائيل بحيث يكفل فرصا متساوية للجميع، سد الفجوات الاجتماعية من خلال تغييرات فى النظام الضرائبى وسياسة الأجور وإعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية.

وقد ساهم شينوى فى نهاية سنة ١٩٧٦ فى تأسيس الحركة الديمقراطية للتغيير التى تزعمها رئيس الأركان السابق، ايجال يادين، والتى حصلت على ١٥ مقعدا فى انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) ، وانضمت بعد فترة من التردد إلى الحكومة الائتلافية اليمينية التى تألفت برئاسة بيجن فى إثر الانتخابات المذكورة. لكن الحركة لم تعمر طويلا، وانفرط عقدها سنة ١٩٧٨، بعد انسحاب شينوى ومجموعات مؤسسة أخرى منها ومن الائتلاف الحكومى . عاد شينوى إلى النشاط منفردا، فى البداية تحت اسم «شينوى فيوزماه/ التغيير والمبادرة» ، ومنذ سنة ١٩٨٠ تحت اسم «شينوى - مفليغت همركاز / التغيير - حزب الوسط». وانضم عشية انتخابات سنة ١٩٩٢ إلى مبام وراتس فى تأسيس كتلة ميرتس. ثم انسحب من ميرتس وخاض انتخابات ١٩٩٩م بشكل مستقل، وذلك احتجاجا على سياسة يوسى سريد المهادنة للأحزاب الدينية. وحصل على ستة مقاعد منفردا.

وتتألف القاعدة والانتخابية لشينوى إجمالا من أفراد من شرائح إشكنازية منتمية إلى الطبقة الوسطى فى المدن الكبيرة، وتحظى بتأييد لا بأس به فى أوساط أصحاب المهن الحرة والأوساط الأكاديمية.

ولما كان صعود شينوى - سواء فى استطلاعات الرأى العام أو فى الانتخابات ذاتها فيما بعد - يبدو غريبا خاصة إذا قيس بلغة الأرقام المجردة. فهذا الحزب هو طارىء جديد على الساحة الحزبية الإسرائيلية، إذ تشكل عشية الانتخابات السابقة فى العام ١٩٩٩، وكان حجم عضويته آنذاك حوالى "٤٠٠ عضو مسجل فقط"[٢٤]، فقد ألمح

الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف لزعماء الجمهور الحريدى (الديني المتشدد) بأن يفتشوا فى أفعالهم عن أسباب الصعود الرهيب لحزب شينوى. وإن كان الشيء الذى يجب أن يقلق الحريديم أكثر من الصعود الحاد فى القوة البرلمانية لحزب شينوى هو التعاطف الكبير الذى يحظى به الحزب بين الجمهور بشكل عام"[٢٥].

توجهات الرأى العام الإسرائيلى إزاء حزب "شينوي"

الاستطلاع	عدد المقاعد
يديعوت ٢٠٠٢/١١/١	١١
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٨	١١
معاريف ٢٠٠٢/١١/٨	٩
يديعوت ٢٠٠٢/١١/٢٢	١٢
هاآرتس ٢٠٠٢/١١/٢٩	١٣
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٦	١١
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١١	١٢
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/١٢	١٢
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/١٣	١٠
معاريف ٢٠٠٢/١٢/١٣	٩
التليفزيون قناة (١) ٢٠٠٢/١٢/١٧	١٤
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/١٩	١٣
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٠	١٢
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٠	١٢
هاآرتس ٢٠٠٢/١٢/٢٦	١٥
معاريف ٢٠٠٢/١٢/٢٧	١٢
يديعوت ٢٠٠٢/١٢/٢٧	١٤
هاآرتس ٢٠٠٣/١/٢	١٤
يديعوت ٢٠٠٣/١/٣	١٤
معاريف ٢٠٠٣/١/٣	١٢
هاآرتس ٢٠٠٣/١/٩	١٧
يديعوت ٢٠٠٣/١/٩	١٧
معاريف ٢٠٠٣/١/١٠	١٤
معاريف ٢٠٠٣/١/١٣	١٣
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٣	١٧
معاريف ٢٠٠٣/١/١٦	١٥
هاآرتس ٢٠٠٣/١/١٦	١٥
يديعوت ٢٠٠٣/١/١٦	١٥
معاريف ١/١٩	١٦
يديعوت ١/٢٢	١٧
ها آرتس١/٢٣	١٦
معاريف ١/٢٣	١٥
يديعوت ١/٢٧	١٦

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن حزب شينوى ظل فى تقدم مستمر حتى قبيل الانتخابات، حيث حصل فى آخر استطلاع قبيل الانتخابات على ١٥ مقعدا وهى النسبة التى حصل عليها فى الانتخابات بالفعل. وليس من قبيل المبالغة القول أن تلك النتائج تشير بوضوح إلى الأرضية التى بات يرتكز عليها حزب شينوى فى الشارع الإسرائيلى حيث الثبات النسبى فى توجهات الرأى العام تجاهه منذ منتصف ديسمبر من العام ٢٠٠٢. إضافة إلى أن تلك النتائج تعنى أيضا أن حزب شينوى قد تمكن من زيادة قوته بنسبة تقترب من الـ ٥٠% حيث زادت قوته من ١١ مقعد فى أول نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ مقعد فى ٢٧ يناير ٢٠٠٣.

وفى النهاية، فإنه على الرغم من أن توجهات الرأى العام الإسرائيلى التى كشفت عنها استطلاعات الرأى العام التى أجريت، ليس فقط خلال فترة الانتخابات، ولكن منذ وصول شارون إلى السلطة فى إسرائيل فى فبراير ٢٠٠١، على الرغم من أنها تشير بوضوح إلى تحول فى توجهات الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين وشارون، وانحسارا "غير مسبوق" فى تأييد اليسار، فإن ثمة معضلة حقيقية قد واجهت القائمين على تحليل نتائج استطلاعات الرأى الإسرائيلى. حيث تشير نتائج معظم استطلاعات الرأى العام السابق الإشارة إليها فى تلك الدراسة إلى تزايد مستمر ففى تأييد شارون، ولكنها فى الأجزاء المخصصة للمواقف من بعض القضايا السياسية، تشير إلى أن الرأى العام الإسرائيلى بصفة عامة يقبل مواقف حزب العمل وبرنامج رئيسه عمرام متسناع بصفة خاصة. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الحقائق التالية:

- أنه فى الاستطلاع الذى أجراه معهد "ديالوج" ونشرت نتائجه صحيفة "هاآرتس" فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢، تبين أن ٥٨% من الإسرائيليين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية فى إطار انسحاب أحادى الجانب من طرف واحد، وهذا ما تطابق مع الطرح الذى قدمه متسناع، ويؤيدون فى ذات الوقت تسوية تنطوى على "تنازلات إسرائيلية مؤلمة، بما فى ذلك تسوية فى القدس. ولقد كانت تلك النسبة مرتفعة أيضا قبيل الدعوة للانتخابات، ففى الاستطلاع الذى أجراه معهد "داحاف" ونشرت نتائجه صحيفة "يديعوت أحرونوت" فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢، أعلن ٦٠% من الإسرائيليين عن تأييدهم استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين فورا، كما وافق ٧٨% من الاسرائيليين أيضا على إخلاء المستوطنات وإزالتها فى إطار اتفاقية سلام[٢٦].

ويرى البروفسير كميل فوكس، الذى أشرف على استطلاع معهد ديالوج، أن الإسرائيليين يريدون السلام مع الفلسطينيين، لكنهم يريدون رئيسا قويا ومجربا وحازما لإدارة المفاوضات مثل شارون، كما أنهم يريدون أن تدار إسرائيل بحكومة وحدة وطنية تضم شارون ومتسناع معا[٢٧]. ويبدو أن شارون قد استغل تلك النتيجة فى حملته الانتخابية، فدعا لضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، ودعا متسناع

إلى الانضمام إليها، إلا أن متسناع قد رفض الفكرة تماما، بما أساء إلى صورته لدى الرأى العام الإسرائيلى.

- أن عمرام متسناع، زعيم حزب العمل، قد توجه إلى مكتب "أخصائيين نفسيين" لتفسير الظاهرة السابق الإشارة إليها فى توجهات الرأى العام الإسرائيلى، حيث يؤيد الإسرائيليون شارون، بينما يؤيدون برنامج متسناع اليسارى. وقد فسر د. يورام يوفال مدير المكتب تلك الظاهرة بأن الجمهور الإسرائيلى بات يتصرف كالجنود المصابين بالصدمة النفسية خلال الحرب، ولا يدرون بالضبط ماذا يفعلون، ولا يعرفون بالضبط ما الذى أصابهم. ويبدو أن حزب العمل ومتسناع قد اقتنعا بهذا التفسير، إذ ركز الحزب فى شعاراته الانتخابية على شخص متسناع وليس على الحزب، فى مقابل التركيز على ذكر اسم حزب الليكود وليس شخص شارون. ومن ثم جاءت الشعارات الانتخابية لحزب العمل "فقط متسناع يستطيع.. أما الليكود فلا"، و"فقط متسناع يستطيع ترميم الاقتصاد"، و" فقط متسناع يستطيع توفير الأمن والسلام، وأما الليكود فلا". كما دفع الاقتناع بتفسير يوفال، خبراء حزب العمل إلى التأكد من أن ظهور اتجاه "يسارى متطرف" فى قضية السلام ليس فى صالحهم تماما، وأنه يجب العودة إلى مركز الخريطة السياسية فى الدعاية الانتخابية[٢٨]. ومن هنا يمكن فهم تراجع كل من يوسى بيلين ويائيل ديان وشالى ريشف ويوسى كاتس، أبرز قادة معسكر السلام فى إسرائيل، عن الأماكن المضمونة فى لائحة الحزب الانتخابية. الأمر الذى دفع بيلين ويائيل دايان إلى الانسحاب من حزب العمل والانضمام إلى ميرتس اليسارية.

المراجع:

(١) د. على الصاوى، تحليل دور الرأى العام فى دول العالم الثالث، فى د.على الدين هلال، ود. محمود إسماعيل محمد (محرران) ، اتجاهات حديثة فى علم السياسة (القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩).

(٢) خليل الشقاقى، مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأى العام اليهودى فى إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠-٢٠٠١، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢). ص ٢٤.

(٣) د. عماد جاد، حكومة شارون: مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمى (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٠٢، ٢٠٠١). ص ١٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣.

(٥) مع افتتاح الكنيست السادس عشر، افتتاحية هاتسوفيه ٢٠٠٣/٢/١٧، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٣، ص ٥٧.

(٦) عماد جاد ، مرجع سبق ذكره. ص ٩

(٧) المرجع السابق، ص ٢٠

(٨) د.حسن البرارى، تأثيرات الانتفاضة على الرأى العام والقوى السياسية فى إسرائيل، فى د. عماد جاد (محرر)، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢) ص ص ١٣٧-١٣٨.

(٩) ألياه ليبوفيتش، كيف سقط حزب ميرتس، هاآرتس ٢٠٠٣/٢/١، مختارات إسرائيلية

(١٠) غازى الخليلى، متسناع فى مواجهة شارون، شبكة الانترنت للإعلام العربى، ٢٠٠٢/١٢/٢.

(١١) أفراهام طال، إئتلاف خاص، هاآرتس ٢٠٠٣/١/٣١، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

(١٢) أفراهام طال، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(١٣) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٨/٢٥.

(١٤) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٨/٢٥.

(١٥) عبد الفتاح محمد ماضى، الدين والسياسة فى إسرائيل: دراسة فى الأحزاب والجماعات الدينية فى إسرائيل ودورها فى الحياة السياسية، (القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩). ص ١٥٥.

(١٦) جريدة الأهرام. ٢٠٠٢/١٢/١٠.
(١٧) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/١/٣.
(١٨) جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/١/١١.
(١٩) د. خليل الشقاقى، مرجع سبق ذكره.
(٢٠) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٨/٢٥.
(٢١) غازى الخليلى، مرجع سبق ذكره.
(٢٢) صالح محمد النعامى، إسرائيل: اليسار ينحسر واليمين يتعاظم، موقع إسلام أون لاين على الانترنت www.islamonline.netKبتاريخ ٢٠٠٣/١/١٢.
(٢٣) عبد الفتاح محمد ماضى، مرجع سبق ذكره. ص ١٤٩.
(٢٤) محمد جمال باروت، بربرة الآخر علمانيا.. حول صعود شينوى فى إسرائيل، جريدة الوطن بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢.
(٢٥) حيمى شاليف، يحلم ب "شينوي" (تغيير)، معاريف ٢٠٠٣/٢/١، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٣، ص ٦٤.
(٢٦) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١٠/٢٦.
(٢٧) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١٢/١٣.
(٢٨) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١٢/١٥



الفصل السابع

قضايا الاقتصاد فى الانتخابات

د . ابراهيم سيف



اولا: تمهيد

تسعى هذه الدراسة الى استعرض أداء الإقتصاد الاسرائيلي خلال العامين الماضيين، وتحديدا منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر من العام ٢٠٠٠. ومن خلال استعراض سريع لاداء الاقتصاد الاسرائيلي الذي تعبر عنه مؤشرات الاداء على المستوى الكلي سوف تتم محاولة الربط بين تدهور الاداء الاقتصادي وانعكاس ذلك على برامج الاحزاب الإسرائيلية خلال الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة. وسوف تجادل الورقة بأن البعد الاقتصادي جاء جزءا مكملا لبرامج الاحزاب وليس ركنا اساسيا فيه وأن الوضع الاقتصادي لم يأخذ حيزه من الاهتمام خلال التحضير للإنتخابات نظرا الى طغيان الهاجس الأمني على تلك الانتخابات. وستحاول الورقة ايضاح اسباب غياب او تغييب البعد الاقتصادي خلال الانتخابات الاخيرة.

وتبين الورقة بأن الهم الإقتصادي سيكون احد المحاور الرئيسية التي ستشغل الحكومة الجديدة نظرا الى ان تدهور الاوضاع الاقتصادية بدأ يلقي بظلاله على المواطن العادي. يدعم هذه الحجة ارتفاع نسبة البطالة الى مستويات لم تشهدها اسرائيل منذ عقود، تراجع الناتج المحلي ومستوى دخل الفرد وغيرها من المؤشرات ذات الصلة. وحتى إبان ازمة منتصف الثمانينات الاقتصادية التي عرفت بفترة التضخم الجامح فإن الاقتصاد الاسرائيلي لم يشهد تراجعا في مستويات الاجور او في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقة كما هو الحال عليه الان، وتختلف هذه الازمة عن سابقاتها بأن الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقدين الماضيين اندمج بشكل اكبر في الاقتصاد العالمي وبات يتأثر اكثر بالتغييرات على الصعيد العالمي منذ ان بدا تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ مطلع الثمانينات. وبات الاقتصاد الاسرائيلي معتمدا على الخدمات بشكل رئيسي، وبحلول العام ٢٠٠٠ فان الزراعة شكلت نحو ١,٣ في المئة من الناتج المحلي، في حين شكلت الصناعة حوالي ٢٠ في المئة والانشاءات ٥ في المئة وذهبت النسبة المتبقية والبالغة ٧٣,٣ الى قطاعات الخدمات التي تشمل ضمن ما تشمله صناعة البرمجيات وتطوير التكنولوجيا التي انتعشت في اسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية.[١]

ولا شك ان الناخبين في اسرائيل ولا سيما العاطلين عن العمل ينظرون الى المسائل الاقتصادية على انها غاية في الاهمية ، الا انهم لم يعرفوا كيف السبيل لجعلها

قضية مفصلية في الانتخابات وذلك نظرا لأن العامل الامني كان الاكثر حسما في مواقف العديد من الناخبين، فعشية الانتخابات التي تمت في مطلع العام ٢٠٠٣ قامت مراسلة واشنطن بوست باللقاء مع عدد من الشباب الذي فقدوا اعمالهم في بعض المهن الرفيعة وباتوا يعملون في وظائف لا تتناسب ومؤهلاتهم او طموحاتهم ، فكان هناك شبه اجماع على اهمية العامل الاقتصادي واهمية الوضع الاقتصادي وانعكاساته عليهم وعلى مستقبلهم.[٢] وعقب اجراء الانتخابات وفي استطلاع اجراه معهد "هجال هحداش" ونشرته صحيفة معاريف الاسرائيلية وفي معرض الاجابة على سؤال ما هو الموضوع الذي يجب على الحكومة معالجته اولا افاد ما نسبته ٤٥ في المئة ان الموضوع الامني هو الذي يجب ان يعالج فيما قال ما نسبته ٤٢ في المئة ان الموضوع الاقتصادي هو الذي يجب ان يعالج واجاب بلا اعرف ما نسبته ١٣ في المئة. كذلك اظهرت نسبة كبيرة من المستطلعين رغبتهم في رؤية وزير مالية جديد غير (زلمان شوفال) فيما يمكن اعتباره اشارة على عدم الرضا عن اداء وزير المالية في حينه من قبل المستطلعة ارائهم.[٣]

ولعل افضل تفسير لغياب البعد الإقتصادي جاء من علماء الاجتماع وليس من المحللين الاقتصاديين، حيث ان الناخبين الاسرائيلين لم يصوتوا بشكل رشيد (rational) خلال الانتخابات الاخيرة انما كانت قرار التصويت نابع في جزء منه من الكراهية وربما الرغبة في الانتقام من الفلسطينيين.[٤] اضافة الى ان الأمن بات قضية شخصية اكثر منها عامة، وتقدمت على كافة الاهتمامات الاخرى. وتم ابراز شارون على انه صمام الامان للأمن الاسرائيلي بغض النظر عن انجازاته على الاصعدة الاخرى التي من بينها الملف الاقتصادي.

كذلك فان الطبقة السياسية الحاكمة كما يقول نيتزان (٢٠٠٢) في كتاب صدر حديثا نجحت بتصوير مشاكل اسرائيل علىانها منفصلة عن بعضها البعض ويمكن التعامل معها بشكل منفصل وهذا برأينا يفسر بعض الظواهر التي تدعو من جانب الى اجراءات قمعية ضد الفلسطينيين وتتوقع من ناحية اخرى انفراج اقتصادي كنتيجة لإجراءات موازية ذات طابع مالي واقتصادي.[٥]

لقد حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي اريبل شارون (شارون من الان فصاعدا) إستغلال الورقة الاقتصادية ابان الحملة الانتخابية بشكل غير مباشر عبر التركيز على ضمانات القروض التي طلبتها اسرائيل من الولايات المتحدة والبالغة ١٢ مليار دولار، الا ان الادارة الاميركية طالبت شارون بعدم اثارة الموضوع اعلاميا وابقائه بعيدا عن وسائل الاعلام لسببين؛ الاول يتعلق بعدم رغبة الادارة الاميركية اثارة مزيد من المشاعر العربية ضدها ابان حملتها العسكرية ضد العراق، والثاني ان الاداراة ادركت ان شارون بتوقيت مطلبه قبيل الانتخابات فإنما يحاول استخدام

ضمانات القروض كورقة انتخابية ، وهو ما يذهب الى حد اقحام الادارة الاميركية بعملية الانتخابات الاسرائيلية التي تعتبر من وجهة النظر الاميركية شأنا داخليا محضا. الا ان تصريحات للناطق بإسم مجلس الامن القومي الاميركي شين مكورماك[٦] قبيل اجراء الانتخابات والتي اكد فيها ان الادارة الاميركية ستنظر ايجابيا طلب إسرائل لضمان القروض اعتبرت اشارة ضمنية الى رغبة الولايات المتحدة دعم شارون. وذكرت جريدة هارتس المعروفة بميولها اليسارية ان بوش يعتبر اول رئيس اميركي يدعم مرشحا لحزب الليكود، حيث ان الدعم تقليديا كان دائما يذهب الى مرشحي حزب العمل.[٧]

وبشكل عام فإن البعد الاقتصادي لم يكن حاضرا خلال الانتخابات ، وتجنبت معظم الأحزاب الخوض فيه لأسباب سنوضحها لاحقا.[٨]

وفي اول خطاب القاه شارون عقب الاعلان عن فوز الليكود في الانتخابات تطرق الى وضع الاقتصاد المتردي وألمح الى ضرورة الحصول على ضمانات القروض الاميركية. وقال شارون من بين ما ذكره: "إن الحكومة ستعمل على تخصيص موارد لانعاش الاقتصاد من داخل الموازنة ومن خارجها".

وهذا يشير الى ادراك شارون عمق الازمة التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي، اما تطرقه الى موراد من خارج الموازنة فهو يعني بعبارات اخرى ضمانات القروض ، اذ من المعروف ان هناك فجوة في الموازنة تقدر بما بين ٦-١٠ مليارات شيكل . ويدرك شارون كذلك ان وجود حكومة يمينية ضيقة لن يؤدي الى اختراق سياسي يحسن الوضع الامني وبالتالي ينعش الاداء الاقتصادي. ومع افترض ان اي حكومة اسرائيلية يمينية لن تحقق تقدم سياسي حقيقي فإن الحل الوحيد امام شارون هو التوسع في عجز الموازنة وتنفيذ برامج استثمارية في مجال البنى التحتية، الامر الذي من شأنه تحريك الاداء الاقتصادي، ولتمويل العجز في الموازنة فإن الملجأ الوحيد هو موراد خارجية بكلفة منخفضة وهي في هذه الحالة ضمانات القروض. وقدرت مصادر في وزارة المالية أن احتمالات حصول إسرائيل على الضمانات الأمريكية والمنحة المالية سيكون مرتبطا بالوضع السياسي فيما يتعلق بعملية السلام.[٩] الا انه وبعد تشكيل الحكومة الجديدة فإن انشغال الادارة الاميركية بقضية العراق طغى على بقية اهتماماتها.وفي تصريحات لاحقة ايضا اقر شارون بصعوبة الوضع الاقتصادي حيث اكد موقفه الداعم لخطة التقشف الاقتصادي التي ستؤدي إلى إجراء سلسلة من التقليصات في الأجور في القطاع العام. وقال "إن الوضع الراهن لا بد أن يكون له ثمن... سيُطلب من الجميع بذل جهود من أجل خفض المستوى المعيشي."[١٠] وفي هذا التصريح اقرار من رئيس الوزراء بصعوبة الخروج الوشيك من الأزمة الاقتصادية.

ثانيا: واقع الاقتصاد السياسي في اسرائيل

قبل الخوض في مؤشرات ازمة الاقتصاد الاسرائيلي فإن استعراضا موجزا لواقع الاقتصاد السياسي في اسرائيل يشكل مدخلا ملائما للموضوع قيد البحث، اذ إن من شان ذلك تفسير جانب من سلوك الناخب الاسرائيلي فيما يتعلق بالشق الاقتصادي خلال انتخابات العام ٢٠٠٣.

لقد شكل جهاز الدولة عبر اجهزته المختلفة راعيا وحاضنا للقطاع الخاص في اسرائيل ولعبت العوامل الخارجية دورا بارزا في تأطير العلاقة بين الدولة والفئات المختلفة في المجتمع الاسرائيلي. وعلى الدوام فإن المواطن الاسرائيلي اعتاد على مستوى مرتفع من الدعم الحكومي لضمان مستوى معيشة معين، ولا شك ان استمرار الدولة في تشجيع الهجرة الى اسرائيل وجعلها نقطة جذب للمهاجرين الجدد عززت دور الدولة من خلال مخصصات الميزانيةالسنوية، واضيف لعبئ المهاجرين ايضا التيارات الدينية المتصاعدة التي اعتمدت بشكل شبه كلي على الدولة لتمويل انشطتها، واذا ما اضيف لذلك البعد الأيديولوجي المتمثل بتوسيع الإستيطان[١١] في الاراضي المحتلة فإننا يمكن ان نتخيل كيف تفاعلت هذه العناصر مجتمعة لتحديد الاداء الاقتصادي في إسرائيل.وخلال المراحل الاولى لانشاء دولة اسرائيل فان القطاع العام هو الذي كان مهيمنا على ذلك الاقتصاد من ناحية الانتاج و العمالة في مؤسسات القطاع العام التي ناهزت ٣٠ في المئة خلال عقد الثمانينات. وشكلت العمالة في القطاع العام منذ تأسيس اسرائيل الأساس الذي انطلقت منه اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) الذي سيطر ونجح الى حد كبير بتشكيل قوة ضاغطة ومؤثرة على السياسيين من حزبي العمل والليكود، وإن كانت النقابات اقرب تاريخيا الى حزب العمل نظرا للطبيعة الاجتماعية التي كان الحزب يخوض الانتخابات على اساسها. الا أن دور الهستدروت تراجع مع بروز جيل اسرائيلي جديد يؤمن اكثر بتحرير الاسواق والاعتماد على التنافسية وأسس الاقتصاد الرأسمالي الحديث. وكان حزب الليكود اقرب فكريا الى توجهات القطاع الخاص، الا انه عند التطبيق الفعلي للسياسات فإن الحزب كان دائما محكوما بإعتبارات سياسية وانتخابية ضيقة احيانا. وبشكل عام فإن الحزبان الرئيسيان امنا علىالدوام بالدور المحوري للدولة وبمبدأ الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين القطاعين العام والخاص، مع وجود بعض التباين في الحجم الذي يجب ان تلعبه الدولة في ادارة هذا الاقتصاد وتحمل تبعات ذلك امام الناخب الاسرائيلي.

وتشير المعطيات الى ان نسبة الانفاق والاستهلاك الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل شكلت خلال العام ٢٠٠١ ما نسبته ٢٩ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي الذي قدر خلال نفس العام بحوالي ١١٠ مليار دولار. وتعتبر هذه

النسبة من الإنفاق الى الناتج من اعلى النسب على المستوى العالمي كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢. اذ بلغت هذه النسبة كمتوسط لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا حوالي ١٨ في المئة في حين بلغت في اوروبا واسيا الوسطى حوالي ١٥ في المئة ، وبهذا الحجم المرتفع لانفاق القطاع العام تتفوق اسرائيل على معظم دول العالم. [١٢] و الجدول ادناه يوضح مقارنة اسرائيل بدول ومناطق اخرى على مستوى العالم [١٣]

الانفاق العام والخاص في اسرائيل ودول ومناطق اخرى في العالم

نسب مئوية

الدولة	اسرائيل	ايرلندا *	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	اوروبا واسيا الوسطى	اميركا اللاتينية
الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي	٢٩	١٤	١٨	١٥	١٧
الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي	٥٩	٤٩	٥٢	٦٠	٦٤

المصدر : تقرير التنمية العالم٢٠٠٢

* تم اختيار ايرلندا كونها دولة اوروبية ومتقاربة من ناحية الحجم السكاني مع اسرائيل.

ولقد مر الاقتصاد الاسرائيلي بعدة مراحل خلال العقود الخمسة الماضية ، وقسم نبيل السهلي (١٩٩٨) [١٤] مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي الى اربعة مراحل ؛ الاولى التي تمتد ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ وهي فترة تقشف وبناء للبنى التحتية، المرحلة الثانية التي تمتد ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٧٢، وإمتازت بالنمو الاقتصادي السريع ولعبت المساعدات الخارجية فيها دورا كبيرا، اما المرحلة الثالثة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٥ فهي فترة التضخم والكساد الاقتصادي والتي تعتبر من احلك الفترات التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي وخلالها عانت اسرائيل من ظاهرة التضخم الجامح حيث ارتفعت معدلات البطالة ومستويات التضخم بشكل كبير وتجاوزت ٤٠٠ في المئة، الفترة الرابعة الممتدة منذ العام ١٩٨٥ وحتى الان وهي ما عرف بفترة الاصلاح الاقتصادي. وهي الفترة التي سنركز عليها اكثر من غيرها نظرا لارتباطها اكثر بموضوع الانتخابات الحالية ، وايضا فإنه وخلال هذه الفترة فقد تم البدء بتطبيق بعض السياسات الاقتصادية الهادفة الى حصر دور الدولة وخلالها تم اطلاق عملية السلام بكل ما حملته من وعود وأحلام وما ألت اليه الاوضاع حاليا وعودة موضوع الامن ليطغى من حيث الاهمية على بقية المواضيع.كذلك فإن الهم الاقتصادي بالنسبة للمواطن بات اكثر اهمية خلال فترة الاصلاح الاقتصادي نظرا لان الشعار المرفوع خلال مرحلة الاصلاح كان على الدوام متعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والافراد وبخاصة ما يتعلق بسياسات الانفاق وتوزيعها على الاولويات المختلفة. ويوضح

الجدول رقم ١ في الملحق اداء الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقدين الماضيين ممثلا بنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

بدوره فإن النظام الانتخابي وأسس تشكيل الحكومة الاسرائيلية قادت على الدوام الى ان تلعب الاحزاب الصغيرة دورا يفوق حجمها فيما يتعلق بالتأثير في السياسات الاقتصادية والحصول على مخصصات لا تعكس حقيقة وزنها السياسي، وكانت تلعب ذلك الدور بسبب تركيبة الحكومة والحاجة لتلك الاصوات في الكنيست لضمان الاغلبية وضمان تشكيل ما يعرف ب"الجسم المانع" الذي يضمن اغلبية برلمانية، لذلك فإنه وفي كثير من الاحيان فإن اللعبة السياسية وضمان القدرة على الاستمرار في الحكم حكمت طبيعة توزيع مخصصات الموازنة. ولم يكن أيا من الحزبين الرئيسيين قادرا على تطبيق رؤيته الخاصة بالاقتصاد دون الاخذ بالاعتبار مطالب الاحزاب المتحالفة مع الحكومة.

في هذا الاطار تقول ايما ميرفي (١٩٩٤)[١٥] ان الاعتبارات السياسية (امن، مهاجرين، استيطان) حظيت بعناية اكبر من السياسات الاقتصادية كما تدلل على ذلك تجربة اسرائيل خلال العقدين الماضيين وتحديدا منذ منتصف الثمانينيات، ولهذا السبب فإن مسيرة تحرير الاقتصاد الاسرائيلي وانتقاله من اقتصاد معتمد على الدعم الحكومي والمساعدات الخارجية الى اقتصاد اكثر استقلالية وقائم على مبادرات القطاع الخاص شهدت تعثرا كبيرا. ولتأكيد حجتها تستشهد ميرفي انه وإبان مناقشات ميزانية العام ١٩٩٢ في عهد حكومة شامير فإن عضوا واحدا من حزب الليكود كان قادرا على اجبار الحكومة على احداث تغييرات في نظام دعم القروض الاسكانية خلافا لرغبة وزارة المالية وبنك اسرائيل (البنك المركزي) انذاك ، وبلغت تكلفة اتباع سياسة مغايرة لتلك التي كانت مقترحة اصلا في ذلك الوقت نحو ١,١ مليار شيكل وهي نسبة فاقت ١ في المئة من حجم الانفاق المقدر في الموازنة.

ويبدو ان الناخب يرى أن الفاعل الاقتصادي الاهم هو جهاز الدولة القادر على توفير فرص العمل والقادر ايضا على اخراج البلاد من ازماتها الاقتصادية والمالية. وبحلول العام ٢٠٠١فان العمالة في القطاعات المدنية كما يتم تعريفها في اسرائيل قدرت بحوالي ٥٤,٤ في اجمالي العمالة التي يمكن ان تشمل القطاعين العام والخاص، وهذا يقود للاستنتاج الى ان نحو ٤٦,٤ في المئة يعملون في القطاعات العسكرية التي تصنف اقتصاديا على انها قطاع عام.[١٦]

والحقيقة ان النظرة الى القطاع العام واهميته في اسرائيل لا تختلف كثيرا عما هو سائد في الدول العربية المحيطة بإسرائيل والتي لعبت فيها الحكومات ادوارا بالغة الاهمية في نشوء تلك الدول.

وفي الانتخابات الاسرائيلية التي جرت خلال العقد الماضي برز اثر العامل الاقتصادي بشكل واضح خلال انتخابات عام ١٩٩٢ والتي صوت فيها العديد من المهاجرين الروس لصالح حزب العمل ضد الحكومة التي كان يقودها اسحاق شامير. ووفقا لملحق اصدرته مجلة الايكونومست البريطانية بمناسبة مرور ٥٠ عاما على انشاء دولة اسرائيل فان الحافز الرئيسي لنسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين كان اقتصاديا[١٧]، حيث شعروا ان التصادم بين الادراة الاميركية انذاك وبين شامير كان يمكن ان يؤدي الى تعميق الازمة الاقتصادية التي كانت تمر بها اسرائيل في حينه والتي كانت في جانب منها تعزى الى الانتفاضة الفلسطينية الاولى.[١٨]

ويقودنا هذا الى الحديث عن الهوامش التي تستطيع ان تتحرك فيها الاحزاب وهي في موقع اتخاذ القرار للتعامل مع ازمات اسرائيل الاقتصادية. في العادة فإن هناك خياران بشكل عام امام الدول للخروج من ازماتها؛ فهي اما أن تعتمد على الاصلاح الداخلي وإستحداث تغييرات هيكلية او الإعتماد على العنصر الخارجي لتخطي الازمات والاستمرار في تطبيق السياسات القديمة او مزيج من الإثنين معا، وفي اسرائيل فان الدعم الاميركي لعب دورا مفصليا في المساعدة في تخطي الازمات التي رافقت مسيرة الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية. الا أن هذا لا ينفي ان اسرائيل وادراكا منها لصعوبة استمرار ذات الظروف ايضا سعت الى تبني برامج اصلاح اقتصادي هدفت الى تعزيز الانتاجية والحد من حجم القطاع العام لافساح المجال امام القطاع الخاص لسد الفراغ الذي يخلفه انسحاب الحكومة من عدد من الأنشطة.

ومع شيوع مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي القائم على المنافسة وتوزيع الموراد بشكل فعال الى القطاعات القادرة على تعظيم الفائدة من الموارد المتاحة فإن ما يجري في اسرائيل لا يمكن صياغته ضمن إطار تفعيل سياسات السوق بالمفهوم التقليدي الذي تسعى المنظمات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين على نحو واسع الى ترويجه. إذ أن توسع القطاع العام والدور الذي يلعبه في اسرائيل لا يقوم فقط على تسهيل تنفيذ الاستثمارات وتوزيع الموارد وتصحيح الاختلالات الناجمة عن تطبيق سياسات السوق وتعزيز المنافسة بل ان هناك اعتبارات اخرى تتعلق بالامن والمهاجرين والعقيدة الصهيونية ذات الصبغة الاجتماعية.

ورغم ان هذا الكلام يعتبر نظريا الا ان اهميته تبرز من خلال التوجه الرسمي في اسرائيل نحو تفعيل قوى السوق والحد من الدور الاجتماعي الذي تمارسه الدولة في ظل توجه عالمي لتخصيص كافة الانشطة. جدير بالذكر ان انهيار الاشتراكية كنظام اقتصادي في الاتحاد السوفياتي سابقا عززت من هذا التوجه، وفي حالة اسرائيل فإن ما شجع على الاسراع في هذا الاتجاه هو تطور فعاليات قطاع خاص ديناميكي[١٩] نجح الى

حد كبير في احداث تحول اساسي في الاقتصاد الاسرائيلي مكن من نقل الاقتصاد الاسرائيلي من مرحلة التصنيع التقليدي الى مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على التكنولوجيا الحديثة، يستدل على ذلك من خلال النظر الى تركيبة الصادرات الاسرائيلية التي كانت تعتمد في السابق على القطاع الزراعي ،اذ وبحلول العام ٢٠٠٠ فان الصادرات الصناعية شكلت ما نسبته ٩٤ في المئة من اجمالي الصادرات السلعية في اسرائيل شكلت منها الصادرات ذات التقنية العالية نحو ٢٥ في المئة. وهذا الامر انعكس على تركيبة الناتج المحلي الاسرائيلي الذي لم تعد تشكل الزراعة فيه سوى اقل من ٣ في المئة من الناتج الإجمالي. [٢٠] ولا شك ان هذا التغيير الاقتصادي انعكس ايضا على التركيبة الاجتماعية حيث بات المجتمع يميل للعادات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة اكثر منه كمجتمع تحكمه انماط العلاقة في المجتمعات الزراعية ، وهذا التحول يعتبر مهما نظرا الى أن اهمية الارض والارتباط بها في العقيدة الصهيونية والتي اعتبرت احد اهم الروافع الاجتماعية للدولة في اسرائيل.

ان الميل تجاه سياسات اكثر ليبرالية واضح في برامج معظم الأحزاب الاسرائيلية التي اتفقت فيما يشبه الإجماع على اهمية تخصيص المرافق العامة، وإن كان الحافز وراء مطالب كل حزب يختلف عن الاخر ، الا أن القاسم المشترك بين تلك الاحزاب هو ضرورة تخفيف سيطرة القطاع العام على بعض الانشطة الانتاجية، إذ يجدر في الدولة واجهزتها تركيز جهودها في مجالات اخرى حسب ادعاءات الاحزاب. بدورها فإن وزارة المالية اعلنت عقب الانتخابات عن اعتزامها تنفيذ برنامج تخصيص كبير ضمن جملة اجراءات لتخفيض العجز في الموازنة. [٢١] وقال وزير المالية الجديد بنيامين نيتانياهو في هذا الاطار ان "على وزراء المالية ان يقولوا الحقيقة للشعب وهي ان اقتصادنا مريض جدا وانه لا توجد اموال في خزائننا". واضاف ان" الاساس في هذه الخطة -خطة التقليصات- يقوم على تقليص القطاع العام وتوسيع القطاع الخاص."[٢٢]

ويلخص الجدول رقم (٢) في الملحق مواقف ١٥ حزبا اسرائيليا تنافست على مقاعد الكنيست السادس عشر خلال الانتخابات العام ٢٠٠٣.

وعلى الصعيد النظري فإن تخصيص الموارد يأتي ضمن سياقين، الاول الذي يستند بشكل مطلق على فرضية ان الدولة بوصفها كيانا مستقلا واحد الفاعلين في الاقتصاد (unitary actor) تمثل مصلحة قومية عرضة للتهديد من قبل عدو مرتقب ومعلوم وهو ما يوجب اتخاذ احتياطيات عسكرية للمواجهة عند الضرورة، ومن الناحية الاقتصادية فإن هذا الطرح يبدو منسجما مع طروحات تتوافق مع ما طرحه ادام سميث في كتابه الشهير (ثروات الامم) من ان المجتمعات تتطور وتضع جهودها معا لتعظيم مكاسبها ، يحكمها خلال هذه العملية قوى السوق من ربح وخسارة. ومن المفترض ان يرافق ذلك

مفاهيم رأسمالية مثل المنافسة التي تقود الى الكفاءة الانتاجية وبناء عليه يتم توزيع الموارد بالشكل الامثل، والحقيقة ان هذا هو المحرك الاساسي لبرامج التصحيح الاقتصادي وعرف هذا المذهب في الادبيات الاقتصادية على انه (orthodox).

المدرسة الثانية في هذا المجال والتي تقترب برأينا اكثر من الواقع عند تحليل اداء الاقتصاد الاسرائيلي تؤكد ان توزيع الموراد في الاقتصاد بشكل عام يتم ليس فقط بناء على تفاعل قوى السوق حتى في اكثر الاقتصادات ليبرالية بل ان عناصر الضغط والجماعات المستفيدة تتدخل لتحديد اين يجب ان توظف تلك الموارد، وفي حالة اسرائيل فانها تعتبر حالة كلاسيكية ، اذا يبث الساسة المخاوف والهواجس الامنية، وهم بذلك يتحالفون مع المؤسسة العسكرية والصناعات القائمة في هذا القطاع ، وفي هذه الحالة فإن توزيع الموارد يتم بناء على تفاعل قوى السوق وجماعات الضغط ويتم تصوير توزيع الموارد على هذا النحو على انه استثمار لصالح جميع مواطني الدولة المعنية، ومرة اخرى فإن تسويق هذا النوع من السياسات الاقتصادية في اسرائيل أسهل منه في دول اخرى لا سيما وأن الخيارات الانتخابية احيانا تقوم على مفهومي الامن او الرفاه الاقتصادي ,كما أن ان المفهومان لا يمكن ان يسيرا بشكل متوازي حيث ان تخصيص المزيد من الموارد لغايات الامن سيكون على حساب الموراد التي ستخصص لغايات الرفاه الاقتصادي، هذه مع الافتراض الضمني ان لكل دولة موراد محدودة سيتم تخصيصها.[٢٣] وقد اشار ضمنا الى هذه المسألة وغيرها الكدواي حين استعرض مسيرة الانفاق العسكري وأوجه الانفاق في اسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٩٠[٢٤].

ويظهر لنا هذا الوضع صعوبة تنفيذ اصلاحات اقتصادية وفقا للمفهوم التقليدي القاضي بتحجيم دور الدولة في الاقتصاد ،فمن جهة فإن الدولة تسعى للإنسحاب وتقليص حجم جهازها ودرجة التدخل في ادارة الاقتصاد، ومن جهة اخرى فإن ذات الاحزاب التي تمارس السلطة والممثلة في الكنيست تعتبر جهاز الدولة الضامن الاساسي للإستقرار بشقيه الاقتصادي والسياسي وتسعى للحفاظ على مستوى عال من الرفاه حفاظا على مستوى المعيشة في الاقتصاد وكذلك لسعي اسرائيل الدائم جذب مهاجرين جدد وهي سياسة ما فتأت إسرائيل في تطبيقها. ووفقا لبعض المصادر الاسرائيلية فإن الحكومة الاسرائيلية اعلنت اكثر من مرة عن برامج تخصيص الا انها نادرا ما التزمت بها.[٢٥]

تبقى الاشارة الى ان البنك المركزي الاسرائيلي كان على الدوام الجهة الأكثر الحاحا في المطالبة في احداث الاصلاحات الاقتصادية على اسس اقتصادية سليمة ، ربما لأن قراراته تتخذ بعيدا عن المسرح السياسي وتجاذب الأحزاب الرئيسية، هذا الامر ربما يفسر لنا الخلاف بين شارون ووزير ماليته السابق زلمان شوفال من جهة

ومحافظ البنك المركزي ديفيد كلاين من جهة اخرى، ويتمحور الخلاف حول بعض التعيينات داخل البنك المركزي وايضا برؤية كل من وزارة المالية والبنك حول طبيعة الازمة التي تمر بها اسرائيل.[٢٦]

ويبرز الخلاف كونه برأينا كما في دول اخرى يعكس طبيعة الجدل الاقتصادي بين من يرى الامور بمنظار اقتصادي (البنك المركزي) على فرض استقلاليته كجهاز يرسم السياسات النقدية والمالية، وبين من يرى الامور بمنظار سياسي ويخشى من العواقب السياسية على المدى القصير للإجراءات الاقتصادية التي تستهدف تقليص نفقات الدولة ذات الصبغة الاجتماعية. ومن المهم في هذا المجال متابعة تصريحات محافظ البنك المركزي وهو يتحدث عن ازمة حقيقة في الاقتصاد وبين وزير المالية السابق -الذي بات يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الجديدة- الذي كان يسعى جاهدا لعزل محافظ البنك المركزي، وقد قرر شارون ادخال تعديل يحد من استقلالية محافظ البنك المركزي ، الامر الذي دفع فرانكل الى التصريح علنا بأن اسرائيل في حرب فيما يحاول شارون ووزير ماليته في حينه (زلمان شوفال) تدمير البنك المركزي ، اما الهدف المعلن من التغيير الذي لا زال موضع جدل فهو اضفاء مزيد من الشفافية والتناغم على سياسات الدولة المالية والنقدية. في هذا الاطار ايضا يمكن رصد الفرق بين البيروقراطي والسياسي ايضا، اذا ان مسؤولين من دائرة الاحصاءات ، وهم في الاصل مصدر المعلومات في اسرائيل تساؤلوا **"من اين يستقي الساسة ببيانات مشجعة حول الاداء الاقتصادي"**. وخلال العام الماضي قال مصدر في دائرة الاحصاءات المركزي انه لا يعرف ما هو مصدر المعطيات الحالية التي يستند اليها الساسة عند تحدثهم عن توقعاتهم بانتعاش طفيف في الاقتصاد المحلي. وجاءت أقوال خبير الإحصاء بعد أن وصف رئيس الحكومة في حينه وضع الاقتصاد المحلي بأنه آخذ بالتحسن. وحسب أقوال شارون فقد قامت حكومته بإضفاء الاستقرار على الوضع الاقتصادي، وإن بوادر الانتعاش بدأت بالظهور.[٢٧]

وفي تعليق لمحافظ البنك المركزي عقب الانتخابات حذر ديفيد كلاين بأن الحكومة يمكن ان تفقد السيطرة على الاقتصاد وسبل ادارته حال استمرار التراجع الاقتصادي ونقلت صحيفة هارتس عن كلاين قوله" ان التدهور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية، ولا أحد يستطيع تحديد متى سيقع الانهيار الاقتصادي وتخرج الامور عن السطرة".[٢٨]

ثالثا : اهمية العامل الخارجي في الإقتصاد الاسرائيلي

ان اهمية العامل الاقتصادي بالنسبة الى الناخب الإسرائيلي لا تختلف عما هو سائد في دول اخرى، بمعنى انه عندما تتوافر الخيارات المختلفة امام الناخب فإن الهم الإقتصادي سيكون ذو أولوية اذا لم تبرز هناك هموم أخرى تشغله، وتظهر الانتخابات الاسرائيلية خلال العقدين الماضيين بأن الهم الاقتصادي في بعض الإنتخابات تصدر الاولويات لدى بعض القطاعات بشكل واضح (انتخابات ١٩٩٢ عند المهاجرين الروس بسبب مشاكل مالية واجهتها وزارة الاستيعاب في حكومة شامير) مثلا، الا ان هذا الهدف لا يعتبر ثابتا بل يتغير نتيجة تغير ظروف اخرى تجعل من الاقتصاد هما من الدرجة الثانية لدى مقارنة التراجع الاقتصادي مثلا بالقضية الأمنية التي يعتقد الناخب الاسرائيلي انها تؤثر على وجوده وعلى كيان الدولة ككل، وقد رأينا ان نستهل هذا الجزء بهذا المدخل اثناء عرضنا لتفاعل الناخب مع القضايا المختلفة خلال الإنتخابات الاسرائيلية التي جرت على مدى العقدين الماضيين.

ربما تكون انتخابات العام ١٩٧٧، التي جاءت بالليكود لأول مرة الى الحكم هي الاولى في تاريخ اسرائيل التي كان احد دوافعها الرئيسية اقتصادي، إذ ان سياسات حزب العمل لم تنجح في إخراج الاقتصاد من ضائقته. وكان من المفترض ان يطبق اليمين الاسرائيلي عددا من السياسات التي من شأنها حل مشكلة التضخم وتقليص حجم الانفاق ودور الدولة، وهي شعارات نادى بها حزب الليكود إبان حملته الانتخابية، الا أنه واثناء فترة تواجد اليمين في الحكم تم تخصص الكثير من الاموال للإستيطان، كذلك جاء اجتياح جنوب لبنان عام ١٩٨٢ الذي فاقم ذلك الوضع الاقتصادي[٢٩]. ولم يملك حزب العمل الذي شكل المعارضة في حينه برنامج بديل مقنع فكانت حكومة الوحدة الوطنية التي تناوب فيها شامير وبيريز رئاسة الحكومة. الا ان الوضع الاقتصادي استمر بالتردي وبحلول عام ١٩٨٤ بلغ معدل التضخم حوالي ٤٤٥ نقطة، ونجحت نقابات العمال في تلك الفترة بالتوصل الى اتفاقية ربط الاجور بمعدلات التضخم، كذلك ارتفع حجم المديونية الخارجي ليبلغ نحو ٢٤ مليار دولار مما عني ضرورة تخصيص ثلث الناتج المحلي الاجمالي في تلك الفترة للوفاء بإستحقاقات ذلك الدين، وتراجعت الاحتياطيات ألاجنبية وأثرت تلك المؤشرات على قرار الانتخابات حسب ما تجادل به ميرفي (١٩٩٣)[٣٠]، ومع تشكيل حكومة وحدة وطنية، فان اسرائيل وتحت ضغط مباشر من اميركا تعهدت بتطبيق برنامج اصلاح اقتصادي لقاء الحصول على ١,٣ مليار دولار ، وتعهدت كذلك بإلغاء ربط الاجور بمعدلات التضخم وبضخ سيولة في السوق لتعزيز الاداء الاقتصادي، ووعدت الادارة الاميركية في حينه بمبلغ ١,٥ مليار دولار اخرى للأعوام ٨٥ -١٩٨٦ حال تطبيق بنود خطة اقتصادية صاغها بشكل مشترك اقتصاديون من اميركا واسرائيل عرفت في حينه بخطة النقاط العشر.

ولم تفلح تلك الخطة ولا المعونات التي رافقتها في اخراج اسرائيل من ضائقتها الاقتصادية نظرا لصعوبة اعتماد السياسات والاجراءات المقترحة، وساهمت المساعدات الاميركية في حينه في تأجيل الازمة اكثر من حلها، فبقيت الحكومات المتعاقبة ملتزمة بمسألة الهجرة، النفقات الدفاعية والتوسع في الاستيطان وايضا المحافظة على مبدأ دولة الرفاه.

وعادت الازمة الاقتصادية لتطل برأسها إبان حكومة الليكود التي كان يتزعمها اسحق شامير عام ١٩٩٢، ومرة اخرى لجأت اسرائيل الى الولايات المتحدة لمساعدتها تخطي الاثار الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية الاولى ، حيث طالب شامير بضمانات قروض قيمتها ١٠ مليارات دولار. وكان ذلك المطلب هو الذي اجبر عمليا شامير على القبول بمبدأ مدريد للسلام والدخول في العملية السلمية التي افضت الى اتفاقيات اوسلو.

وخلال إنتخابات العام ٢٠٠٣ الاخيرة فإن الوضع لم يختلف كثيرا حيث ان الناخب ورغم الازمة الاقتصادية نظر الى العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية التي كانت ولا زالت هي "المنقذ" للاقتصاد الاسرائيلي من ازماته، فكان هناك مطالبة بضمانات قروض حظيت بموافقة مبدأية من الادارة الاميركية كما اشرنا اعلاه. الا ان الادارة الاميركية وضعت بعض الشروط وقد يكرر التاريخ نفسه وتعيد الادارة توظيف ضمانت القروض لاطلاق عملية السلام والضغط على شارون لتحريك عملية السلام.

وبقي التزام اسرائيل النظري بمسألة الاصلاح الاقتصادي قائما، ويمكن ملاحظة ان الحديث عن الاوضاع الاقتصادية عاد الى البروز فور انتهاء الانتخابات، اذ اوفد شارون عددا من المسؤولين في مكتبه الى واشنطن للبحث في ضمانات القروض والتباحث مع عدد من مؤسسات التمويل والانتمان الدولة للحفاظ على مرتبة اسرائيل الانتمانية. كذلك اعلنت الحكومة عن خطة طوارئ اقتصادية قائمة عل تقليص النفقات وبرزت على الفور ابان المناقشات مشكلة خفض النفقات الدفاعية.

والحقيقة أن الكثير من مؤسسات التقييم الانتماني الدولية تنظر الى وضع اسرائيل تحت المراقبة ، وهو ما يعني انه وحال استمرار الاوضاع وتفاقم العجز في الموازنة فإنها ستخفض التقييم الانتماني لاسرائيل وهو ما اعلنته مثلا وكالة فيتش العالمية وسبقتها كذلك وكالة ستاندراد اند بورز . حيث اعلنتا وبشكل منفرد أن بيانات شهر يناير(كانون الثاني) من العام الحالي تشير الى ان العجز سيتراوح ما بين ٦-٧ في المئة خلال العام ٢٠٠٣ قياسا الى ما تحقق خلال الشهر الاول من العام. وفور اعلان بيانات العجز فقد انخفضت قيمة الشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار وتراجعت اسعار الاسهم مما يشير الى شدة حساسية اسواق المال الى متغيرات الموازنة. ولا يتوقع

تحسن الاوضاع خلال الشهور القادمة وفقا لما يصدر من تقديرات عن البنك المركزي الاسرائيلي او بعض مؤسسات الابحاث المستقلة.

رابعا : مؤشرات الازمة الاقتصادية

يمكن النظر الى الازمة الاقتصادية من خلال منظارين؛ الاول ويتعلق بمؤشرات الاداء على المستويين الكلي والجزني والتي تدعم وجهة النظر التي تدعي ان الاقتصاد الاسرائيلي يمر في ازمة غير مسبوقة. اما الشق الثاني فيتعلق اكثر بالاثار المترتبة على سوء الاداء والتي إنعكست على بعض المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية مثل تعمق هوة الدخول بين الاغنياء والفقراء والاثار الاجتماعية المترتبة على البطالة وغيرها من المتغيرات ذات الصلة.

١- الاداء الاقتصادي

نشرت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تقديرات تفيد بأن عام ٢٠٠٢ هو العام الأسوأ من الناحية الاقتصادية منذ عام ١٩٥٣ المعروف بعام الانكماش. فقد انخفض الإنتاج المحلي العام الماضي بنسبة ١%، استمرارًا لانخفاض بنسبة ٠,٩% في العام قبل الماضي، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته ٧,٤% في العام ٢٠٠٠. ولم يسجل انخفاض بهذا الحجم في الإنتاج إلا قبل ٤٩ عامًا، في العام ١٩٥٣. وهذه هي المرة الأولى التي يهبط فيها الإنتاج بشكل حقيقي سنوي متواصل، منذ قيام اسرائيل.

وخلال العام الماضي إزداد عدد سكان إسرائيل بنسبة ٢,١%، مما يعني أن معدل الإنتاج للفرد قد انخفض بنسبة ٣%، بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٣,٢% في العام ٢٠٠١، وسجل ارتفاعًا بنسبة ٤,٦% في العام ٢٠٠٠. وبلغ مجموع إنتاج الفرد هذا العام ٧٣,٩ ألف شيكل، أي ما يعادل ١٥,٦ ألف دولار. ويذكر أن الانخفاض الحادّ، الذي سجل في معدل الإنتاج للفرد في إسرائيل، هو الأكثر ارتفاعًا بين الدول الغربية كافة. فقد سجل نمو سلبي للفرد العام الماضي في أربع دول فقط، بنسب أصغر بكثير مما هو الوضع في إسرائيل. وارتفع معدل الإنتاج للفرد في الدول الصناعية العام الماضي بنسبة ٨ في المئة مقابل تراجع تحقق في اسرائيل.

و في قطاع الأعمال انخفض الناتج بنسبة بلغت ٣,١%، استمرارًا لانخفاض بنسبة ٢,٤% في العام ٢٠٠١، ومقابل ارتفاع بنسبة ٩,٧% في العام ٢٠٠٠. ضمن ذات الاطار اعلنت شركة "بيزنس داتا اسرائيل" المتخصصة بدراسة اوضاع السوق ان نحو ٤٥ الف شركة في[٢١] اسرائيل مهددة بالاغلاق خلال العام ٢٠٠٢ بارتفاع نسبته ٣٣ عن العام الذي سبقه.

كما انخفض الإنتاج في فرع البناء بنسبة ٥,٧%، استمرارًا لانخفاض بنسبة ٩,٣% في العام الماضي. وقد انعكست مؤشرات الاداء السلبي على مستوى المعيشة حيث إنخفض مستوى الاستهلاك الخاص للفرد، وهو المؤشر المألوف لقياس مستوى المعيشة، بنسبة ٢,٦%. وجاء هذا الانخفاض في الاستهلاك الخاصّ لأول مرة منذ عام ١٩٨٠. وقد هبطت مصاريف اقتناء المنتجات الدائمة للفرد ايضا بنسبة بلغت ١٠,٨%، استمرارًا لانخفاض بنسبة ٥,٣% في العام قبل الماضي، ومقابل ارتفاع بنسبة ١٣,٦% في العام ٢٠٠٠.

بدوره فإن مناخ عدم الثقة ادى الى تقلص مجموع الاستثمارات في السوق خلال العام ٢٠٠٢ بنسبة ٨,٩%، استمرارًا لانخفاض بنسبة ٦,١% في العام الماضي. كما انخفض توظيف الأموال في البناء الخاص لأغراض السكن بنسبة ٣.٩%، استمرارًا لانخفاض كبير بلغت نسبته ١٤,٥%، في عام ٢٠٠١.

وتأثر الاستثمار الاجنبي سلبا بالاداء الهابط حيث ذكر بنك اسرائيل ان الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل انخفضت خلال العام ٢٠٠٢ الى ٢,٦ مليار دولار قياسا الى ٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ومتراجعة عن مستواها القياسي في العام ٢٠٠٠ حيث بلغت نحو ١١,١ مليار دولار. وعزا البنك الهبوط الى الاوضاع السياسية والركود الذي اصاب قطاع التكنولوجيا المتقدمة على المستوى العالمي، واشار البنك الى أن الاستثمارات المباشرة خلال العام الماضي بلغت ١,٢ مليار دولار فقط انخفاضا من ٣,١ مليار في العام ٢٠٠١. في حين ان بقية الاستثمارات كانت من خلال استحواذ اسهم في السوق المالي، ويعتبر هذا المؤشر غاية في الاهمية لدى اسرائيل التي تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل الاجنبية لسد فجوة المدخرات المحلية .[٣٢]

كذلك فان القطاع السياحي شهد تراجعا كبيرا بنسب غير مسبوقة مما ادى الى فقدان الاف العاملين لوظائفهم، هذا الربط بين تدهور الاداء مثلا في صناعة الترفيه والسياحة وتدهور الوضع الامني قاد الكثيرين الى النظر الى المفتاح الأمني على انه هو المدخل لحل كافة المشاكل. ونتيجة الوضع الامني فقد انخفضت مدخولات السياحة بقيمة ٢,١ مليار دولار خلال العام ٢٠٠١. وانخفضت مداخيل السياحية العام الماضي بحوالي ١,٧ مليار دولار مشكلا تراجعا بنسبة ٥٠% عن العام الذي سبقه.

٢- المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية

المؤشر الاهم في هذه الاطار تمثل بارتفاع حجم البطالة التي بلغت نسبتها ١٠,٤% من قوى العمل، مقابل ٩,٤% في العام قبل الماضي. ويذكر أن حجم البطالة في إسرائيل حاليا يعتبر الثاني في ارتفاعه بين كافة الدول الغربية، حيث إن إسبانيا هي الدولة الوحيدة التي تفوق إسرائيل، وجاء الارتفاع في نسبة البطالة نتيجة الارتفاع المتدني الذي سجل في عدد المستخدمين في المرافق الاقتصادية، والذي بلغ

٠,٥% فقط، مقابل ارتفاع يتراوح بين ٢% و٤% سجل في عدد المستخدمين في الأعوام الاربعة السابقة. كذلك، فإن قوى العمل المدني في تقلص مستمرّ، إذ تبلغ هذه السنة ٥٤% من السكان، مقابل ٥٤,٤% في السنة الماضية.

إرتفاع نسبة البطالة بدوره أدى الى زيادة المعروض في سوق العمل مما ولد ضغطا على مستويات الاجور إنخفض معه الأجر الإجمالي لساعة العمل لأول مرة منذ سنوات عديدة، بنسبة ٥%. وقد انخفض أجر ساعة العمل في قطاع الأعمال بنسبة بلغت ٦%، في حين انخفض أجر عمال الخدمات العامة بنسبة ٢,٨% ويقدر مدير المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية روبي نتانزون، من أن استمرار الأوضاع الاقتصادية الراهنة، قد يسفر عن رفع نسبة البطالة الى نسبة قياسية لم تشهد الدولة مثلها منذ قيامها، قد تبلغ نحو ١٢% من مجمل القوى العاملة.

ووفق أقوال نتانزون [٣٣] فإن نسبة البطالة السائدة حاليًا تماثل تلك التي سجلت عشية حرب الأيام الستة وفي بداية التسعينيات، مع انطلاق موجة الهجرة المكثفة الى إسرائيل من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، غير أن هذه النسب لم تستمر آنذاك على مدى فترة طويلة.

في المقابل، يقدر نتانزون أن إسرائيل ستضطر، على ما يبدو، الى التعود على واقع اقتصادي - اجتماعي يعاني فيه ٣٥٠ ألف مواطن من البطالة المستمرة على مدى فترة طويلة. وبحسب تقديره، فان الضغوطات في سوق العمل قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار في مجال الأسعار ومؤشر الصرف وتسفر عن زيادة العجز الاقتصادي.

وقد ادى تراجع اجور ذوي الدخل المتوسط والمتدني الى تعميق التباين في مستويات الدخول في المجتمع الاسرائيلي خلال العقد الماضي، وحسب ما يقوله اري شافيت [٣٤] فان نسبة دخول الشريحة الاغنى في اسرائيل الى الافقر كانت في العام ١٩٩٢ تعادل ١٦ ضعف دخل الطبقة متوسطة الدخل (١:١٦) ، وهذا بحد ذاته يشير الى تباين اجتماعي واقتصادي، وهي نسبة تفوق تلك السائدة في اوروبا أو اميركا. وقد اتسعت هذه الهوة بحلول عام ٢٠٠٠ اذا باتت(١: ٥٧)، اي ان دخل الشريحة الاغنى في اسرائيل يعادل ٥٧ ضعف دخل الطبقة المتوسطة. وهذا التباين في الدخول يشابه ذلك المعدل السائد في دول نامية. ويضيف شافيت ان اسرائيل وخلال عقد من الزمان انتقلت من وضع اقتصادي-اجتماعي شبيه بذلك السائد في الولايات المتحدة الى وضع شبيه بذلك السائد في نيجيريا.

ضمن ذات الاطار لاحظ سري ماكوبري (٢٠٠٣)[٣٥] ان دخل الفقراء في اسرائيل إنخفض خلال العام الماضي بنسب كبيرة وأن عدد العائلات التي بقيت بدون مصدر

رزق ارتفع الى ٢٠ في المئة وبات العدد الاجمالي للفقراء يناهز حوالي ١,٣ مليون نسمة.

كل تلك المتغيرات التي تم استعراضها بشكل سريع تشير الى الى أن الحكومة عملت على ادارة الازمة، والحقيقية انه من غير الواضح ما هي الحلول التي يمكن ان تؤدي الى اعادة اطلاق دورة الاستثمار والنمو ، اذا ان التمسك بتركيبة الاقتصاد كما هي عليه، واستمرار المساومات داخل الحكومة لن يؤدي الى اخراج الاقتصاد من أزمته، وحتى ضمانات القروض التي يمكن ان تذهب بشكل رئيسي لتمويل عجز الموازنة يمكن أن تخصص لنفقات جارية وليس استثمارية مما يشير الى استمرار معدلات الاستهلاك عند مستوياتها الحالية والابقاء على الاختلالات الهيكلة التي تؤدي الى الازمات المتلاحقة في الاقتصاد الاسرائيلي.

خامسا : الابعاد السياسية للموازنة العامة للدولة

١- الموزانة العامة للدولة وانهيار الائتلاف الحاكم

كانت الموزانة ولا زالت هي الاداة الرئيسية التي تحكمت بها الدولة في الاقتصاد وفرضت من خلالها هيمنتها على مقدراته، ولطالما كان اقرار الموازنة والعجز فيها سمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي، وخلال عقد الثمانينات فإن العجز الكبير في الموازنة رافقه ارتفاع في معدلات التضخم كما يظهر الجدول رقم ١

وكان قرار حزب العمل عدم التصويت على موازنة العام ٢٠٠٣ هو السبب المباشر الذي قاد الى تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية عن موعدها، وكان البند الرئيسي الذي اعترض عليه حزب العمل يتعلق بمعارضته تخفيض النفقات المخصصة لذوي الدخل المحدود والمتقاعدين الذين يشكلون نسبة كبيرة من مؤيدي حزب العمل وطالب في حينه بتخفيض النفقات المخصصة للاستيطان والعائلات الكبيرة . وهذا يعني نظريا ان السبب المباشر الذي ادى الى انهيار عقد الحكومة السابقة كان اقتصاديا بالدرجة الاولى الا أننا نعلم ان هناك اسباب اخرى وراء الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة. جدير بالاشارة الى ان هذا هو السبب المباشر الذي افضى الى تقديم موعد الانتخابات الا ان هناك اعتبارات حزبية لا سيما في داخل معسكر حزب العمل كانت تطالب بتمييز موقف حزب العمل عن الليكود في اطار الاستعداد للإنتخابات العامة في اسرائيل.

وعادة فان التصويت علىالموازنة يعتبر مناسبة للأحزاب في اسرائيل للتعبير عن مدى رضاها على اداء الحكومة، كذلك تعتبر نقاشات الموازنة فرصة للاحزاب

لتعظيم مكاسب مرجعياتها الانتخابية. الا ان الحكومة السابقة في اسرائيل وتحت ضغط ارتفاع النفقات الامنية اضطرت الى تقليص بعض بنود الموازنة التي تعرف بالنفقات الاجتماعية وهو ما أجبر الكثير من الاحزاب اليمينة التي تتفق سياسيا الى حد كبير مع توجهات حزب الليكود فيما يتعلق بسياسة الحزب تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة الى سحب ثقتها من حكومته على خلفية اقتصادية وتحت ضغط القواعد الجماهيرية لتلك الاحزاب.

ومن الواضح ان كل حزب يتطلع الى الموازنة من الزاوية التي تهمه ، ينطبق هذا بشكل واضح على الاحزاب الصغيرة والدينية والعربية التي لا تمتلك برامج شاملة لمعالجة اداء الاقتصاد على الصعيد الكلي.

٢- مواقف الاحزاب الاسرائيلية من الوضع الاقتصادي

في استطلاع لجريدة هارتس عشية الانتخابات، شمل ١٠ احزاب اسرائيلية كانت تتنافس للفوزبمقاعد الكنيست، فضلت تلك الاحزاب الالتزام بزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٣ الى ٣,٥-٤ في المئة. في حين ان العجز في الموازنة بلغ خلال العام ٢٠٠٢ حوالي ٣,٩٢ في المئة.

حسب ذات الاستطلاع فان كافة الاحزاب المتنافسة (١٥ حزبا) اعتقدت باستحالة الالتزام بالعجز المتوقع في موازنة العام ٢٠٠٣ وهو ما يوجب مراجعة ذلك الهدف. واتفقت معظم الاحزاب على ان العجز يجب ان يكون دون مستواه في العام ٢٠٠٢، لأن من شأن ذلك اظهار اسرائيل امام المؤسسات الدولية على انها تقوم بجهدها لتخفيض نسبة العجز في الموازنة، وهو ما يعتبر مؤشرا اساسيا على مدى التزام اسرائيل اتباع سياسات تصحيح جدية.[٣٦]

ان المعركة الحقيقة حول خفض نسبة العجز ستشكل تحديا للحكومة الجديدة، اذ عليها ايجاد مخرج لها في كيفية احداث خفض في النفقات بما يعادل ١٠ مليارات شيكل، وتبرز ضرورة هذا الأمر لدى النظر الى إنخفاض دخل الدولة من عائدات الضرائب والمطالب المستمرة بزيادة مخصصات الدفاع لمواجهة الوضع الامني المتردي. وقد اعلن وزير المالية الجديد نيتانياهو خطة تقوم على تقليص النفقات بشكل كبير ، الا ان من غير الواضح مدى نجاعة تلك الخطة. وفي اطار اتفاق مع محافظ بنك اسرائيل فإن ابرز بنود الخطة يتعلق بإحداث تقليص تدريجي في بعض بنود الإنفاق وبالاتساق مع ذلك سوف يتم خفض متدرج في سعر الفائدة والتخلي عن نظام سعر الصرف المعمول به حاليا والذي لا يتيح قابلية التحويل كاملة للعملة الاسرائيلية.[٣٧]

ورغم ادراك معظم الاحزاب لأهمية الخفض في الانفاق من بنود الميزانية، الا ان معظمها، بما في ذلك حزبي العمل والليكود لم يتعرضا لذلك خلال الحملة الانتخابية

بشكل واضح لعدم رغبة تلك الاحزاب في إثارة الناخبين. ولكون الوضع الاقتصادي السائد كان من ثمرة الحكومة الائتلافية التي عمل فيها الحزبان، لذا ،وبدرجات متفاوتة، فإنهما مسؤولان عن الوضع الاقتصادي الذي آلت اليه الاوضاع.

اما الاحزاب الدينية (شاس ،الاتحاد الوطني، يهدوت توراه، الحزب القومي الديني، اسرائيل بعاليا) فقد طالبت صراحة بزيادة العجز غير ابهة بالاثار المترتبة على ذلك القرار.

إن تركيبة الائتلاف الحاكم في اسرائيل الذي تلعب دورا حاسما بتحديد القطاعات التي سيطالها الخفض في الانفاق، ففي حين ان حزبا شينوي والعمل يؤيدان خفض المخصصات التي تذهب الى المتدينين ، فان الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة التي تتبنى برامج اجتماعية تعارض مثل هذا الخفض في النفقات. وتعتبر تلك الاحزاب ان خفضا في النفقات المخصصة اليها سيلحق ضررا بالفئات الاقل حظا والاكثر فقرا في المجتمع الاسرائيلي. ويقول في هذا الاطار الناطق بإسم حزب شاس يتسحاق سيدري ان الحزب سوف يأخذ موقفه التقليدي من خفض الانفاق ، ويضيف " **لقد وعدنا ناخبينا بأن نعيد لهم ما تم إقتطاعه من مخصصات دعم التأمين الوطني الذي تم في الموازنة السابقة".**

اما الحزب الوطني الديني فقال الناطق بإسمه النائب زيفيلون اوليف أن من الضروري العمل وفقا لعجز اكبر في الموازنة لان من شأن ذلك تنشيط دورة الاقتصاد واحداث التغيير المطلوب في الدورة الاقتصادية، الا انه لم يحدد ما هي نسبة العجز التي يتوخاها.

من جهته اعتبر حزب العمل و على لسان وزير المالية السابق افراهام شوحاط ان ميزانية ٢٠٠٣ المقدمة تعتبر غير واقعية، وان فرضياتها الاساسية غير ثابتة، وان بياناتها غير دقيقة، واشار شوحاط الى ضرورة مراجعتها وتحديد سبل الخفض اللازم و وتوقيته. واشار شوحاط الى ان الجمهور الاسرائيلي لا يثق بما سماه الادارة الاقتصادية، وأكد انه ودون التوصل الى افق لحل سياسي مع الفلسطينين فإن الاداء الاقتصادي سيواصل اداءه السيئ وربما يؤدي ذلك الى الانهيار الاقتصادي الذي من شأنه احداث تغيير في العلاقات الخارجية والمواقف السياسية. [٣٨] ولدى تعيينه وزيرا للمالية في الحكومة الجديدة فإن بنيامين نيتانياهو استغرب واقع الميزانية ودهش لسوء الاوضاع لاقتصادية التي تظهرها التفاصيل الدقيقة للموازنة. وأقر نيتاياناهو أن اخراج الاقتصاد الاسرائيلي من ازمته يتمثل بإعادة هيكلة القطاع العام وخفض عدد موظفيه [٣٩]

اما سكرتير عام حزب العمل فأكد ان الحزب يساند خفض المخصصات التي ستذهب الى ألاراضي الفلسطينية المحتلة(الاستيطان) بمقدار مليار شيكل وكذلك خفض مخصصات الشؤون الدينية بمقدار ٥٠٠ مليون شيكل.

وفي حين ان خفض النفقات للحفاظ على عجز الموازنة يعتبر ضروريا فإن الاحزاب الدينية لا تطرح بديلا واقعيا له، بل تطالب بزيادة الانفاق على امل ان يحفز ذلك الاداء الاقتصادي على المستوى الكلي، الا ان المشكلة تبقى في أن معظم مطالب هذه الاحزاب تعتبر من المصاريف الجارية التي تترك اثرا محدودا على الاقتصاد وليست مخصصات للاستثمار الحكومي المؤدي الى النمو القابل للاستمرار.

ورغم ان إسرائيل في خريطتها الانتخابية تنقسم ما بين اليمين الذي يمثله الليكود وما بين اليسار الذي يمثله العمل وما بينهما، الا أن ما يميز سياسات هذه الاحزاب عن بعضها البعض هو مواقفها السياسية وليس توجهاتها الاقتصادية كما هو الحال عليه في الاحزاب المشابهة في اوروبا. والحقيقة انه وصف الاحزاب باليمين او اليسار في اسرائيل يستند اكثر على بعض المواقف السياسية تجاه الاراضي الفلسطينية وهضبة الجولان التي احتلت في العام ١٩٦٧. ولكن هذا لا يلغي وجود بعض التباين في التوجهات الاقتصادية التي تدعو اليها الأحزاب الرئيسية لا سيما حزبي العمل والليكود.

ان مقارنة الديموقراطية الاسرائيلية بالنمط الغربي السائد في اوروبا يخالف بعض السمات الاساسية لتركيبة القطاع العام في اسرائيل، ففي حين ان قرارات الضرائب والاوضاع الاقتصادية تعتبر من الاوليات التي تتصدر اهتمامات الناخب في اوروبا وأمريكا فإن الوضع يختلف في اسرائيل لجهة امور اخرى اكثر حساسية بالنسبة للناخب الاسرائيلي. ويبدو ان الناخبين في اسرائيل لم يحملوا شارون مسؤولية الوضع الاقتصادي المتردي واعتقدوا ان الخلاص من الوضع القائم يمكن ان يأتي عن طريقه. وقد تعرض بارنت الى هذا الموضوع حين تحدث عن نشأة الاقتصاد الاسرائيلي وكيف تم تمويل القطاع العام ذو التوجه الاشتراكي والاجتماعي من اموال ومصادر رأسمالية بحتة كانت تؤمن اكثر بقوى السوق، هذه التركيبة تعتبر فريدة حسب وجهة نظر بارنت(١٩٩٦)[٤٠] وأفضت الى قيام علاقة خاصة بين الدولة والمواطنين.

وعموما يمكن التفريق بين ثلاث مواقف حزبية فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي :

١ـ الاحزاب الاسرائيلية الرئيسية (الليكود والعمل) والتي تقترب اكثر من الواقع وتسعى للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي كونها مارست السلطة، وتدرك اكثر من غيرها من الاحزاب الاخرى مضامين قراراتها ، لذا نجد هذه الاحزاب اكثر اقترابا وبراغماتية في سياساتها الاقتصادية المعلنة. ونجد ان

مواقفها من القضايا الاقتصادية تتباين وفقا لمتغيرات سياسية احيانا،[41] فمثلا نجد ان حزب الليكود كان يوافق في بعض الاحيان على بعض بنود الميزانية ثم يعاود رفض ذات البنود بناء على المواقف داخل الحزب نفسه. واذا افترضنا ان توجهات الاحزاب الاقتصادية تنعكس في موقفها من الموازنة وبنودها فاننا نلاحظ التقلب في المواقف بين حزبي العمل والليكود بعكس الاحزاب الدينية او العربية التي تتبنى نهجا اكثر اتساقا ومنهجيا في التعامل مع القضايا الاقتصادية وما ينجم عنها من ردود افعال وسط ناخبيها. كذلك فان الاحزاب الدينية صغيرة ومتوسطة الحجم والعربية لا تتطرق الى الحديث عن ازمة اقتصادية عامة رغم صعوبة الاوضاع .

ومن المفارقات أن اهمية العامل الاقتصادي في الاحزاب الرئيسية تظهر في النقاشات داخل تلك الاحزاب اكثر مما تظهر بين الاحزاب ككتل متنافسة. يتضح ذلك من خلال الجدال والتباين في السياسات الاقتصادية التي كان يدعو اليها المتنافسون على زعامة تلك الاحزاب، فعلى سبيل المثال حاول رئيس الوزراء السابق بنيامين نيتانياهو إستخدام ورقة الاقتصاد في اطار محاولته التغلب على غريمه شارون في اطار التنافس داخل حزب الليكود، إلا أن ذلك لم ينجح في ابعاد التركيز عن القضايا الامنية والسياسية. وكان من الممكن ان يكون برنامج التخصيص والتحرير الاقتصادي واستحقاقاته في اسرائيل احد المسائل التي حاول نيتانياهو التركيز عليها في حملته الانتخابية.

اما داخل حزب العمل فقد اخذ على متسناع على انه ممثل قطاع المال والاغنياء ، وانه يمثل الفئة المقتدرة ماليا داخل حزب العمال ، وكان غريمه داخل الحزب بن اليعازر يصرح بأن الطبقة البرجوازية هي التي انتخبته وسيقوم على رعاية مصالحها اكثر من الفقراء. ويلاحظ من طبيعة الجدل الجاري أن الحوار الداخلي حول الاوضاع الاقتصادية أخذ، على الاقل داخل الحزبين الرئيسين، اهتماما اكبر من ذلك الذي حظي به على الصعيد العام.

ب- الاحزاب الدينية التي تحكمها ايديولوجية وتسعى لتعظيم مكاسب الاعضاء الذين ينضمون اليها بغض النظر عن الاداء الاقتصادي على المستوى الكلي، وترفع هذه الاحزاب شعار دولة الرفاه وهي تتمترس خلف مطالب مثل الاعفاءات الضريبية والدعم الذي تحصل عليه العائلات الكبيرة، وتحت هذه الفئة يمكن تصنيف الاحزاب الداعية الى توسيع الاستيطان وتوفير سبل الدعم المالي له وكذلك الاحزاب التي تسعى الى زيادة معدلات الهجرة الى اسرائيل. ويلاحظ ان هذه الاحزاب تهتم فقط في جوانب الانفاق في الموازنة ونادرا ما يسمع لها مواقف في السياسة النقدية المتعلقة بسعر الفائدة، خلافا للحزبين الرئيسين (العمل والليكود) اللذان يبديان اهتماما بالضرائب

علـى دخـول رأس المـال او تقييـد حركـة تدفقـات رؤوس الامـوال او اسـتثمارات غـير المقيمين في اسرائيل.

في هذا الاطار تجدر الاشارة الى ان العديد من رجال الاحزاب الدينية من طائفة الحراديم وبخاصة رواد المدارس الدينية والذين يكرسون حياتهم لدراسة التوراة ، يعتبرون غير فاعلين اقتصاديا ، اي انهم لا يعملون ويرفضون الخدمة العسكرية اضافة الى ان عائلاتهم تتميز بأنها كبيرة الحجم، الامر الذي ينظر اليه العلمانيون على انه دعم من قبلهم لفئة غير منتجة اقتصاديا وتعارضهم، بل خالفهم فكريا . لذا نجد افراد الحراديم اكثر ما يحرصون عليه هو الابقاء على مخصصاتهم المالية والاعفاءات الضريبية التي يتمتعون بها دون غيرهم.

٥- احزاب الوسط العربي تشبه الى حد ما الاحزاب الدينية من حيث دائرة الاهتمام بالمخصصات وجانب الانفاق ، الا ان ما يميز مطالب الوسط العربي هو المطالبة بتوسيع مسائل التعويض وتعزيز اسس دولة الرفاه وتحسين مخصصات البطالة نظرا لارتفاع نسبة البطالة في الوسط العربي والارتفاع النسبي لحجم العائلات العربية قياسا الى المتوسط السائد في اسرائيل. اما الاهتمام على المستوى الكلي فهو ضيق ويعتبر همها الاول سياسي حيث ترفع جميع تلك الاحزاب شعار المطالبة بالمساواة السياسية التي تقود بالضرورة الى مساواة اقتصادية من حيث تكافؤ الفرص والحصول على حظوظ افضل في التعليم والعمل داخل المؤسسات الاسرائيلية.

سادسا : اسباب الأزمة الاقتصادية وسبل الخروج منها

اعاد بنك اسرائيل (البنك المركزي)[٤٢] اسباب الأزمة الاقتصادية في اسرائيل الى سببين رئيسين : الاول يتعلق بالركود العالمي الذي طال كافة القطاعات ولا سيما ما يعرف بقطاعات الإقتصاد الجديد، ورغم الحديث عن استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته، الا ان قطاعات اقتصاد التكنولوجيا ظلت في تراجع او في احسن أحوالها راكدة، حيث أن قطاع التكنولوجيا الذي شكل الاداة المحركة للاقتصاد في التسعينات لم يدخل بعد طور النقاهة. وتقول وزارة المالية ان «تراجع نشاط هذا القطاع مسؤول عن خسارة ٦٠% في معدل النمو خلال الاشهر الثلاثين الماضية».

اما السبب الثاني فهو تدهور الاوضاع الامنية بسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية والعمليات الفدائية. ودفعت الاوضاع الامنية المتردية المستثمرين الاجانب الى تفادي السوق الاسرائيلية[٤٣].

وقدر بنك إسرائيل الضرر المباشر للانتفاضة الفلسطينية الثانية على الاقتصاد الإسرائيلي بضعف الضرر التي سببته الانتفاضة الاولى ، وقدر ذلك بحوالي ١٢ مليار شيكل. .

كذلك اثرت الانتفاضة سلبا على اداء الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد من اسرائيل حيث ارتفعت نسب الفقر في المناطق الفلسطينية والتي قدرها البنك الدولي[٤٤] بحوالي ٥٠ في المئة، هذا الواقع يؤسس الى افراز جيل من الشباب الفلسطيني المحروم من العمل المستعد لتنفيذ عمليات فدائية وهنا تبدأ دائرة لا تنتهي من اعمال العنف الذي ينعكس بدوره على الاداء الاقتصادي. كذلك توقف تدفق العمال الفلسطينيين للعمل داخل اسرائيل، وتم بالمقابل استقدام عمالة اجنبية اقل كفاءة واكثر كلفة من الناحيتين الاقتصادية والمالية على اسرائيل.

وبشكل عام فان جزء من الازمة المزمنة في الاقتصاد الاسرائيلي يتعلق بتخصيص الموارد على اسس بعيدة عن القواعد الاقتصادية، حيث ان تخصيص موارد للمهاجرين والاستيطان والمتدينين يعتبر انفاقا غير منتج ، بل على العكس فإن الاستمرار بمثل هذه البرامج الانفاقية من شأنه ان يقلل من تلك الموارد التي يمكن ان تخصص الى قطاعات اكثر انتاجية ومولدة لفرص العمالة. فعلى سبيل المثال فقد تبين من خلال تقرير أعدته حركة "السلام الآن" أن المستوطن يحصل على ١٧٣٠ دولار تقريبًا أكثر من المواطن الذي يعيش داخل الخط الأخضر. واشارت الدراسة الى أن الحكومة الإسرائيلية حولت في العام ٢٠٠١ ما قيمته ٢,٢ مليار شيكل من ميزانية الدولة العامة الى المستوطنات. وبلغت نسبة عدد المستوطنين في تلك السنة ٢,٩٣% من مجمل سكان اسرائيل.

وتناول البحث البنود التي تتضمنها ميزانية الدولة والمرتبطة بإجراءات مباشرة اتخذتها الحكومة في مجالات الإسكان، المواصلات وتحويل الميزانيات للسلطات المحلية من ثلاث وزارات هي الداخلية والتربية والتعليم والعمل والرفاه الاجتماعي. وقد بلغت قيمة هذه الميزانيات من مجمل ميزانية الدولة التي بلغت ٢٤٥ مليار شيكل في العام ٢٠٠١، نحو ٢٦ مليار شيقل، وتم تحويل ٢,٢ منها إلى المستوطنات.[٤٥]

ولا يخفي المعلقون الاسرائيليون خشيتهم من تعمق الازمة الاقتصادية بسبب الانفاق المتزايد على الاستيطان ويقول الكاتب يهودا ليطاني في هذه الاطار انه إذا تواصل تدهور الاقتصاد الإسرائيلي بوتيرته الحالية، فلا شك أن السؤال الذي سيواجهنا هو ليس "إذا" كان الاقتصاد سينهار، وإنما "متى" سيتم ذلك. ويضيف : " لو كانت الحكومة زبوناً في بنك لكان مدير البنك قد استدعاها على عجل وطلب منها القيام فوراً ببيع غالبية ممتلكاتها قبل أن تعلن إفلاسها."

ويشير ليطاني ،مفترضا ان الحرب الأمريكية على العراق ستقع، انه و فور انتهاء الحرب في العراق، فستواجه إسرائيل، خلال الأشهر القريبة، خياراً حاداً بين مواصلة قيام المستوطنات، وانهيار الاقتصاد، أو إخلاء المستوطنات مقابل الحصول على مساعدات مالية من أمريكا. وتتحدث "خارطة الطريق"الأمريكية عن هذا الأمر بوضوح. ولن تتمكن أية حكومة وحدة من منع تفكك الاقتصاد - حتى إذا تم إجراء تقليصات كبيرة في الميزانية - دون اتخاذ قرار سياسي واضح بالتجاوب مع المطلب الأميركي فيما يتعلق بالاستيطان في المناطق المحتلة. وبرأي الكاتب الاسرائيلي فإن المؤيدون الكبار للمشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة يعرفون بأن إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً، سياسياً واقتصادياً، لقاء مواصلة المشروع مؤكدا أن ساعة الحسم تقترب وستجد الحكومة نفسها امام أمام اتخاذ القرار المؤلم - إنهيار المشروع الذي أقامته في المناطق الفلسطينية طيلة سنوات كثيرة أو إنهيار الاقتصاد كله[٤٦].

ويشير الدكتور داني بن دافيد استاذ الاقتصاد في جامعة تل ابيب في حوار مع صحيفة معاريف الى ٨٠ في المئة من الرجال المتدينين لا يعملون ويمارسون طقوسهم في المدارس الدينية وينجحون في اقامة عائلات تعتمد كليا على الدولة، كذلك فإن ٧٨ في المئة من النساء العربيات في سن العمل لا يخرجن من المنازل ويعشن على الدخل الذي يحصلن عليه من الدولة وهو نمط من المعيشة يجب ان يتغير حسب وجهة نظره، ويشير بن دافيد الى ان المتدينين لا يتعلمون مهن تؤهلهم الانخراط في العمل مهن حديثة. بدوره فإن المعلق نيهيميا ستراسير من هارتس ضمن ذات السياق يؤكد ان الجندي الاسرائيلي الذي يؤدي الخدمة العسكرية ويعرض حياته للخطر يتقاضى راتبا اقل من المخصصات التي يتقاضها طلاب المدراس الدينية، ويقارن بين الواقع الاجتماعي لجندي محارب والضغوط التي يتعرض لها والحياة الهانئة والهادئة التي يتمتع بها طلاب المعاهد الدينية ويذهب الى حد المطالبة بتحديد حد ادنى للأجور الى الذين يؤدون الخدمة الالزامية في الجيش الإسرائيلي.[٤٧]

ومن الاثار التي تترتب على انخفاض الانتاج الفعلي والاداء الاقتصادي التراجع في مدخولات الضرائب ويستدل من معطيات وزارة المالية أن مدخول الدولة من الضرائب في العام ٢٠٠٢ انخفض بنسبة حقيقية تصل إلى ٥%، حيث بلغ حجمه قرابة ١٤٦,٧ مليار شيكل فقط، مقابل زيادة بنسبة ٤,٥% في جباية الضرائب، خطط لها في إطار الميزانية الأصلية.

ويقل حجم المبالغ التي تمت جبايتها من الضرائب بمقدار ١٤,٥ مليار شيكل، عن التوقعات التي تم اعتمادها لدى إعداد ميزانية العام ٢٠٠٢. ونجم التراجع الكبير في جباية الضرائب من تقلص مدخولات ضريبة الدخل وضرائب الأراضي في العام الماضي، بنسبة تصل إلى ١١,٢%، حيث بلغ حجمها ٧٩,٨ مليار شيكل. وفسرت

وزارة المالية الانخفاض في جباية ضريبة الدخل كنتيجة للتباطؤ الاقتصادي ، الذي أدى إلى انخفاض حاد في الأجور. في المقابل، ازدادت مدخولات الجمارك وضريبة القيمة المضافة في العام الماضي، بنسبة3.6% ، حيث بلغت قرابة ٦٣ مليار شيكل. ويبرز ازدياد المدخولات في هذا الفرع على خلفية الانخفاض في شراء السلع الضرورية في العام ٢٠٠٢، بنسبة ٩%، ذلك أن نسبة الضريبة غير المباشرة المفروضة على هذه السلع تعتبر عالية بشكل خاص. ونجم ازدياد مدخولات دائرة الجمارك وضريبة القيمة المضافة عن رفع نسبة الضرائب غير المباشرة، بناء على قرار الحكومة في إطار الخطة الاقتصادية التي تم تنفيذها في في النصف الثاني من العام الماضي حينما عصفت خلال شهر يونيو ازمة حادة ادت الى تراجع اسعار الاسهم في البورصة والى هروب الكثير من الرساميل الى خارج اسرائيل، الامر الذي اجبر الحكومةالى التقيد ببرنامج لخفض النفقات وزيادة الضرائب.[٤٨]

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد فان زعيم حزب العمل عمرام متسناع قال في مقابلة مطولة مع مجلة "جلوبز" عقب انتخابه رئيسا لحزب العمال إن على اسرائيل تحديد اولوياتها، بين بناء مجتمعها والتركيز على مناحي التعليم والصحة او تخصيص الموراد لصالح الاستيطان والمتدينين[٤٩]. الا انه لم يتطرق الى ذلك خلال برنامجه الانتخابي نظرا لان الجمهور الاسرائيلي لم يرغب بسماع مثل تلك الحجج.

سابعا : نظرة مستقلبية الى افاق الاقتصاد الاسرائيلي

لا يلوح في الافق ما يشير الى ان الاقتصاد الاسرائيلي في طريقه الى الخروج من ضائقته وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير دوري عن الاقتصاد الاسرائيلي[٥٠]، والمشكلة برأينا لا تكمن في في تشخيص اسباب الازمة الاقتصادية بل في عدم توفر الارداة السياسية للخروج منها، وقد تعهدت حكومات سابقة في اخراج الاقتصاد الاسرائيلي من محنته وتمكينه من زيادة استقلاليته والاعتماد على الذات اكثر، الى ان تلك المحاولات باءت بالفشل لأنها إصطدمت على الدوام بعوائق سياسية، حيث كان المطلوب الفكاك من الدور التقليدي والكبير للدولة في ظل انحسار هذا القطاع ضمن توجه على المستوى العالمي.

ان الحصول على ضمانات القروض من الولايات المتحدة يعتبر خطوة لتأجيل الازمة، و لا يعتقد على نحو واسع أن الازمة ستحل ، إذ يرجح أن يتم انفاق المبالغ حال الحصول عليها وستعيد الكرة نفسها اذا لم يحصل تغييرات جذرية في اسلوب ادارة الاقتصاد. وخلال الاستعداد للإنتخابات قال مدير عام وزارة المالية، أوهاد مراني، خلال محاضرة ألقاها في جامعة تل-أبيب إن الميزانية التي وضعت من قبل وزارة المالية حذرة وتتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة ١% فقط، لكن من المرجح

أن تتراوح نسبة النمو الاقتصادي في العام ٢٠٠٣ ما بين ٢% إلى ٣% واشار مراني الى أن نقطة الضعف الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي حاليًا هي وجود حكومة واسعة جداً، مع ميزانية ضخمة جداً، إلا أن الضائقة الحالية هي فرصة لا يمكن تعويضها على حد قوله، إذ يتعين استغلالها في سبيل تنفيذ إجراءات عميقة وطويلة الأمد بهدف إصلاح الاقتصاد الإسرائيلي."

وقال مراني إن المشكلة عويصة ويستوجب حلها تغيير المخصصات وأنواع المساعدات من أجل توسيع دائرة القوى العاملة في إسرائيل. وشرح مراني الوضع القائم بقوله إن "الشخص الذي يتلقى أجراً يعادل الحد الأدنى من الأجور يفقد حقه في تلقي المساعدة الحكومية لدفع أجرة الشقة التي يسكنها. وفي المقابل، الشخص الذي يحصل على أجر مشابه عن طريق مخصصات ضمان الدخل التي يحصل عليها لا يفقد حقه في تلقي المساعدة لدفع أجرة شقته، مما يعني عمليا أنه يحقق دخلا اعلى من الشخص الذي يعمل"

ضمن ذات الاطار نقلت صحيفة هارتس عن اوريل لين رئيس اتحاد غرف التجارة الاسرائيلية قوله ان السبيل الوحيد لخفض عجز موازنة ٢٠٠٣ يتمثل بخفض حجم القطاع العام ، وأكد ان الحل لا يتمثل بفرض ضريبة اضافية على قطاع الأعمال مثلما حصل في سنوات سابقة. واشار لين الى ان الكلفة المترتبة على قطاع الأعمال نمت بشكل كبير خلال العام ٢٠٠٢ نتيجة الاجراءات الحكومية التي قضت برفع معدلات الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة التي ارتفعت من ١٧ الى ١٨ في المئة وكذلك ارتفاع كلف التأمينات الوطنية وكلفة الكهرباء وضرائب البلدية ويضيف لين إلى ان على الحكومة تجميد الاجور والارتفاع التقليدي السنوي وهو ما سيوفر نحو ١,٣٥ مليار شيكل، كذلك على الحكومة وقف التعيينات الجديدة وهو ما سيوفر ٥٠٠ مليون شيكل اضافية وذهب لين الى حد الدعوة الى خفض عدد الوزراء انسجاما مع ما وعد به شارون خلال الحملة الانتخابية ، واشار لين ال ان اجور القطاع العام نمت خلال سنة ٢٠٠١ بمعدل ١٢,٨ في المئة مقابل نسبة نمو في اجور القطاع الخاص بنسبة ٢,٤ في المئة وهو ما يعني ان "فاتورة قلة الكفاءة تحملها القطاع الخاص" على حد تعبيره[٥١].

وأظهر استطلاع أجرته شركة "BDI" (بيزنس داتا إسرائيل)[٥٢] تزايد تشاؤم المسؤولين في قطاع الأعمال في كل ما يحيط بالاقتصاد الإسرائيلي على خلفية نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. ويوقع عدد كبير من المسؤولين أن يبقى الوضع السيئ والصعب الذي يعاني منه الاقتصاد الإسرائيلي على ما كان عليه في العام ٢٠٠٢.

وقد استجوب الاستطلاع الخاص الذي أجرته شركة "BDI" لصالح صحيفة" يديعوت أحرونوت"، ١٥٠ من المدراء، ونواب المدراء ومدققي حسابات في أماكن عمل تشغل أكثر من خمسين موظف، وفحص توقعاتهم بشأن الاقتصاد الإسرائيلي في أعقاب نتائج الانتخابات الإسرائيلية.

وتوقع ٤٦,٣% من المستجوَبين أن وضع الاقتصاد الإسرائيلي سيستمر كما كان عليه في العام ٢٠٠٢، بينما يرجح ٤١,٢% منهم أن تؤدي نتائج الانتخابات الإسرائيلية إلى زيادة فرص تعمق الركود.فيما قدر ٥١,٢% أن دائرة البطالة ستتسع وتوقع ٣٣,٥% منهم أن تحافظ البطالة على المستويات التي سجلتها في العام الماضي. أما بخصوص التضخم المالي، فقد ذهب ٦١,٦% من المستجوَبين إلى التقدير بأن التضخم المالي سيكون مشابهًا لما كان عليه في العام ٢٠٠٢.

معظم الشركات لا ترى تغييرًا في الأفق فيما يخص وضعها خلال السنة القريبة، فبموجب نتائج الاستطلاع فإن ٦٥,٤% من الشركات والمصالح في إسرائيل لا تتوقع حدوث تغيير ما في نشاطاتها ووضع أعمالها في السنة القريبة، وذلك على ضوء نتائج الانتخابات.

وتوقعت ١٥,٤ % من الشركات والمصالح الإسرائيلية فقط أن يطرأ تحسن على وضعها المالي والمهني والتنفيذي خلال السنة القريبة. وفي المقابل فإن ١٩,٢% من الشركات والمصالح في إسرائيل تتوقع أن يتأثر وضعها سلبيًا بنتائج الانتخابات وتركيبة الكنيست الجديد.

ويدل الاستطلاع على أن ٤,٢% فقط من الشركات والمصالح تقدر بأن مدخولاتها سترتفع في العام ٢٠٠٣ مقارنة بمدخولات العام ٢٠٠٢. بموازاة ذلك توقعت ٢٠,١% من الشركات والمصالح تراجع أرباحها على خلفية نتائج الانتخابات في حين ان ٧٥,٧% من الشركات الإسرائيلية لا ترى تغييرًا جذريًا في أرباحها خلال العام الحالي مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

وقدر فقط نحو ١ في المئة فقط ممن استطلعت ارائهم زيادة عدد الموظفين في شركاتهم في السنة الحالية، بينما رجح ٨٧,٥% أن عدد الموظفين لن يتغير . ويعكس هذا الاستطلاع رؤية القطاع الخاص المتشائمة حول الاداء الاقتصادي، وعادة فإن التوقعات تقود الى النتائج، اذ ليس من الواضح كيف يمكن عكس عقارب الساعة واقناع المستثمرين الذي تتعالى اصواتهم للبدء بتنفيذ استثمارات.

وفي استطلاع اخر وفي معرض الاجابة على سؤال عام يتعلق بكيف ستكون الاوضاع في اسرائيل في اعقاب الانتخابات، توقعت نسبة ٢١ في المئة ان تكون جيدة

جدا فيما توقع ٢٨ في المئة ممن استطلعت ارائهم ان تكون سيئة جدا وأجاب ٤١ في المئة بأنهم لا يرون اي تغيير في الافق.[٥٣]

ولقد بلورت الحكومة خطة طوارئ اقتصادية جديدة فيما يلي استعراض لاهم بنودها كما وردت على الموقع الاليكتروني لصحيفة يديعوت احرونوت :

١- تقليص ستة مليارات شيقل من ميزانيات وزارات التربية والتعليم، وزارة الصحة ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي.

٢- زيادة مليار شيكل إلى ميزانية البنى التحتية بهدف إيجاد أماكن عمل جديدة.

٣- تقديم موعد إنجاز مشاريع كبيرة: أحد الاقتراحات التي تخضع للدراسة بتعليمات من رئيس الحكومة الإسرائيلي، أرييل شارون، يقضي بتجديد فكرة مشروع قناة البحار (من البحر الأبيض المتوسط وحتى البحر الميت في منطقة عراد).

٤- خفض إضافي في نسب ضريبة الدخل في الأول من يوليو في إطار تقديم موعد تطبيق الإصلاحات الضريبية بسنتين، التي أصبحت سارية المفعول قبل أربعة أسابيع.

٥- تغييرات هيكلية: تتم دراسة فكرة إعادة سلطة الشركات الحكومية من مكتب رئيس الحكومة إلى وزارة المالية.

٦- تحويل مفوضية خدمات الدولة من مكتب رئيس الحكومة إلى وزارة المالية.

٧- توحيد الجباية من ضريبة الدخل والتأمين الوطني. كذلك يدرس اقتراح بتوحيد الجباية بين سلطة الجمارك وضريبة القيمة المضافة.

٨- تقليص الأجور في القطاع العام، بالاتفاق مع نقابة العمال العامة (الهستدروت).

٩- تقليص عدد العاملين في القطاع العام بنسبة ١٠ في المئة.

الا ان تلك الخطة لم تسلم من الانتقادات حيث قال بنك إسرائيل المركزي أن الميزانية التي صادق عليها الكنيست للعام ٢٠٠٣ تقوم على تقديرات مفرطة للدخل المتوقع، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس في ازدياد العجز المالي بنسبة تفوق ما هو مخطط. ولمنع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تعديلات ملموسة في الميزانية تقوم بشكل رئيسي على خفض التكاليف. ويختزل بن دافيد (مرجع سابق) ازمة الاقتصاد الاسرائيلي ببضع سطور حيث يقول انه وللخروج من الازمة فإن اسرائيل بحاجة الى إحداث نمو اقتصادي ,ان النمو بحاجة الى استقرار ، ويضيف ان الجمهور حينما يحس ان هناك بصيصا من الضوء في اخر النفق فإنهم يستثمرون الأموال في حين انهم عندما يفقدون الامل يتوقفون عن الاستثمار ، وهذا ما يحدث في اسرائيل حاليا.[٥٤]

ومما يؤكد صحة التوقعات بعمق الازمة وما ذهب اليه البنك المركزي حول عدم واقعية الموازنة وعدم القدرة على الالتزام بمضمونها ما اظهرته بيانات الشهر الاول من العام ٢٠٠٣ حيث بلغ العجز الفعلي فيها حوالي ٢,٦٦١ مليار شيكل مقابل ١,٥ مليار مقدر اصلا في الموازنة.[٥٥] وقد رافق اعلان بيانات العجز المذكور جدل داخل اسرائيل حول اسباب هذه العجز ، اذ اعتبر معارضو الحكومة أن السبب هو اتباع وزير المالية ما يوصف ب"المحاسبة الخلاقة"، حيث نقل بعض التزامات الدفع المستحقة من ميزانية عام ٢٠٠٢ الى ميزانية العام ٢٠٠٣ من خلال تأجيل تزويد بعض الوزارات بمستلزماتها من مخصصاتها العام الماضي، ومع حلول العام الجديد ظهرت تلك العجوزات التي تؤكد ان العجز المقدر في الموازنة ستيجاوز ما نسبته ٣ في المئة المقدرة، اما من ناحية الحكومة فقد نقلت صحيفة هارتس عن نير جلعاد رئيس قسم الخزانة في وزارة المالية الاسرائيلية قوله ان سبب تضاعف العجز هو انخفاض الايرادات .

ثامنا : خلاصة واستنتاجات

ما أن هدأ غبار المعركة الانتخابية في اسرائيل الا وأطلت الازمة الاقتصادية برأسها وذلك يؤكد شدة الازمة التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي.

ويدرك المسؤولون في اسرائيل حجم المشكلة الاقتصادية التي تواجها، إلا أن ايا من الاحزاب لم يأخذ على عاتقه مسؤولية اعادة الانتعاش الى الاقتصاد ربما ادراكا من تلك الاحزاب بصعوبة تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي، وجريا على عادتها فإن اسرائيل تلجأ الى طرف خارجي للخروج من الازمة، والتاريخ الحديث لدولة اسرائيل يشير الى ذلك بكل وضوح، إذ ومنذ تاسيس الدولة العبرية لعبت المساعدات الخارجية عاملا مهما في الاقتصاد الاسرائيلي.

الناخب الاسرائيلي يدرك هذه الحقائق، ولم يشا التصويت بناء على برامج اقتصادية طموحة، بل مال الى التركيز على الناحية الامنية كمدخل لحل كافة مشاكله وبضمنها الاقتصادية، ولم ينجح ايا من الاحزاب في الربط بين الاداء المتردي للإقتصاد وبين التعثر في العملية السلمية والحلقة المفرغة التي تؤدي الى مزيد من العنف وبالتالي الى مزيد من التعثر في اداء الاقتصاد. وربما تطرق الى ذلك بعض الاحزاب اليسارية الى ان رسالتها لم تصل الى الناخب الذي "شخصن" قضية الامن ومنحها اولوية على حساب القضايا الاخرى.

ولقد تفاوتت مواقف الاحزاب حسب حجمها وتوجهاتها الفكرية وانتمائاتها، ففي حين ان الاحزاب الدينية والعربية اهتمت فقط بكيفية زيادة مخصصات قواعدها

الانتخابية، الا أن الاحزاب الكبيرة ايضا كانت مهتمة بالأداء على المستوى الكلي، وخلال الحملة الانتخابية ابتعد الحزبان الرئيسان عن التطرق للوضع الاقتصادي كونه يعتبر نتيجة لفترة من الحكم كانا فيها شركاء.

لا يوجد ما يلوح في الافق ويشير الى ان هناك تحولا جذريا في اداء الاقتصاد، فلا زال القطاع العام على تضخمه، ولا زالت التركيبة السياسية تتيح للاحزاب الصغيرة زيادة المخصصات التي تطالب بها، ولا زالت الاحزاب الكبيرة عند مواقفها من دولة الرفاه.

ان التحدي الحقيقي للإقتصاد الاسرائيلي يمكن في قدرته على الاستمرار دون اللجوء الى مصادر خارجية تأتي بشكل خاص من الولايات المتحدة الاميركية. الا أن الموقف السياسي كما يبدو الان يشير الى امكانية حصول اسرائيل على ضمانات القروض من اميركا، رغم تلميحات صدرت عن الاخيرة بأنها ستضع بعض الشروط قبل المنح، الا أن تلك الشروط مهما كانت ستمكن شارون من ادارة الازمة الاقتصادية على المدى القصير، الا اذا كانت الادارةالاميركية جادة واشترطت اعادة اطلاق عملية السلام وربطت المساعدات الجديدة ببعض الاصلاحات الجذرية في الاقتصاد من خلال برامج اصلاح تشرف عليها مؤسسسات دولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين وهذا مستبعد استنادا الى تاريخ العلاقات الثنائية التي ربطت واشنطن وتل ابيب.

وعموما فإن هاجس الأمن طغى على بقية الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، ونجح الساسة في اسرائيل بتصوير مشاكل اسرائيل على انها حلقات منفصلة غير متداخلة، ولم يجر الربط سوى عرضيا بين ممارسات اسرائيل القمعية وبين تواصل دائرة العنف المؤدي الى تدهور الاداء الاقتصادي في كل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة.

ملحـــق رقم (١)

جدول رقم (١)
اداء الاقتصاد الاسرائيلي والعجز في الموازنة ١٩٨٠-٢٠٠١

السنة	العجز في الموازنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	نسبة العجز الى الناتج المحلي	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة* ١٩٩٥=١٠٠
١٩٨٠	١٨١٠٧-	١١١٦١٢	٠,١٦-	٠,١
١٩٨١	٥٨٢١٨-	٢٦٥١٤٨	٠,٢١-	٠,٢
١٩٨٢	١٠٠٥٠١-	٥٩٦٣٠٦	٠,١٦-	٠,٤
١٩٨٣	٤١٢-	١٥٤٢	٠,٢٦-	١,٠
١٩٨٤	١٤٤٠-	٧٦٣٦	٠,١٨-	٤,٧
١٩٨٥	٩٥١-	٢٨٤٣٧	٠,٠٣	١٨,٨
١٩٨٦	٣٣٣	٤٤١٩١	٠,٠٠٧	٢٧,٩
١٩٨٧	٢٠٠٠-	٥٦٥٧٢	٠,٠٣-	٣٣,٤
١٩٨٨	٥٨٩٧-	٧٠١٨١	٠,٠٨-	٣٨,٨
١٩٨٩	٣٦٧٧-	٨٥٤٧١	٠,٠٤٣-	٤٦,٧
١٩٩٠	٥٦٤١-	١٠٥٨٣١	٠,٠٥٣-	٥٤,٧
١٩٩١	٩١٦٠-	١٣٤٨٥٥	٠,١٢-	٦٥,١
١٩٩٢	٦٩٤٩-	١٦١٧٣٨	٠,٠٤٢-	٧٢,١
١٩٩٣	٤٦٧٥-	١٨٦٥٧٦	٠,٠٢٥-	٨٠,٩
١٩٩٤	٦٨٨٢-	٢٢٤٨٣٨	٠,٠٣	٩٠,٩
١٩٩٥	١١٩٧١-	٢٧٠٢٩٧	٠,٠١٣-	١٠٠
١٩٩٦	١٣٢٥٣-	٣١٣٠٠١	٠,٠٤٢-	١١١,٣
١٩٩٧	١٠١٧	٣٥٢٣٣١	٠,٠٠٢-	١٢١,٣
١٩٩٨	٥٥١٩-	٣٨٧٢١١	٠,٠١٤-	١٢٧,٩
١٩٩٩	٨٦٩٨-	٤٠٥٠٢١	٠,٠٢-	١٣٤,٥
٢٠٠٠	٩٧٤٧-	٤٤٣٠٤٨	٠,٠٢٢-	١٣٦
٢٠٠١	١٨٢٩٢-	٤٨١٣٨٥	٠,٠٣٨-	١٣٧.٦

المصدر : تم احتسابها من: International Financial Statistics Yearbook 2002, IMF: Pp586-591

- معدل التضخم السنوي يمثل معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الواردة في ا لجدول.

جدول رقم ٢
مواقف الاحزاب الاسرائيلية من اهم القضايا لاقتصادية والاجتماعية

الحزب	عدد المقاعد (انتخابات ٢٠٠٣)	البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي
الليكود	٣٨	منح الحرية للقطاع الخاص-تقليص دور الدولة الاستمرار بدعم الاستيطان ومخصصات المتدينين دعم برامج التخاصية
العمل	١٩	دعم تقليص نفقات الاستيطان والمتدينين تعزيز دور النقابات وتخصيص المشاريع المتعثرة تخصيص مبالغ اكبر للتعليم والخدمات العامة
شينوي	١٥	الغاء امتيازات المتدينين ودعم برامج التخصيص
شاس	١١	الابقاء على مخصصات المتدينين والعائلات الكبيرة دعم تخصيص مشاريع القطاع العام بقدر ما يدعم ذلك معايير الكفاءة الاقتصادية
الاتحاد الوطني	٧	زيادة مخصصات المهاجرين ما امكن زيادة مخصات الرفاه الاجتماعي زيادة مخصصات الاستيطان دعم برمج تخصيص مؤسسات القطاع العام وبشكل عام الحفاظ على العلاقة القائمة بين الدولة والاحزاب الدينية.
ميرتس	٦	الدعوة الى مزيد من مخصصات الرفاه الجتماعي غير المخصصة للمتدينين بهدف تحقيق المزيد من المساواة الاجتماعية دعم برامج التخصيص بموافقة العاملين في تلك المؤسسات وتسوية اوضاعهم
يهدوت هتوراه	٥	دعم الجماعات الدينية ، المهاجرين والاستمرار بدعم المستوطنين
المفدال	٦	دعم الاستيطان والمتدينين دعم برامج التخصيص
حداش-التغيير	٣	يدعو الحزب الى المساواة بين المواطنين وعدم توجيه مخصصات اكبر للاستيطان او النفقات الدفاعية
شعب واحد	٣	لم يصادق اعضاء الحزب في الكنيست على اي من الميزانيات خلال الاعوام الثلاث الماضية بحجةانها كانت تسئ للفئات الاقل حظا في المجتمع، ويدعم الحزب برنامج التخصيص بشروط معينة تأخذ وضع العاملين بعين الاعتبار ، وبشكل عام يدعم الحزب برنامج الرفاه الموسع
التجمع	٣	دعم مخصصات العائلات الكبيرة ، تخفيض مخصصات الاستيطان والنفقات الدفاعية، التوسع في برامج الرفاه والدعم المباشر ومخصصات البطالة
اسرائيل بعليا	٢	يدعم الحزب المخصصات التي تخلق ظروفا افضل للمهاجرين الجدد
القائمة العربية الوحدة	٢	دعم مخصصات العائلات الكبيرة ، تخفيض مخصصات الاستيطان والنفقات الدفاعية، التوسع في برامج الرفاه والدعم المباشر ومخصصات البطالة

المـــراجــــع

(١) الاحصاءات الاوروبية المتوسطية (٢٠٠٠-٢٠٠١) ص ٤٣ جدول ٢,٥

(2) Molly Moore "*Votes of No Confidence: Young Israeli Dispirited, Skeptical as Election Nears*" Washington Post Foreign Service , Monday Jan. 27th 2003.

(٣) الرأي الاردنية ١٦-٠٢-٢٠٠٣ ص ٣٢ نقلا عن صحيفة معاريف الاسرائيلية .

(٤) يجدر التنويه الى ان الكثير من علم الاقتصاد السياسي قائم علـى فرضيـة الرشـادة فـي اتخاذ القرار (Rational Choice Theory)، وحال اسقاط هذه الفرضية فإن الكثير من النظريات الاقتصادية التي تعتبر شبه مسلمات تصبح غير مؤهلة لتفسـير العديـد مـن الظواهر الاقتصادية، وهذا على الارجح ما يجعل الموضوع الذي نطرقه صعبا مـن ناحية التأطير النظري.

(5) Nitzan J. And Bichler SH. 2002 " *The Global Political Economy of Israel*" Pluto Press : London –Sterling Virginia. Ch. 1

(٦) يديعوت احرونوت ٢٦-٠١-٢٠٠٣

(7) Natan Guttman " A Warm Relationship", Ha'aretz online , 27-01-2003.

(٨) افارهام تل ، يستشهد الكاتب من صحيفة هارتس الى اي حد غاب العامل الاقتصادي عن الانتخابات الاسرائيلية بقصة بنـك هبوعليـم الاسـرائيلي الـذي قـرر تسـريح نحـو ١٠٠٠ عامل لخفض الكلف، ولم تشهد عملية التسريح تلك مظاهرات عامة او حتى موقفا واضحا من الاحزاب باستثناء البيانـات الخطابيـة التـي تطـالب بحفـظ الحقـوق. ويدعي الكاتب ان هذا الامر لـو حصـل فـي اوروبـا لشـهدت علـى الاقـل تظـاهرات تحاول تصحيح الوضع . هارتس ٣١-٠١-٢٠٠٢

(٩) يديعوت احرونوت ٣٠-١-٢٠٠٣

(١٠) ديانا بحور " **شارون: حانت لحظة الحسم**" يديعوت احرونوت ١٢-٠٣-٢٠٠٣.

(١١) اعتقد ان من الافضل استخدام مصطلح "**الاستعمار الاسرائيلي**" بـدلا مـن الاسـتيطان لما ذلك من دلالات سياسية اقرب الى الواقع، إلا أن استخدام مصطلح استيطان يأتي في سياق شيوع استخدام المصطلح .

(12) World Development Report 2002 "*Sustainable Development in A Dynamic World*" p 238. World Bank Publication: Oxford University Press.UK

(١٣) بعض التقـارير تقـدر حجـم الانفـاق العـام بـأكثر ممـا يظـهره تقريـر التنميـة البشـرية ٢٠٠٢. الا أننا ولأغراض المقارنة فقد اعتمدنا بيانات التقرير الدولي المذكور.

(١٤) نبيـل السـهلي (١٩٩٣) " **تطـور الاقتصـاد الاسـرائيلي ١٩٤٨-١٩٩٦**" دراسـات استراتيجية - مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية .

(15) Emma Murphy, 1994 " *Structural Inhibitions to Economic Liberalization in Israel*" Middle East Journal, Volume 48 No. 1

(16) Central Bureau of Statistics 2002. General Indicators. www.cbs.gov.il

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول اثر موضوع ضمانات القروض على مواقف نسبة كبيرة من المهاجرين الروس وبالتالي تصويتهم لصالح حزب العمل انظر:

Barari H. 2001"*Domestic Politics in Israeli Peacemaking 1988-1994*), : Unpublished PhD Thesis University of Durham-UK Chapter 4.

(18) [18] The Economist " *A nation of Tribes*" April 23rd 1998.

(١٩) احمد السيد النجار ٢٠٠٢" **الاقتصاد الاسرائيلي من النشأة على قاعدة المساعدات الى طموحات الهيمنة الاقليمية**" في عماد جاد (محرر): "من داخل اسرائيل الان ومنذ نصف قرن" . ميريت للنشر -جمهورية مصر العربية .

(٢٠) انظر تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٣-مصدر سابق.

(21) Moti Bassok " *Finance Ministry propose* Ha'aretz online 8-02-2003 *sweeping privatization plan*"

(٢٢) نيتانياهو يعرض خطته الاقتصادية التقشفية صحيفة الشرق الاوسط ١٨-٠٣-٢٠٠٣ نقلا عن وكالة الانباء الفرنسية .

(٢٣) تجدر الاشارة الى أن الامن يعتبر من الاغراض الاساسية التي يجب على الدول توفيرها للمواطنين، وبغياب الامن لا يمكن الحديث عن الرفاه، انما الحديث في هذا السياق يتعلق اكثر بالمبالغة في النفقات الامنية التي ستكون على حساب نفقات اجتماعية اخرى.

(٢٤) طلال محمود الكدواي (١٩٩٧) " **الانفاق العسكري الاسرائيلي**" مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – لبنان) .

(٢٥) انظر في هذا السياق ما نشرته صحيفة هارتس على موقعها الاليكتروني في تقرير لها عن خطة للتخصيص اعلنتها وزارة المالية يوم ٨-٠٢-٢٠٠٣.

(٢٦) انظر في هذا المقام ما نشرته مجلة Globes الاسرائيلية المتخصصة بالشؤون المالية حول الخلاف بين شارون وبين ديفيد كلاين، محافظ البنك الاسرائيلي بخصوص تعيين مراقب البنوك والذي يعمل عادة تحت امرة محافظ البنك المركزي.

Globes –online Jan 5th 2003

(٢٧) غاد لينور " ليس واضحا من أين يستقي الساسة المعلومات حول انتعاش وشيك في الاقتصادي المحلي" يديعوت احرونوت ٤-٠٩-٢٠٠٢.

(28) Shlomi Sheffer and Rotem Starkman " *Klein warns of Government losing control of economy*" Ha'aretz on line 8-02-2003

(٢٩) نبيل السهلي : مرجع سابق ص ١٨-١٩

(30) Murphy Emma, 1993 " *Israel*" in Niblock T. and Murphy E. Eds. " *Economic and Political Libalization in the Middle East*". Pp 237-252. British Academic Press, London-New York.

(٣١) نقلت التقرير صحيفة يديعوت احرونوت علـى موقعـها الاليكتروني باللغـة العربيـة . تحت عنوان " **شركة BDI : اغلاق ٤٥ الف شركة اسرائيلية في العام ٢٠٠٢**" يوم ٨-٠٢-٢٠٠٣
(٣٢) "انخفاض الاستثمارات الاجنبيـة فـي اسـرائيل" الدسـتور الاردنيـة ٥-٢-٢٠٠٣ ص٢٩ نقلا عن وكالة رويترز للأنباء.
(٣٣) بديعون احرونوت ١٦-٠٧-٢٠٠٢
(34) Ari Shavit "*All the king's soldiers*" Ha'aretz online 23-01-2003.

(٣٥) سري ماكوبر ٢-٢-٢٠٠٣ " **شوارع غاضبة تنتظر الانفجار فـي اسرائيل في اسوأ ازمة اقتصادية في تاريخ الدولة العبرية**" اعيد نشر المقال مترجما الـى العربيـة فـي صحيفة الرأي الاردنية يوم ٣ شباط ٢٠٠٣ ص ٣٣.
(٣٦) تبدي اسرائيل اهتماما كبيرا بأراء مؤسسات تقييـم الائتمـان العالميـة مثـل ميرلينش او ستاندارد اند بورز ، لان تلك التقييمات انما تعكـس وجهـة نظـر مؤسسـات اسـتثمار عالمية مستقلة ومن شأنها التأثير في قررات المسـتثمرين الكبـار عنـد اختيـار موطـن استثماراتها، كذلك فإن تلك التقييمـات تؤثـر علـى الاسـتقرار الاقتصـادي بشـكل عـام ويعتبر تقييمها موضوعيا للسياسات الاقتصادية المعمول بها.
(37) Moti Bassok "*Netanyaho, Klein agree to cut budget, lower interest*" Ha'aretz on line March 08, 2003.
(٣٨) تصريحات منقولة عن وزير الماليـة السابق نشرتها صحيفـة هـارتس ٥-٢-٢٠٠٣. مصدر سابق
(39) Moti Bassok " *Netanyahu Pushes Massive Public Sector Reform*" Haaretz 16-03-2003
(40) Barnett M. (1996) "*Israel in the World Economy: Israel as an East Asian State*" in Barnett M. Ed. Israel in Comparative Perspective: Challenging the Conventional Wisdom. State University of New York.
(٤١) اشارت جريدة هارتس خلال تغطيتها المكثفة لأنتخابـات العـام ٢٠٠٣ الـى أن حـزب الليكود رفض المصادقـة علـى ميزانيـة ٢٠٠١ حينمـا قدمـها ايـهود بـاراك فـي العـام ٢٠٠١، وبعد اجراء انتخابات رئيس الوزراء وفـوز شـارون بـها فقـد وافـق الليكـود على ذات الميزانية بعد خمس شهور من تاريخ تقديمها الاول دون تغيير.
(42) Bank of Israel 2002 "*Recent Economic Development : Third Quarter 2002*". Also available on line www.cbi.gov.is
(٤٣) تقرير لوكالة الانباء الفرنسية نقلته صحيفة **الشرق الاوسط** في عددهـا الصـادر يـوم ٢٦-١-٢٠٠٣
(٤٤) انظر لمزيد مـن التفـاصيل حـول الاثـار التـي خلفتـها انتفاضـة الاقصـى والاجـراءات الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني انظر : تقييم تقديري بعد سنتين مـن الانتفاضـة والحصـار والاغلاق والازمة الاقتصـادية الفلسطينية ، البنك الدولي ٥ أذار ٢٠٠٣.

(٤٥) ورد التقرير المذكور كاملا على الموقع الاليكتروني لصحيفة يديعوت احرونوت باللغة العربية ٢٢-١-٢٠٠٣
(٤٦) يهودا ليطاني " اخلاء المستوطنات او انهيار اقتصادي" يديعوت احرونوت ٦-٢-٢٠٠٣
(47) Nehemia Strasier " *Minimum Wage for Every Soldier*". Ha'aretz online 13-02-2003
(٤٨) تقرير نشرته صحيفة يديعوت احرونوت على موقعها الاليكتروني يوم ٧-١-٢٠٠٣.
(49) Published by Globes [online] - *www.globes.co.il* - on November 20, 2002
(50) International Monetary Fund, Public Information Notice " *IMF Concluded 2002 Article IV Consultation With Israel*" March 13, 2003. www.imf.org/external/np/sec/pn/2003/pn0332.htm
(51) Zvi Zrahiya and Blumenhrantz" *Huge deficit hurt credit rating, warns Fitch*". Ha'aretz online 5-02-2003
(٥٢) بني براك " نتائج الانتخابات الاسرائيلية ستعمق الركود" يديعوت احرونوت ٦-٢-٢٠٠٣.
(٥٣) السؤال ورد في استطلاع اجراه معهد "هجال هحداش" واعيد نشره في الرأي الاردنية يوم ١٦-٢-٢٠٠٣ ص ٢٣ نقلا عن صحيفة معاريف الاسرائيلية.
(٥٤) معاريف ٢-٢-٢٠٠٣
(55) Moti Bassok "*Record budget deficit is double January forecast*" Ha'artez on line 5-02-2003



الفصل الثامن

السياسات العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية

د . جمال عبد الجواد

تتوزع المواقف والاتجاهات في العالم العربي من الانتخابات العامة في إسرائيل حول خطوط انقسام رئيسية. خط الانقسام الأول هو الموقف من إسرائيل، وإمكانية التوصل لتسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي تحقق التعايش السلمي بين الطرفين. أما خط الانقسام الثاني فيتمثل في الموقف إزاء التطورات السياسية في اللحظة السياسية المحددة التي تجري فيها الانتخابات، وما إذا كانت هذه اللحظة تسمح بالتدخل من عدمه، وشكل التدخل المطلوب إذا كانت اللحظة السياسية المحددة تسمح به، وتتيح له أن يعود بالفائدة على القضية الفلسطينية.

حول خط الانقسام الأول يمكن التمييز في العالم العربي بين اتجاهين كبيرين، يرى الأول منهما أن الصراع بين العرب وإسرائيل لا يقبل الحلول الوسط، وأنه لا يمكن له أن ينتهي إلا بالقضاء على دولة إسرائيل، واستعادة كامل أرض فلسطين. أما الاتجاه الثاني فيرى إمكانية تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس حل يقضي بإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية قادرتين على التعايش على أرض فلسطين الانتدابية.

يتفق التياران على أنه لا يوجد حق تاريخي مشروع لليهود في أرض فلسطين، ولكن بينما يمد أنصار التحرير الكامل لفلسطين هذا الاستنتاج على استقامته، فيذهبون إلى أن أي تسوية سياسية لن تكون سوى تسليم بضياع فلسطين، وإنه بالمقابل لابد من مواصلة الكفاح لتحرير كامل فلسطين، فإن أنصار التسوية السياسية يدركون الصعوبات العملية التي تعترض سبيل التحرير الكامل لفلسطين، كما يدركون التكلفة الفادحة التي تتحملها شعوب المنطقة بسبب إطالة أمد الصراع، وهي التكلفة التي تؤدي إلى استنزاف الموارد العربية، وتفويت فرص تقدم شعوب المنطقة، ومن ثم فإنهم يؤيدون التوصل إلى تسوية سياسية تضع حدا لهذا الصراع على أساس بناء دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

يبني التيار الأول حجته على مبادئ ومفاهيم ثابتة غير قابلة للتغير كالحق والشرعية، بينما يبني التيار الثاني حجته على معطيات الواقع العملي وموازين القوى. والتياران كلاهما يعتمدان على التاريخ للبرهنة على صحة موقفيهما. فبينما يركز التيار المتشدد على التاريخ الذي كان قائما في المنطقة حتى عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى استدعاء وقائع من التاريخ العربي الإسلامي القديم، خاصة تاريخ الحروب الصليبية،

فإن التيار الثاني يركز على وقائع التاريخ القريب، حيث أخفق العرب في تحقيق مطالبهم في فلسطين، بل إنهم تعرضوا للمزيد من الخسارة، بسبب التشدد الذي فوت عليهم فرصة الاستفادة من الفرص التي تتيحها متغيرات السياسة الواقعية، بالإضافة إلى استدعاء وقائع في التاريخ العربي وتاريخ شعوب أخرى نجحت في تحقيق انتصارات وتقدم كبير عندما نجحت في التعامل الخلاق مع الواقع، بما في ذلك الاعتراف بالهزيمة والالتفاف حولها وليس التصدي لها في ظروف تختل فيها موازين القوة.

هناك تنويعات كثيرة على هاتين الطريقتين للتفكير، غير أن التيار الأهم بين أصحاب وجهة النظر المتشددة هم الإسلاميون الراديكاليون، الذين يعتبرون قضية فلسطين قضية إسلامية، فيتعاملون مع فلسطين باعتبارها وقفا إسلاميا لا يجوز لأحد التسليم بوقوعه في يد أي قوة غير مسلمة، وأن واجب المسلمين بالتالي هو الاستمرار في الجهاد حتى استعادة فلسطين كاملة للحكم الإسلامي. كما يوجد بين أنصار وجهة النظر المتشددة أنصار لتيارات قومية عربية متنوعة، تركز على قضية وحدة وتكامل الأرض العربية، وتعتبر أن ضياع أي جزء منها يضرب قضية العروبة في الصميم. أما أنصار التسوية فهم مزيج من تيارات وطنية وليبرالية متنوعة أكثر انشغالا بقضايا تقدم الشعوب العربية بشكل عام، ولا يرون أنه من الحكمة ارتهان قضية التقدم العربي لقضية واحدة مهما بلغت أهميتها.

التوزع حول خط الانقسام الثاني، المتعلق بالموقف من الانتخابات الإسرائيلية، يتفرع إلى حد كبير عن الموقف من إسرائيل، وما إذا كان من الممكن التوصل لحل وسط معها على أساس دولتين لشعبين. فبشكل يكاد يكون حصريا، لا يرى أنصار التحرير الكامل لفلسطين أي فائدة من الاهتمام بالانتخابات الإسرائيلية أو العمل على التأثير في نتائجها، فبالنسبة لهم لا يوجد فارق مهم بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في إسرائيل، فالجميع صهاينة مغتصبون لفلسطين، يتساوى في هذا الساعون للسيطرة على كامل فلسطين، مع من يقنعون بجزء منها فقط، أي بالجزء الذي جرى احتلاله عام ١٩٤٨.

ويميل أنصار التحرير الكامل لأخذ موقف عصبي معاد لأي حجة تدعو إلى أن التأثير على الانتخابات الإسرائيلية يمكن أن يكون مفيدا للمصالح العربية، وإلى محاولة العمل في هذا الاتجاه. ويرجع ذلك التشدد إلى رفض أنصار التحرير الكامل لأي تسوية يمكن لمثل هذه المحاولات أن تؤدي لها، مخافة أن تؤدي التسوية إلى التضحية بالهدف الأكبر، أي هدف التحرير الكامل. ومع أنه يمكن المحاجاة بأن أي تسوية يمكن أن تكون مجرد إجراء مرحلي وخطوة في اتجاه التحرير الكامل لفلسطين، إلا أن هذا النوع من الحجج لا يبدو مقبولا لدى أنصار التحرير الكامل. فأنصار التحرير الكامل يتخوفون

من أن انسحابا إسرائيليا من الضفة الغربية وغزة لن يكون مجرد إنهاء للاحتلال، ولكنه سيأتي كجزء من ترتيبات أوسع نطاقا أمنية وسياسية واقتصادية، وأن هذه الترتيبات ستجعل الكفاح من أجل التحرير الكامل لفلسطين أكثر صعوبة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأبيد الاحتلال، أو إطالة أمده على الأقل.

فأنصار التحرير الكامل ليسوا ضد مبدأ تحرير جزء من الأرض الفلسطينية، ولكنهم لا يريدون لهذا التحرير الجزئي أن يرتب نتائج، وأن لا يكون ضمن ترتيبات تمنع تحقيق هدفهم النهائي. وبالتأكيد فإن التطور الأمثل للأمور من وجهة نظر أنصار الحل النهائي هو أن يؤدي تصاعد المقاومة للاحتلال الإسرائيلي إلى إجباره على الانسحاب من أراض محتلة، وأن تكون إسرائيل مضطرة إلى الانسحاب، الذي هو أقرب للفرار، ودون أن تكون لديها الفرصة لطلب عقد أي اتفاقات تنظم هذا الانسحاب، وتحدد التزامات الأطراف إزاء الأوضاع المترتبة عليه. فظهور مثل هذا الوضع يتيح لأنصار التحرير الكامل مواصلة نضالهم، مستفيدين من الوضع الذي تحقق بالانسحاب الإسرائيلي، ودون أن تترتب عليهم أي التزامات تقيد يدهم عن مواصلة الكفاح.

ويحتل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان قيمة معنوية ورمزية عالية لدى أنصار هذا التيار. فقد اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في مايو ٢٠٠٠ قرارا من طرف واحد، ودون الدخول في أي مفاوضات مع الحكومة اللبنانية ولا مع حزب الله الذي تولى قيادة المقاومة ضد الوجود الإسرائيلي طوال سنوات الاحتلال الطويلة، بإنهاء الوجود الإسرائيلي في الشريط الحدودي في جنوب لبنان، والذي بقي تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وقد تم تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي في فترة قصيرة، وبطريقة بدت للكثيرين غير منظمة وأشبه بالفرار. ولأن الانسحاب الإسرائيلي تم دون أن يكون جزءا من أي ترتيبات سياسية مع أطراف لبنانية، فإنه، من الناحية النظرية على الأقل، يتيح الفرصة لأنصار التحرير الكامل لمواصلة كفاحهم من أجل تحرير كامل فلسطين.

التعبئة الجماهيرية والرفض الشعبي الصارم الذي لا يعرف الهوادة هو السلاح الرئيسي لأنصار التحرير الكامل، ويكتسب هذا البعد الشعبي أهميته من واقع اختلال القوة العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي يعطي لموقف الجماهير ومعتقداتها أهمية قصوى من وجهة نظر أنصار التحرير الكامل. ويتخوف أنصار هذا الاتجاه من أن الدخول في عملية التسوية السياسية، يمكن له أن يخلق حالة من الاسترخاء، ويؤدي إلى تفكيك التعبئة والرفض الشعبي لإسرائيل، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إضعاف السلاح الرئيسي لأنصار التحرير الكامل. وينطبق هذا بشكل خاص على محاولات التأثير في مسار ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، فالتأثير المقترح لا يمكن له أن يتحقق من غير إقامة الصلات مع قوى سياسية إسرائيلية، ومن غير إظهار الاستعداد للتعايش

وإقامة السلام عبر إيقاف أشكال الكفاح الأكثر عنفا وإضرارا بالإسرائيليين، وبالنسبة لأنصار التحرير الكامل فإن مثل هذه الأساليب سوف تؤدي إلى حالة من الاسترخاء وتفكيك التعبئة الشعبية الرافضة لإسرائيل، الأمر الذي يدفعهم لاتخاذ موقف معاد لمثل هذه المحاولات.

ويزيد رفض أنصار التحرير الكامل للتسوية السياسية لأنها تتم على يد حكومات وأنظمة لا يثقون فيها، وخاصة في موقفها من إسرائيل، فأنصار التحرير الكامل يمكن لهم أن يقبلوا بتسوية، يعتبرونها مؤقتة، ولكن فقط بشرط أن تجري على يد حكومات وأنظمة متشددة، يثقون في أن التسوية لن تكبل يدها عن مواصلة العمل من أجل التحرير الكامل، أي أن التسوية المقبولة الوحيدة من جانب أنصار التحرير الكامل هي التسوية التي يقوم بها نظام أو طرف منهم ويمثلهم، بحيث يثقون في أن التسوية بالنسبة له لن تمثل نهاية المطاف، وأنه سوف يتم وصلها بمرحلة تالية من النضال تستهدف التحرير الكامل.

أنصار التسوية على الجانب الآخر يرون أن الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية للصراع العربي-الإسرائيلي على العالم العربي كانت شديدة السلبية، حتى أن تقدم الشعوب والدول العربية بات محتجزا ومعطلا بسبب الاستنزاف الناتج عن عدم التوصل لحل هذا الصراع. وبالتالي فإنه في رأي أنصار هذا التيار فإن التوصل لحل لهذا الصراع يحتل أولوية متقدمة، باعتباره خطوة لا غنى عنها لرفع العقبات أمام التقدم في العالم العربي. ونظرا لموازين القوة الإقليمية والدولية، فإن حلا يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل قيام دولة إسرائيل لا يبدو ممكنا، وأنه لا مناص من قبول تسوية إقليمية تحقق التعايش بين دولتين فلسطينية وإسرائيلية، ويجري في إطارها حل الجوانب المختلفة للصراع، مثل مشكلة اللاجئين وغيرها.

وبناء على هذه الرؤية، فإن أنصار التسوية يلاحظون ويثمنون الفروق بين التيارات السياسية المختلفة في إسرائيل، فحل الدولتين له أنصار ليسوا قليلين داخل إسرائيل، وهناك إمكانية للتعاون مع أنصار الحل الوسط الإقليمي من أجل تحقيق هذه الرؤية. ويستلزم الوصول إلى هذه النتيجة تمكن أنصار السلام في إسرائيل من تحقيق قدر كاف من النفوذ يسمح لهم بقيادة دولة إسرائيل في اتجاه السلام.

ولكي يتمكن أنصار السلام الإسرائيليون من قيادة إسرائيل في الاتجاه المطلوب فإن وجودهم في موقع القيادة واتخاذ القرار هو أمر ضروري، أي أن هوية الحزب أو الائتلاف الحاكم في إسرائيل هى أمر مهم في هذا المجال، فهناك فرق بين أن يكون القرار في إسرائيل في يد حزب مستعد للتعايش مع دولة فلسطينية، وبالتالي الانسحاب من الأرض المحتلة لتحقيق هذا الهدف، وبين أن يؤكد الحزب الحاكم تمسكه بالأرض

المحتلة عام ١٩٦٧ باعتبارها أرضا إسرائيلية، سواء كان ذلك على أسس دينية أو قومية. ومن ثم فإن العرب من أنصار التسوية يرون أنه من المفيد والضروري محاولة التأثير في نتيجة الانتخابات الإسرائيلية، بغرض إتاحة فرصة ونفوذ أكبر للقوى السياسية الإسرائيلية المؤيدة لحل الدولتين.

ويرى أنصار التسوية في العالم العربي، أن توسيع نطاق مؤيدي التسوية القائمة على حل الدولتين يقتضي التأثير في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في اتجاه إقناعه بإمكانية التعايش، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه، أولا، عبر تجنب إثارة الشعور بالتهديد لدى المواطن الإسرائيلي، وثانيا، عبر التوجه له بخطاب سلام وتعايش منسجم، وثالثا، عبر إظهار مدى لا أخلاقية الاحتلال الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني. وبالنسبة لأنصار التسوية من العرب، فإن الانتخابات العامة في إسرائيل توفر فرصة مثالية لإحداث التغيير المطلوب في إسرائيل ولاختبار مقولاتهم وسياساتهم.

وبحكم هذه المواقف والطرق المختلفة، بل والمتناقضة، في تشخيص طبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي اقتراح أساليب التعامل معه، فإن تيار أنصار التسوية في العالم العربي كان هو البادئ بطرح التأثير في الانتخابات الإسرائيلية كأحد أساليب إدارة الصراع مع إسرائيل. وكان على من يطرح هذه الأداة في إدارة الصراع مع إسرائيل أن ينتظر حتى يتم قطع عدد من المراحل الضرورية التي يجب أن تسبق ذلك. فقد كان من الضروري أولا أن يتم الانتقال نحو مواقع تقبل بالتسوية الإقليمية التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل القائمة بالفعل، وكان لابد من التوصل إلى فهم مختلف للاتجاهات السياسية في إسرائيل، بحيث يكف المجتمع الإسرائيلي عن أن يكون ذلك المجتمع المصمت الذي لا توجد فيه فروق بين يمين ويسار، لا تزيد الاختلافات بينهما عن أن تكون نوعا من تقسيم العمل وتبادل الأدوار، وبحيث يمكن إيجاد من يمكن اعتباره حليفا محتملا بينها، أو على الأقل من يتبنى مواقف أقل تطرفا تجاه المطالب والحقوق الفلسطينية، وبحيث يوفر تولي هؤلاء مواقع إصدار القرار فرصة أكبر للتوصل إلى تسوية سياسية تقوم على حل الدولتين. وقد وضعت الأفكار التي طورها محمد سيد أحمد في منتصف السبعينيات حول هاتين القضيتين الأساس للتطورات اللاحقة في هذا المجال[1].

وقد بدأت مسيرة الاتصالات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوى يسارية إسرائيلية منذ السبعينيات، في أعقاب موافقة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤ على برنامج العمل المرحلي الذي قضى بقيام الدولة الفلسطينية على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها. ولكن نظرا لأن القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل في ذلك الوقت لم تكن مستعدة بعد لقبول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة، فإن هذا التحول في الموقف الفلسطيني لم يثمر سوى اتصالات

فلسطينية محدودة بعناصر وجماعات على هامش التيار العام الرئيسي في السياسة الإسرائيلية.

غير أن اتساع نطاق الاتصالات الفلسطينية مع أنصار التسوية من اليسار والمثقفين في إسرائيل طوال الثمانينيات قد وسع تدريجيا من قاعدة تأييد أنصار التسوية داخل إسرائيل، وذلك برغم الحصار والتجريم القانوني الذي فرضه الكنيست الإسرائيلي على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد خلقت هذه التطورات قاعدة مناسبة يمكن الانطلاق منها حين سمحت الظروف السياسية بذلك، وهو الأمر الذي حدث مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأرض المحتلة عام ١٩٨٧. أدت الانتفاضة إلى تعبئة الرأي العام العالمي خلف المطالب الوطنية الفلسطينية، كما أدت إلى خروج أنصار التسوية في إسرائيل إلى النور، واحتلالهم مساحة كبيرة في ساحة الجدل والنقاش العام في إسرائيل، وتسرب نفوذهم إلى أوساط أحزاب إسرائيلية رئيسية، خاصة حزب العمل، ووفرت هذه التطورات الفرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية لأخذ خطوة أبعد في تطوير تحولها نحو حل الدولتين، فكانت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر عام ١٩٨٨، والذي تم فيه إعلان قيام الدولة الفلسطينية، كما احتوى البيان السياسي الصادر عنه تقديرا لمواقف فئات معتدلة في إسرائيل والمجتمع اليهودي العالمي، حيث جاء فيه "فبالإضافة إلى القوى الديمقراطية والتقدمية الإسرائيلية، التي رفضت الاحتلال، وأدانت ممارساته وإجراءاته القمعية.. فإن التجمعات اليهودية في العالم لم تعد قادرة على الاستمرار بالدفاع عن إسرائيل، أو السكوت على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وارتفعت أصوات عديدة من هذه التجمعات تطالب بوقف هذه الجرائم، وتدعو إلى جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير".

لقد أدت التطورات التي حدثت في العامين التاليين لذلك إلى إبطاء عملية السلام، خاصة بسبب الغزو العراقي للكويت، ولكن بدء عملية السلام مجددا بعد انتهاء حرب الخليج قد أعاد الحياة إلى الجدل حول قضايا الداخل الإسرائيلي. وكانت مشاركة الحكومة الإسرائيلية اليمينية في مؤتمر مدريد والمفاوضات التي تبعته سببا لتجديد البحث عن شريك إسرائيلي يمكن التفاوض معه، وهو ما تحقق في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام١٩٩٢، والتي أتت بحزب العمل للحكم في إسرائيل، والذي أصبح معه من الممكن التقدم في عملية السلام، فكانت اتفاقات أوسلو وما تبعها من عملية سلام امتدت حتى مطلع عام ٢٠٠١، الذي شهد انتهاء وفشل مفاوضات طابا في شهر يناير، ثم وصول أريل شارون لرئاسة الوزارة الإسرائيلية في انتخابات الكنيست التي جرت في الشهر التالي.

لقد أدى تجدد عملية السلام في مدريد ثم أوسلو لتوسيع نطاق الجدل حول جدوى التواصل مع الداخل الإسرائيلي كسبيل للتأثير في طبيعة الحكومة الإسرائيلية من ناحية، وفي طبيعة السياسات التي تتبناها تجاه المفاوضات مع الفلسطينيين من ناحية ثانية. ومنذ انتخابات الكنيست في عام ١٩٩٢، وفرت الانتخابات الإسرائيلية مناسبة لإعادة فتح هذا الجدل بين القوى السياسية العربية المختلفة، فكان الاتجاه العام السائد بين أنصار التسوية يدعو للانفتاح على المجتمع الإسرائيلي والعمل على التأثير فيه، وهو الاتجاه الذي يلخصه ما كتبه السفير تحسين بشير بقوله "إن عملية السلام لا تقتصر على المفاوضات الرسْمية بين الحكومات، بل أصبحت تشمل دورا متزايدا للقوى السياسية الشعبية التي تلعب دورا فعالا في تقدير مواقف الأطراف.. فالمفاوضات أصبحت تشمل إلى حد كبير التغيير في مواقف القوى الفعالة في كل شعب... (وأنه) لا يمكن الوصول إلى سلام مقبول، ولا أقول سلاما عادلا، في غيبة اتصالات واسعة بين الطرفين"[٢]. وفي مواجهة ذلك الموقف كان هناك الموقف الداعي للتمسك بالأهداف الأصلية لحركة التحرر العربية كما تبلورت في الخمسينيات والستينيات، والرافض لأي مراهنة أو انفتاح على المجتمع السياسي الإسرائيلي، باعتبار ذلك تطبيعا، وقد تبلورت هذه الاتجاهات في حركة مقاومة التطبيع التي اكتسبت زخما قويا، والتي جمعت تحت لوائها تيارات متنوعة وجدت في مقاومة التطبيع هدفا مباشرا وبديلا مناسبا لإعلان استراتيجية محددة المعالم لتحقيق الأهداف العربية من الصراع مع إسرائيل.

وفي الحقيقة، فإنه بغض النظر عن المواقف الإيديولوجية المعلنة لكلا الفريقين، فإن كليهما لا يستبعد العمل على التأثير في الانتخابات الإسرائيلية، ولكن يظل الخلاف بينهما قائما حول الهدف من وراء مثل هذا التأثير، وحول الطريقة التي يمكن بها تحقيقه. الأكثر من هذا فإن التأثير الفلسطيني على نتائج الانتخابات الإسرائيلية يحدث سواء كان ذلك بشكل قصدي أم غير قصدي، فالحالة الفلسطينية هي في حد ذاتها أحد العوامل التي تصنع اتجاهات الناخبين في إسرائيل، فالصوت الفلسطيني "هو حالتنا الفلسطينيةُ" وما تبثه من رسائل إلى الناخب الإسرائيلي قد تؤثر على اتجاه تصويته، فلا شك أن حالتنا الفلسطينية بخطابها السياسي وخطابها المقاوم بأشكاله المتعددة، وبحالة الفوضى التي نعيشها في هذه الأيام، لن تكون بدون تأثير ما على الناخب الإسرائيلي، فنحن، كحالة فلسطينية، شئنا أم أبينا، طرف -وإن بشكل غير مباشر- في الانتخابات الإسرائيلية. ولسنا حياديين إزاءها وما سينجم عنها من نتائج"[٣]. والحقيقة أن هذه العبارة تبين الطبيعة الحقيقية والمتخيلة للمناظرة بين التيارات الفلسطينية المختلفة، فالمناظرة والصراع ليست بين أنصار التدخل وعدم التدخل، وإنما بين أنصار أشكال مختلفة من التدخل، بحيث تتناظر الأشكال المختلفة المقترحة للتدخل مع الانتماءات الإيديولوجية لأصحابها، وليس مع تقييمات سياسية مختلفة للمصلحة الوطنية

الفلسطينية، فالخلاف حول مسألة التأثير في الانتخابات الإسرائيلية ليس سوى امتداد مباشر للانقسامات الإيديولوجية في ساحات السياسة العربية، الأمر الذي يعكس المستوى المتواضع للنمو السياسي العربي، الذي لم يتجاوز بعد مرحلة الإيديولوجيا ليدخل إلى مرحلة السياسة.

وقد عبرت هذه التيارات عن نفسها بمناسبة الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام ٢٠٠٣، وإن كان كل منها حاول أن يقدم نفسه في شكل متجدد، كما لو كانت مواقفه تعبر عن ضرورات اللحظة السياسية المحددة أكثر من تعبيرها عن مواقف إيديولوجية وسياسية قديمة وراسخة.

السياق السياسي لانتخابات الكنيست السادس العشر

بدأت الحملة الانتخابية في إسرائيل، ولو بشكل غير رسمي، في اللحظة التي انسحب فيها حزب العمل من حكومة الوحدة الوطنية في الثلاثين من أكتوبر عام ٢٠٠٢. والملاحظة الأولى في هذا السياق هي أن هذه الانتخابات لم تحظ باهتمام كبير اهتمام في العالم العربي. ومع أن الاهتمام العربي بالداخل الإسرائيلي محدود بشكل عام، فإنه حتى بالمقارنة بالانتخابات السابقة فإن مستوى الاهتمام العربي بالانتخابات الإسرائيلية هذه المرة كان أقل حتى من المعتاد. فعلى عكس النمط الذي تكرر في عدة انتخابات إسرائيلية سابقة، فإن هذه الانتخابات لم تكن مناسبة لتجديد الصراع في العالم العربي بين أنصار التأثير في الانتخابات من أجل مساعدة أنصار التسوية من اليسار الإسرائيلي على الوصول إلى الحكم، وبين أنصار الكفاح المسلح لإجبار العدو على الانسحاب. فبرغم ظهور كتابات مؤيدة لوجهتي النظر في الصحافة وساحات السياسة العربية، إلا أن المناظرة بين الاتجاهين اتسمت بدرجة عالية من الفتور، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل.

فعلى عكس الانتخابات الإسرائيلية السابقة التي مثلت مناسبة للصراع بين أنصار التيارين في العالم العربي، فإن هذه الانتخابات جرت في سياق سياسي غابت عنه أي عملية جادة للتسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي. ففي وقت إجراء هذه الانتخابات كانت إدارة الرئيس بوش في الولايات المتحدة مازالت محجمة عن البدء بعملية سياسية حقيقية تستهدف التسوية، وانحصرت جهودها في إصدار إعلانات تعبر فيها عن رؤيتها لحل الصراع في المستقبل، على أساس قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وهي الرؤية التي عبر عنها الرئيس بوش في يونيو ٢٠٠٢، وراح المسئولون الأمريكيون يكررونها من ورائه منذ ذلك الحين، مستعيضين بذلك عن قيادة أي عملية تسوية حقيقية. ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد حاولت توظيف رؤية الرئيس

بوش لإقامة دولة فلسطينية لملء الفراغ السياسي جزئيا، حتى تنتهي من حربها على العراق، فقد جرت الانتخابات الإسرائيلية في ظل تركيز إقليمي وعالمي على الأزمة العراقية، وفي ظل مؤشرات قوية على نية الولايات المتحدة شن حرب على نظام صدام حسين في العراق، وفي هذه الأجواء جمدت الولايات المتحدة أي جهود للتسوية، بما في ذلك تأجيل إعلان خريطة الطريق، حتى تتفرغ لحملتها على العراق، التي خطفت الاهتمام الذي كان يمكن للانتخابات الإسرائيلية أن تحظى به.

في نفس الوقت فإن أكثر من عامين من المواجهات المسلحة العنيفة كانت قد تركت آثارها على المجتمعين السياسيين في فلسطين وإسرائيل بشكل غير موات لا للتسوية السياسية ولا للبحث عن سبيل لإحيائها. فقد أدت المواجهات العنيفة إلى إضعاف قوى الاعتدال على الجانبين، وأصبح الرأي الغالب في كل منهما يميل للاعتقاد بضرورة إيقاع قدر أكبر من الألم والضرر بالمجتمع الآخر لإجباره على التنازل، وبعدم جدوى محاولات الإقناع القائمة على قوة الحجة وسلامة الموقف الأخلاقي، بحيث بات مستقرا لدى القطاعات الأوسع في كل منهما أن الطرف الآخر لا يفهم سوى لغة العنف. فبالنسبة لإسرائيل لم يستطع حزب العمل بقيادة عميرام ميتسناع أن يشكل بديلا له مصداقية كافية لإقناع الإسرائيليين بقدرته على تحقيق السلام والأمن في نفس الوقت[٤]، خاصة وأن الناخب الإسرائيلي المتوسط يميل إلى تفسير المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها تعبيرا عن رغبة الفلسطينيين في إزالة إسرائيل كلية، وليس نضالا من أجل إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧[٥]. أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فإن الانتفاضة الفلسطينية وما صاحبها من مواجهات عنيفة وسقوط للضحايا، قد خلقت رأيا عاما فلسطينيا راديكاليا ليس لديه سوى استعداد محدود للتصالح والمهادنة، فقد سيطرت على الرأي العام الفلسطيني في خضم الانتفاضة موجة قوية من المشاعر المعادية للتفاوض، والتي ترى في الكفاح المسلح أداة لتحقيق المصالح الوطنية الفلسطينية، حيث تبنى هذه الرؤية حوالي ٩٠ بالمائة من الرأي العام الفلسطيني، وهي الأغلبية الكاسحة التي انقسمت إلى قسمين متساويين تقريبا، يذهب أولهما إلى أن هدف الكفاح المسلح الفلسطيني هو إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بينما يذهب القسم الآخر إلى أن تحرير فلسطين الانتدابية هو هدف الانتفاضة والكفاح المسلح الفلسطيني، وهو ما يوضحه الجدول رقم ١. وفي ظل سيادة هذه الاتجاهات كان من الصعب على أنصار التسوية والتفاوض توفير قاعدة تأييد ملائمة تسمح لهم بإخراج سياساتهم إلى حيز التنفيذ بأي درجة مهمة من الفاعلية.

جدول رقم ١
اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه أهداف الانتفاضة (%)

	يونيو ٢٠٠١	سبتمبر ٢٠٠١	ديسمبر ٢٠٠١	مارس ٢٠٠٢
تحسين شروط التفاوض	٩,٢	٧,٩	٨,٧	٦,٦
إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة في الضفة والقطاع	٤٥,٦	٤٠,٩	٤٨,٨	٤٨,١
تحرير كامل التراب الفلسطيني	٤١,٢	٤٨,٦	٣٩,٦	٤٣,٩
أخرى	١,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٢
لا أعرف/رفض الإجابة	٢,٨	٠,٢	٢,٢	١,٢

المصدر: صبحي عسيلة، توجهات الرأي العام الفلسطيني إزاء عملية السلام في ظل انتفاضة الأقصى، كراسات استراتيجية، عدد ١١٦، ٢٠٠٢، ص ٧.

ولم توفر هذه الأجواء أي حافز للأطراف العربية للاهتمام بمصير التسوية، وبالتالي للاهتمام بالبحث عن شريك مناسب على الجانب الإسرائيلي لقيادة التقدم في اتجاه السلام، وكان لسان حال الأطراف العربية المختلفة يقول بأنه علينا أن ننتظر وقتا إضافيا حتى تتضح شروط التسوية، ومن ثم فإنه لا بأس من الاستمرار في موجة المواجهات العنيفة هذه علها تساهم في الإنضاج المطلوب. في نفس الوقت فإن ظروف الاستعداد للحرب على العراق وضعت التيارات السياسية المعتدلة في العالم العربي، سواء كانت في الحكم أو خارجه، في حرج أمام رأي عام غاضب ومعاد للولايات المتحدة وإسرائيل، الأمر الذي حد من قدرة التيارات المعتدلة من أنصار التسوية على طرح التهدئة اللازمة للتأثير على الانتخابات الإسرائيلية كبديل مقبول.

غير أن السبب الأهم لفقدان الاهتمام بالانتخابات الإسرائيلية ومحاولة التأثير عليها هو غياب أي طرف فعال لديه القدرة على القيام بذلك، فالطرف الفلسطيني هو المؤهل أكثر من غيره من الأطراف العربية للقيام بإجراءات يمكنها التأثير في مسار ونتيجة الانتخابات الإسرائيلية، سواء عبر رسائل تصالحية لها مصداقية، أو عبر أساليب عنيفة تشعر الإسرائيليين بتهديد حقيقي. لكن الفعل الفلسطيني للتأثير في اتجاهات تصويت الناخب الإسرائيلي لابد لكي يتمتع بالمصداقية الكافية أن يكون مركزا وموحد الاتجاه، الأمر الذي يستلزم وجود قيادة مركزية وعقل مدبر موحدا، لديه القدرة على التخطيط والتنفيذ وإلزام الآخرين باختياراته، ولم يكن هناك من مرشح للقيام بهذا الدور سوى السلطة الفلسطينية. لكن السلطة الفلسطينية كانت قد تعرضت للإنهاك الشديد خلال

سنوات الانتفاضة، ففقدت قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني وفرض الالتزام على الأجنحة والفصائل المختلفة الموجودة داخله[٦]، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرتها على القيام بمثل هذا الدور.

المناظرة حول التدخل في الانتخابات الإسرائيلية

برغم كل هذه الظروف غير المواتية فقد شهدت وسائل الإعلام العربية مناظرة محدودة النطاق حول السياسات العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية. وقد أظهرت هذه المناظرة وجود عدد من التيارات في الفكر السياسي العربي بهذا الخصوص. وقد اتخذ بعض المتابعين للشأن الفلسطيني من الانتخابات الإسرائيلية فرصة للدعوة إلى تقييم استراتيجيات وتكتيكات الكفاح الفلسطينية وإعادة النظر فيها، وإن لم يربط ذلك بالتأثير على نتيجة الانتخابات، ولكنه اعتبرها مهمة مطلوبة في كل الأحوال، وتحددت التغيرات المطلوبة في "تحديد أجندة للعمل الوطني لتحدد بدقة الأهداف القومية العليا وترتب العلاقة بين الأدوات والوسائل علي نحو دقيق وتمنع عملية تحويل الأدوات إلي أهداف"[٧].

أما الاتجاه الداعي صراحة إلى قيام العرب بدور في التأثير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية فقد اتخذ من الانتخابات مناسبة لتأكيد رؤيته للخلافات داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، وأهمها الخلافات بين حزبي العمل وليكود "فالقول أن حزب العمل وحزب الليكود الإسرائيليين وجهان لعملة واحدة وان الفرق بينهما كالفرق بين كلب ابيض وكلب اسود من فصيلة واحدة، كالقول انه لا فرق بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة لا في السياسة الخارجية ولا في السياسة الداخلية. وهذان الاستنتاجان يشبهان اتهام الإسلام كله بالإرهاب والعنف والتطرف، لأن فئة ضالة مضللة اختطفت الراية الإسلامية ومارست باسم المسلمين أعمالا لا يقرها شرع ولا ضمير ولا دين". ويستمر الكاتب مستدعيا خبرة انتخابات رئيس الوزراء الإسرائيلي التي جرت في مطلع عام ٢٠٠١، فيقول أنه "ما كان على القيادة الفلسطينية أن تقع في عمى الألوان وأن لا تفرق بين شارون وايهود باراك رغم اقتراب المفاهيم ورغم أن الاثنين ينتميان إلى رابطة جنرالات الجيش الإسرائيلي بكل تاريخه الأسود. ويقينا انه كان بالإمكان إسقاط شارون في الانتخابات الأخيرة لو أن الأداء الفلسطيني على صعيد السلطة وعلى صعيد المعارضة كان اكثر دقة وكان أوضح قراءة لقادمات الأيام في المجال الإقليمي وفي مجال العالم بأسره"[٨]، وهي الخبرة التي يدعو الكاتب الفلسطينيين للتعلم منها في انتخابات ٢٠٠٣.

وهناك من الكتاب العرب من تمنى فوز حزب العمل، ولكن دون أن يقرن ذلك بضرورة قيام أطراف عربية بجهد خاص في هذا المجال، ولكنه راهن على عقلانية الناخب الإسرائيلي، الذي لا بد له أن يدرك الطريق المسدود الذي يقوده فيه النهج اليميني، ومن أمثلة ذلك ما كتبه أحمد حمروش، الذي كتب عن التناقضات المسيطرة على الساحة السياسية في إسرائيل والمنطقة، فقال أن "هذه التناقضات التي طفت على السطح نتيجة تصرفات شارون لا بد أن تؤثر في الانتخابات الإسرائيلية وتدفع المواطن الإسرائيلي إلي معاودة النظر في موقفه قبل أن يضع صوته في صندوق الانتخاب. والأمر في النهاية يرتبط بسلام المنطقة ومستقبلها، لأنه يرجح كفة من كفتين، إما دعاة الحرب والقتل والدمار، وإما أنصار الهدوء والسلام والاستقرار"[٩]. ويعكس هذا القول إدراكا لوجود فوارق تستحق الاهتمام بل والترحيب بين اليمين واليسار في إسرائيل، ولكن يعكس أيضا اعتقادا بأن هذه الفوارق، بل والتناقضات، يمكن لها أن تتضح من خلال التفاعلات التلقائية للصراع، وليس من خلال جهد قصدي لتحقيق ذلك، أو على الأقل فإنه إذا كان هناك جهد قصدي ممكن في هذا المجال، فهو جهد الإسرائيليين أنفسهم، وليس للعرب دورا فيه.

وقد أقام آخرون دعوتهم إلى التأثير في الانتخابات الإسرائيلية بالأساس ليس على السمات المحددة للحظة السياسية في إسرائيل وما تفرزه هذه اللحظة من تناقضات، ولكن على أساس من السمات الهيكلية للمجتمع السياسي الإسرائيلي، فلدى هؤلاء ليس من الصحيح كما هو شائع أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو اليمين، فهذا المجتمع يحتوي على أنوية صلبة لكل أطراف الطيف السياسي الإسرائيلي، فالحزبان الكبيران في إسرائيل، أي العمل والليكود، يتمتعان بنواة صلبة لكل منهما تشكل حوالي ٢٠ ـ ٢٥ بالمائة من المجتمع الإسرائيلي، ولليمين الديني والقومي المتطرف (المفدال ـ إسرائيل بيتنا ـ الاتحاد الوطني ـ حيروت) نواة صلبة تتألف من ١٠ بالمائة من الإسرائيليين، وفي المقابل ثمة نواة صلبة من ١٠ بالمائة تقريبا لليسار العلماني والمعتدل في موضوع التسوية (ميريتس والخيار الديمقراطي)، وبالتالي فإنه يتبقى كتلة جماهيرية مائعة قوامها ٣٠ ـ ٤٠ بالمائة تقريبا، من المجتمع الإسرائيلي، وهذه الكتلة هي ساحة عمل التيارات المتنافسة وهي التي تتحكم بنتيجة الانتخابات، وهي أيضا عرضة للتقلب وللتجاذبات السياسية، وتأخذ قراراتها في اللحظات الأخيرة وفق المعطيات الداخلية والخارجية السائدة، عاكسة في ذلك أولوياتها الخاصة وانشغالاتها الآنية. ويرى أصحاب وجهة النظر هذه أن هناك إمكانية للتأثير في هذه الكتلة التي تتسم اتجاهاتها تجاه حكومة شارون بالتناقض، فبينما يحظى شارون على رضى ٧٠ بالمائة من الجمهور في القضايا الأمنية والسياسية، فإنه لا يحظى بثقة سوى ٢٠ بالمائة من الإسرائيليين في القضايا الاقتصادية، بالإضافة إلى أن نسبة حوالي ٦٠ بالمائة من الإسرائيليين مؤيدون لتفكيك الاستيطان وإقامة دولة للفلسطينيين في إطار حل شامل.

في نفس الوقت فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة في إسرائيل تشجع على تغيير المزاج السياسي للجمهور، فهناك ربع مليون عاطل عن العمل، ومعدل نمو الناتج القومي تدنى إلى نصف بالمائة سالبة، في الوقت الذي لا تبدو فيه الحلول الأمنية ناجعة، فحكومة شارون هي أكثر حكومة قتل في عهدها إسرائيليين. ويستنتج أصحاب وجهة النظر هذه وجود دور للفلسطينيين في هذه الانتخابات دون أن يكون لذلك أي علاقة "بتعليق الأوهام على هذا الطرف الإسرائيلي من غيره وإنما لها علاقة بإدارة الصراع مع الإسرائيليين، أي بحسن إدارة استثمار تناقضاتهم وبتجنب كل ما يمكن أن يسهل صعود اليمين المتطرف إلى الحكم، لما يحمله ذلك من مخاطر على وجودهم وقضيتهم خصوصا في هذه الظروف التاريخية الخطيرة"[١٠].

وقد ذهب كتاب آخرون إلى مدى أبعد من ذلك واستخدموا عبارات أكثر تحديدا، فتجاوزوا مجرد الاعتراف العام بالفرق بين العمل وليكود، وبالتعويل على عقلانية الناخب الإسرائيلي، فعبروا عن تقديرهم لانتخاب متسناع لقيادة حزب العمل، فاعتبروه بخطابه المعتدل صعودا لتيار سلام جديد في إسرائيل. وبدلا من الاكتفاء بمجرد رصد الظاهرة، ذهب هؤلاء إلى أنه يجب على الفلسطينيين والعرب العمل على الالتقاء مع تيار السلام الجديد في إسرائيل من أجل إخراج اليمين من الحكم في إسرائيل وفتح الطريق نحو السلام.[١١] وقد حرص بعض ممثلي هذا التيار على بلورة وتجسيد المقارنة بين شارون ومتسناع، وليكود والعمل بشكل صريح، فإسرائيل وهي تطرح على نفسها هذا الخيار "تعرض علينا شارون ومعه الدبابات والمدافع والطائرات بيد، وتعرض بالأخرى متسناع ومعه التفاوض مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة، وتفكيك أغلب المستوطنات في الضفة، والتوصل لاتفاق سلام خلال عام. هكذا يتبلور أمامنا العنوان بوضوح لم يحدث من قبل قط على الساحة الإسرائيلية، فعلى من منهما سيراهن الفلسطينيون؟"[١٢]. وقد ذهب بعض الكتاب إلى مدى بعيد في الترحيب بانتخاب متسناع، فاعتبروه نقلة نوعية في القيادة الإسرائيلية، وطالبوا الشعب الفلسطيني بإنتاج قيادته المقابلة القادرة على التلاقي مع قيادة متسناع. "فعمرام متسناع سيوفر ليس فرصة لنفسه بل فرصة للشعب الإسرائيلي، والشعب الإسرائيلي ذكي وواع ولن يضيع الفرصة فقد جرّب ما لا يجرب للخروج من المأزق .. فلماذا لا يجرب جنرالا كعمرام متسناع لا يندفع بدبابته لاقتلاع أشجار الزيتون، وإنما لغرس أشتال الورود، لكن المسألة لكي ينجح هذا الرجل لا تتوقف على شعب إسرائيل وحده، بل إن الشعب الفلسطيني يتحمل توفير اليد الأخرى للتصفيق ... يد واحدة لا تصفق .. المطلوب من الشعب الفلسطيني أن يدفع لقيادته بالرجل التوأم، بمتسناع فلسطيني[١٣].

وبينما تجنب آخرون من أنصار التسوية إقامة هذا التمييز الصريح والعميق بين اليمين واليسار الإسرائيليين، فإن دعوتهم للعمل على التأثير في نتائج الانتخابات

الإسرائيلية لصالح اليسار الإسرائيلي قامت ليس على أساس الفوارق العميقة بين الفريقين الكبيرين المتنافسين في إسرائيل، ولكن على أساس قراءة معينة للوضع الدولي تجعل تسوية الصراع في فلسطين أمرا مرجحا في الفترة القصيرة التالية، ومن ثم فإنه من مصلحة الفلسطينيين العمل على ظهور شريك إسرائيلي يمكن التعامل معه في إطار التسوية القادمة، "فالهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتدهور الوضع العربي تزيد من أهمية نتيجة الانتخابات الإسرائيلية، لأنه في ظل هذا المناخ يصبح "الفعل والتأثير في مسار الانتخابات الإسرائيلية مسألة ذات صلة بمستقبل النضال الوطني الفلسطيني، وبشكل ومضمون التسوية السياسية التي ستحددها القوى الفائزة في الانتخابات القادمة...(وبالتالي فإن) الجهد ينبغي أن ينصب باتجاه عمل كل ما من شانه المساهمة للحيلولة دون نجاح اليمين فى تحقيق مآربه والفوز بالانتخابات القادمة"[١٤]

بالنسبة لأغلب أنصار التسوية فإن الإجابة على السؤال "على من يراهن الفلسطينيون؟" واضحة بلا لبس، ولكن اجتهادات متعددة ظهرت في الطريقة التي يمكن بها للفلسطينيين تحويل مثل هذه المراهنة إلى سياسة عملية. فبينما اكتفى بعض أنصار التسوية بتوجيه دعوة عامة للفلسطينيين من أجل الاعتدال لإفساح المجال للناخب الإسرائيلي للتصويت في الاتجاه الصحيح، ومن ذلك ما دعا له سري نسيبة رئيس جامعة القدس من ضبط النفس وإطلاق التصريحات الفلسطينية المعتدلة للتأثير على الناخب الإسرائيلي للتصويت لصالح أحزاب اليسار والوسط[١٥]، فإن السياسة التي طالب بها آخرون كانت أكثر تحديدا، " سواء بدفع الجماهير الفلسطينية للمشاركة السياسية والانتخابية بزخم اكبر لإيصال اكبر عدد ممكن من ممثليها لدائرة الفعل والتأثير السياسي في الكنيست القادمة، والعمل على توحيد القوائم العربية وتقليله ما أمكن مع حثها على عقد اتفاقيات لتبادل الأصوات فيما بينها خشية ضياع الأصوات الفائضة وذهابها لمعسكر الأحزاب الصهيونية. كما وأن تطوير وتوسيع الحوار الوطني الفلسطيني بين مختلف القوى الوطنية والإسلامية، ومحاولة الوصول إلى برنامج حد أدنى سياسي واقعي وملموس، تتحدد فيه الوسائل الكفاحية أيضا، وبما يؤدي إلى تطوير أشكال وأساليب المقاومة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، لجعل كلفة الاحتلال باهظة الثمن، والتوقف عن العمليات التي تستهدف المدنيين داخل الخط الأخضر، والتي تقدم المزيد من الذرائع للقوى اليمينية وتسلحها بأسلحة قوية تستخدمها لتعبئ الشارع الإسرائيلي ولتنفخ فيه روح التطرف والعنصرية لزيادة مكاسبها الانتخابية"[١٦].

وقد يكون من المفيد ملاحظة أنه ليس كل أنصار مساعدة اليسار الإسرائيلي على الفوز هم من المتفائلين بإمكانية تحقيق تسوية سلمية، ولا حتى من الذين يعتقدون بوجود فروق مهمة بين اليمين واليسار الإسرائيليين. وبالنسبة لهؤلاء فإنه لا مجال لتعظيم المكاسب العربية من وراء التدخل في الانتخابات الإسرائيلية، فالموقف من

السوء بحيث لا يسمح بأي تعظيم للمكاسب، وبالمقابل فإن الحد من الخسائر والمخاطر يمكن أن يكون هو هدف العالم العربي من محاولة التأثير في الانتخابات الإسرائيلية، وحسب عبد الله الأشعل فإن "السلام أو الصراع سوف يتقرر وفق شخص رئيس الوزراء المنتخب في إسرائيل. صحيح انهم جميعا يتفقون علي حد أدني إزاء الفلسطينيين. ولكن المشكلة الآن لم تعد سباقا بين المرشحين علي هذا الحد الأدنى، بل هي سباق علي بلوغ السقف الأعلى في ظلم الشعب الفلسطيني".[١٧]

وبالمقابل، تقوم وجهة النظر الرافضة لمحاولة التأثير في الانتخابات الإسرائيلية على تشخيص مختلف للقضية، فالصراع عند هذا التيار هو على فلسطين، كل فلسطين، وليس على الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، وطالما كانت التيارات السياسية المختلفة داخل إسرائيل تعمل على الإبقاء على دولة إسرائيل، فإنه لا يوجد فارق بين هذه التيارات يستدعي بذل جهد خاص للتأثير في نتائج المنافسة الانتخابية فيما بينها، فحسب تعبير الدكتور محمود زهار أحد قياديي حركة حماس، فإن "فلسطين بلد إسلامي، وأن أرضها وقف على المسلمين إلى يوم القيامة... وأنه لا حق سياسيا كان أم دينيا لليهود في فلسطين أو القدس، وما ينبغي لمن يؤمن بذلك أن يصدق أن هناك ثمة فرقا بين الليكود والعمل، فكلاهما يصر على اغتصاب فلسطين، وتدنيس القدس، بل وهدم الأقصى من أجل بناء الهيكل المزعوم، وإذا تساوى اليسار واليمين في ذلك فأي فروق بينهما يمكن أن نقيم لها وزنا، وإذا أضفنا لما سبق أن من القواسم المشتركة بين الحزبين تاريخ حافل بالإرهاب : القتل، والإبعاد، والاعتقال، وإهلاك الزرع، وتدمير البيوت، وهدم المساجد، وإذلال الشعب الفلسطيني، فماذا بقي لأولئك حتى يبتهلوا إلى الله أن ينصر اليسار على اليمين في مملكة الإرهاب العالمي"[١٨]. أما التصريحات والأفكار المعتدلة التي نجح على أساسها متسناع في الفوز برئاسة حزب العمل، فهي لا تمثل لدى أنصار هذه الرؤية أمرا يعتد به يستدعي تغيير المواقف الثابتة، لأن تصريحاته المعتدلة ليست سوى خداع يسعى من ورائه إلى "دغدغة عرب فلسطين الذين يشكلون اكثر من مليون شخص بغية الحصول على أصواتهم في الانتخابات المقبلة"[١٩].

وقد تحولت قضية وقف العمليات العسكرية، وخاصة وقف العمليات الانتحارية، إلى القضية الرئيسية في الجدل بين التيارين، حيث كانت العمليات الانتحارية هي ذروة الفعل العسكري الفلسطيني، كما كانت الأكثر أثرا على الناخب الإسرائيلي، وكانت في رأي الكثيرين أهم أداة تدفع الناخب الإسرائيلي في اتجاه اليمين، بحيث أن وقفها كان كفيلا بوقف هذا التحول. ولكن مرة أخرى، وتأكيدا لقوة الدفع الخاصة الخارجة عن السيطرة التي اكتسبتها دورة العنف والعنف المضاد بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن بعض الكتاب من أنصار استمرار المقاومة، عارضوا وقف المقاومة الفلسطينية

المسلحة ليس من منطلق معارضتهم لذلك، ولكن من منطلق استحالته، فحسب فهمي هويدي فإن "وقف إطلاق النار من جانب المقاومة الفلسطينية في الوقت الراهن بات من المستحيلات، لأن ذلك الوقف إن كان بالمجان فهو يفقد المقاومة شرعيتها ويغدو بمثابة انتحار لها. وإن كان بمقابل إسرائيلي فهو إقرار بالفشل أو الهزيمة. وليس هناك عاقل بين قيادات المقاومة يقبل بالانتحار الطوعي، كما أن غرور الغلاة المستكبرين في حكومة تل أبيب لن يسمح لهم بالاعتراف بفشل الحل العسكري"[٢٠]. ومن المفارقات أن بعضا من أنصار التسوية المعروفين قد توصلوا إلى استنتاجات مشابهة، وإن أقاموها على مقدمات مختلفة، فذهب محمد رضا محرم إلى القول بأنه "من الخطأ الجسيم مطالبة المنظمات الجهادية في فلسطين بأن تعلن عن وقف المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان من أجل توسعة فرص حزب العمل في الانتخابات"[٢١]. وقد توصل الكاتب إلى هذه النتيجة بناء على قراءته لتطور المجتمع الإسرائيلي، الذي رآه يتجه بعيدا عن أحزاب يمين ويسار الوسط التقليدية، العمل وليكود، نحو استقطاب جديد بين اليمين الديني المتطرف واليسار، "فنحن لم نعد في حاجة إلى حزب العمل الذي كان، كما أننا لم نعد نخاف من حزب الليكود الذي هو كائن، وإنما نحن والمجاهدون في انتظار مجتمع إسرائيلي جديد، يعقل التاريخ، ويفهم الجغرافيا، ويحترم الديموجرافيا"[٢٢]، وهو المجتمع الإسرائيلي الذي تساهم المقاومة الفلسطينية المسلحة في صنعه، حسب تحليل الكاتب.

السياسات العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية

شهدت الفترة السابقة على الانتخابات بعض المؤشرات على احتمال حدوث تغير سياسي في إسرائيل، فقد شهد العام ٢٠٠٢ محاولة حركات السلام واليسار الإسرائيلي معاودة تنظيم نفسها[٢٣]، كما كانت شعبية رئيس الوزراء الإسرائيلي تعاني من تراجع تدريجي، فانخفضت من الذروة التي وصلت لها في الاستطلاع الذي نشرته يديعوت أحرونوت في ٧ ديسمبر ٢٠٠١، حيث بلغت ٧٠ بالمائة، إلى ٥٣ بالمائة فقط في الاستطلاع الذي نشرته جريدة معاريف في الرابع من أكتوبر ٢٠٠٢. ومع هذا فإن تراجع شعبية شارون لم يرتبط بالضرورة بانخفاض شعبية حزب ليكود وأحزاب اليمين الإسرائيلي، ففي الوقت الذي كانت فيه شعبية شارون تعاني من التراجع كانت شعبية منافسه على زعامة حزب ليكود بنيامين نتنياهو في صعود، ومعها شعبية اليمين الإسرائيلي، الذي أشار استطلاع للرأي أجراه معهد داحاف في أعقاب انسحاب حزب العمل من حكومة الوحدة الوطنية، أنه لو أجريت الانتخابات في ذلك الوقت فإن ليكود يرجح أن يفوز بواحد وثلاثين مقعدا في مقابل أقل من ١٩ مقعدا لحزب العمل[٢٤]. وفي

التاسع والعشرون من نوفمبر، ومع حسم حزب ليكود معركة المنافسة على زعامة الحزب لصالح شارون، ارتفعت شعبية الحزب، بحيث رجحت استطلاعات الرأي فوزه بمقاعد يبلغ مجموعها ٤١ مقعدا، بالإضافة إلى ٢٧ مقعدا تذهب لأحزاب يمينية أخرى[٢٥].

وقد ترافق مع انتخاب عمرام متسناع لقيادة حزب العمل في الثامن عشر من نوفمبر، موجة تراجع في شعبية حزب ليكود، وهو التراجع الذي ظهرت بوادره في شهر ديسمبر، ليصل إلى ذروته في القسم الأول من شهر يناير، ففي الحادي عشر من ديسمبر رجحت استطلاعات الرأي فوز ليكود بثلاثة وثلاثين مقعدا فقط، مع تحسن فرص حزب العمل إلى ٢١ مقعدا. وكانت الفضائح التي تفجرت حول الفساد الذي شاب الانتخابات الداخلية في حزب ليكود لاختيار قائمة مرشحيه لانتخابات الكنيست، وكذلك الشبهات التي حامت حول التصرفات المالية لشارون وإبنيه، سببا إضافيا لتغذية الأمل بشأن احتمالات فوز حزب العمل[٢٦]، فقد أدت هذه الفضائح إلى انخفاض شعبية حزب ليكود، حتى أن استطلاعات الرأي التي نشرتها ثلاث صحف إسرائيلية في التاسع من يناير توقعت انخفاض عدد المقاعد التي سيفوز بها ليكود إلى ما بين سبعة وعشرين وثلاثين مقعدا[٢٧]، حتى أن بعض قيادات حزب ليكود تداولت اقتراحا لإزاحة شارون من منصب رئاسة الحزب، حماية لفرص ليكود في الفوز في الانتخابات[٢٨]. إلا أن شعبية حزب ليكود سرعان ما تعافت من هذه الأزمة التي تبين أنها مؤقتة، فبدءا من الاستطلاعات التي جرى نشرها في الثالث عشر من يناير، لم ينخفض عدد المقاعد المرجح فوز حزب ليكود به عن ٣٢ مقعدا، واستمرت في التحسن بعد ذلك.

وإلى حد ما، تأثر استعداد الأطراف العربية المختلفة الساعية للتأثير في الانتخابات الإسرائيلية بتقلبات شعبية الأحزاب الإسرائيلية. فبمجرد انتخاب عمرام متسناع بخطابه المعتدل لرئاسة حزب العمل، أظهرت الأطراف العربية المعنية بالتأثير في نتائج الانتخابات الإسرائيلية حماسا واستعدادا للعمل، على أمل أن يؤدي هذا التطور إلى تغيير في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي يأتي باليسار للحكم. فقد عبرت أطراف عربية، خاصة فلسطينية، عن ترحيبها بانتخاب متسناع، ومن ذلك ما ورد على لسان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي قال "يدنا ممدودة للسلام .. سلام الشجعان الذي وقعناه مع اسحق رابين نأمل أن يسير متسناع في نفس الطريق التي شقها رابين"[٢٩]. أما رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع فقد عبر عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل خلال عام إذا اصبح متسناع رئيسا للحكومة[٣٠].

ولكن موجة الحماس الأولى هذه لم تستمر طويلا، فسواء في ظل تصاعد الأمل باحتمالات نجاح متسناع، أو في المرحلة التالية لذلك عندما بدأت حملة شارون تستعيد اندفاعها، فإنه كان من الصعب على الحكومات العربية أن تباشر بحماس محاولات

التأثير في نتائج الانتخابات، وهي الجهود التي تقوم على إرسال رسالة للمجتمع الإسرائيلي تؤكد رغبة العالم العربي في العيش في سلام مع إسرائيل. فقد كان من الصعب على الحكومات العربية إرسال رسائل واضحة تحمل هذا المعنى إلى الناخب الإسرائيلي في وقت تشهد فيه الأراضي المحتلة تصعيدا عسكريا ووقوع ضحايا كثيرين بين الفلسطينيين، فمثل هذا السلوك من جانب الحكومات العربية يجعلها تظهر في صورة ضعيفة أمام رأي عام محلي وعربي غاضب بسبب الممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي قد يتسبب في إشاعة عدم الاستقرار السياسي الداخلي في البلاد العربية.

ولم يقتصر تسميم الأجواء الذي صعب مهمة من أراد من الأطراف العربية التأثير في الانتخابات الإسرائيلية على العمليات العسكرية، وإنما شمل أيضا التصريحات والإجراءات السياسية/الأمنية، ومن ذلك ما صرح به شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي عن اتخاذ قرار بإبعاد ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني وان تنفيذ هذا القرار ينتظر الوقت المناسب، كما قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ إجراءات عملية لإزالة الكثير من القليل المتبقي من اتفاقات السلام السابقة، ومن ذلك قيامه بإغلاق مكاتب الارتباط في مدن نابلس وقلقيلية وطولكرم، وطرد رجال الشرطة الفلسطينية العاملين فيها ومصادرة أسلحتهم[٣١].

وبينما كانت محاولة التأثير في مسار ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، عبر الاتصال المباشر مع الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات في إسرائيل تكتنفها الكثير من الصعوبات الإسرائيلية والعربية، انصب الكثير من الاهتمام على العمل من أجل تحقيق نفس الهدف وإنما من خلال تنظيم وضبط المقاومة الفلسطينية، بغرض حرمان اليمين الإسرائيلي من الاستفادة من عمليات المقاومة المسلحة التي تؤدي إلى تعميق الإحساس بالتهديد والرغبة في الانتقام لدى الناخب الإسرائيلي، وهي المشاعر التي توفر أجواء ملائمة لتحقيق اليمين الإسرائيلي مكاسب إضافية. فقد دعا بعض الكتاب في العالم العربي الطرف الفلسطيني إلى "التخلص من ذهنية رد الفعل وانتظار الفعل من الطرف الآخر بل وانتظار المبادرة دائما من هناك...وأن في مقدمة ما بات مطلوبا من الطرف الفلسطيني تحديد أجندة للعمل الوطني تحدد بدقة الأهداف القومية العليا وترتب العلاقة بين الأدوات والوسائل علي نحو دقيق وتمنع عملية تحويل الأدوات إلي أهداف...(وأن) شقا رئيسيا من نجاح الجانب الفلسطيني في ترتيب أوراقه سوف يتوقف إلي حد بعيد علي مآل الحوار الذي دار في القاهرة بين السلطة الوطنية وحركة حماس وأيضا علي مدي قدرة السلطة الوطنية علي فرض الانضباط السياسي ومن قبله التنظيمي داخل حركة فتح"[٣٢]، وكان هذان هما المحورين الرئيسيين اللذين دارت حولهما محاولات التأثير في الانتخابات الإسرائيلية.

محاولات التأثير العربي في الانتخابات الإسرائيلية

تميزت محاولات التأثير العربي في هذه الانتخابات بالمحدودية الشديدة، وكالعادة فإن هذه المحاولات اقتصرت على مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد ظهر على هذه الاتصالات مظاهر عدم الحماس، بسبب التفوق الواضح لليمين في استطلاعات الرأي العام، ومع هذا فإن هذه الأطراف العربية اختارت عدم التخلي عن عادة سياسية اتبعتها في عدة دورات انتخابية سابقة، كما أنه لم يكن من المفضل أن تظهر وقد تخلت عن اليسار الإسرائيلي، خاصة وأن اليسار في إسرائيل يميل لتحميل الطرف الفلسطيني المسئولية عن تدهور أوضاع اليسار ومعسكر السلام بسبب الفشل الذي لاقته مفاوضات كامب دافيد، وبسبب إطلاق الانتفاضة.

فقد حاولت مصر التأثير في الانتخابات الإسرائيلية عبر أربعة أساليب، هي ترتيب الأوضاع الفلسطينية في الأرض المحتلة بما يجعلها قادرة على إحداث التأثير المطلوب على الساحة الإسرائيلية، والتواصل مع القوى السياسية والأحزاب العربية داخل إسرائيل من أجل العمل نحو الاستخدام الأمثل للرصيد الذي تمتلكه هذه الأحزاب في سبيل التأثير على الانتخابات، وثالثا عبر التفاهم وإظهار التأييد للأحزاب الإسرائيلية التي تراها مصر أقدر على تحقيق التسوية، وخاصة أحزاب اليسار ويسار الوسط في إسرائيل، ورابعا عبر العمل على تنشيط عملية السلام.

فقد سعت القاهرة لمساعدة الفصائل الفلسطينية على التوصل لاتفاق فيما بينها بعد أن أصبح للانفلات في استخدام العنف وتعدد الاستراتيجيات ومراكز صنع القرار الفلسطيني، بما فيه قرار استخدام القوة، تكلفة عالية يصعب احتمالها. وقد حاولت القاهرة مساعدة الفصائل الفلسطينية على البدء في حوار فيما بينها، وتركزت أهداف هذه الحوارات على ثلاثة أهداف هي تطوير الخطاب السياسي الفلسطيني، والاتفاق على استراتيجية نضالية مشتركة، وتطوير العلاقات بين الفصائل الفلسطينية في الداخل الفلسطيني.

وشهدت القاهرة في شهري نوفمبر وديسمبر من العام ٢٠٠٢ مجموعة من اللقاءات بين ممثلي المنظمات الفلسطينية الرئيسية، خاصة فتح وحماس، وهي اللقاءات التي تمثل مواصلة لحوار الفصائل الفلسطينية الذي بدأ في أغسطس من نفس العام في داخل الأراضي الفلسطينية، والذي قطع شوطا طويلا تجاه التوصل لاستراتيجية موحدة للعمل الفلسطيني، وإن كان لم يستكمل الخطوات الأخيرة في هذا السبيل.

جرى حوار الفصائل الفلسطينية في القاهرة تحت رعاية مصرية عالية المستوى، حيث قام اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات المصرية برعاية هذه المفاوضات بنفسه. وقد حرصت مصر على توظيف انعقاد المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية لإعطاء انطباع بحدوث تقدم في الحوار بين الفصائل الفلسطينية، ومن ذلك ما أعلنه

الرئيس المصري حسني مبارك في يناير ٢٠٠٣ من أن تقدما قد تم إحرازه في الحوار الذي تقوده القاهرة مع فصائل المقاومة الفلسطينية للتوصل إلى هدنة مؤقتة بوقف العمليات الفدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإن كان الرئيس مبارك نفى أن يكون هذا التقدم قد وصل إلى مرحلة الاتفاق النهائي[٣٣]. كما وردت تقارير تفيد بأن مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان عرض في مؤتمر لندن للسلام الذي عقد في الربع عشر من يناير ٢٠٠٣ بمشاركة ممثلي اللجنة الرباعية بالإضافة إلى ممثلين عن السعودية ومصر والأردن، مسودة الاتفاق الذي وافق عليه الرئيس عرفات، والذي قيل أن المكتب السياسي لحركة حماس اطلع عليه ودرسه[٣٤]. وقد تضمنت المقترحات المصرية التي جرى عرضها في مؤتمر لندن ست نقاط رئيسية هي[٣٥]:

أولا: التأكيد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانيا: السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات هي وحدها المخولة بالدخول في مفاوضات مع إسرائيل، وهي المسئولة عن إدارة المناطق الخاضعة لها، بما في ذلك بذل الجهد لمنع وقوع عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية.

ثالثا: تلتزم إسرائيل بعدم ملاحقة الكوادر العسكرية للفصائل الفلسطينية، والتزام الفصائل الفلسطينية في المقابل بعدم القيام بعمليات عسكرية داخل الخط الأخضر.

رابعا: تمتنع إسرائيل عن القيام بعمليات من شأنها تقويض مؤسسات السلطة الفلسطينية أو إضعاف هيبتها.

خامسا: تتعهد إسرائيل بإطلاق سراح قيادات فلسطينية معتقلة لديها للبرهنة على حسن النية.

سادسا: وقف عمليات الاقتحام الإسرائيلية للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتقدم نحو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة عام ٢٠٠٢.

وكان قد جرى توسيع نطاق الجهود المصرية لمساعدة الفصائل الفلسطينية للاتفاق على التوصل إلى هدنة عسكرية، فبعد أن بدأ حوار الفصائل الفلسطينية في نوفمبر بمشاركة حركتي فتح وحماس، تم توسيع نطاق الاتصالات في ديسمبر لتشمل حركة الجهاد، وإن لم يتم دعوتها لحوار القاهرة، أما في يناير فقد تم توسيع نطاق الحوار ليشمل ١٢ فصيلا فلسطينيا، هي كل الفصائل الفلسطينية تقريبا، فتمت دعوة عشر منظمات فلسطينية، بما فيها تنظيم الجهاد، وفصائل معروفة بولائها لسوريا مثل الجبهة الشعبية-القيادة العامة ومنظمة الصاعقة بعد أن أصرت على ذلك حركتي حماس والجهاد، للمشاركة في جولة الحوار التي بدأت في القاهرة في ٢٤ يناير ٢٠٠٣. وقد جاء هذا التوسيع بناء على طلب من حركة حماس، التي يبدو أنها أرادت أن تشرك في

الحوار منظمات فلسطينية معروفة بمواقفها المتشددة، حتى لا تبدو حماس وكأنها الوحيدة التي تقف عقبة أمام التوصل إلى الاتفاق المطلوب.

وقد تم تقديم ثلاث أوراق إلى لجنة الحوار بهدف الخروج بوثيقة يمكن اعتبارها برنامجا وطنيا مشتركا، الورقة الأولى هي وثيقة "الوحدة الوطنية" التي تم التوصل إليها في غزة في أغسطس ٢٠٠٢، والتي تحفظت حماس والجهاد في ذلك الوقت على بعض بنودها، خاصة البنود المتعلقة بحدود الدولة الفلسطينية التي حددت بالأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والقرار ١٩٤ على اعتبار إنه يفتح الباب لدفع التعويضات بدلا من العودة. أما الورقة الثانية فهي التي أطلق عليها "اتفاق حماس وفتح" التي تم التوصل إليها خلال الحوار في القاهرة في ديسمبر ٢٠٠٢، وهي الورقة التي تجنبت ذكر نقاط الخلاف التي وردت في الورقة الأولى، وأكدت على حق المقاومة. أما الورقة الثالثة فهي الوثيقة المصرية التي تدعو إلى هدنة من طرف واحدة[٣٦].

وقد حاولت الورقة المصرية الاستجابة للمواقف الإيديولوجية التي ترقى لمستوى الثوابتبالنسبة للفصائل الفلسطينية الراديكالية، فأكدت على حق الشعب الفلسطيني في انتهاج جميع الوسائل الكفاحية، كما أكدت على صيانة وحماية حق العودة بناء على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وذلك في مقابل مطالبتها الفصائل الفلسطينية بإعطاء جهود السلام فرصة لإثبات فاعليتها في وضع القضية على الطريق الصحيح" وعلى "تجميد وسائل العمل المسلح لمدة عام" حتى يمكن التفاوض من أجل السلام، وتوحيد كلمة جميع الفصائل بالاتفاق على موقف سياسي واحد يتعلق بأشكال النضال، وتشكيل لجنة لإدارة الحوار واستمراره من خلال الحوار المباشر بين مصر والفلسطينيين.

وتضمن أحد بنود الورقة المصرية نصا يقول: "وللتفاوض من أجل السلام قررنا تجميد وسائل العمل المسلح لمدة عام، مؤكدين أن هدفنا الأسمى هو أن تتحرك كل القوى الإقليمية والدولية من أجل تغيير الواقع الحالي ودفع الجانب الصهيوني إلى الانسحاب، ووقف عمليات القتل والاغتيالات والممارسات التعسفية ضد الشعب والقيادة الفلسطينية والعودة إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية دولية". وقد أثار هذا النص جدلا بين الفصائل الفلسطينية، وذهب بعضها إلى أن هذا يعد دليلا على انحياز القاهرة لرؤية سلطة عرفات التي تدعو إلى النضال السياسي بدلا من العسكري في هذه المرحلة، وهى رؤية تشكلت بالأساس بناء على ضغوط أمريكية وإسرائيلية، فيما ذهب البعض الآخر إلى اتهام القاهرة ضمنيا بالتنسيق مع الولايات المتحدة لوقف المقاومة المسلحة مقابل مجرد "وعود" منها بتنشيط الجهود الدولية من أجل استئناف التفاوض.

ومن ناحيتها فإن القاهرة رأت أن ثمة تحولات إقليمية ودولية جوهرية فرضت تحديات على سلطة عرفات بينما مكنت إسرائيل من تحقيق مكاسب، وتتعلق هذه

التحولات بالأساس بالحرب الأمريكية على الإرهاب والانشغال العالمي بقضية العراق، مما مكن حكومة شارون من تحقيق مكاسب على حساب القضية الفلسطينية ووصم المقاومة بالإرهاب وإثارة مخاوف الرأي العام في إسرائيل من مواصلة طريق التسوية على أساس أنه لن يحقق الأمن. كما رأت القاهرة أن حوارا بين الفصائل الفلسطينية هو أمر لا غنى عنه، وأنه بالنظر إلى عدم قدرة سلطة عرفات على جمع الفصائل الفلسطينية للتحاور حول برنامج وطني، فإنه لابد من أن تقوم القاهرة بجهد رئيس في هذا المجال.

ويبين طول الفترة التي استغرقها الحوار بين القاهرة والمنظمات الفلسطينية أن المهمة التي أخذتها مصر على عاتقها لم تكن بالأمر الهين، فقد تمسك عدد كبير من أعضاء الفصائل المشاركة في الحوار على التمسك بالحق الشرعي والقانوني للشعب الفلسطيني في مواجهة الممارسات الدموية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين العزل على مرأى ومسمع من العالم وبتواطؤ أمريكي واضح للعيان. وقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإعداد ورقة أكدت على موضوع وحدة العمل الفلسطيني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من خلال تشكيل قيادة وطنية موحدة تقود النضال الوطني الفلسطيني، وكذلك على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة ومواصلة المقاومة باعتبارها حقًا مشروعًا يمارسه الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال، موضحة أنه ليس هناك خياراً آخر للشعب الفلسطيني سوى استمرار الانتفاضة. وتتناقض هذه التأكيدات بالطبع مع رؤية القاهرة، التي تسعى لتغيير أساليب الكفاح الفلسطيني، بينما تمسكت الفصائل الفلسطينية المتشددة إما بإعلان هدنة شاملة موقوتة، لمدة عام على أقصى تقدير، أو بإعلان هدنة جزئية يتم بمقتضاها استثناء المدنيين من الجانبين من العمليات المسلحة، وهو الموقف الذي تبنته كل من الجهاد وحماس.

وقد تخوفت الفصائل الفلسطينية بشكل خاص مما اعتبرته شبهة هدنة مجانية تقدمها القوى الفلسطينية لإسرائيل من دون الحصول على مقابل، وأن شارون يمكنه أن يستخدم ورقة الهدنة لصالحه، بادعاء أن الضغط الذي مارسه على الشعب الفلسطيني وقيادته حقق نتائج مؤثرة. وللخروج من ذلك اقترحت مصر أن توقع الفصائل على اتفاق الهدنة وتودعه لدى مصر حتى يتم إبلاغ "إسرائيل" به، واستخدامه للتفاوض معها من أجل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني واستعادة العملية السياسية.

ولكن برغم الجهود التي تم بذلها لمساعدة الفصائل الفلسطينية على التوصل لاتفاق هدنة، إلا أن نجاحا لم يتحقق في هذا المجال، فقد فشلت الفصائل الفلسطينية في الاتفاق على الالتزام بهدنة، أو حتى بقصر العمليات العسكرية على الضفة الغربية والقطاع، فبينما قامت بعض الفصائل الفلسطينية بوضع شروط لتحقيق ذلك، فإن فصائل أخرى رأت في ذلك إجهاضا للانتفاضة، وبالطبع فإن موقف منظمة حماس كان هو الأكثر

أهمية في هذا المجال، فقد تشددت حماس في موقفها، وهو الموقف الذي شرحه الشيخ أحمد ياسين بعد ذلك عندما قال "أن الحركة شاركت في الحوارات بغية إيجاد أرضية للوحدة الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني، لكنها وجدت أن تلك الأرضية ستصبح أرضية موحدة للاستسلام، ولذلك أعلنا رفضنا وعدم قبولنا للتنازل والاستسلام"[٣٧]، فكان كل ما وافقت الفصائل الفلسطينية عليه هو العودة للاجتماع مرة أخرى في فبراير التالي[٣٨]، وهو الاجتماع الذي لم يتم أبدا.

وبرغم أن إخفاق الفصائل الفلسطينية في الاتفاق على الصيغة التي اقترحتها عليهم القاهرة قد فوت فرصة للتأثير في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أنه لا يمكن اعتبار الجهد الذي تم بذله في هذا المجال جهدا ضائعا، فقيام مصر بهذا الجهد لم يكن مدفوعا فقط بالرغبة في التأثير في الانتخابات الإسرائيلية، ولكن، وربما بدرجة أكثر أهمية، بالرغبة في التعامل مع التطورات التي قد تترتب على الحرب الأمريكية على العراق، فتحقيق الهدوء على ساحة المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية في الوقت الذي تجري فيه عمليات عسكرية في العراق هو أمر ضروري من عدة زوايا، أهمها تفويت الفرصة على اليمين الإسرائيلي لاستغلال الحرب في العراق لتمرير بعض مشاريعه الأكثر تطرفا ضد الفلسطينيين متذرعا بالتصدي للإرهاب. كما أن القيادة المصرية أرادت الحد من أسباب التوتر والغضب الشعبي في المنطقة، فالحرب على العراق وحدها ستكون كفيلة بإشعال الموقف، ومن الأفضل ألا تجتمع أسباب التوتر الفلسطيني والعراقي معا في نفس الوقت. وقد كان الحفاظ على الهدوء في الأراضي الفلسطينية المحتلة مطلبا مصريا وأمريكيا مشتركا للحد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة أثناء العمليات العسكرية في العراق. وقد تحقق جانب كبير من هذا الهدف، فقد مرت فترة الحرب في العراق دون مواجهات عسكرية كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث أنه يمكن القول أن المحاولة المصرية للتقريب بين الفصائل الفلسطينية قد حققت جانبا من أهدافها.

أما فيما يتعلق بإقامة الصلات وإظهار التأييد مع التيارات اليسارية الإسرائيلية، فقد قامت مصر بدعوة عمرام متسناع لزيارة القاهرة، وذلك بمجرد انتخابه رئيسا لحزب العمل. وكانت القاهرة قد قامت بتحرك مشابه مع إيهود باراك بعد انتخابه رئيسا لحزب العمل، حيث قام باراك بزيارة القاهرة، الأمر الذي لم يستطع متسناع القيام به، فقد أثارت دعوة القاهرة لمتسناع غضب رئيس الوزراء شارون الذي اتهم مصر بالتدخل في شئون إسرائيل الداخلية. وقد ردت القاهرة على هذا الاتهام بالنفي، وبررت موقفها بالقول، على لسان وزير الخارجية أحمد ماهر، أن هدف مصر ليس هو مناصرة حزب إسرائيلي على آخر ولكن "مصافحة كل يد ممدودة بالسلام وتناصر الحق والشرعية"[٣٩]. بل أن مصر، على لسان أسامة الباز، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية تحدت الانتقادات الإسرائيلية، حين قال أن مصر ستستمر في ذلك من أجل

دفع عملية السلام[40]. ويبدو أن عمرام متسناع أدرك حساسية موقفه، وما يمكن أن تسببه زيارته للقاهرة من ضرر بموقفه الانتخابي، في نفس الوقت الذي رأى فيه أنه لا يجب إضاعة هذه الفرصة كلية، فقام بإيفاد عضو الكنيست عن حزب العمل، يوسي كاتس، إلى القاهرة.

غير أنه يبدو أن القاهرة لم تستطع تجاهل ليكود لفترة طويلة، وربما يرجع ذلك إلى استمرار وضع ليكود المتفوق في استطلاعات الرأي العام، ولمحاولة معادلة أي أثر غير إيجابي يمكن أن يكون قد حدث بسبب تركيز الاتصالات المصرية على أحزاب اليسار الإسرائيلي، فقامت القاهرة باستقبال مستشار شارون لشئون الأمن القومي افرايم هاليفي. ومع هذا فإن لهجة التصريحات الصادرة عن مسئولين مصريين عقب الزيارة اختلفت كثيرا عن اللهجة الودية التي عادة ما تستخدم بعد لقاء ممثلي حزب العمل، وهو ما يمكن ملاحظته في تصريحات وزير الخارجية المصري أحمد ماهر التي جاء فيها أن اللقاء كان مفيدا لأنه أتاح له أن يعبر عن فشل سياسات القوة الإسرائيلية التي لم تؤد إلا إلى وقوع المزيد من الضحايا علي الجانبين[41].

أما الأردن، فقد استقبل بدء الحملة الانتخابية في إسرائيل بالدعوة على لسان وزير خارجيته مروان المعشر إلى وقف العمليات الانتحارية الفلسطينية حتى لا تعطي ذريعة لقدوم حكومة إسرائيلية أكثر يمينية، وطالب العرب بالتحضير جيداً للمرحلة المقبلة وبجدية وعدم إضاعة الفرصة خلال الأشهر الثلاثة التالية من خلال طرح خيار السلام بقوة[42]. كما قام وزير خارجيته باستقبال قادة من كتلة ميرتس وحزب العمل في الفترة السابقة على الانتخابات، وذلك في محاولة منه لإظهار تأييده لأحزاب اليسار الإسرائيلي الأقل تشددا. إلا أن الأردن كان في هذه الانتخابات حريصا على تجنب المبالغة في إظهار تفضيله لأحزاب اليسار الإسرائيلي، فقد التقى وزير الخارجية الأردني بالإضافة لممثلي اليسار، مسئولا من حزب ليكود[43]. وربما قام الأردن بهذه الموازنة لعدم تمكين اليمين الإسرائيلي من استخدام هذه الاتصالات لصالحه كما حاول القيام به مع مصر. ويمكن القول أيضا أن الأردن حاول تجنب إثارة مشكلات في العلاقات مع حزب ليكود الذي كان المنتظر له الفوز في الانتخابات الإسرائيلية.

أما السلطة الفلسطينية فقد سعت من جانبها لمواصلة محاولات التأثير على نتائج الانتخابات الإسرائيلية كما فعلت في الانتخابات الإسرائيلية السابقة. بل أن المحاولة الفلسطينية هذه المرة كانت تتسم -على الأقل في بدايتها- بالصراحة والجرأة. ففي نوفمبر، وبعد قليل من إعلان موعد الانتخابات المبكرة، أعلن ياسر عبدربه وزير الإعلام الفلسطيني، عن النية الفلسطينية فى التدخل في الانتخابات الإسرائيلية، وذلك من خلال طرح مبادرة سلام على الناخبين الإسرائيليين، حتى "يذهب الناخبون الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع وهم مدركون أن فرص السلام لم تضع بعد، وأن

من يعيق تحقيقها هو اليمين الإسرائيلي المتطرف فقط"[٤٤]. وقد اقترح الوزير الفلسطيني خطة مزدوجة تتضمن، أولا، العمل مع قوى السلام الإسرائيلية لتتفاوض معها من أجل التوصل إلى مشروع سلام كامل وشامل، تقوم على استكمال الاتفاقية التي اقترب الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني من التوصل إليها في طابا في يناير ٢٠٠١، والتي تجمدت بسبب الانتخابات الإسرائيلية وسقوط إيهود باراك. أما المكون الثاني في الخطة الفلسطينية فيقوم على التوجه إلى الجمهور الإسرائيلي مباشرة لشرح المبادرة الفلسطينية، وذلك في حالة تعذر التعاون مع قوى السلام الإسرائيلية[٤٥].

وبرغم وجاهة المنطق الذي قامت عليه محاولة التأثير الفلسطيني في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن الصراحة التي اتسمت بها هذه المحاولة، كما عبرت عنها تصريحات الوزير الفلسطيني، قد جعلتها تبدو باعتبارها انتهاكا فجا للقواعد الضمنية للعبة، والتي تقول بأنه على كل طرف أن يبذل أقصى ما في وسعه للتأثير على الطرف الآخر، ولكن دون أن يعلن ذلك صراحة، بحيث يبدو الأمر كما لو كان هناك احترام لحرية الأطراف في الاختيار، ولمبدأ عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للأطراف المختلفة، وهي القواعد التي يمكن لتجاهلها أن يأتي بنتائج عكسية. ويبدو أن المسئول الفلسطيني قد أدرك ذلك، الأمر الذي دفعهلاحقا لإظهار بعض التحفظ، فصرح بأن القيادة الفلسطينية شكلت لجنة برئاسته, لمواصلة التفاوض مع معسكر السلام في إسرائيل، نافيا احتمال التوصل إلي وثيقة سلام نهائية مع قوي السلام الإسرائيلية قبل إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل[٤٦].

وقد شهدت فترة الحملة الانتخابية في إسرائيل تسرب أنباء عن مسارين للتفاوض بين شخصيات مرتبطة بالسلطة الفلسطينية ورموز لتيار السلام الإسرائيلي، ضم المسار الأول كلا من ياسر عبدربه وزير الثقافة والإعلام الفلسطيني ويوسي بيلين مهندس اتفاق أوسلو ووزير العدل الإسرائيلي السابق، بينما ضم المسار الثاني كلا من سري نسيبة رئيس جامعة القدس المفتوحة وخليفة فيصل الحسيني في تولي مسئولية ملف القدس في السلطة الفلسطينية وآمي عيلون القائد السابق للبحرية الإسرائيلية وجهاز الأمن الداخلي المعروف بالشين بيت[٤٧]. ويرجع بدء هذه المسارات إلى فترة سابقة بكثير على الدعوة للانتخابات الإسرائيلية المبكرة، بل إن بعضها، خاصة المسار الذي جمع ياسر عبدربه ويوسي بيلين، كان قد بدأ مباشرة بعد انتهاء مباحثات طابا في يناير عام ٢٠٠١[٤٨].

وكحكم عام، فإنه يمكن القول أنه على العكس من التصريحات الجريئة التي تم إطلاقها مع بدء الحملة الانتخابية، فإن السلطة الفلسطينية لم تمارس تأثيرا يذكر على مسار ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، فمن ناحية تحفظ الشريك الإسرائيلي، أي أحزاب اليسار الإسرائيلي، على هذه الاستراتيجية، لما تسببه من حرج لها في أوساط الرأي

العام الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى فإن استمرار تدهور الأوضاع في الأرض المحتلة كان هو العامل الحاسم الذي جعل الجهد الفلسطيني في هذا المجال غير ممكن من الناحية العملية. فالأجواء التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية لم تكن مواتية لتدخل فلسطيني ذى شأن في الانتخابات الإسرائيلية، وفي هذا الصدد قال خليل الشقاقي مدير المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث خلال ندوة عقدت في رام الله في ١٦ يناير ٢٠٠٣ "كان بإمكان الفلسطينيين في السابق التنسيق والتدخل بشكل مقصود في الانتخابات الإسرائيلية، لكن اليوم لا يستطيعون ذلك كون المجتمع الإسرائيلي أصبح اكثر يمينية ولم يعد يثق في السلطة الفلسطينية أو بطرف فلسطيني آخر". وفي رأي الشقاقي أيضا فإن "السلطة الفلسطينية لم تعد لاعبا أساسيا في الساحة الإسرائيلية، وأن اللاعب الأساسي الآن والأكثر فعالية في إحداث تغيير في موقف الناخب الإسرائيلي هو 'الانتحاري' بالدرجة الأولى". وأن السلطة الفلسطينية كان بإمكانها أن تلعب دورا إيجابيا داخل المجتمع الإسرائيلي لو تمكنت من وقف العمليات الانتحارية، وهو ما لا تستطيعه. وباختصار فإن قدرة القيادة الفلسطينية على التأثير في مسارات الانتخابات الإسرائيلية قد تضاءلت، حتى أنها لم تعد قادرة على التأثير في اتجاهات تصويت الناخبين الفلسطينيين داخل إسرائيل[٤٩].

وقد شهدت فترة الحملة الانتخابية في إسرائيل استمرار المنظمات الراديكالية الفلسطينية في القيام بعمليات عسكرية، بما في ذلك العمليات الانتحارية الموجهة ضد مدنيين إسرائيليين. الأمر الذي يمكن اعتباره تدخلا من جانب المنظمات الراديكالية في الانتخابات الإسرائيلية، ولكن على طريقتها الخاصة. فبين البدء غير الرسمي للحملة الانتخابية في نوفمبر وإجراء الانتخابات في نهاية يناير، وقعت أربع عمليات انتحارية كبيرة ضد مدنيين، فبالإضافة إلى العمليات العسكرية العادية اليومية، قامت المنظمات الفلسطينية بأربع عمليات كبيرة، وقعت الأولى منها في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢ في مدينة الخليل المحتلة، وأدت إلى سقوط ١١ قتيلا إسرائيليا، والثانية في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢ في مدينة القدس، وأدت إلى مقتل ١٢ إسرائيليا، أما العملية الثالثة فقد جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ في مزرعة تعاونية داخل الخط الأخضر، وأدت إلى مقتل ستة من الإسرائيليين، أما العملية الرابعة التي جرت في تل أبيب في الخامس من يناير، فقد أسفرت عن سقوط ١٥ قتيلا إسرائيليا. وبينما يصعب القول أن هذه العمليات قد أحدثت تأثيرا مهما في نتيجة الانتخابات، إلا أنه يمكن القول أيضا أنها ساهمت، ولو بشكل جزئي، في ترتيب الأجندة السياسية للرأي العام الإسرائيلي بحيث عادت قضية الأمن لاحتلال مكانة متقدمة عليها، وأضعفت التأثير الذي كان يمكن للأوضاع الاقتصادية المتدهورة في إسرائيل، ثم لفضائح الفساد التي لحقت بشارون وليكود أن تحدثه في النتيجة النهائية للانتخابات، الأمر الذي جعل تفوق ليكود كاسحا [٥٠].

خاتمة

النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات الكنيست السادس عشر باتت معروفة، وبات معروفا أيضا أن الأطراف العربية لم تفعل الكثير المختلف عما اعتادت القيام به قبل الانتخابات، حتى وإن اعتبر البعض ذلك محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات الإسرائيلية. وبشكل عام فإن قنوات وأدوات التأثير العربي في الانتخابات الإسرائيلية تتسم بالمحدودية، ويرجع ذلك إلى أن العالم العربي لم يصل بعد إلى تطوير استراتيجية جديرة بهذه التسمية في مجال التعامل مع إسرائيل.

المأزق الرئيسي الذي تعانيه محاولة التأثير في سلوك الناخب الإسرائيلي عبر الاتصالات مع قادته والتوجه المباشر له بالخطاب، هو أن الاتصالات مع الإسرائيليين لا تحظى بشرعية كافية في العالم العربي، بل وعادة ما يتم التعامل معها بشكل عدائي، باعتبارها هي نفسها نوعا من الخيانة الوطنية أو الدينية. وترجع تلك المشاعر في جانب كبير منها إلى أن النخب العربية التي اختارت عبر مراحل متعاقبة الانتقال من هدف التحرير الكامل لفلسطين، إلى أهداف أخرى من نوع الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية ودولتين لشعبين، هذه النخب لم تدخل في عملية حوار حقيقي مع شعوبها من أجل الدفاع عن أفكارها، وينطبق هذا بالذات على أنصار حل الدولتين. وبسبب قصور في تطور الفكر السياسي العربي، فإن أنصار أي من هذه الحلول عادة ما وقفوا عند مرحلة إطلاق الشعار، ولكنهم لم يتجاوزوا ذلك إلا في مرات قليلة لمرحلة تطوير برنامج عمل قادر على تحويل الشعار إلى واقع[٥١].

ولا يعني هذا أن هذه النخب لم تتواصل مع جماهيرها، ولكنها بسبب غياب برنامج العمل قصرت تواصلها مع الجمهور على توجيه خطاب أحادي، هو خطاب المقاومة، وهو نفس الخطاب الذي بدأت به النخب السياسية العاملة في مجال القضية الفلسطينية وجودها السياسي قبل أكثر من نصف قرن. أكثر من ذلك أن رسالة المقاومة لم تكن بكثير حاجة إلى نخبة تحملها للجمهور، فالمقاومة هي رد الفعل التلقائي لشعب يتعرض للاحتلال والتهجير. أي أن النخب توجهت للجمهور لتقول له ما يعرفه بالفعل، ومن ثم فإنها تخلت عن دورها كنخبة قادرة على تطوير أفكار الجمهور وردود فعله الخام على الخبرات التي يتعرض لها، ومن ثم استمر قائما المفهوم "الشعبوي" السائد لعملية "التحرير"، فطوال نصف قرن سادت فكرة متخيّلة عن عملية تحرير قوامها العودة إلى لحظة العام ١٩٤٨[٥٢]، وهي الفكرة التي لم تتأثر بتغير الاختيارات السياسية للنخب، الأمر الذي وضع هذه النخب نفسها في مأزق تبني سياسات لا تتمتع بسند شعبي.

وبمناسبة الانتخابات الإسرائيلية وجدت الأطراف العربية نفسها في نفس المأزق الذي وضعت نفسها فيه قبل ذلك بفترة قصيرة. فالعالم العربي وقع منذ اندلاع الانتفاضة

الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ في مأزق مزدوج، فمن ناحية يعاني العرب من انقسام إيديولوجي عميق أصاب سياساتهم تجاه قضية العرب المركزية بالشلل والعجز عن الفعل، وانشغال كل طرف بتحييد الطرف -أو الأطراف- الأخرى. ومن ناحية ثانية أدخلت السياسات العربية، خاصة الفلسطينية، المتبعة منذ اشتعال الانتفاضة الأطراف العربية في مأزق فقدان السيطرة على الأحداث، فبعد أشهر قليلة على اندلاع الانتفاضة، وخاصة منذ وصول أريل شارون إلى الحكم، خرجت تفاعلات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عن سيطرة القيادة الفلسطينية، وبات لهذا الصراع منطقة الخاص، في حلقة مغلقة لها منطقها الخاص من العنف والعنف المضاد، وفقدت القيادة الفلسطينية أي مستوى له أهمية من القدرة على السيطرة على الأحداث، حتى باتت هي نفسها ضحية للأحداث التي ساهمت في إطلاقها.

وفي الحقيقة فإنه لا يجب التعامل مع التأثير العربي في الانتخابات الإسرائيلية كما لو كان أمرا ممكنا وبنفس الدرجة طول الوقت، فتوافر بعض الظروف يمكن أن يجعل من احتمالات التأثير العربي أقوى من غيرها. ويبدو أن انتخابات ٢٠٠٣ في إسرائيل لم توفر فرصة يعتد بها للتأثير العربي، فقد جرت الانتخابات في ظل استمرار حالة الحرب التي بدأت منذ سبتمبر ٢٠٠٠ مع نشوب الانتفاضة، وفي مثل هذه الأجواء فإن الشك الذي يميز الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء الفلسطينيين والعالم العربي لا يوفر عاملا مساعدا للتأثير العربي في الانتخابات، وقد تميزت أجواء هذه الانتخابات بالإضافة إلى الشك بدرجة عالية من الكراهية بين قطاعات من الجمهور اليهودي والعربي في إسرائيلي، حتى أن هذه كانت هي المرة الأولى التي لا يتوجه فيها حزب يعتبر دينيا معتدلا مثل حزب شاس للجمهور العربي للفوز ببعض أصواته.

وفي الحقيقة فإن التأثير العربي الغائب في هذه الانتخابات كان ضمن ظاهرة أكبر هي التأثير الخارجي المحدود في الانتخابات، فالولايات المتحدة، والتي تعتبر أهم طرف خارجي يمكنه التأثير في الانتخابات الإسرائيلية، لم تحاول التأثير في هذه الانتخابات، لأن أريل شارون المرشح الأقوى كان في نفس الوقت حليفا قويا لإدارة الرئيس بوش الابن. أما المحاولة البريطانية المحدودة للتأثير في نتيجة الانتخابات عندما استقبلت متسناع، في حين رفضت استقبال شارون، فإنها أتت بنتائج عكسية بسبب الشكوك التي تميز اتجاهات الناخب الإسرائيلي تجاه أوربا[٥٣].

ومثل أي فعل، فإن محاولة التأثير على نتائج الانتخابات الإسرائيلية هى فعل يحتاج إلى قيادة لديها القدرة على التأثير في مسار الأحداث، الأمر الذي كانت القيادة الفلسطينية قد فقدته منذ وقت ليس قصيرا، الأمر الذي يبرر عجزها عن تطوير وتنفيذ السياسات الملائمة للتأثير في الانتخابات الإسرائيلية في الاتجاه الذي تراه مناسبا. وقد لخص الكاتب الفلسطيني عطا القيمري المأزق الفلسطيني في هذا المجال، فبينما لا

يرى الكاتب أي غضاضة في التدخل الفلسطيني في الانتخابات الإسرائيلية، "فمن حيث المبدأ لا يوجد ما يعيب الفلسطينيين، أخلاقيا أو سياسيا، أو قانونيا في التدخل في الانتخابات الإسرائيلية. فإسرائيل تتدخل فينا حتى الأعماق دون أن يرف لها رمش"، ولكنه يلاحظ في نفس الوقت أن تعقيدات الموقف السياسي والعسكري لا تسمح لأي محاولة للتدخل بأن تكون مفيدة، "فالتدخل عن طريق إظهار الترحيب بحزب العمل، وخاصة برئيسه متسناع (غير مفيد) لأن كل تأييد لمتسناع من شأنه أن يضعفه في الشارع الإسرائيلي ويعزز خصمه.. أما التدخل بالطريقة العسكرية فواضحة التضارب. ففي اسرائيل نفسها، فإن أحدا لا يعرف بالضبط ما هو أثر استمرار العمليات أو الكف عنها، حيث أن الجمهور الإسرائيلي نفسه ممزق بين الرياح التي تأتيه من اتجاهات مختلفة. فإذا استمرت العمليات، تعمقت لديه الكراهية والحقد وازداد تعلقه باليمين الذي يغذي ويتغذى على هذه الكراهية، وينعش الأمل/الوهم في إمكانية سحق الثورة عسكريا. أما إذا كفت فان ذات الجمهور سيصفق لذات اليمين الذي انتصر فسحق الثورة عسكريا. أي أن محاولة التأثير على الانتخابات الإسرائيلية ، سواء كانت بالإجراءات السلمية أم العسكرية، تؤدي في كل الأحوال إلى نتيجة معاكسة لإرادة المبادرين لها"[٥٤].

هذا بالضبط هو المأزق الذي وجدت فيه الأطراف الفلسطينية والعربية نفسها، فكان عدم الحماس للتحرك، وكان التباطؤ فيه، وكان أن لجأت الأطراف لقناعاتها الإيديولوجية لتساعدها في الإجابة على السؤال "ما العمل"، بعد أن كف التحليل السياسي عن أن يكون أداة وعونا على الفهم بسبب الصدأ الذي اعتلاه بعد أن تم إهماله لفترة طويلة.

المـــراجـــــع

(١) محمد سيد أحمد، بعد أن تسكت المدافع، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥.

(٢) تحسين بشير، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، التصور العربي للسلام، اللجنة المصرية للتضامن، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨٥.

(٣) غازي الخليلي، الصوت الفلسطيني في الانتخابات الإسرائيلية، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢، http://www.amin.org/views/ghazi_khalili/2002/nov17.html

(4) Thmos Friedman, The New Math, The New York Times, 15 January 2003.

(5) Gadi Taub, The Results are in and Peace Lost, The New York Times, 29 January 2003.

(٦) سعيد عكاشة، حرب الاستقلال الفلسطينية: محاولة للتقييم من الداخل، في عماد جاد (محرر)، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٦٥-٦٨.

(٧) عماد جاد، ملاحظات أولية على الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣، الأهرام ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٨) صالح القلاب، العمل والليكود ليسا وجهين لعملية واحدة، الشرق الأوسط، ٩ يناير ٢٠٠٣.

(٩) الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٠٣.

(١٠) ماجد كيالي، التغير السياسي في إسرائيل: مؤثراته وإمكانياته، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢، http://www.amin.org/views/majed_kyali/2002/nov12.html

(١١) رضا محمد لاري، المهمة العربية الصعبة، الشرق الأوسط، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢.

(١٢) حازم عبد الرحمن، رهان متسناع، الأهرام، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣.

(١٣) مصطفى الخضري، عمرام متسناع الفلسطيني، يديعوت أحرونوت، ١٨ أغسطس ٢٠٠٢.

(١٤) أحمد مجدلاني، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل التسوية السياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢، http://www.amin.org/views/admad_majdalani/2002/nov19.html

(15) http://www.amin.org/views/sari_nusseibeh/2002/nov16.html

(١٦) أحمد مجدلاني، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل التسوية السياسية، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢، http://www.amin.org/views/admad_majdalani/2002/nov19.html

(١٧) عبدالله الأشعل، العالم العربي والانتخابات الإسرائيلية، الأهرام، ٧ يناير ٢٠٠٣.

(١٨) عبد العزيز الرنتيسي، في ظل حكومة صهيونية يمينية هل ستهدأ حمى الاستسلام، ٢٧ فبراير ٢٠٠٣، ؟؟؟؟

(١٩) عبدالله القاق، الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ووعود متسناع للفلسطينيين، الدستور (عمان)، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٠) فهمي هويدي، المقاومة الفلسطينية: استحالة وقف إطلاق النار، السفير، ١٠ يناير ٢٠٠٣.
(٢١) محمد رضا محرم، التأثير الفلسطيني على اختيارات الناخب الإسرائيلي، الأهرام، ١ يناير ٢٠٠٣.
(٢٢) محمد رضا محرم، التأثير الفلسطيني على اختيارات الناخب الإسرائيلي، الأهرام، ١ يناير ٢٠٠٣.
(٢٣) الشرق الأوسط، ١٧، ٢٥ مارس ٢٠٠٢.
(٢٤) صبحي عسيلة، الانتخابات الإسرائيلية المبكرة معركة تحسمها النقاط، الأهرام، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢
(٢٥) الأهرام، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٢.
(٢٦) صبحي عسيلة، قضية الفساد وأزمة الليكود الإسرائيلي، الأهرام، ٥ يناير ٢٠٠٣.
(٢٧) الأهرام، ١٠ يناير ٢٠٠٣.
(٢٨) الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٣.
(٢٩) الأهرام، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٢.
(٣٠) الشرق الأوسط، ١٧، ٢٥ مارس ٢٠٠٢.
(٣١) جريدة البيان، ١١ يناير ٢٠٠٣.
(٣٢) عماد جاد، ملاحظات أولية على الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢.
(٣٣) الأهرام، ١٥ يناير ٢٠٠٣.
(٣٤) مصر تعلن عن تقدم في حوار الفصائل الفلسطينية، الجزيرة نت، ١٥ يناير ٢٠٠٢، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2003/1/1-15-19.html
(٣٥) الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٠٣.
(٣٦) ميدل ايست أونلاين، ٢٣ يناير ٢٠٠٣.
(٣٧) الشرق الأوسط، ٥ مارس ٢٠٠٣.
(٣٨) الشرق الأوسط، ٢٩ يناير ٢٠٠٣.
(٣٩) الأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢.
(٤٠) الأهرام، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢.
(٤١) الأهرام، ٩ يناير ٢٠٠٣.
(٤٢) الشرق الأوسط، ٨ نوفمبر ٢٠٠٢.
(٤٣) الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠٠٣.
(٤٤) الشرق الأوسط ، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢ .
(٤٥) الشرق الأوسط ، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢ .
(٤٦) الأهرام ، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢.

(47) Gil Sedan, Despite Bleak Situation, Optimisms Spin Israeli-Palestinian Peace Plans, Jewish Telegraph Agency 16 December 2002.

(٤٨) الأهرام، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٤٩) المشهد الإسرائيلي، ١٨ يناير ٢٠٠٣.

(٥٠) حازم عبد الرحمن، عملية ضارة، الأهرام، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٥١) ماجد كيالى، نحو بناء ثقافة سياسية جديدة فى الساحة الفلسطينية، الآداب (بيروت) أكتوبر ٢٠٠٢، Arabic Media Internet Netwoek، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٥٢) ماجد كيالي، نحو بناء ثقافة سياسية جديدة في الساحة الفلسطينية، الآداب (بيروت) أكتوبر ٢٠٠٢، Arabic Media Internet Network، ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٥٣) الأهرام، ٦ يناير ٢٠٠٣.

(٥٤) عطا القيمري، التدخل الفلسطيني في الانتخابات الإسرائيلية، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢، http://www.amin.org/views/ata_qimari/2002/dec12.html



الملاحـــــــق



أعضاء الكنيست السادس عشر

أعضاء حزب الليكود

- أبراهام هيرشزون
- أريئل شارون
- ايلي أفلالو
- إيهود أولمرت
- إيهود ياتوم
- أيوب قرا
- بنيامين نتنياهو
- تساحي هنغبي
- تسيبي ليفني
- جدعون ساعر
- جيلا جمليئيل
- جيلعاد أردين
- داني نافيه
- دانييل بنلولو
- روحاما أبراهام
- روني بار-أون
- رؤوفين ريفلين
- زئيف بويم
- سيلفان شالوم
- عمري شارون
- عوزي لنداو
- عينبال غفريئلي
- ليئا نيس
- ليمور ليفنات
- مجلي وهبي
- موشيه كحلون
- ميخائيل ايتان
- ميخائيل راتسون
- ميخائيل غولروفسكي
- منير شيطريت
- نعومي بلومنتال
- يخيئل حزان
- يسرائيل كاتس
- يعقوف إدري
- يوفال شتاينيتس

أعضاء حزب العمل

- أبراهام بايغيه شوحاط
- أبراهام بورغ
- إفرائيم سنيه
- أوريت نوكيد
- أوفير بينس - باز
- إيتان كابل
- ايلي بن مناحيم
- بنيامين (فؤاد) بن إليعزر
- حاييم رامون
- داليا ايتسيك
- داني ياتوم
- شالوم سيمحون
- شمعون بيرس
- عمرام متسناع
- كوليت أفيتال
- متان فيلنائي
- ميخائيل ملكينور
- يتسحاق هرتسوج
- يولي تمير

أعضاء حزب شينوي

- أبراهام بوراز
- إليعزر زندبرغ
- إيتي ليفني
- ايلان شلغي
- ايلان ليبوفيتس
- إيهود رتسابي

- حيمي دورون
- روني بريزون
- ريشف حين
- فيكتور برايلوفسكي
- ميلي بوليشوق - بلوخ
- يهوديت نؤوت
- يغنال ياسينوف
- يوسف) طومي (لبيد
- يوسف يتسحاق بريتسكي

أعضاء حزب المفدال

- ايفي ايتام
- جيلا فينقلشطاين
- زفولون أورليف
- شاؤول يهلوم
- نيسان سلومينسكي
- يتسحاق ليفي

أعضاء حزب الاتحاد القومي

- أفيجدور ليبرمان
- أوري يهودا أرييل
- بنيامين ألون
- تسفي هندل
- ميخائيل نودلمان
- يوري شطرن
- أريه ايلداد
- أعضاء حزب شاس
- إلياهو يشاي
- أمنون كوهين
- دافيد أزولاي
- دافيد طل
- شلومو بنيزري
- مشولام نهري
- نيسيم دهان
- نيسيم زئيف
- يتسحاق فكنين
- يتسحاق كوهين
- يعقوف مارغي
- يئير برتس

أعضاء حزب ميريتس

- أفشلوم (أبو) فيلان
- حاييم أورون
- ران كوهين
- زهافا غلئون
- يوسي سريد
- رومان برونفمان (الكتلة الديمقراطية)

اعضاء حزب يهودت هتوراة

- أبراهام رافيتس
- يسرائيل أيخلير
- يعقوف ليتسمان
- موشيه غافني
- مئير بوروش

أعضاء حزب حداش

- عصام مخول
- محمد بركة

أعضاء حزب شعب واحد

- ايلانا كوهين
- حاييم كاتس
- عمير برتس

أعضاء القائمة العربية الموحدة

- طلب الصانع
- عبد المالك دهامشة

أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي

- جمال زحالقة
- عزمي بشارة
- واصل طه

أعضاء حزب إسرائيل بعالياه (أندمج في الليكود)

- مرينا سولودكين
- يوئيل - يولي إدلشطين
- الحركة العربية للتغيير
- أحمد الطيبي
- جيشر
- دافيد ليفي

إحصائيات المشاركة في انتخابات الكنيست السادس عشر

عدد الناخبين المقيدين في جداول الانتخابات	٤,٧٢٠,٠٧٤
عدد اللجان الانتخابية	٧,٦٩٧
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	٣,٢٠٠,٧٧٣
عدد الأصوات غير الصحيحة	٥٢,٤٠٩
عدد الأصوات الصحيحة	٣,١٤٨,٣٦٤
عدد الأصوات اللازمة لدخول الكنيست	٢٣,٨٦٠

السكان في إسرائيل

السنة	إجمالي السكان	اليهود	العرب
١٩٩٦	٥,٧٥٧,٩	٤,٧٢٠,٢	١,٠٣٧,٧
١٩٩٧	٥,٩٠٠,٠	٤,٨٣٠,٥	١,٠٦٩,٤
١٩٩٨	٦,٠٤١,٤	٤,٩٣٦,٠	١,١٠٥,٤
١٩٩٩	٦,٢٠٩,١	٥,٠٦٥,٢	١,١٤٣,٩
٢٠٠٠	٦,٣٦٩,٣	٥,١٨٠,٦	١,١٨٨,٧
٢٠٠١	٦,٥٠٨,٨	٥,٢٨١,٣	١,٢٢٧,٥
٢٠٠٢	٦,٦٤٠,٢	٥,٣٧٤,١	١,٢٦٦.١

تطور الهجرة إلي إسرائيل من ١٩٨٩ إلي ٢٠٠٢

السنة	إجمالي المهاجرين
١٩٨٩	٢٤٣٠٠
١٩٩٠	٢٠٠١٧٠
١٩٩١	١٧٦٦٥٠
١٩٩٢	٧٧٣٥٠
١٩٩٣	٧٧٦٨٠
١٩٩٤	٨٠٨١٠
١٩٩٥	٧٧٦٦٠
١٩٩٦	٧٢١٨٠
١٩٩٧	٦٧٩٩٠
١٩٩٨	٥٨٥٠٠
١٩٩٩	٧٨٤٠٠
٢٠٠٠	٦١٥٤٢
٢٠٠١	٤٤٦٣٣
٢٠٠٢	٣٥١٦٨
إجمالي المهاجرين	١١٣٣٢١٣

توزيع الأصوات والمقاعد في انتخابات الكنيست السادس عشر

الحزب (القائمة الانتخابية)	عدد المقاعد	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الليكود	٣٨ (٤٠ بعد اندماج إسرائيل بعالياه داخله)	٩٢٥,٢٧٩	%٢٩,٤
العمل -ميماد	١٩	٤٥٥,١٨٣	%١٤,٥
شينوي	١٥	٣٨٦.٥٣٥	%١٢,٣
شاس	١١	٢٥٨,٨٧٩	%٨,٢
الاتحاد القومي	٧	١٧٣,٩٧٣	%٥,٥٠
ميريتس	٦	١٦٤,١٢٢	%٥,٢
الحزب القومي الديني	٦	١٣٢,٣٧٠	%٤,٢
يهودن هتوراة	٥	١٣٥,٠٨٧	%٤,٣
حداش	٣	٩٣,٨١٩	%٣
شعب واحد	٣	٨٦,٨٠٨	%٢,٨
التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)	٣	٧١,٢٩٩	%٢,٣
إسرائيل بعاليا	٢(قبل اندماجه في الليكود)	٦٧,٧١٩	%٢,٢٠
القائمة العربية الموحدة	٢	٦٥,٥٥١	%٢,١
حزب الورقة الخضراء	-	٣٧,٨٥٥	%١
هيروت	-	٣٦,٢٠٢	%١,١٠
التحالف القومي التقدمي	-	٢٠,٥٧١	%٠,٧
حزب الخضر	-	١٢,٨٣٣	%٠,٤
إسرائيل اهيرت	-	٧,١٤٤	%٠,٢
اهفات إسرائيل	-	٥,٤٦٨	%٠,٢
تسوميت	-	٢,٠٢٣	%٠,١
حزب الوسط	-	١,٩٦١	%٠,١
منظمة العمل الديمقراطي	-	١,٩٢٥	%٠,١
المواطن والدولة	-	١,٥٦٦	اقل من ٠,١%
حقوق الرجل والعائلة	-	١,٢٨٤	اقل من ٠,١%
ليهافا	-	١,١٨١	اقل من ٠,١%
زاآم	-	٨٩٤	اقل من ٠,١%
القيادة	-	٨٣٣	اقل من ٠,١%

توزيع الاصوات لأهم الأحزاب وفقا للمناطق

الحزب	القدس	تل أبيب	حيفا	المدن القديمة	مدن التطور	المدن الدينية	القطاع العربي	الضفة الغربية وغزة
الليكود	٢٧,٨ %	٢٨,٤ %	٢٨,٢ %	٣٥,٢ %	٣٦,٠ %	%٨,٤	%٢,٣	٢٨,٦ %
العمل	%٩	٢٢,٦ %	٢٢,٣ %	١٧,٢ %	٨,٨٠ %	%٢	%٦,٣	%٤
شينوي	%٦,٩	١٥,٥ %	١٦.٤ %	١٦,٦ %	١١,٣ %	%٢,١	-	٦,٦٠ %
شاس	١٢,٦ %	%٧,٢	%٢,٩	%٦,٩	١٢,٤ %	٢٢,٨ %	%٢,٤	%٨,٥
الاتحاد القومي	%٥,٦	%٢,٦	%٦,١	%٥,٢	%٨,٧	٢,٢٠ %	%٠,٤	١٥,٦ %
ميريتس	%٤,٨	١١,١ %	%٥,٤	%٤,٦	%٢,٥	-	%٤,٢	%١,٤
الحزب القومي الديني	%٦,٥	%٢,٥	%٢,٨	%٤,٣	%٣,٤	%٥,٦	-	١٤,٤ %
يهودت هتوراة	١٨,٦ %	%١,٣	%٢	%١,٥	%٣,١	٥١,٢ %	-	١٠,٨ %
شعب واحد	-	%١,٤	%١,٨	%٢,٦	%٣,٨	-	%٥	%٠,٧
حداش	-	-	%٢,٤	-	-	-	٢٨,٨ %	-
بلد	-	-	٢,٢٠ %	-	-	-	٢١,٤ %	-
إسرائيل بعالياه	%١,٩	-	%٣,٦	%٢,١	%٤,١	-	%٠,٤	%١,٧

السكان في إسرائيل وفقا لانتمائهم الديني والمجموعات السكانية (بالآلاف)

السنة	اليهود	المسلمون	المسيحيون	الدروز	الإجمالي
١٩٩٠	٣,٩٤٦,٧	٦٧٧,٧	١١٤,٧	٨٢,٦	٤,٨٢١,٧
١٩٩١	٤,١٤٤,٦	٧٠١,٤	١٢٨,٠	٨٤,٨	٥,٠٥٨,٨
١٩٩٢	٤,٢٤٢,٥	٧٢٥,٤	١٤٠,٩	٨٧,١	٥,١٩٥,٩
١٩٩٣	٤,٣٣٥,٢	٧٥١,٤	١٥١,٨	٨٩,٣	٥,٣٢٧,٦
١٩٩٤	٤,٤٤١,١	٧٨١,٥	١٥٧,٣	٩١,٧	٥,٤٧١,٥
١٩٩٥	٤,٥٢٢,٣	٨١١,٢	•١٢٠,٦	٩٢,٢	٥,٦٢١,٣
١٩٩٦	٤,٦١٦,١	٨٣٩,٩	١٢٣,٤	١٠٣,٣	٥,٧٥٧,٩
١٩٩٧	٤,٧٠١,٦	٨٦٧,٩	١٢٦,١	١٠٤,٨	٥,٩٠٠,٠
١٩٩٨	٤,٧٨٥,١	٨٩٩,٨	١٢٨,٧	١٠٦,٦	٦,٠٤١,٤
١٩٩٩	٤,٨٧٢,٨	٩٣٤,١	١٣١,٨	١٠٨,٦	٦,٢٠٩,١
٢٠٠٠	٤,٩٥٥,٤	٩٧٠,٠	١٣٥,١	١١١,٤	٦,٣٦٩,٣
٢٠٠١	٥,٠٢٥,٠	١,٠٠٤,٦	١٣٨,٥	١١٣,١	٦,٥٠٨,٨

الاقتصاد الإسرائيلي بالأرقام في ٢٠٠٢

البند	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي	١٢٢ مليار دولار
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	١,١٠%
معدل التضخم	٥,٧%
معدل نمو القطاع الصناعي	١,٥%
إنتاج الكهرباء	٣٨,٨٧٦ مليار كيلو وات
الانفاق وفقا للميزانية	٤٢,٤ مليار دولار
العوائد وفقا للميزانية	٤٠ مليار دولار
معدل البطالة	١٠,٤%
إجمالي الصادرات	٢٨ مليار دولار
اجمالي الواردات	٣٠,٨ مليار دولار

• إلي عام ١٩٩٤ ظل المكتب الإحصائي الإسرائيلي يضم الأشخاص غير المنتمين دينيا إلي خانة المسيحيين، لذلك نلاحظ تراجع عددهم بدأ من ١٩٩٥ .، ونلاحظ أيضا بدأ من هذا العام إن إجمالي السكان يفوق مجموع المنتمين للطوائف الدينية التي يشملها الجدول، لضم غير المنتمين دينيا إلي الإجمالي فقط.

القوة العسكرية الإسرائيلي

عدد قوات الاحتياط	٣,٠٤١,٠٠٠
عدد افراد الجيش	١٠٠,٨٧٣
الانفاق العسكري	٨,٩٧ مليار دولار
نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي	%٨,٧٥

إحصائيات سكانية (٢٠٠٢)

معدل نمو السكان	%١,٤٨
معدل المواليد	١٨,٩١ طفل لكل الف نسمة
معدل الوفيات	٦,٢١ شخص لكل الف نسمة
معدل الهجرة	٢,١١ مهاجر لكل الف نسمة
متوسط العمر المتوقع	٧٨,٨٦ سنة
معدل الخصوبة	٢,٥٤ طفل
نسبة السكان من ٠-١٤ سنة	%٢٧.١
نسبة السكان من ١٥-٦٤ سنة	%٦٣
نسبة السكان في عمر ٦٥ وفيما فوق	%٩,٩٠

التركيب الأثني والديني للسكان (٢٠٠٢)

نسبة اليهود من إجمالي السكان	%٨٠,١
اليهود من مواليد أوروبا والولايات المتحدة	%٣٢,١
اليهود من مواليد إسرائيل	%٢٠,٨
اليهود من مواليد أفريقيا	%١٤,٦
اليهود من مواليد آسيا	%١٢,٦
العرب	%١٩,٩
المسلمون	%١٤,٦
المسيحيون	%٢,١
غير مسجلين دينيا	%٣,٢

رقم الإيداع ١٤٧٧٣ / ٢٠٠٣

I.S.B.N 977-227-244-x

مطابع التجارية - قليوب - مصر

هـذا الكتـــاب

تشكل متابعة الانتخابات العامة فى النظام السياسى الإسرائيلى واحداً من التقاليد والممارسات البحثية التى شغلت الجماعة البحثية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالنظر إلى أن الانتخابات وآلياتها، تكشف وبوضوح عن التفاعلات السياسية والاجتماعية والحزبية داخل المجتمع والدولة الإسرائيلية.

أن تحليل تركيبة الكنيست، تشير إلى الاستمرارية والتغيرات فى الحياة السياسية، والحكومية، فضلاً عن صناعة السياسات الخارجية والاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية. أن النظام السياسة والإسرائيلى لا يمكن اختزاله فى مجموعة من التعميمات أو الكلشيهات العامة، ومن ثم نحتاج دوماً فى إطار عمليات النزاع، والتسوية السياسية إلى متابعة فى العمق للمؤسسات، والبنيات، والقوى السياسية والاجتماعية، والحزبية، وإنتاج السياسات، حتى نستطيع التعامل الفعال والكفء على كافة المحاور مع السياسات الإسرائيلية، ولاسيما السياسات القمعية والعدوانية إزاء الشعب الفلسطينى، وتطلعاته الوطنية المشروعة والعادلة فى إقامة دولته المستقلة، فضلاً عن استعادة الأراضى العربية المحتلة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧.

إن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، سيطر عليها الهاجس الأمنى، وتأثيرات الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، والتى أثرت على اتجاهات التصويت بل، وتشكيل توازنات الخريطة السياسية والحزبية فى الكنيست، ومن ثم تركيبة الحكومة الجديدة، ولعل أبرز نتائجها تراجع موقع حزب العمل الذى انسحب من حكومة شارون فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢، وفشله فى العودة إلى سدة الحكم بقيادة متسناع. أن نجاح شارون واليمين الإسرائيلى فى الانفراد بتشكيل الحكومة بعد انتخابات الكنيست السادس عشر، وذلك نظراً لتغليب الناخب الإسرائيلى لأولوية القضايا الأمنية على ... الاقتصادية. أن هذا المؤلف الجماعى يؤكد على هذا الاستخلاص الدقيق، ... الدراسة التحليلية المستفيضة للجوانب المختلفة لانتخابات الكنيست السادس ع...

دراسة جماعية اتسمت بالمعالجة التحليلية الدقيقة للأبعاد المختلفة للان... الإسرائيلية واشرف عليها وحررها د. عماد جاد ويقدمها مركز الدراسات ال... والاستراتيجية إلى الباحثين ورجال السياسة والقراء الكرام، كجزء لا يت... اهتماماته ومتابعاته البحثية لإسرائيل المجتمع والدولة والسياسات.

رئيس الت...

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر